

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم: الدراسات الاستراتيجية

المتغير الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية
- منطقة الساحل الإفريقي أنموذجاً-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في العلوم السياسية
والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات إستراتيجية

إشراف الأستاذ:

د. لراي علي

إعداد الطالب:

د. جعمات عبد الرؤوف

لجنة المناقشة:

الاسم وللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. ياسين بولالوة	أستاذ محاضراً	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيساً
د. علي لراي	أستاذ محاضراً	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفاً ومقرراً
د. طارق تاجي	أستاذ محاضراً	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضواً مناقشاً
د. سيد أحمد كبير	أستاذ محاضراً	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضواً مناقشاً
د. مراد حجاج	أستاذ محاضراً	جامعة بومرداس	عضواً مناقشاً
د. أسيا العمراني	أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر 03	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية 2021/2020

شكر وعرهان

بعد حمد الله والثناء عليه أن انعم عليا بالقدرة على اتمام هذه الأطروحة أتقدم

بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور لراري علي

الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل وعلى دعمه لي لإتمامه، كما أتقدم

بجزيل الشكر والعرهان للأستاذ الدكتور صالح سعود، ولجميع أساتذتي الأفاضل

على مجهوداتهم المبذولة من أجل تكويننا في مرحلتي ما قبل وما بعد التدرج.

عبد الرؤوف

إهداء

إلى الوالدين العزيزين

اخوتي وأخواتي زوجتي

أبنائي وقرّة عيني

إلى عائلتي كل بأسمه

إلى زملاء العمل والدراسة

دون أن انسى كل من ساعدني في هذا البحث

عبد الرؤوف

الملخص

المتغير الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية - منطقة الساحل الإفريقي أنموذجاً-

ملخص:

تعتبر السياسة الخارجية من أكثر المجالات التي يوثر فيها المتغير الأمني من خلال التأثير على إدراك صانع القرار في تحديد صياغتها وقراراتها، وهو ما فرض على صانع القرار الجزائري تبني قرارات ومقاربات خاصة تعكس سياسة خارجية تراعي فيها المتغير الأمني بدرجة أساسية، خاصة ما تعلق منها بمنطقة الساحل الإفريقي، في ظل ما تعرفه المنطقة من تسارع التحولات وتنامي التهديدات الهجينة التقليدية وغير التقليدية، وانتشار الاستراتيجيات الأمنية الإقليمية والدولية والتي أثرت بدورها بشكل مباشر في تحديد ورسم معالم المقاربة والسياسة الأمنية الجزائرية تجاه المنطقة، والتي من أهم نتائجها تحقيق اتفاق السلام في مالي وتبني ورقة طريق للمصالحة الليبية، كما أن السياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة وجب لها أن تتطور وفق التغيرات الحاصلة من خلال التكيف في سياق بيئة أمنية معقدة واستراتيجيات أمنية إقليمية ودولية متنافسة وهو ما يخلق المزيد من التحديات الأمنية الراهنة والمستقبلية.

كلمات المفتاحية:

السياسة الخارجية الجزائرية، المبادرات الاستراتيجية الأمنية، منطقة الساحل الإفريقي، أزمة مالي، نظرية الدور.

The Security Variable In Algerian Foreign Policy - African Sahel Region Model

Abstract:

foreign policy is considered as one of the areas with high sensitivity to the security variable by effecting the awareness of Algerian decision-makers through determining its formulation and decisions, which leads Algerian decision-maker to adopt a set of approaches that reflect the security variable as a priority of foreign policy toward African Sahel zone. What the region is witnessing in terms of accelerating transformations and growing threats, and dissemination of regional and international security strategies, are influencing directly the pattern of determination and development of security policy of Algeria and its approach towards the African Sahel region. one of the most significant conclusions of the study is the achievement Algerian foreign policy that lead to reached the peace agreement in Mali, and the adoption of a roadmap for Libyan reconciliation. Also, it is recommended to design and develop a foreign policy in the region based on current facts through the adaption of the context of a complex security environment, and the high completion among regional and international security strategies which create creates more security challenges for Algerian foreign policy.

key words: Algerian Foreign Policy; Strategic Security Initiatives; African Sahel Region; Crisis in Mali; Role Theory.

مقدمة

1 . مقدمة:

عرف موضوع السياسة الخارجية عدة تطورات نتيجة التحولات الحاصلة في المشهد الدولي، هذا التحول جعل السياسة الخارجية الجزائرية تتأثر وفقا لمتغيرات جديدة شكلت معطيات لمنظورا جديدا خاصا بها، وذلك وفق ثبات المبادئ التي ظلت توجه نظرتها ومواقفها تجاه محيطها الدولي طيلة عقود من الزمن.

وفي هذا الإطار فإن المنتبغ للعمل السياسي والدبلوماسي من خلال الأحداث والتفاعلات الدولية التي كانت طرفا فيها، بشكل أو بآخر، يجد أن الجزائر سعيها للحفاظ على أمنها عملت وفق إستراتيجية رسمتها وتبنتها من خلال سياستها الأمنية بما يتوافق مع مبادئ عقيدتها وأهداف سياستها الخارجية.

وقد شكلت منطقة الساحل الإفريقي، لفترة طويلة حيزا مهما، وحزام نفوذ سياسي واقتصادي بالنسبة لسياستها الخارجية، وهو ما يعكس حجم التعاون والاتفاقيات، لاسيما منها الاقتصادية التي شكلت الجانب الكبير، لكن ومنذ حوالي عقدين من الزمن بات الاهتمام الجزائري بهذه المنطقة، يأخذ بعدا أمنيا أكثر، جراء بروز الأزمات الأمنية وأنتشارها، والتحول في طبيعة ومصدر التهديدات وكذلك تطور دور الفواعل الدولية والتدخلات العسكرية للقوى الدولية، وهو ما يمثل تحديات جديدة للسياسة الخارجية الجزائرية.

ومن منطلق أن سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف عبر إستخدام أدوات ووسائل، وتبني توجهات ولعب أدوار إقليمية تهدف جميعا إلى تحقيق مصالحها الحيوية، وإن تحديد هذه الأهداف يتأثر بمجموعة من المتغيرات والعوامل، التي تفرضها معطيات ظروف بيئة الجزائر الداخلية، وتحددها أيضا ظروف بيئتها الخارجية، وهو ما يجعل من هذه المتغيرات محددات أساسية ترسم وتوجه سياستها، بحيث يمكن الاعتماد عليها كمتغيرات تفسيرية مستقلة تساعد على فهم وتحليل سلوكها الخارجي تجاه دائرة محيط منطقة الساحل الإفريقي.

وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم تصورات حول العلاقة بين الأمن والسياسة الخارجية كمعطى عام، تبين من خلاله مستويات التأثير والتأثر في البيئة الأمنية الإقليمية الراهنة، مع

التركيز على منطقة الساحل الإفريقي من خلال ربط السياسة الخارجية الجزائرية بالتحولات الأمنية في المنطقة، مع تقديم متغير الأمن كعامل مؤثر في تحديد توجهات هذه السياسة، وبالخصوص في ظل التهديدات الأمنية الإقليمية الراهنة خاصة التي تشكلها أزمة التوارق في شمال مالي والنيجر.

كما تأخذ هذه الدراسة أهميتها من أهمية المتغير الأمني في السياسة الخارجية لأي دولة، واخترنا أنموذجا لذلك السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، التي عرفت حركية واضحة ونشاطا خارجيا مكثفا، في ضل ما تشهده المنطقة من حالة عدم الاستقرار السياسي والإنهيار الأمني، وما نتج عنه من آثار سلبية تهدد مباشرة الأمن القومي الجزائري، ومن جانب آخر دراسة التحولات التي تشهدها منطقة الجوار الجغرافي الجزائري والتي أثرت في الطابع الأمني للمنطقة - عموما - وللجزائر - خصوصا -.

والجدير بالذكر، أن الجزائر ترتبط بدوائر محيطها الإفريقي بروابط الجغرافيا، والتاريخ والمصير المشترك مع الإشارة إلى وجود روابط أمنية، وسياسية وإقتصادية وحضارية وثقافية معها.

2. مبررات اختيار الموضوع:

يستند اختيار موضوع الدراسة إلى مجموعة من المبررات الموضوعية والذاتية، فالموضوع محل البحث يحتاج دراسة عميقة ومنهجية دقيقة، وذلك لفهم طبيعة إدراك المتغير الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، وانطلاقا من هذا فقد تنوعت المبررات لمعالجة هذا الموضوع، والتي من أهمها:

أ. المبررات الموضوعية:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تصور تحليلي للسياسة الخارجية، من خلال تحليل المتغير الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي باعتبارها تكتسي قدرا كبيرا من الأهمية في محيطها الإقليمي الإفريقي.

كما تدفع التحولات التي تشهدها البيئة الإقليمية خاصة لدول جوار الجزائر للمساهمة من خلال إيجاد تصورات علمية لرسم السياسة الخارجية الجزائرية ومواجهة الأطماع الخارجية في المنطقة ككل.

ب. المبررات الذاتية:

تعود هذه الأسباب بالدرجة الأولى إلى أهمية الموضوع بحد ذاته بالنسبة للباحث من خلال الرغبة والفضول على الإحاطة بمختلف الأسباب الكامنة وراء السلوك الجزائري الخارجي في المنطقة، خاصة ببعده الأمني، وهو الدافع الذي قاد لمعالجة هذا الموضوع، بحيث أن الرغبة في اختيار هذا الموضوع لا يتوقف فقط على إنجازها من من أجل الوصف والتفسير، وإنما ليكون العمل ذا قيمة علمية وأكاديمية، يتوصل بواسطته إلى نتائج علمية دقيقة.

3. أهداف الدراسة:

نظرا للأهمية البالغة للبحث فقد اختلفت الأهداف التي حفزت لإنجازه والتي نذكر منها: السعي للكشف عن المتغير الأمني للسياسة الخارجية، مع إبراز العلاقة ومستويات التأثير ما بين الأمن والسياسة الخارجية الجزائرية.

ومن بين الأهداف التي تصبو هذه الدراسة إلى تحقيقها:

- 1) ضبط محددات السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.
- 2) إبراز أهم التحديات الأمنية التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية - خصوصا - ومنطقة الساحل الإفريقي عموما.
- 3) تحديد أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، وترتيبها حسب أولوياتها.
- 4) اختيار الوسائل والأدوات المناسبة والكفيلة لتحقيق الدور الجزائري لبناء الأمن والسلم في المنطقة.

كل هذه الأهداف تحفز وتشجع على الخوض في إنجاز هذا الموضوع، وذلك بتوظيف كل ما أتيج من إمكانيات من الجوانب العلمية لبلوغ ما تصبو إليه هذه الدراسة.

4. الدراسات السابقة:

إن أية دراسة تتطلب العمل بعملية مسح معرفي لدراسات سابقة في نفس المجال، والقيام بعملية الاطلاع على الدراسات والبحوث الصادرة، وبعد القيام بهذه العملية وجدت الدراسة أن هناك دراسات تناولت موضوع الأمن والسياسة الخارجية الجزائرية، إلا أن الطرح في معظم الدراسات كان يفصل موضوع الأمن عن السياسة الخارجية الجزائرية.

استعانت الدراسة بمجموعة الدراسات والأعمال العلمية التي تخصصت في دراسة السياسة الخارجية الجزائرية أهمها المراجع باللغة العربية:

كتاب بعنوان " سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي: دراسة حالتها الساحل الإفريقي والعالم العربي أزمة مالي وما يسمى بالربيع العربي: الأسباب والأبعاد " للمؤلف إسماعيل دبش، إهتم هذا الكتاب بدراسة التحديات والرهانات التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية في ظل واقع محيط عربي ومنطقة الساحل الإفريقي تميزه أزمة دولة مالي والاضطراب السياسي وحالة الاختراق الدولي للمنطقة، كما يسهل عملية فهم مرجعية ومنطلقات المنظومة الدولية وسير العلاقات الدولية وكيف استطاعت الجزائر إدارة سياستها الخارجية ضمن هذا الواقع.

ومن بين الكتب التي استعانت بها الدراسة كتاب " البعد المتوسطي للأمن الجزائري " لمؤلفه عبد النور بن عنتر ، تضمن هذا الكتاب عشرة فصول باستفادة الدراسة من فصلين مهمين تناولتا تحديد الفضاءات أو الدوائر الجيوسياسية الحساسة للأمن القومي الجزائري في محيطه الإقليمي في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، قدم هذا الكتاب إسهاما في مجال دراسات الأمن الجزائري التي ركزت على مختلف الأصعدة السياسية، الاقتصادية والأمنية، في محاولة لتحليل الأمن القومي الجزائري مع تحديد البيئة الأمنية للجزائر إدراكها للتهديد، وهو ما ساعد على إبراز أهمية إدراك المحدد الأمني في صنع وتوجيه سياسة الجزائر الخارجية في محيطها الإقليمي.

واعتمدت الدراسة كذلك على مرجع بعنوان " الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات والأبعاد " من تأليف عمر فرحاتي ومريم براهيم، الذي تناول في الفصل الأول الوضع

الجيوبوليتيكي في المنطقة على مختلف الأصعدة، ويتناول الفصل الثاني التهديدات الأساسية التي تمثل الجذور العميقة لأزمة الساحل وأسباب الأزمة، ثم في الفصل الثالث تعقد الأزمة في شمال مالي وردود الفعل الداخلية الإقليمية والدولية إلى غاية التدخل العسكري، ثم ما بعد التدخل ومسار الإصلاح والسلام التي ظهرت الجزائر كطرف منسق ومهم فيها. واستعانت الدراسة أيضا بمجموعة من المراجع التي عالجت موضوع السياسة الخارجية الجزائرية باللغة الأجنبية بالإضافة إلى استفادة الدراسة من أطروحات سابقة حاولت بدورها التركيز على السياسة الخارجية الجزائرية لمنطقة الساحل الإفريقي دون التركيز على طبيعة متغير المحدد الأمني ودوره في هذه السياسة.

5. الإشكالية:

اعتمدت السياسة الخارجية الجزائرية منذ البدء على اعتبار الفضاء الإفريقي عموما وفضاء منطقة الساحل الإفريقي خصوصا فضاء حيويًا لها، وعمقًا إستراتيجيا لأمنها ومصالحها القومية، كما يكتسي هذا الحيز الجغرافي قدرا كبيرا من الأهمية بالنسبة لحركتها وفاعليتها، حيث تحظى المنطقة بأهمية بارزة في هذه السياسة، لاسيما وان هذه المنطقة ضلت لوقت كبير تشكل مصدرا للأزمات وللتهديدات التي ألقّت بظلالها على الأمن القومي الجزائري بصفة خاصة، وعلى الأمن الإقليمي للمنطقة بصفة عامة، وهو ما جعلها من ضمن أولوياتها، لما لها من تبعات مباشرة وخطيرة على الجزائر.

وبناءً عليه، تركزت هذه الدراسة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهو تأثير إدراك المتغير الأمني في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحديات الأمنية الإقليمية والدولية الراهنة؟

6. التساؤلات الفرعية:

تطرح هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية التي تعمل على المساعدة في تحليلها بشكل أوسع والتي من أهمها:

1. ما هي المكانة السياسة والاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية؟
 2. ماهي طبيعة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، ومحددات توجهاتها؟
 3. ما هي أدوار السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، وأدوات ومقاربات تحقيقها؟
 4. ماهي أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، وأفاقها المحتملة؟
7. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية السابقة والتساؤلات الفرعية وضعت الفرضيات التالية:

1. **الفرضية الأولى:** كلما كان إدراك المتغير الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية، يقوم وفق رؤية أمنية إقليمية خاصة لمنطقة الساحل الإفريقي، كلما استطاعت الجزائر مجابهة التحديات الأمنية في المنطقة.
2. **الفرضية الثانية :** يتأثر دور السياسة الخارجية الجزائرية بظروف بيئتها الداخلية ووفق ظروف بيئتها الإقليمية وباستراتيجيات القوى الفواعل الدولية.
3. **الفرضية الثالثة:** كلما كانت السياسة الخارجية تجاه دول الساحل الإفريقي مبنية على التعاون السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري المشترك، كلما استطاعت احتواء التحديات والرهانات الأمنية في المنطقة.

8. الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

حددت هذه الدراسة، استجابة لمتطلبات البحث وبهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة على ضبط الإطار الزمني وهو سنة 2012م، إلى غاية اليوم، مع عدم الإهمال للبعد التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية منذ تاريخ الاستقلال، غير أنه منذ بداية الأزمة في دولة مالي بعد إعلان انفصال شمالها في مارس 2012، قد أدت الى تغيير معطيات كثيرة على الساحة الإقليمية، وما حمله من تداعيات واستقرار على وحدة دول منطقة الساحل الإفريقي، والتي تعتبر

الجزائر معنية بها بشكل مباشر، أما المحدد المكاني فهو منطقة الساحل الإفريقي خصوصا إلى جانب أزمة شمال مالي بشكل أساسي، حيث تم التركيز في هذا الإطار على الأزمة في مالي كمحاولة للتعمق في البحث فيها، وعدم حصرها في أنها أزمة عنف وتمرد للتوارق.

9. الإطار النظري للدراسة:

يمكن تقسيم الأطر النظرية المعتمدة في الدراسة إلى محورين أساسيين: النظريات السياسية ومقاربات البحث في العلوم السياسية.

1) النظريات السياسية:

• **النظرية الواقعية:** مكن اعتمادها من تفسير الظواهر المؤثرة في مختلف السياسات وسلوكات الدول الخارجية لاسيما منها ما تعلق بالدول الكبرى في البيئة الاقليمية، وانطلاقا من النظرية الواقعية يمكن تفسير جانب مهم في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه بيئتها الاقليمية.

• **نظرية الدور:** ساعد اعتمادها على تحليل الدور الإقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية مع تبيان أبعاده في منطقة الساحل الإفريقي، فهذه النظرية تساعد على فهم هذا الدور الخارجي باستخدام مستويات تحليل الدور في السياسة الخارجية.

2) مقاربات البحث في العلوم السياسية:

• **المقاربة الأمنية الواقعية:** تعتبر القوة والمصلحة العناصر الاساسية والمحرك الرئيسي للدور الخارجي للدولة، والمنطلق لتبرير سلوكاتها فيما بينها خاصة ما تعلق بجوانب المسألة الأمنية، وهو ما يساعد على فهم تصور الأمن الجزائري في المنطقة كإطار عام للمقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة.

10. منهجية الدراسة:

تفرض طبيعة هذه الدراسة توظيف مجموعة من المناهج إلى جانب بعض الأدوات والتي من أهمها:

1. المنهج التاريخي: يساعد المنهج التاريخي على تتبع مسار وتطور الأحداث التاريخية وتحليلها وتفسيرها في أطارها المكاني والزمني، وعليه فإن إيماده في هذه الدراسة ساعد على التمكن من تتبع مسار تطور السياسة الخارجية الجزائرية، والكشف عن أهم متغيرات البيئة الداخلية والخارجية التي شكلت محددات رسمت أهدافها وحددت توجهاتها في مختلف المرحل التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

2. المنهج المقارن: يعتبر المنهج المقارن من بين المناهج الأساسية في البحث، وطبيعة موضوع الدراسة يحتم استخدامه بهدف تحليل السياسة الخارجية الجزائرية، عبر اعتماد أنموذج المقارنة بالمحددات أو أنموذج المقارنة بالوسائل أو أنموذج المقارنة بالأهداف، حيث يفيد في مقارنة نشاط هذه السياسة في بعدها الأمني تجاه التهديدات والتحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

3. المنهج الوصفي: تتطلب عملية التحليل العلمي للسياسة الخارجية بعدا أساسيا ومهم يتمثل في وصف هذه السياسة، وإن عملية وصفها تقتضي استخدام المنهج الوصفي، الذي يمكن من التعرف على توجهاتها وأهدافها، وأدوات تنفيذها وتحديد طبيعة الأدوار الإقليمية التي لعبتها.

بالإضافة إلى الاستعانة بالعديد من الأدوات البحثية أهمها:

– أداة تحليل المضمون: من خلال تحليل الوثائق الرسمية التي تضمنتها السياسة الخارجية الجزائرية في هذه المنطقة.

11. ضبط المفاهيم:

من المهم والضروري قبل الشروع في أي بحث علمي استيعاب المعني الحقيقي الواقعي لمفاهيم الدراسة، عبر التعريف بهذه المفاهيم أو المصطلحات إجرائيا، وذلك لتبسيط الفكرة وإيصالها بالشكل الواضح والدقيق، ولعل من أبرز المفاهيم المحورية التي تقوم عليها هذه الدراسة نجد:

– الأمن: هو انعدام الخطر والخوف والتهديد بشكل عام، وبالخصوص ما يتعلق منه بالأمن الإنساني.

- **الأمن القومي:** يعد مفهوم الأمن القومي من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، فهو مفهوم نسبي ومتغير ومركب، حيث تسعى كل الدول لضمان بقائها والحفاظ على سيادتها وتماسكها ضد مختلف التهديدات التي تواجهها على المستويين الداخلي والخارجي.
- **السياسة الخارجية:** والتي تُعرف على انها منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما للتعامل مع مشكل أو واقعة معينة، وهي مجال نشاط الدولة اتجاه محيطها الخارجي، ويركز هذا البحث على دراسة البعد الأمني بمفهومه الشامل
- **التهديدات الأمنية:** هي جملة المخاطر الممكنة والمتوقعة والتي تلحق الضرر بقيم الدولة والمجتمع على حد سواء.
- **السلوك السياسي الخارجي:** هو كل تصرف نظري أو فعلي محدد زمانا ومكانا، والذي يقوم به الأشخاص المخولون رسميا بالتصرف باسم الدولة من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية.
- **الأزمة:** هو كل تنافس بين مجموعات سياسية، عرقية أو دينية مختلفة ، وهذا التنافس يكون نتيجة مصالحها المتناقضة، كما أنه كل موقف ناجم عن حدوث تغير في البيئة الخارجية أو الداخلية للقرار السياسي.
- **الدبلوماسية:** تعتبر الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف كسب تأييدها.
- **الوساطة:** هي مسعى ودي يقوم به طرف ثالث سواء كان هذا الطرف فرد أو دولة أو منظمات دولية لإيجاد حل لنزاع قائم، يشترك مباشرة في المفاوضات وإعداد تسوية موضوع النزاع، ووضع الحلول المناسبة له.
- **الجغرافيا السياسية:** يمكن تعريف الجغرافيا السياسية بأنها علم يتناول دراسة الوحدات السياسية والأقاليم السياسية وحدود الدول السياسية، وما يرتبط بها من ظاهرات سياسية في إطار مكاني محدد.

– الدور السياسي: هو سلوكيات تضم الافعال والقرارات التي تتبناها الدول لتجسيد مفهومها لمقتضيات دورها، والتي ينبغي على كل دولة أن تؤديها سواء في النظام الدولي أو في نظام اقليمي فرعي.

12. صعوبات الدراسة:

هذا الموضوع يعنى بالدرجة الأولى بالأمن الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي، الذي يمثل محورا استراتيجيا بالنسبة للجزائر، ولقد واجهت الدراسة صعوبات موضوعية، تتعلق الأولى بطبيعة الموضوع الواسعة والحساسة، باعتبار أن الأمن والسياسة الخارجية تدخل في إطار المجالات السيادية للدول، وهو ما يصعب على الباحث الوصول فيها إلى معلومات دقيقة وكافية، ونظرا لطبيعة غياب نشر السياسات المتبعة في هذه المجالات من طرف صانع القرار فيها، وهوما أوجد صعوبة أمام الباحث للتمكن من توظيفها.

13. تقسيم الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على طريقة الفصول لدراسة مفرداتها وذلك عبر ثلاثة فصول رئيسية، يعتبر الفصل الأول: إطارا مفاهيميا ونظريا للدراسة، مما يساعد على تحليل طبيعة الأمن في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه محيطها، من خلال التركيز على ثلاثة مباحث رئيسية: يتطرق المبحث الأول على المفهوم والأسس النظرية لتفسير السياسة الخارجية، والمبحث الثاني يتناول مبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية، وطبيعة أهدافها ووسائلها وأهدافها تجاه محيطها في الساحل الإفريقي، ويتطرق المبحث الثالث إلى الأمن من حيث المفهوم وتطوره، إلى جانب أهم المقاربات النظرية التي تناولت موضوع الأمن من منظور إدراك صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية، أين تم التطرق إلى مستوى التأثير بين العقيدة الأمنية الجزائرية والسياسة الخارجية الجزائرية على المستوى الداخلي والخارجي.

أما الفصل الثاني: فيستعرض المكانة والأهمية الجيو سياسية لمنطقة الساحل الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية، فيتطرق المبحث الأول إلى الجغرافيا السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي من خلال دراسة العناصر الطبيعية والجغرافية والتوزيع السكاني والأوضاع الاقتصادية

لمنطقة الساحل الإفريقي، وفي المبحث الثاني الى تأثير الأهمية الاستراتيجية للمنطقة على السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك بدراسة الأهمية الجيوسياسية وأهمية الروابط الاقتصادية، والاجتماعية الحضارية، إلى جانب الروابط الأمنية، وأما المبحث الثالث فيتناول مركب الأزمة في دولة مالي والنيجر والمقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة منذ نشوئها.

كما جاء في الفصل الثالث: التحديات والرهانات الأمنية التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك في إطار تنافس المشاريع والمبادرات الأمنية خاصة الفرنسية على المنطقة، أين تطرق المبحث الأول للتهديدات الأمنية للسياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة، والمبحث الثاني تناول تحديات البيئة الداخلية وتحديات ظروف البيئة الخارجية للسياسة الخارجية الجزائرية، دون إغفال مكونات المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في المنطقة، أما المبحث الثالث فقد تناول أفاق المقاربة الأمنية الجزائرية، إلى جانب أفاق الدور الإقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية، من خلال تقديم إطار للتقييم وسناريوهات قد تواجه السياسة الخارجية الجزائرية في ضل التحولات المستقبلية الإقليمية.

ليختتم البحث في الأخير بخاتمة تتضمن الإجابة على إشكالية الدراسة، واختبار للفرضيات بالإضافة إلى أهم النتائج المتوصل إليها، مرفوقة باستنتاجات.

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري الذي يعد ركيزة أساسية لدراسة موضوع الأطروحة، وهذا من خلال ضبط أهم المفاهيم التي تعتبر متغيرات أساسية لها بشقيها المفاهيمي والنظري حتى تسهل عملية التحليل والتفسير للوصول إلى المعرفة العلمية المنشودة. لهذا أوجبت أدبيات البحث العلمي من الناحية المنهجية بالدرجة الأولى التطرق إلى المقاربات النظرية والمفاهيمية لدراسة وتفسير السياسة الخارجية، وهو ما ستحاول الدراسة الوصول إليه من خلال تقديم تعريف للسياسة الخارجية، في ظل التحولات التي يعرفها حقل العلاقات الدولية بصفة عامة والسياسة الخارجية بصفة خاصة.

أما الجانب الثاني من هذا الفصل فيتناول تقديم قراءة لتطور مفهوم الأمن، وأهم المقاربات النظرية التي تطرقت إليه، وتناوله من خلال الجهود التنظيرية لحقل الدراسات الأمنية، والتطورات المتلاحقة التي أدت إلى إعادة صياغة مفهومه، والبحث في أبعاده ومستوياته، في محاولة لتقديم إطار تحليلي قادر على تفسير موضوع البحث، وكذا إسقاط المقاربة الأمنية على السياسة الخارجية الجزائرية في إطار التركيز على منطقة الساحل الأفريقي.

ويحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث، فالأول تطرق إلى المفهوم وأهم النظريات المفسرة للسياسة الخارجية، والثاني خصص لتناول الأمن من خلال التركيز على المقاربات النظرية، والثالث يسعى إلى إسقاط مفهوم الأمن على السياسة الخارجية الجزائرية في إطارها الموسع عموماً، وفي منطقة الساحل الإفريقي خصوصاً.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة الخارجية

يتناول هذا المبحث مفهوم السياسة الخارجية، بدءاً بتحديد تعريف للسياسة الخارجية، والتفريق بينها وبين بعض المفاهيم المتعلقة بها، وانتهاءً بالتطرق للنظريات المفسرة للسياسة الخارجية ومحدداتها.

وعليه قد تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، تضمن الأول منها الولوج إلى السياسة الخارجية مع تناول المنطلقات الفكرية للباحثين وآرائهم وتصوراتهم، وفي المطلب الثاني تناول مختلف النظريات المفسرة لهذه السياسة، وتناول محددها ومقوماتها في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تعريف السياسة الخارجية:

عرف مفهوم السياسة الخارجية مجموعة من التحولات من حيث المفهوم والدلالة الاصطلاحية لاسيما منذ الحرب العالمية الثانية، وشهد بعد ذلك تطورا كميًا ونوعيًا كبيرًا، وتتعدد دراسات السياسة الخارجية وتتفاوت نواحي النظر والتركيز على الأبعاد في تفسيرها، بالنظر إلى التأثير بالاعتبارات والعوامل المذهبية والفكرية، وهو ما يجعل من الصعوبة بأن يوجد هناك اتفاق عند علماء علم السياسة حول تعريف شامل ومتفق عليه لهذه الظاهرة.¹

ورغم الانسجام في مسائل السياسة الخارجية إلا أن اغلب الدراسات تشير إلى عدم وجود تطابق واضح في مختلف أدبياتها حول التعريف الشامل لها، إلا أنه يمكن عرض تعريفاتها في ثلاثة توجهات وزوايا رئيسية:

أ. **الاتجاه الأول:** يعرف السياسة الخارجية تعريفًا موسعًا، ولا يكاد يكون هناك تمييز بينها وغيرها من السياسات، ولعل التعريف الذي يعرفها بأنها: " جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية"²، قد يكون مثالاً على ذلك.

كما تعرف بانها: " منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة حدثت فعلاً أو ستحدث أو يتوقع حدوثها في المستقبل".¹

¹ سليم محمد السيد: تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط 2، 1998، ص 11.

² حامد ربيع: نظرية السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، د ت، ص 7.

وفي الاتجاه نفسه هناك تعريفات تصب في توسيع مفهوم السياسة الخارجية والابتعاد به عن كل حد موضوعي وإجرائي، حيث يشير إلى السياسة الخارجية بأنها: " هي ذلك النشاط المتمثل في أفعال وردود أفعال وتفاعل الدول والفاعِل".²

ب. الاتجاه الثاني: يعرف السياسة الخارجية بالتركيز على موضوع التصرف والنشاط، وفي هذا المعنى يعرف السياسة الخارجية بأنها: " التصرفات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية أو من يمثلونهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين"، كما تعرف بأنها: " مجموعة المبادئ والأهداف، التي تقرها الدولة لنفسها وتضعها موضع التنفيذ، والتي تحدد نمط سلوكها عندما تتفاوض مع غيرها من الدول لحماية مصالحها الحيوية أو لتنمية تلك المصالح وتطويرها".³

في حين أنه وبالتركيز على أنماط النشاط فتعتبر أنها: " نشاط يهدف إلى غايات معينة"، وبأنها: " نظام من الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلية أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية".⁴

في هذا السياق يمكن الإشارة الى تعريف مارسيل ميرل (Marcel Merle) حيث يري بأنها: " هي ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج، بمعنى الذي يهتم عكس السياسة الداخلية بالمسائل الواقعية ما وراء الحدود"⁵، ويعتبرها نورمان هيل (Norman Hill) بأنها: " نشاط الدولة قبل الدول الأخرى سواء اتخذ هذا النشاط مظهراً سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً، على أساس الفلسفة أو الأيديولوجية التي يتمسك القادة بها".⁶

في نفس المقام، يعرفها ليون نويل " Léon Noel " بأنها: " فن تسيير علاقات دولة مع الدول الأخرى" ويقدم لنا الدكتور عبد المجيد العبدلي تعريفا لها " بأنها فن تسيير الدولة خارجياً

¹ أحمد نوري النعيمي: السياسة الخارجية، عمان: دار زهران، ط1، 2011، ص 20.

² حسين بوقارة: السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر: دار هومة، ط 1، 2012، ص 18.

³ إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001، ص 110.

⁴ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص ص 19 و 22

⁵ Marcel Merle; La Politique Etrangère, Paris ; P.U.F,1983, P 7.

⁶ Hill Norman, International Politics ,New Work : Happer And Row, 1962, P 7.

في جميع الميادين مع بقية الممثلين الدوليين، سواء كانوا أشخاصاً دوليين: دول أو منظمات دولية أو جماعات ضغط دولية أخرى، وهذا الفن تحكمه المصلحة الوطنية¹، وفي نفس الاتجاه ينظر ريمون أرون (Raymond. Aron) إلى السياسة الخارجية باعتبارها " فن تسيير التجارة مع الدول الأخرى لما فيه خير للمصلحة الوطنية"².

وقد قال أيضا الرئيس السابق للولايات المتحدة الامريكية ريتشارد نيكسون Richard. Nixon (Milhous) أن: " الاستعمال الناجح للسلطة وبالخصوص على الساحة العالمية هو فن لا تُعلمه إلا التجربة".

ج. الاتجاه الثالث: يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج، ويعتبر تعريف محمد السيد سليم من أشمل هذه التعريفات، حيث عرف السياسة الخارجية بأنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"³، ويعقب أحمد النعيمي على هذا التعريف إنه ينطوي على الأبعاد التالية: الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية⁴.

أما كورت فالدهايم (Kurt. Waldheim) فإنه يقدم تعريفا للسياسة الخارجية بأنها " برنامج الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب" و "السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدول الأخرى"، ويضيف: " أنها تعبر عن مجموعة إجمالية من تلك المبادئ التي في ظلها تدار علاقات دولة مع الدولة الأخرى"، ويقتررب من هذا التعريف تشارلز هيرمان (Charles. Herman) الذي يرى في السياسة الخارجية بأنها مرادفة للسلوكيات التي يقوم بها صناع القرار الرسميون، إذ يعرفها

¹ العبدلي عبد المجيد: قانون العلاقات الدولية، تونس: دار اقواس للنشر، 1994، ص 123.

² عبد العزيز جراد: العلاقات الدولية، الجزائر، دار موفم للنشر، 1992، ص 114.

³ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 12.

⁴ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 23.

بأنها: " تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صناع القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى"¹.
وعليه السلوك السياسي الخارجي لأية دولة والذي هو عبارة عن حدث، وفعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة وهادفة، للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية، فالسلوك السياسي الخارجي يتحدد بالمقاصد المرتبطة به، وما يترتب عليها من نتائج خارج الحدود.

وعلى الرغم من محاولة تمييز التعريفات وفق الاتجاهات التي قدمتها الدراسة في هذا الصدد، وأمام التباين والتشابك الذي يميز جل تعاريف السياسة الخارجية، فإنه يدفع إلى محاولة اعتماد تعريف يستجيب للأغراض المنهجية والعلمية للدراسة، وعلى هذا الأساس فإن متطلبات البحث في مفرداتها تجنح إلى اعتماد تعريف الدكتور حسين بوقارة الذي يرى " أن السياسة الخارجية تتمثل أساسا في تلك الأفعال وردود الأفعال والمواقف العلنية والضمنية التي تصف وتصيغ مجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات التي توجه سلوك الدول، في علاقاتها ببعضها البعض أو في علاقتها بالفواعل الدولية الأخرى انطلاقا من النسق الفكري الذي تؤمن به"².

وبالتالي من خلال التدقيق في المحددات والمفاهيم التي تتطوي عليها التعريفات السابقة، والخصائص الرئيسية المميزة للسياسة الخارجية فإنه يمكن تعريفها على: " أنها مجموعة الأفعال وردود الأفعال، التي تقوم بها الدولة والمحددة لسلوكها الرسمي في المجتمع الدولي، لتحقيق أهدافها وغاياتها وفق المبادئ التي تعتقها والوسائل والإمكانيات المتوافرة".

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 9-10.

² حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 19.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية

تتعدد النظريات وتتنوع في مجال السياسة الخارجية، وهذا يرجع إلى المحاولات المتعددة للبحث عن تفسير للنهج الذي تتصرف نحوه الدول، ومن بين هذه النظريات نجد النظرية الواقعية باتجاهاتها، ونظرية الدور، وهوما سيكون محل تركيز هذه الدراسة، حيث أن توظيفها ستمكن من فهم جانب مهم من السياسة الخارجية الجزائرية.

أولاً. نظرية الواقعية الكلاسيكية: (the classical realist school)

مثلت الواقعية الإطار النظري الأكثر هيمنة على العلاقات الدولية، وعلى تفكير الأكاديميين وصناع السياسة الخارجية، وقد كانت بمثابة الاتجاه الأكثر ملاءمة لتفسير الظواهر التي شكلت المحور الأساسي لمختلف السياسات الخارجية. أ. نشأة الواقعية السياسية وجذورها النظرية:

نشأت النظرية الواقعية على نقيض المدرسة المثالية، وتعود جذور هذه النظرية السياسية رمزياً للمؤرخ والقائد العسكري الإغريقي "ثيوسيديدس" (Thucydides)*، وتحديدًا لفترة حروب البيلوبونيزا بين أثينا وإسطنبولتا 404-431 ما قبل الميلاد، حيث تشكلت الولادة الأولى لمفاهيم المدرسة الواقعية.

وبالرغم من أن الواقعية تستمد أفكارها من بعض رواد الفكر السياسي الغربي الحديث، وبصفة خاصة من فلسفتي نيقولا ميكافيلي 1469-1527 وتوماس هوبز 1588-1673، إلا أنها تتقاسم عناصرها الفلسفية مع ملامح منحها إياها قبل ذلك الفيلسوف الهندي المعروف بإسم "شاناكيا" (Chanakya) في نص مؤلفه المشهور وثيقة: "الارتاشاسترا" (Arthashastra)¹.

* ثيوسيديدس (460 - 400) ق. م من أشهر المؤرخين اليونان، يعتبر كتابه " تاريخ الحرب البيلوبونيزية " History Of The Peloponnesian War " المحاولة الأولى لتوضيح أصول الصراع الدولي، وتحليل مقبول لتفسير ديناميكية سياسة القوة " أنظر: قراهم إيفانز، جيفري نونهام: قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للابحاث، 2004، ص732.

¹ دايفد باوتشر: النظريات السياسية في العلاقات الدولية، ترجمة: رائد القانون، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013، ص 143.

وحسب تصنيف " مايكائيل دويل " (Michael W. Doyle) للواقعية يمكن التمييز بين أربعة اتجاهات للرواد الأوائل للواقعية هي: الواقعية المعقدة أو المركبة (Complexe) للثيوسيديس، والواقعية الأصولية (Fondamentaliste) لميكافيلي، والواقعية البنوية أو الهيكلية (structuraliste) لهوبز، والواقعية الدستورية (constitutionnelles) لروسو¹، وتعتبر الأسماء المذكورة أنفا الآباء الأوائل المؤسسة لعناصر المفاهيم الرئيسية للنموذج المعرفي الواقعي*، والفرضيات النظرية التي تركز على علاقات القوة والمصلحة القومية والصراع على القوة في تفسير أولويات القضايا في السياسة الخارجية للدول.

تتطلق المدرسة الواقعية (the realist school) من أن الهدف من دراسة العلاقات الدولية لا يتمثل في تطوير خطط السلام، بل هدف دراسة العلاقات الدولية هو لفهم الهيكل والعمليات المتكررة وديناميكيات أنظمة الدول، وهناك إفتراض جوهري للواقعية يقوم على: أن الدولة تمثل أهم فاعل في العلاقات الدولية، وتسعى وراء اكتساب القوة، والقضايا الأهم التي تعنى بها هي قضية الأمن العسكري والأمن القومي².

ب. العناصر النظرية للنموذج الواقعي في تفسير السياسة الخارجية:

1. القوة power:

تعد القوة من بين أهم المرتكزات الأساسية للمدرسة الواقعية لأنها تمثل عاملاً مؤثراً وثابتاً في تشكيل السلوك الدولي، وقد تبني "ميكافيلي" خلال القرن السادس عشر نظرية سياسية تقوم على منطق القوة والدهاء، وأعتبر ذلك ضرورة لضمان أمن الدولة وبقائها، كما أن "توماس

¹ أنور محمد فرج: النظرية الواقعية في العلاقات الدولية -دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 172.

* الواقعية كما يري الكثير من الباحثين ليست نظرية واحدة بل مجموعة من النظريات، وهي أنموذج معرفي " Paradigm " يعتمد على فرضيات عامة، تمتاز بالتماسك والتمايز عن غيرها، ولقد ترافقت نشأة المدرسة الواقعية وارتبطت بجهود الباحثين الأمريكيين منذ سنة 1940، ويعود الفضل في إدخال الواقعية كمقترح النموذج المعرفي الواقعي " Realist Paradigm " لدراسة العلاقات الدولية، إلى هانس مورغينشو " Hans Morgenthaw " (1904-1980)، من خلال مؤلفه الشهير السياسة بين الامم: الصراع من أجل القوة والسلام (Politics Among Nations) سنة (1948)، وهناك العديد من الكتاب الذين يمكن اعتبارهم منتمين إلى هذا التيار مثل هنري كيسنجر وريمون أرون (H.Kissinér Et R.Aron) وغيرهم.

² عدنان محمد الهياجنة، " قضايا العلاقات الدولية بين الواقعية والعالمية، " مجلة العلوم الاجتماعية، م 29، ع2 (صيف 2001)، ص ص

هوبز" الذي يعتبر من أهم منظري القوة في العلاقات الدولية يلتقي خلال أطروحته مع الواقعيين، بإعطائه الأهمية لدراسة أثر القوة في العلاقات الدولية، خلافاً للمجتمع الوطني الذي يعتبره مجتمعاً منظماً نتيجة توقيع ميثاق عقد اجتماعي بين أفراد المجتمع، خاضع لسلطة عليا، ويختلف الأمر بالنسبة للعلاقات الدولية بحسب "هوبز" في ظل عدم وجود سلطة عليا فوق سلطة الدول، وغياب حكومة عالمية تبقى العلاقات بين الدول تحكمها علاقات القوة الخاضعة للمصالح الوطنية¹.

ويعتبر " هانس مورغينتاو" من أبرز رواد النظرية الواقعية وأكثرهم وضوحاً في تأكيده على دور القوة في العلاقات الدولية ويؤكد بأن " السياسة كلها قوة " و" السياسة الدولية شأنها شأن أي سياسة أخرى هي الصراع على القوة"، وأداة تعبير عن المصالح القومية، وفي هذا المقام يضيف " أن العلاقات الدولية هي في حقيقتها ليست إلا علاقات قوة لا تخضع إلا لقانون واحد هو قانون المصالح القومية"، ويؤكد بان السياسة الدولية من خلال قانون المصالح القومية تهدف أما المحافظة على القوة أو زيادة القوة أو لإظهار القوة، والحقيقة أن هناك علاقة متبادلة في مفهوم السياسة والقوة عند "مورغانثو" إلى حد إستخدامها كمفهوم واحد هو القوة السياسية أو " سياسات القوة " (Power Politics)، وتعني أن القوة هي أساس السياسات الوطنية والخارجية، التي تركز عليها الدول، ويشير في هذا الصدد أن " الصراع على السلطة حقيقة كونية" و" العلاقات بين الدول محكومة بالعنف".²

لكن الملاحظ، أن هناك ترابط كبير بين القوة وبعض المفاهيم القريبة منها في المعنى، مثل النفوذ والإجبار أو السيطرة (Control)، وفي هذا الجانب وفق " مورغينتاو" فإن القوة هي " أي شيء يقيم سيادة الإنسان على الإنسان، وقد أعتبر أن القوة تتعدى القوة العسكرية بمفهومها التقليدي وهي تعني بصورة أدق السعي نحو القوة والبحث عن النفوذ والسيطرة وأشار لذلك بوضوح في مفهوم (السلطان).

¹ عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 36

² هانز.جي. مورجنتاو: السياسة بين الامم الصراع من أجل السلطان والسلام، ترجمة خيري حماد، القاهرة: الدار العربية للطباعة والنشر،

ج1، ب ت، ص 30.

نستنتج أن القوة وفق تحليلات الواقعية هي " القوة القومية (National Power) بمفهومها الشامل، الذي هي نتاج لجميع عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية، وهو ما يحدد في الأخير قوة الدولة¹.

من خلال ما سبق يمكن الاستنتاج أن النظرية الواقعية تقوم في بنائها النظري على فرضية تنطلق من أن القوة هي هدف سياسات الدولة الداخلية والخارجية، وإن لم تكن القوة فإن الأهداف في السياسة الخارجية لا تطبق إلا بالقوة، وهي الأساس في تفسير علاقات القوي المتعددة. ونظرا لأهمية العلاقة بين عامل القوة والأهداف في السياسة الخارجية، يرى أرنولد ويلفورز (Wolfers) (1882-1968) أن القوة تساهم بشكل فعال تسهيل صياغة الأهداف وتنفيذها وفي هذا الصدد يقول بأن: " القوة لا تُكتسب كهدف نهائي حد ذاته، وإنما هي مجرد أداة لتحقيق أهداف أبعد منها، وبدون ربط القوة بالأهداف يصعب الحكم على ما اذا كانت الحصيلة المُحققة لدى الدول من إمكانات القوه القومية تقترب من مستوى الأهداف الخارجية التي تختارها لنفسها².

وبالتالي تصبح ثلاثية القوة والمصلحة والأهداف، جدلية يقود كل عنصر إلى الآخر، بمعنى أن المصلحة القومية للدولة تقتضي قوة الدولة لحماية مصالحها ولتحقيق أهدافها والتي تضمن بدورها زيادة ومضاعفة هذه القوة، واعتبار هذه القوة هدف اساسي من اهداف السياسة الخارجية لمعظم الدول وبسط نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري، وبالتالي أن القوة وفق المدرسة الواقعية هي أهم عنصر لتحقيق المصلحة القومية، ومتغير رئيسي في تفعيل وتفسير السياسية الخارجية كونها أداة لتحقيق القوة.

وتجدر الإشارة إلى مظاهر الاختلاف بين الواقعيين المهاجمين والواقعيين المدافعين بخصوص القوة، فحسب إتجاه الواقعيين الهجوميين تعتبر (القوة) وسيلة ذات أهمية قصوى لتعظيم المكاسب، اما عند الواقعيين المدافعين فأنها وسيلة لتحقيق الاهداف الضرورية.

¹ أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص ص 229 و 230.

² على عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، في: <https://bit.ly/3oVSfM5>

(2018/12/19)

وقد شهد مفهوم القوة بدوره بعض التغيرات في معانيها وأدواتها ووسائلها، فظهر مفهوم (القوة الصلبة) و(القوة الناعمة)، وغيرها من التوصيفات (القوة الذكية)، إذ طرح جوزيف ناي مصطلح القوة الناعمة والقوة الصلبة، مشيراً إلى التأثير الكبير لكلا النوعين من الأنواع في العلاقات الدولية.

2. المصلحة الوطنية (القومية): National Interest

يشكل مفهوم المصلحة الوطنية أحد الدعائم الأساسية للتحليل في النظرية الواقعية¹، حيث أستعمل هذا المفهوم وفق الواقعية كمفهوم يتطابق مع فكرة البقاء القومي، ويعترف "مورغينتاو" بأن الحد الأدنى للسياسة الخارجية لكل الدول ذات السيادة يجب أن يكون حفظ البقاء، طالما أن العالم مقسم إلى دول ذات سيادة، ويعتبر الواقعيون أن مبدأ الأمن القومي يأتي في مقدمة المصالح التي تسعى الدول لتحقيقها.

وحسب "جان باريا" تتخذ المصلحة الوطنية معنيين:

أولاً: معنى موضوعي (Objective) للمصلحة الوطنية، متمثل في البحث عن القوة ومرتبطة ومرادف لمفهومها (القوة).

ثانياً: معنى ذاتي (Subjective)، وهو ما استقرت عليه قرارات السياسة الخارجية، بمعنى أن المصلحة الوطنية مرتبطة بالأهداف التي يطمح صانع القرار لتجسيدها لواقع ملموس، بالإعتماد على وسائل وأدوات السياسة الخارجية، حيث أن الساسة من رجال الدولة لا يفكرون ويعملون إلا وفق منطلق ثابت هو المصلحة القومية، ويطبقون وفق حدود المصلحة المعرفة كقوة.

وينظر للمصلحة القومية بأنها في الموضع الوسط بين مستوى المصلحة التحت قومية (مجموعات المصلحة الداخلية)، وبين المصلحة فوق- القومية (مجموعة المصالح الكونية والعالمية البشرية وفق معايير إنسانية).

¹ أنور فرج، مرجع سابق، ص 232

4. توازن القوى: Balance of power

يعتبر مصطلح توازن القوى من المفاهيم الأساسية والمهمة المُشكِّلة للإطار المفاهيمي للواقعية السياسية، وهو لا يقل أهمية عن المفهومين السابقين ألا وهما مفهوم القوة، والمصلحة الوطنية وبالرغم من المحاولات الكبيرة التي بُذلت في سبيل توضيح ماهية هذا النظام، إلا أنه مازال يُعد من أشد المصطلحات افتقاراً إلى الدقة والوضوح، ولقد كان ظهور مفهوم توازن القوى في القارة الأوروبية قبل أن يأخذ هذا المصطلح والمنحى العالمي عبارة عن فكرة قديمة النشأة* . ويعني مفهومه الاصطلاحي التعبير المجازي عن " كل توازن دولي، أو كل نسق دولي في حالة توازن، وبعبارة أدق يعني حماية الوضع الراهن لتوزيع القوة في نسق دولي معين باعتباره متوازن".¹

كما يدل "التوازن" في المفهوم العسكري الاستراتيجي، على السلام (Peace)، وعدم التوازن يعني الحرب War²، يفهم من ذلك أن مبدأ توازن القوى يدعو إلى إقامة التوازن والتماثل في مستوى القوى المؤثرة على الاستقرار الدولي، ويفترض وجود تكافؤ بين الدول من حيث القوة، بما يؤدي إلى تحقيق التماثل بينها³، على اعتبار أن هذا التوازن يشكل عامل رئيسي لإستقرار وحفظ السلام الدولي، بشرط عدم رجحان كفة دولة أو تحالف دولي على كفة دولة أو التحالفات المقابلة الأخرى.

ويعتبر نظام توازن القوى في النظرية الواقعية عنصراً ضرورياً لأنه البديل عن الفوضى وإنعدام النظام، وأنه من واجب الدولة أن تختار نظاماً من التحالفات، وأن تسعى للوصول إلى توازن القوى الكفيل بتأمين الاستقرار الدولي⁴.

* تطرق إلى مفهوم توازن القوى الفقهاء اليونانيون في الأول، وقد كانت إستراتيجيات المدن اليونانية قائمة عليه، ويعد ذلك أصبح قاعدة بين الدويلات الإيطالية في القرون الوسطى ثم بين الدول الكبرى منذ منتصف القرن السادس عشر ليشكل بذلك عنوان رئيسياً لمرحلة من مراحل العلاقات الدولية.

¹ على عودة العقابي: العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، بغداد: دار الرواد، 2006، ص 166.

² عبد الناصر جندلي: التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات الكونية، الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص 160.

³ محمد منذر: مبادئ العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، بيروت: المؤسسة الجامعية، 2002، ص 46.

⁴ عبد العزيز جراد: العلاقات الدولية، الجزائر: موفم للنشر، 1992، ص 46.

وترى النظرية الواقعية في نظام توازن القوة الوسيلة الأفضل لإدارة استخدام القوة، ومُنطلقاتها في ذلك أن عملية الصراع على اكتساب القوة هو نتيجة سعي الدول في سبيل تحقيق مصالحها والمحافظة على مركزها الدولي، فالسياسة الدولية ليست سوى صراعاً من أجل القوة، وتوازن القوى هو نتيجة حتمية لهذا الصراع¹، فالدول في سعيها إلى التفوق والهيمنة تجد نفسها في حالة توازن القوة كنتيجة عرضية تم الوصول إليها في لحظة تاريخية ما*.

بالمحصلة فإن مفهوم التوازن هنا يشير إلى الاستقرار الدولي، بهدف الإبقاء على حالة الإتزان القائم بين مجموعة من علاقات القوى الدولية، بفعل قانون الفعل ورد الفعل².

وقد برز كذلك مفهوم آخر للتوازن يختلف عن المفهوم (التقليدي) للتوازن، وهو ذلك النمط من التوازن الذي تسلكه الوحدات الدولية من الفاعلين الدوليين سواء من الدول أو من غيرها في مواجهة التهديدات، والذي لا ينضج إلى القوة الاجمالية الفعلية للطرف المهدد انما ينضج فقط إلى نمط التهديد، وقد اطلق على ذلك النمط من التوازن بـ **توازن التهديد** "Balance Of Threat"، وهو الذي يعبر عن سلوك الوحدات الدولية تجاه التهديدات الفعلية او المحتملة من طرف دولي آخر بغض الطرف عما يمتلكه الطرف الدولي الآخر من قوة أصغر او اكبر من الطرق المُهددة، أي كيف تواجه الوحدات الدولية الغير متكافئة المخاطر والتهديدات التي تواجهها وكيف تحافظ على مصالحها وأمنها القومي من خلال طبيعة التهديدات الفعلية والمحملة التي تتعرض لها، وتجدر الإشارة أن المنطلق الاساسي لمفهوم التهديد هو "الإدراك" أو "سوء الإدراك" على حد سواء، إذ كلاهما يشكل المنطلق الاساسي لإدراكات التهديد، كما أن الفارق المهم بين مفهوم "توازن القوى" و "توازن التهديد" أن الاول يتعلق بفهم عام للوحدات الدولية ويهدف إلى المحافظة على حالة التوازن القائمة أو تغييرها لتحقيق حالة التوازن، في حين أن توازن التهديد يتعلق بصورة مباشرة بمدراكات صانع القرار في الوحدة الدولية للتهديدات،

¹ جيمس دورتي وبالسغراف: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، ص 62.

* في هذا السياق يرى "مورغانثو" بأن توازن القوى هو تمركز متقابل للقوى بتوزيع متساوي لحد ما، يُبني على التزام من الدول بقبول مُسبق لنظام التوازن في إطار إجماع دولي، وهذا الأخير يؤدي إلى وظيفة توازن القوى.

² عادل ثابت: النظرية السياسية المعاصرة، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007، ص 266.

ولذلك فإن توازن التهديد تسبقه خطوة مهمة جداً وحساسة وهي ادراك ذلك التهديد (Threat Perception)¹، والذي يشكل عنصر مهم في تحقيق توازن التهديد. وقد إرتكز تعريف الادراك بأنه "عملية عقلية معرفية يتم فيها ادراك المتغيرات الاجتماعية بمساعدة الحواس وتفسيرها في ضوء اطارها المرجعي والخبرة السابقة والظروف المحيطة"، أو "هو تشكيل صور ذهنية للأشياء، والأشخاص، والأحداث، والأمم، والسياسات في عقل الإنسان، تعكس البيئة الاجتماعية والسياسية التي يحيا فيها، وتساعده علي تقييم العالم من حوله"² والادراك كما يشير بعض المختصين لا ينشأ ذاتياً، وإنما هنالك مصادر متعددة تسهم في تشكله كالدين واللغة والثقافة والانتماء العرقي والتنشئة الاجتماعية والذاكرة التاريخية الجماعية والخبرة والمهارة الشخصية³، وهي العوامل التي من خلالها تتشكل الصورة الذهنية وأنماط التفكير للفرد والجماعة، والتي من خلالها يتم ادراك المتغيرات والأفعال والسلوكيات التي توجه سلوكيات الوحدات الدولية من خلال مدركات صناع القرار.

5. فوضوية النظام الدولي Anarchy:

ترتكز النظرية الواقعية على مسلمات أساسية، وتتطلق من أن الدولة هي وحدة التحليل الرئيسية في تفسير العلاقات بين الدولة وطبيعة النظام الدولي، الذي يعتبرونه متميزا بالفوضى (Anarchy)، التي تعني حرفياً "الافتقار إلى الحاكم أو غيابه"، ويؤكدون على أن الفوضى هي سمة العلاقات الدولية، كما أنها الوصف المعبر للسياسات غير الهرمية للنظام الدولي⁴.

وبحسب مسلمات الواقعية التقليدية فإنه في ظل غياب سلطة مركزية عليا تحتكر القوة وتستطيع فرض إرادتها على الكل، سوف تلجأ الدول للتنافس وزيادة قوتها في تعاملها مع محيطها الخارجي، مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار والصراع⁵، وخلق مبررات لسلوكيات

¹ حيدر زاير العامري، "العلاقات الدولية ما بين توازن القوى وتوازن التهديد"، مجلة العلوم السياسية، ع 2017، 53، ص 289.

² داليا رشدي، "تأثير سوء الادراك في الصراعات والازمات إطار تحليلي"، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، ع 203، يناير 2016، ص 5.

³ أحمد نوري النعيمي: مرجع سابق، ص 51.

⁴ جوانيتا الياس، بيتر سنتش: أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة محي الدين حميدي، دمشق: دار الفرقد، 2016، ص 226.

⁵ عبد الناصر جندلي: التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات الكونية، الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص 141.

الدول النزاعية، بسبب تضارب مصالحها القومية والوطنية التي تسعى إلى تحقيقها، لذلك فالجوهر في الفوضى هو إفتقار الدول للإحساس بالأمن، وهوما يخلق في البنية الدولية نوعاً من عدم الاطمئنان والتهديد¹.

ويؤكد فريديك شومان (Frederick L. Schuman) (1904-1981) على أنه من الضروري للدول أن تسعى لضمان أمنها بالاعتماد على قوتها الذاتية، وهو ما يعتبره ضرورة في بيئة تفتقد لحكومة مشتركة، وقد إنطلق شومان من فكرة مفادها الريبة والافتقار إلى عنصر الثقة بين الدول، حيث أن كل دولة لا تعرف كيف تتصرف الدول المنافسة لها ولا تمتلك سلطة لضبط سلوك الدول الأخرى²، ويستنتج بذلك أن "شومان" يعطي شرعية في حق الدول بالاعتماد على النفس في صدها لعنف غير المبرر، وبمعني آخر هو: **السلطة الفوضوية**، ومن جانب آخر ينطلق "كنيث وولتز" (Kenneth.N.Walt) (1924-2013) في تفسيره للسياسة الخارجية من منظور لمجمل المنظومة الدولية كبنية تفرض نفسها على وحداتها، حيث يرى أن الفوضى هي المكونات الأساسية للنظام الدولي، وأن الحرب تندلع نتيجة لهذا النظام وليس نتيجة الشر في الطبيعة البشرية، ويضيف ولتز بأن "بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية"³.

ثانياً: نظرية الواقعية الجديدة (البنوية الجديدة) The Neo-realist Theory:

نشأت الواقعية الجديدة في السبعينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية⁴، وهي فترة متزامنة مع فترة الحرب الباردة، وتعكس بوضوح الخصوصيات المميزة لتلك الفترة، وتستعمل الواقعية الجديدة القوة (Power) والعقلانية (Rationality)، والفرضيات البنوية (Structural Hypothesis)، لبناء نوع جديد من التفكير، بمعنى أنها نظرية شارحة*

¹ جيمس دوفرتي، بالاستغراف، مرجع سبق ذكره، ص 73.

² عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010، ص 90.

³ Kenneth N. Waltz, Theory Of International Politics, University Of California, Wesley Publishing Company, P107

⁴ تعرف أيضاً باسم الواقعية البنوية والواقعية العصرية.

* يشير إلى ذلك أحد أهم رواد النظرية النقدية في العلاقات الدولية، روبرت كوكس "Robert Cox" (1926-2018) ويضيف بأنها "ظاهرة أمريكية (American Henomenon).

(Explanatory Theory)، صورت نفسها أنها محاولة لتنظيم أفكار الواقعية الكلاسيكية، من أجل جعلها إطاراً نظرياً متماسكاً وقوياً، وهو ما يؤكد أحد أهم روادها جوزيف ناي (Joseph S. Nye) في قوله " إن العمل المتميز لولتز ليس بخلق نظرية جديدة وإنما بتنظيم وهيكل الواقعية"¹.

وهي بصفة أكثر دقة تعني بأن صورة توزيع القوة بين دول القوى العظمى هي التي ستحدد شكل النظام الدولي أما أحادي أو ثنائي أو متعدد الأقطاب، تبعاً لتركز القوة بين الدول.

وبالنسبة لـ: ولتز فإن القوى الكبرى تسعى للحفاظ على وجودها ومصالحها في ظل نظام دولي فوضوي، بينما الدول الصغرى والضعيفة تسعى لإيجاد نوع من التوازن عن طريق الاستقطاب، نحو مراكز القوة بدل الصراع مع الأقوياء، وينتهي ولتز بنتيجة أن نظام الثنائية القطبية أكثر استقراراً من نظام التعددية القطبية، ولا يمكن لأي نظام أن يتحداه²، ذلك لأن النظام ثنائي القطبية يتيح التفوق لقوتين عن باقي القوى مجتمعة سواء المتحالفة أو المتفرقة، وهو الأمر الذي يخلق إستقرار في عملية التوازن عكس نظام التعدد القطبية حسب طرح النظرية الكلاسيكية، الذي هو أكثر عرضة لاختلالات التوازن وعدم إستقرار الاتزان، بحيث تصعب السيطرة فيه على سياسات التحالف والتغير في تكتلات الأقطاب، وهذا ما يؤكد طرح جوزيف ناي بقوله " من الغريب دراسة وضع، يمكن فيه للقوى العظمى أن تدمر نفسها والعالم في عدة دقائق أو ساعات"³.

¹ خالد موسى المصري: "الوضع ونقدها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م.30، ع.1 (2014)، ص ص 317 إلى 343

² ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة، زقاع عادل، وزيدان زياني، في:

<https://www.tomohna.net/vb/tomohna149109> (2018/05/24)

³ جهاد عودة: النظام الدولي إشكاليات ونظريات، الإسكندرية: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 45.

وقد أثارت الواقعية الجديدة العديد من الأسئلة الإضافية التي لم تكن الواقعية الكلاسيكية تعنى بها، وهيكلت فرضيات بنوية لصياغة معالم خلافية لنظرية واقعية جديدة* . وتجدر الإشارة أن البنويين يعتبرون أن فوضوية النظام الدولي هي التي تدفع بالدول إلى تبني المواقف الواقعية، ولتحليل سلوك الدول يجب الوقوف أمام مختلف التفاعلات الدولية المؤثرة في هذا السلوك، وهو النظر لسلوك الدول من زاوية النظام الدولي، أو ما يعرف عند البنويين بمستوي التحليل المنظومي، بالإعتماد على مقاربات ومناهج جديدة أكثر مواكبة وملاتمة للتغيرات والتحولات الدولية علي مستوي النظام الدولي.

ويمكن إدراج الاختلافات الرئيسية بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة في نقاط عديدة من أهمها: إعتبار الصراع الدولي عن نتيجة لفوضوية البيئة الدولية عند الواقعيون الجدد، بينما يعتبر عند الواقعيون الكلاسيكيين عن طبيعة الصراع من أجل القوة في العلاقات الدولية، ويختلف الواقعيون الجدد مع الكلاسيكيين في طبيعة ميزان القوة، فبينما يدافع الواقعيون الجدد على نظام الثنائي القطبية، يقر الكلاسيكيون على نظام التعددية القطبية¹.

كما يعد الأمن الهدف الأسمى الذي يصبو إلى تحقيقه الواقعيون الجدد، وذلك بديلا عن الكلاسيكيين الذين يسعون الى القوة لا غير، علما، أن مفهوم الأمن لدى الواقعيين الجدد أقتن بعنصر الخوف Fear، وهذا الاخير ناتج عن حالات اللأمن المنبثقة من الفوضى (الأمن) Insecurity of Anarchy

وإذ كان الأمن من حيث ندرته أو توفره مرتبط بعملية إدراكه من طرف صانع القرار ومدى إعتناقه للسلوك الدفاعي أو الهجومى، فإن فكرة (الأمن) و(القوة) في الواقعية الجديدة

* مع اندلاع الحرب الباردة اصدر وولترز "Waltz" سنة (1980) دراسة بعنوان "إشهار الأسلحة النووية" دافع فيها عن إيجابيات الانتشار التدريجي للأسلحة النووية، وأوضح قائلا " أن الدول التي تملك الأسلحة النووية تتعايش تعايشاً سلمياً، نظرا لأن كل واحدة منها تعلم إنه يمكن للدول الأخرى أن تلحق بها دمارا عظيما". وحينما سُئل عن الزعماء الأشرار الذين يقومون بحيازة القدرات النووية، أضاف ولز walt'z بأنه عندما يصل بهم الحد إلى الحفاظ على أنظمتهم السياسية فأنهم لا يتسمون بالاندفاع هذا الطرح اثار جدلاً في الوسط الاكاديمي، تاكيدا على ذلك يوثق ولز walt'z في مؤلفه الموسوم بنظرية السياسة الدولية "Theory Of International Politics" سنة (1979) ويُقدم مفهوم جديد حول سلوكيات الدول عند التقليدين.

¹ عبد الناصر جندلي، مرجع سبق ذكره، ص 171.

أدت الى انقسام أنصارها الى إتجاهين، الواقعيون المهاجمون (Offensive Realism) والواقعيون المدافعون (Defensive Realism).

فالقوة حسب الواقعيين المدافعين، فإنها وسيلة لتحقيق الأهداف الضرورية، وهي أهداف ترتبط بالأمن، ويرون بإمكانية توافر الأمن في النظام الدولي برغم الفوضى التي يتميز بها، معتبرين أن العلاقات الدولية، هي عبارة عن مأزق السجين (Prisoner's Dilemma) أو مأزق أممي معقد¹، ونتيجة هذا المأزق الأممي يقوم صانع القرار بتعزيز أمن وقوة الدولة في مواجهة الدول التي تعتقد الواقعية الهجومية.

بينما يري الواقعيون المهاجمون وعلى رأسهم جون مارشيمر بصعوبة توفيره في النظام الدولي، كما أن القوة حسب الواقعيين المهاجمين هي وسيلة ذات أهمية قصوى لتعظيم المكاسب معتبرين العلاقات الدولية بأنها لعبة صفرية (Zero Sum Game)، لأن تعزيز وإنماء الأمن القومي لدولة معينة يؤدي إلى تهديد الأمن القومي لدولة ما، أو دول أخرى. وعلى غرار هذه الاختلافات العميقة لمدلول الأمن وإدراكه، بين الواقعيين الجدد، هناك إختلافات أخرى عديدة ظهرت من خلال المحاوره بين الواقعيين المهاجمين والواقعيين المدافعين.

ثالثاً: الواقعية الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكية) Neoclassical Realism

تقوم الواقعية الكلاسيكية الجديدة على طرح توفيق بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة، وقد ظهر مصطلح الواقعية الكلاسيكية الجديدة للمرة الأولى في كتابات صاغها جدهون روز " Gideon Rose "، في مقال صناعة السياسة العالمية عام 1998م عنوانه " الواقعية الكلاسيكية الجديدة ونظريات السياسة الخارجية"²، والذي قدم مقارنة جديدة لشرح سلوك السياسة الخارجية وتصرفات الدولة في النظام الدولي، والتي يمكن تفسيرها من خلال

¹ المرجع السابق، ص 186.

² Gideon Rose, World Politics, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, Issue 1, Volume 51, p p 157-159.

المتغيرات النظامية المتداخلة مثل توزيع القدرات بين الدول، وكذلك المتغيرات المعرفية مثل الإدراك، وسوء الإدراك، ونويا الدول الأخرى، والتهديدات، والمتغيرات المحلية، والتي تدمج النظام الدولي والبنية السياسية الداخلية لشرح سلوك السياسة الخارجية للدول.

وقد ركزت الواقعية النيوكلاسيكية على العلاقة بين البيئة الداخلية وإدراك صانع القرار أو سوء ادراكه، والقادة وتصوراتهم حول النظام الدولي، والهياكل السياسية والمجتمعية المحلية، والقدرات المالية والسياسية والعسكرية والأيدولوجية، وبذلك فالواقعية النيوكلاسيكية تعطي لمتغيرات "التدخل"¹ مكانا خاصا لشرح سلوك السياسة الخارجية ، وتسعي لتفسيرها عن طريق إضافة بعض المتغيرات غير المادية.

وفق هذا السياق تبحث الواقعية النيوكلاسيكية في المتغيرات بما في ذلك السياسة الداخلية، سلطة الدولة، وتصورات القادة ومعتقداتهم، والعمليات، وتأثير الأفكار، لشرح كيفية رد فعل الدول على الصعيد الدولي. وعليه فإنها تضع تأثير الأفكار جنبا الى جنب مع ضرورة القوة المادية، وإعطاء أهمية للمحددات الداخلية الى جنب المحددات النسقية في صنع السياسة الخارجية.

وتعتبر الواقعية النيوكلاسيكية محاولة مهمة وجديدة لفتح المجال أمام إعادة النظر حول تأثير المحددات الداخلية في توجيه السياسة الخارجية، وفي تخفيف حدة الفصل بين البيئتين الداخلية والخارجية، بعد النفي بينهما من قبل الواقعيين السابقين بنظرياتهم المختلفة².

والملاحظ أنه برغم التطورات الفكرية التي عرفتتها المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية (واقعية كلاسيكية، واقعية جديدة، واقعية كلاسيكية جديدة) والتوجهات التي عرفتتها (واقعية دفاعية، واقعية هجومية)، إلا أن هناك توافق على التصور العام للواقعية كاتجاه نظري عام مع إقحام بعض الافكار فيه، التي أدت إلى بروز نماذج نظرية تأخذ بعين الاعتبار مختلف

¹ ميثاق مناخي دشر، " النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة " (دراسة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر)، مجلة أهل البيت، ع20، 2016، ص 424.

² ميثاق مناخي دشر، مرجع سابق، ص 425

المتغيرات الداخلية في فهم وتفسير السلوك الخارجي من خلال ادراك صانع القرار السياسي¹.

ومن أبرز رواد هذا الاتجاه نجد جدعون روز وفريد زكريا، ورائد لشويلر (R. Lshweller) الذي طرح مصطلح توازن المصالح (Balance Of Interest)، كبديل للتوازن على أساس القوة أو التهديد، إذ يمكن للدولة أن تدخل في تحالف بمجرد وجود منفعة وليس بسبب وجود قوة تهدد الدولة، ويرافق أن الحجة الأساسية لانتهاج الدول لسياسة الاتباعية Bandwagoning²، أو التحالف هي ليست الخوف من مواجهة قوة راجحة أو تهديدات ولكن فرصة لتحقيق الربح، ونتيجة لوجود قوى مهيمنة على الساحة الدولية تلجأ الدول الضعيفة إلى تبني استراتيجية الاتباعية أو (المسايرة) لتحقيق مصالحها وتفادي الاخطار المحدقة بأمنها القومي.

ويضيف شويلر بأن رواد الفكر الواقعي الجديد يتميزون بالتحيز لصالح افتراض أن الأولوية الأولى لكل الدول هي الأمن، وهو يقترح أن الدول التعديلية تسعى الى القوة والتوسع أكثر من الأمن، كما ان خيارات التحالف غالباً ما تكون بدافع إقتناص الفرص لتحقيق مكاسب وكذلك بدافع التهديد.

وإنطلاقاً من النظرية الواقعية يمكن تفسير جانب مهم من السياسة الخارجية الجزائرية ومدركات صانع القرار السياسي للبيئة الأمنية الإقليمية للجزائر خاصة ما يتعلق منها بمنطقة الساحل الافريقي، والتي تفرض على الجزائر السعي وراء القوة وتأمين الأمن والبحث عن التحالفات في سبيل تحقيق التوازن.

رابعاً: نظرية الدور في السياسة الخارجية: Role Theory

تعتبر نظرية الدور في حقل العلوم السياسية إحدى الأدوات التحليلية التي يمكن من خلالها فهم لقرارات وسلوكيات الدول في سياستها الخارجية، بالإضافة إلى وظيفتها في لتفسير

¹ وقازي عقبة، " المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية"، مجلة دائرة البحوث والعلوم القانونية، ع 2، 2017،
² أول من صاغ مصطلح Bandwagoning هو كوينسي رايت Quincy Wright في كتاب دراسة الحرب عام (1942).

والتنبؤ بمختلف الأدوار للوحدات والفواعل في العلاقات الدولية، والمساعدة على توضيح العوامل المتحكمة لمختلف هذه الأدوار المنتهجة في المجتمع الدولي بوصفها أدوار سياسية. وأخذت نظرية الدور من المنظور السياسي اتجاهات متعددة بين الدور الوطني والدور السياسي الخارجي والدولي، حيث يأخذ الدور الوطني أنماط السلوك والمواقف من الأفراد الذين يشغلون مناصب في هيكل صنع القرار، ووصف أنواع العمل التي يتم تنفيذها داخل كل منصب، ويتعلق الدور السياسي الخارجي بالسلوك السياسي الخارجي للدولة وهو موجه للوظائف الرئيسية التي تؤديها الدولة في الخارج وتعكس سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

أ. مفهوم الدور السياسي

1. نشأة الدور السياسي: نشأت نظرية الدور وارتبطت بالتطورات المعرفية والمنهجية الحاصلة في العلوم الاجتماعية، ويعد مفهوم الدور مفهوماً ارتبط بالدراسات الاجتماعية والنفسية بالأساس، خاصة في مجال علم النفس الاجتماعي ومجال دراسة الشخصية.*

وتقوم نظرية الدور من خلال هذه المفاهيم بتفسير الدور على اعتبار أن الأشخاص هم أعضاء مكانة اجتماعية ومركز ضمن هيكل أو تنظيم اجتماعي، هذه السلوكيات والأدوار تتحدد وفق علاقات تفاعلية (Relation Interactionniste) بين المعطيات الاجتماعية المتعلقة بالمكانة الاجتماعية، والمعطيات النفسية المتعلقة بالشخصية، وبذلك فالدور هو الجانب الديناميكي والمتحرك للمكانة التي تعبر هنا عن الوظيفة والسلوك المفترض للشاغلين لمركز هذه المكانة¹.

ولقد اتجهت أدبيات علم السياسة الي استعمال نظرية الدور للاستفادة منها كإطار معرفي ملائم وثيري في مجالات دراسة الشخصية وعلم النفس الاجتماعي، ومن أجل محاولة التعرف على مختلف الأدوار التي تضطلع بها الدول القومية، وفهم تنمية وتطور الأنساق السياسية من

* ظهر مفهوم الدور بطريقة غير مباشرة قبل ذلك في سياق الدراما والمسرح، وترجع أصول اللفظ إلى التعبير الفرنسي (Roll)، ثم تطور إلى معنى الوظيفة التي ينبغي للشخص أن ينهض بها في موقف معين، وظهر في العلوم الاجتماعية لأول مرة عام 1926 في دراسة لـ"بارك" بعنوان "ما وراء القناع" بمعنى أن لكل فرد دور خاص به، ويربط بشكل كبير بين الدور والمكانة (statut).

¹ Philippe G. Le Prestre, Role Quests in the post-Cold War Area, Foreign Policies in Transition, Montréal: McGill-Queen's University Press, 1997, p p 4 - 8.

خلال معالجة دور الدولة " كوحدة " بين مجموعة " وحدات "، هذا الدافع كان وراء وضع بنية نظرية لمفهوم الدور السياسي، واستعمال مقارنة الدور لتشمل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، في إطار تحليل سلوك القادة الدوليين، وتوظيفها كمدخل للتحليل النفسي لدراسة السلوك الدولي، ويمكن التمييز بين مستويين من التحليل في مجالات إستخدام مفهوم الدور السياسي:

المستوي الأول: يتم فيه البحث عن الأدوار السياسية * في إطار الأنساق داخل الوحدة السياسية (الدولة)، والبحث عن هيكل الأدوار وتوزيعها وتفاعلاتها.

المستوي الثاني: يتم فيه البحث عن الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي، بالتركيز بصفة خاصة على الأدوار التي يشغلها الأفراد المؤثرين على السياسة الدولية.¹

2. الدور في السياسة الخارجية

بعدما اضحى مفهوم الدور السياسي في مجال دراسة الأنساق السياسية حقيقة وواقعاً، إنتقلت نظرية الدور إلى مجال السياسة العالمية، وعليه فقد عرّف " هولستي " مفهوم الدور القومي بأنه: " تعريفات صناع القرار لأنواع العامة للقرارات والإلتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، والوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر، سواء في النظام الدولي، أو في نظام إقليمي فرعي، وبالتالي فهو صورة (image) لتوجهات دولهم اتجاه البيئة الخارجية"²، كما ميّز " هولستي " بين عدة أدوار للدولة، وعن تغير دور الدولة في سياستها الخارجية، وأوجد بعض المفاهيم مثل "أداء الدور" (role performance) الذي يضم الأفعال والقرارات التي تتبناها الحكومات لتجسيد مفهومها لمقتضيات دورها، إضافة إلى توصيفات الدور (rôle prescriptions)، وهي جملة المعطيات النابعة من البيئة الداخلية أو الخارجية،

* مفهوم الدور السياسي قد يفهم بمعنى الإسهام أو الوظيفة أو النفوذ، أو بوصفه تعبير عن المكانة وقد يفهم بأنه سلوك متوقع بناء على قواعد مخططة في إطار استراتيجية كاملة، أنضر: السيد الحسيني: علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا، القاهرة: دار المعارف، 1984، ط 3، ص 166.

¹ Holsti, K.J (1970). National Role conception in the study of foreign policy, international studies Quarterly: New Jersey-USA, VO114; No3

² Role Theory, "A Conceptual Framework for the Constructivist Foreign Policy Analysis" Czech Journal of International Relations, 2010 available from; <https://mv.iir.cz/article/view/388>.(25/05/2019)

التي تتم بناء على تأثيرها السلوكيات والأفعال ضمن حالة " الوضعية" (posistion)¹، ويرى أيضا بأن الدولة تتغير في أدوارها بالتغير من نمط إلى آخر هاته الأنماط هي: العزلة والاعتماد على الذات وعدم الانحياز والتنويع، وفي هذا السياق يرى بأن الدول الصغرى أكثر اتجاهاً إلى التغير في أدوارها والتأثر بالضغوط الخارجية.

وبذلك يكون أساس نظرية الدور كإطار نظري لتفسير السياسة الخارجية، إنطلاقاً من الأدوار التي تقوم بها الدولة منفردة في النظام الدولي.

3. عناصر وتقسيمات الدور.

يعرف مفهوم الدور على أنه: " تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي"، هذا التعريف أحدث تقدماً من خلال إضافة ثلاث عناصر متكاملة لتحليل الدور، وهي عناصر وصفية، وتنظيمية، وتفسيرية لنظرية الدور.

أولاً: عناصر وصفية (Descriptively) : من خلال توفير نظرية الدور للمفردات واللغة والهوية التي يطورها الأفراد (الوحدات) عن أنفسهم، من خلال الاعتماد على البيانات وتحليل المعطيات المتوفرة، والتي تسمى "مصادر الدور" (role source)، وهذا يقود إلى تحديد الدور وتوصيفه.

ثانياً: تنظيمية (Organizationa) : وهو التركيز على أي مستوي من مستويات التحليل المستعمل في دراسة السياسة الخارجية، عبر الربط بين الفاعل والبنية².

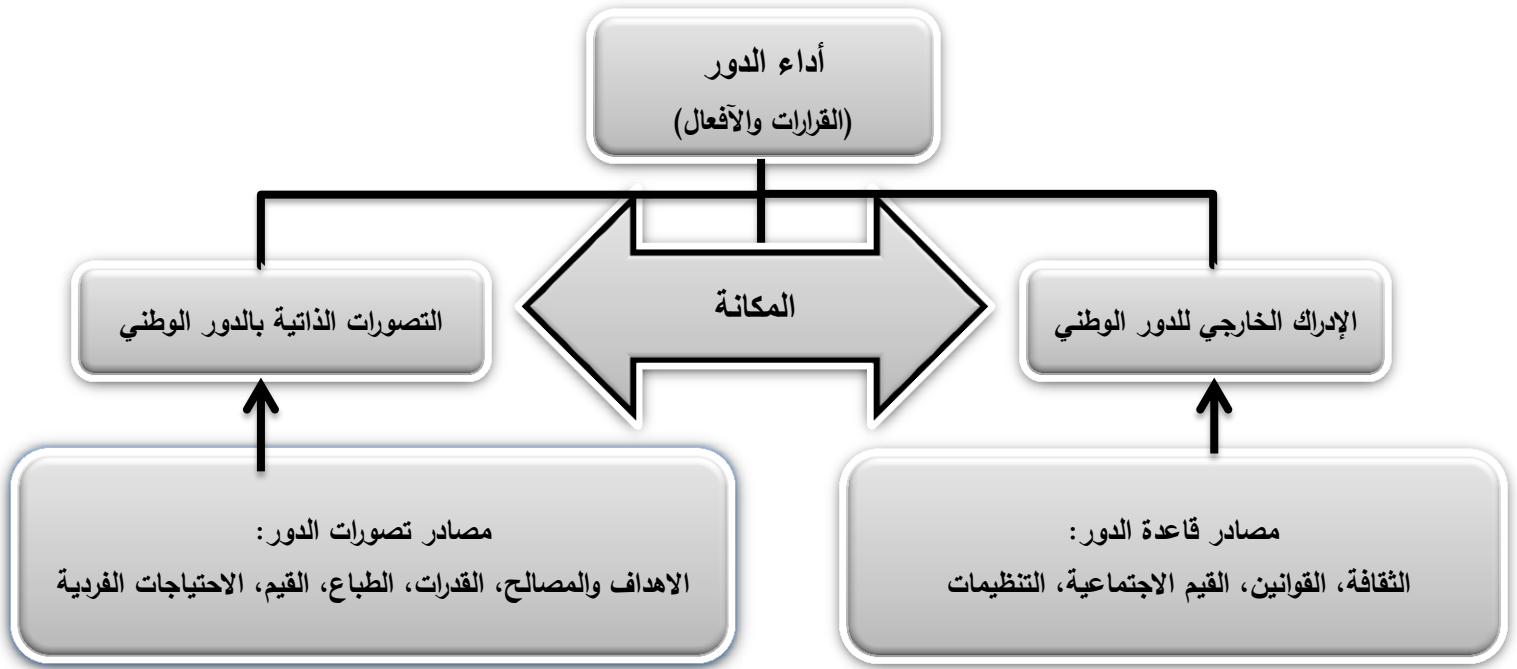
ثالثاً: القيمة التفسيرية (The explanatory value): وهي أنه تتبع من نظرياتها متغيرات تفسيرية متوسطة المدى، وقريبة من مفاهيم التعاريف الأخرى، مثل (مصادر الدور) و(توقعات الدور) أو (مشعرات الدور) "Cues Role"، وهذه الأخيرة تعني إشارات الدور وتحرك الفاعلين الآخرين، في نواحي مؤثرة على الدور المختار بواسطة الفاعل الأصلي.

¹ عبد القادر دندان، نظرية الدور وتحليل الأدوار الإقليمية للدول، أشغال الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، الجزائر (2014/02/28).

² طيبي محمد، مسعودي يونس، إقترب الدور في السياسة الخارجية، أشغال الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، الجزائر: (2014/02/28).

والملاحظ بأن هذه الإثراءات لا تستبعد التوصيفات الخارجية للدور، وإنما هي تبرز تأثيرات الطابع السياقي للأدوار، والذي يجعل توقعات الدور تختلف تبعاً للموقف، ولذلك يعتبر الدور نابع من الوظيفة التي تعكس (المركز) "statu"، أو مكانة الوحدة السياسية ضمن نسق (الهيكل) "structure"¹.

وبالتالي يقسم الدور إلى: أولاً، أدراك الدور، ثانياً، أداء الدور، بمعنى أن أي صانع قرار في السياسة الخارجية لديه مفهوم وأسلوب للدور ولأدائه².
شكل رقم (01): مفهوم الدور في العلاقات الدولية



Source: K. J. Holsti, National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy, p 240.

¹ جهاد الغرام، "الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا، المحددات والأبعاد"، مجلة جامعة التكوين المتواصل، ع.2، (ديسمبر 2016)، ص.197 إلى 221.

² عبد القادر دندان، مرجع سابق.

يبين هذا الشكل الذي قدمه: "K.J.Holsthi" كيف أن أداء الدور يتحدد بالمكانة، ويعد الإدراك الذاتي لدي صانع القرار، هو المحدد الرئيسي للسلوك، والذي بدوره يشير إلى الصالح التي ترتبط بالتصور الخاص للدور الوطني¹.

وتتنوع أدوار الدول عبر درجات ومضمون التدخل في الشؤون الدولية، وتتحدد وفق مرتكزات ومقدرات الدولة الذاتية والموضوعية، وبأنه كلما كان توظيف هذه القدرات بشكل متوافق ما بين التصورات الذاتية والمحددات الموضوعية زادت فرص نجاح الدور على النحو الذي يعظم دور الدولة.

وما يؤكد ذلك بأن صانع القرار لا يتحرك نفسياً على أثر خصائصه وتجاربه الشخصية فحسب، وإنما على ضوء مجمل أدراكه لنوعية موقع وطبيعة دولته في النظام الدولي أو الإقليمي، وأن لاختلاف نوعية المواقف الاستراتيجية التي يتعامل معها، تأثير في كيفية أدراكه لدور بلاده والتي تتوزع عموماً في أربعة مواقف هي التدخل، والصراع، والمساعدة، والتعاون، وهنا يمكن تحديد الدور كمعطي استراتيجي في العلاقات الدولية، وفق عناصر الصراع والاستقرار والتأثير في العمق الاستراتيجي².

والجدير بالذكر فإن دراسة السياسة الخارجية الجزائرية يمكن من خلال هذه النظرية من فهم هذه السياسة في منطقة الساحل الأفريقي، وتحديد أهم الأدوار التي لعبتها الجزائر في المنطقة، كما أن النظرية الواقعية يمكن من خلالها تبرير السلوك الخارجي الجزائري، لاحتكامه لعامل المصلحة في منطقة الساحل الأفريقي، والتي تقوم بالأساس على الحماية من التهديدات الأمنية المختلفة.

والملاحظ أن كل هذه النظريات المذكورة أعلاه، تحتوي على نقطتين أساسيتين تتضمن قرار سياسي داخلي للوحدة الدولية، مقابل سلوك وتصرف سياسي خارجي للدولة أو لدولة ما، من خلال موقف سياسي معين وتصرف سياسي تجاه قضية محددة، وهو ما يوجب توفر شرطين أساسيين هما: الموقف السياسي الخارجي للدولة والقرار السياسي الداخلي، وهذا ما يشير

¹ Ibid.

² طيبي محمد ومسعودي بونس، مرجع سابق.

إلى الصعوبة في تحليل، وفهم وتفسير قرارات السياسة الخارجية¹، بالرغم من هذه المشكلة العلمية إلا أنه يمكن القول أن قيمة أي نموذج أو نظرية في الأخير لا تكون إلا من خلال مقدرتها على توفير المقاييس والأدوات المفيدة للدراسة، كما أن هذه النماذج توفر أداة يمكن من خلالها فهم أقرب لواقع السياسة الخارجية. والمساهمة في فك التعقيد، والتضارب والغموض الذي تتسم به السياسة الخارجية.

¹ جهاد الغرام، "الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا، المحددات والأبعاد"، مجلة جامعة التكوين المتواصل، ع.2، (ديسمبر 2016)، ص 197-221

المبحث الثاني : مبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية

يستدعي فهم وتحليل السياسة الخارجية لأية دولة دراسة بيئتها الداخلية، وعلى هذا الأساس فإن إدراك السياسة الخارجية الجزائرية يتطلب تحليل تفاعلات البيئة الداخلية وتأثيرها على السلوك الخارجي للجزائر، حيث إن طبيعة الموضوع تحتم الوقوف على توضيح مفهوم هذه السياسة، وتحديد محدداتها وتبيان جملة القيم المحورية المعتمدة في بناء سلوكها الخارجي في منطقة الساحل الإفريقي لاسيما ما تعلق منها بالبعد الأمني.

ولهذا قسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية سيتناول فيها التطور التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية، والمحددات والمنطلقات ذات العلاقة بعمليات صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: تطور السياسة الخارجية الجزائرية

تنطلق سياسة الجزائر الخارجية من ثوابت ومرجعيات تعود إلى فترة ما قبل الاستعمار الفرنسي، حيث كان لها دوراً مؤثراً في الجانب العسكري في منطقة البحر المتوسط ، نظراً لمكانة أسطولها البحري ، والأهمية الاقتصادية لها من حيث نشاط الصادرات إلى أوروبا، والجدير بالذكر أن نظام الحكم العثماني في الجزائر عرف عدة مراحل (عصر البايات 1514-1587م، عصر الباشوات 1587-1659م، عصر الآغاوات 1659-1671م، عصر الدايات 1671-1830م)، تميزت بالعديد من الأحداث، حيث توالى أنماط الحكم ما بين الصبغة المدنية والسياسية، وعرفت نظام حكم خاص ومتفرد بها لم يعرفه بلد آخر وهو إيالة الجزائر، وينبغي التأكيد على حقيقة أساسية، وهي أن الدولة الجزائرية قد تمتعت بحرية العمل في المجال السياسي والعسكري من بداية عصر الدايات بصفة خاصة، فقد كان داي الجزائر يعقد المعاهدات باسم الجزائر ويبيعث بالقناصل ويوافق على اعتمادها بدون مشاورة تركيا، وهذه العوامل كلها تبين استقلالية الجزائر في تلك الفترة¹.

¹ عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، بيروت: دار الغرب الاسلامي، 1997، ص 61.

وقد شكلت المقاومة الجزائرية (1830-1962)، وبالأخص الثورة التحريرية (1954-1962)، مرجعية ومنطلق مهم لرسم السياسة الإقليمية والدولية للجزائر، بعد إسترجاع السيادة الوطنية¹.

ومن بين الأهداف الخارجية المحددة للنضال من قبل جبهة التحرير الوطني في بيانها الذي أصدرته يوم أول نوفمبر 1954، يقع تدويل المشكلة الجزائرية في المرتبة الأولى بين الأهداف الخارجية ويلاحظ ذلك من خلال نص أنه إلى جانب " العمل الداخلي " سواء على المستوي السياسي أو مستوي العمل الخاص، لابد من "عمل خارجي" لجعل القضية الجزائرية حقيقة أمام العالم، وهذا ما يدل على أهمية الجانب الدولي في نضال جبهة التحرير الوطني، وهو في الحقيقة يعبر عن رد فعل على الموقف الفرنسي الذي يعتبر حرب الجزائر بمثابة "حرب داخلية"، والجزائر جزء من الجمهورية الفرنسية والشعب الجزائري جزء من الشعب الفرنسي، هذا الطرح الذي ترفضه جبهة التحرير الوطني بتأكيدا على هوية الجزائر المستقلة والتميز عن فرنسا، ومن أجل هذه الغاية حرصت على وصف النزاع المسلح ضد فرنسا بأنه "حالة حرب"، وقد إتضحت معالم الدبلوماسية الجزائرية شيئا فشيئا منذ بداية الصراع المسلح، فخلال الفترة التحضيرية كانت " لجنة التسعة"، ثم جبهة التحرير الوطني ممثلتين في الخارج " بالوفد الخارجي للثورة التحريرية " ثم بعد ذلك تعززت الأداة الدبلوماسية الجزائرية " بلجنة التنسيق والتنفيذ " التي أنشئت في أوت 1956².

وأتضحت معالم الدبلوماسية الجزائرية بدءاً من جانفي 1958، لاسيما مع ظهور الدوائر المختصة داخل لجنة التنسيق والتنفيذ، ودائرة الشؤون الخارجية تحت إشراف "محمد الأمين دباغين" الذي كان مكلفا بتنسيق السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني في الخارج، من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ الناشئة عن مؤتمر الصومام، لينمو ويتسع العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية بعد ذلك مع الاعترافات التي حظيت بها الحكومة المؤقتة من جانب الدول التي

¹ إسماعيل دبش: سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي، الجزائر: دار هومة، 2017، ص 123.

² سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة: محمد حافظ الجمالي، الجزائر: وزارة المجاهدين، 2002، ص 433.

إعترفت بالحكومة المؤقتة، وبدورها أرسلت بعثات ومندوبيات للقيام بتمثيل الثورة الجزائرية، وهو ما حقق للثورة التوسع والانفتاح نحو العالم¹.

وعرف العمل الدبلوماسي للحكومة المؤقتة دفعاً جديداً هاماً مع تعيين "كريم بلقاسم" على رأس وزارة الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة الثانية (1960-1961)، بحيث أنشئ داخل وزارته أربعة أقسام كبيرة تقابل التقسيم الجغرافي والجيوبوليتيكي (الأرضي - السياسي)، وهي (قسم أوروبا، أمريكا- والدول الاشتراكية- إفريقيا واسيا- والعالم العربي) هذا التقسيم (الجغرافي السياسي) أدى إلى تكوين مجموعات متألفة من الدول في كل مكان تقريبا في العالم، تسمح بمعرفة أكمل للمشكلات الدولية، وتهيئة أفضل لملفاتها، والتأسيس لجهاز دبلوماسي متكون من مجموعة متمكنة من الكفاءات، وقد إستطاع نائب الرئيس ووزير شؤون الحرب في الحكومة المؤقتة، والقائد السابق للولاية الثالثة من القيام بدور دبلوماسي مهم من خلال اضطلاع في تجسد تشكل النواة الأساسية للدبلوماسية الجزائرية المتمثلة في وزارة الشؤون الخارجية، إضافة الى الدور الدبلوماسي لرئيس الحكومة المؤقتة بحكم تنقلاته ومشاركته في المؤتمرات الدولية، وجهود وزارة الإعلام من خلال الاتصالات التي تقيمها مع الصحافة الدولية، والوزراء والمنظمات الجماهيرية، كإتحاد العمال وإتحاد الطلاب المسلمين الجزائريين (UGEMA)، وإلإتحاد العام للتجار الجزائريين (UGCA).

ولقد وسعت مشاركة جبهة التحرير في مختلف المؤتمرات الأفريقية والآسيوية والجهود المتآزرة في ميدان النشاطات الخارجية، وعزز المعركة الدبلوماسية التي أفتتحت في الأمم المتحدة من أجل كسب الحد الأعلى من التأييد الخارجي، وعزل السلطة الاستعمارية والوقوف في وجه كل محاولة جديدة للاستعمار، وهكذا فإن السياسة الخارجية الجزائرية تبدو في خطوطها الأساسية ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والإمبريالية*، ورغم تغير الوضع وتعاقب القيادات

¹ مرجع سابق ، ص 428 إلى 433.

* تعد تجربة الثورة التحريرية من أهم التجارب التاريخية ما قبل الدولة التي شكلت وتركت أثر بارز في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، ويعتبر دعم الجزائر لحركات التحرر الإفريقية هو امتداد طبيعي للكفاح المسلح الذي خاضته ضد الإمبريالية الفرنسية، وظهرت مواقف الجزائر جليا خصوصا عندما تبنت مبدأ تقرير المصير من قبل قيادة الثورة في جوان 1963 ، ثم دستور 1963 ، ثم الميثاق الوطني في 1976 التي أشارت صراحة إلى تبني الجزائر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وحققها في السيطرة على مواردها الأولية.

على رأس الدولة الجزائرية تواصل المد التحرري من الاستعمار إلى المطالبة بنظام دولي جديد، وذلك ما يبرز باستمرار في خطب وتصريحات ومواقف القيادات الجزائرية في أعلى هرم السلطة منذ سنة 1962.

تبدو مسألة عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية، عملية فصلت فيها الدساتير والمواثيق الوطنية، فالرئاسة والبرلمان والوزارات السيادية (الدفاع، الخارجية، الداخلية)، هي المؤسسات الرسمية الملقى على عاتقها رسم السياسة الخارجية الجزائرية وأدائها، وقد تشاركها قوي أخرى كأجهزة المخابرات، وشخصيات سياسية، وتاريخية¹، ولقد ساهمت الصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في تفعيل دور هذا الأخير في مجال السياسة الخارجية، وتحكم مؤسسة الرئاسة في عملية صنع القرار السياسي، حيث تضمنت جميع الدساتير التي عرفتها الجزائر على التوالي سلطات واسعة لرئيس الجمهورية، في تحديد وتوجيه السياستين الداخلية والخارجية، وفهم مدى تأثير العوامل الخارجية على السلوك الخارجي الجزائري يجب ربطه بمدى إدراك صانع القرار الجزائري المتمثل أساساً في رئيس الجمهورية². وتظهر شخصية الرئيس بشكل خاص كأنها تتحكم كلياً في عملية صنع القرار السياسي، حيث يلاحظ منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة لرئيس الجمهورية، في تحديد وتوجيه السياستين الداخلية والخارجية، فهو يجسد وحدة الأمة، ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها، كما يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها³.

وتتسم عملية صناعة القرار السياسي الجزائري بثلاث خصائص رئيسية هي: محورية الرئاسة، والتي تتمثل في الرئيس ومكتبه ورفاقه من ذوي الثقة من ناحية، والدور السياسي المسيطر للمؤسسة العسكرية، من ناحية ثانية، وأهمية أُنخب الإدارية والتكنوقراطية من ناحية ثالثة⁴، وهو ما يُبين بأن سيكولوجية صانع القرار هي التي تظهر في قرارات الساسة الخارجية الجزائرية.

¹ محمد بوعشة: السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 145.

² عبد الله بالحبيب: السياسة الخارجية الجزائرية في ضل الأزمة 1992-1997، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012، ص 135.

³ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: 2016، المادة 91، الباب الثاني.

⁴ بهجة قرني: السياسة الخارجية الجزائرية من الثورة إلى الانكفاء على الذات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 189.

والملاحظ، من خلال الفترات الرئاسية المتتالية بداية بفترة الرئيس أحمد بن بلة إلى فترة الرئيس عبد المجيد تبون، بأن المقاربات والمواقف الخارجية للجزائر كانت متقدمة في مواجهة الاستعمار والهيمنة الغربية في العالم، وفي هذا الإطار عمل الرئيس بن بلة من خلال منظمة الوحدة الأفريقية التي تأسست (أديسا بابا، أثيوبيا: ماي 1969) عقب إسترجاع الجزائر لاستقلالها (1962)، من خلال مجموعة من دول آسيا وأمريكا اللاتينية والعالم العربي وأفريقيا، بهدف إعطاء بعد أكبر للحركة العالمية المناهضة للاستعمار¹، كما تعتبر فترة الرئيس الراحل هواري بومدين (1965-1978) المحطة التي تشكلت بها الجذور الأساسية للمواقف الخارجية وللمقاربات الإقليمية والدولية، وذلك نتيجة توفر التوافق بين دول عالم الجنوب، وتضاعف المد التحرري ضد الاستعمار والإمبريالية عبر العالم، من خلال تبني وإنطلاق العمل المسلح كوسيلة للاستقلال والتحرر، مثل جنوب أفريقيا وفلسطين (1965)²، هذه الأحداث ميزها الحضور القوي للدبلوماسية الجزائرية من خلال المكانة والدور الذي حظيت به على مستوى الأمم المتحدة، وفي أفريقيا والعالم العربي والتضامن الآسيوي الأفريقي، يمكن من القول أن الجزائر خلال هاته الفترة استطاعت أن تلعب دوراً مميزاً على كافة الأصعدة بدءاً بقيادتها لدول العالم الثالث والدفاع عن القضايا العربية والأفريقية وتعزيز التعاون جنوب جنوب، والدعوة إلى إقامة نظام دولي جديد يقوم على المساوات بين دول الشمال والجنوب وبذلك فقد شكلت الجزائر مصدر قوة إقليمية في قيادة هذا المسار³.

تبنى الرئيس الشاذلي بن جديد (1979-1992) نفس المواقف، وسياسات منسجمة ومكملة للرئيس هواري بومدين سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي وهذا ما يتجسد في خطاباته المتعلقة بسياسة الجزائر الخارجية، ثم تميزت فترة الرئيس محمد بوضياف (جانفي- جوان 1992) بالاستمرارية في التوجه والمواقف التقليدية، وهو أكده بصفته رئيساً للمجلس الأعلى للدولة، من ضرورة لترقية الدولة الجزائرية بمحتوي وأليات عصرية التي تعتبر الكافل

¹ نفس المرجع السابق، ص 148

² خطب الرئيس بومدين 1973-1974، قسنطينة: المطبعة الكبرى النصر، 1974 ص 193.

³ Nicole Grimaud, La Politique Extérieure De L Algérie, 1962-1978, (paris, Edition Karthala, 1976) p319

الوحيد حسبه، لمواجهة التحولات والمشاكل الدولية المتجددة، وذلك ما تضمنه المشروع الوطني للرئيس بوضياف المعنون " من أجل التفتح على العالم وإقامة علاقات دولية مبنية على السلم والعدل والوثام"¹.

وأظهرت مرحلة الرئيس علي كافي (1992-1994) بدورها الاستمرارية والإلتزام في مقارنة سياسة الجزائر الخارجية، وبرغم الأزمة الداخلية التي ميزت هذه الفترة وما عاشته الجزائر من إرهاب وضغوطات دولية فأن مواقف الجزائر الخارجية كانت متجذرة ومنسجمة مع مرجعية سياسة الجزائر الخارجية².

لم تختلف فترة الرئيس اليمين زروال (1994-1999) عن التوجهات السابقة للسياسة الجزائر الخارجية وقد أظهر خلال عهده مواقف متشددة خاصة أمام الدول الأوروبية التي تبنت مقارنة سلبية إتجاه الجزائر بحجة تأزم الوضع، ولا تتميز هذه الفترة بالاستمرارية فقط بل تعدتها إلى إعتبار أن مأساة الجزائر ناتجة عن تهرب القوى الفاعلة في العلاقات الدولية من مسؤولياتها في محاربه الإرهاب، وإحترام الإنسان والعدالة والمساوات الدوليين³. وقد تميزت هاته الفترة بغياب الجزائر على الساحة الدولية بسبب الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها الدولة الجزائرية بداية التسعينات.

أما فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2019)، فقد تميزت بالممارسة المباشرة للسياسة الجزائر الخارجية من موقعه السابق كوزير للشؤون الخارجية (1964-1978)، والتكيف مع التحولات العالمية في إطار إستمرارية المبادئ، والثوابت للسياسة الخارجية الجزائرية، بما فيها إستعمال المقاربة الدبلوماسية اللينة مع الغرب دون التأثير في ثوابت سياسة الجزائر الخارجية، ورفض التدخل العسكري الخارجي، والوقوف ضد الاختراقات الإقليمية المتزايدة ومجابهة الإرهاب ومحاربه بمقاربات وأليات متكاملة بعيداً عن التدخل الدولي والدعوة إلى

¹ اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 166.

² جريدة الشعب، الجزائر: 1 نوفمبر 1992 ص 2.

³ أسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 167.

مساندة الدولة الوطنية في العالم العربي (العراق، ليبيا، سوريا، واليمن)، ومعارضة إستخدام العنف المسلح ضدها¹.

والملاحظ في نفس السياق أن فترة الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون (2019)، تشكل ما يمكن إعتبره في عمومها عاكساً لعقيدة الجزائر التقليدية في الشؤون الخارجية، بحيث أن المبادئ التي أشار إليها بمناسبة تنصيبه، من حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فضلا عن مناصرة القضية الفلسطينية، تعتبر امتداد لمضمون هذه السياسة، مع الإشارة أن فترة الرئيس عبد المجيد تبون شهدت إعادة تفعيل وتنشيط دور الجزائر إقليمياً، خاصة في ملفي دولتي مالي وليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي².

ومن خلال ما سبق يدرك المتابع لمسار تطور السياسة الخارجية الجزائرية على أنها تبنت العديد من المبادئ، واتسمت بالعديد من الصفات التي أكسبتها هوية دولية مميزة مرتبطة بمبرمجتها الثورية³، ومبدأ رفض الإمبريالية والاستعمار، وتوجهها الثوري، وكذلك التزامها بمجموعة من الثوابت والقيم التي ارتكزت عليها في سلوكها، ومواقفها تجاه محيطها الدولي.

¹ نفس المرجع السابق.

² عبد الله رقيدي، "الجزائر ما بعد رئاسيات 2019: أي مورد لأي سياسة الخارجية" في : <https://bit.ly/3j2QUiS> (2020/03/15)

³ رابح زغواني، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين أزمة المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي"، سياسات عربية، في <https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue023/Pages/art06.aspx> (2018/06/06)

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية

تُعبّر السياسة الخارجية الجزائرية عن مجموعة من القواعد والمدرجات المرتكزة في عمومها على البيئة الداخلية، والمتقابلة مع أهداف هذه السياسة، ومن جهة أخرى أصبحت هذه المبادئ والسمات تفسر سلوكها في العديد من القضايا، بحيث تبني هذه السياسة على أساس مجموعة من المبادئ الثابتة أو ما يعرف بـ: الثوابت.

أولاً: التعاون الدولي.

تضمنت ديباجية دستور 1996م، المعدل سنتي 2002م و2008م، مبدأ التعاون كأساس لعلاقات الجزائر الخارجية، وقد حددت هذه الدساتير دوائر الانتماء والتعاون حسب المحور الإسلامي، والمغرب العربي، والمتوسطي، والأفريقي، حيث جاء في ديباجية كل منها بأن: " الجزائر، أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطة وإفريقية..¹"، من هنا يمكن الاستنتاج بأن مبدأ التعاون وحسن الجوار، يكتسي أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الجزائرية، وفي هذا الإطار فإن الجزائر وقعت إتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار، مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب مع نهاية الستينات من القرن الماضي.

ويقوم هذا التصور الجزائري على بعث التعاون الثنائي والإقليمي، وتطويره عبر إحداث أليات مشاور متعددة، قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار، وكذلك إبرام معاهدات واتفاقيات إقليمية، في مجالات متعددة إقتصادية وتنموية، وعسكرية وأمنية، وترتكزت هذه السياسة على بعث تنمية الحدود المشتركة ضمن مشاريع تكاملية للدول في مجالات الصناعة، الطاقة، والتعليم العالي والبحث العلمي، ومساعدات اقتصادية وفي الميدان التجاري والمالي، وقد تم تحقيق العديد من المنجزات كان أهمها بين الجزائر وتونس من خلال عمل

¹ مولود ديدان: نصوص الدستور الجزائري، الجزائر: دار بلقيس، 2008، ص ص 05 و 06.

" اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى"، حيث إرتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق المؤسسات المشتركة وتنمية الحدود وتحقيق الإعفاء الجمركي، وإنشاء بنك التعاون للمغرب العربي.

ويمكن القول، أن التعاون الإيجابي بين الجزائر والدول المتجاورة، زاد في مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في بناء العديد من المبادرات ومشاريع التشييد الإقليمية الكبرى، التي تهدف إلى تحسين الأوضاع لدول الجوار، وخاصة منها البلدان الإفريقية، وهذا ما أعطى مضمونا إيجابيا للسياسة الخارجية الجزائرية على مستوى الأفريقي في كافة الأصعدة، ودفع نحو أن تكون الدائرة الإفريقية أكثر نشاطاً في حركة الدبلوماسية الجزائرية، بما يعكس دورها الريادي في القارة في كثير من المطالب الاقتصادية الخاصة باستكمال الدول لاستقلالها الاقتصادي وأستغلال مواردها بنفسها، وإعادة النظر في النظام الاقتصاد العالمي¹.

ومن جهة أخرى يعكس التكيف مع التحديات الأمنية والتنمية للمنطقة ما يشكل ميادين ذات أولوية لدول الساحل الإفريقي بصفة خاصة².

وعلى العموم فالدولة المحاطة بمجموعة كبيرة من الدول تميل الى تبني سياسات سلمية تعاونية، والسعي وراء ضمان أمن جيرانها من الدول على إعتبار أنه جزء من أمنها، وذلك بدافع الخوف من التطويق والتحالفات.

ثانيا: الحل السلمي للنزاعات الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

تناولت المواثيق الرسمية هذا المبدأ (ومنه ما جاء في دستور 1976 في المادة 96) بالنص: " تمتع الجمهورية الجزائرية، طبقاً لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن اللجوء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية"، كما تشير المادة 26 من دستور

¹ قط سميّر، " السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا التطورات والمحددات"، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع 1، فيفري 2017، ص 112.

² نور الدين دخان، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإرادة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، دفاثر السياسة والقانون، ع، 14، جانفي 2016، ص ص 171 إلى 186

1996 على: " تمتنع الجزائر عن اللجوء الى الحرب من أجل المساس بالسيادة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهودها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"¹.
وتشير المادة 25 من نفس الدستور، " أن إستخدام القوة العسكرية يكون للذود والدفاع عن السيادة الوطنية، دون استخدامها للتدخل في شؤون الآخرين، وهذا ما جعل الجزائر تسعى منذ استقلالها على المساهمة في بناء الأمن الدولي.²
ونجد على مستوى الممارسة الدبلوماسية في ذات الاطار بأن السياسة الخارجية الجزائرية تعتمد على الطرق والوسائل السلمية في حل النزاعات الدولية، عبر الية الوساطة والمساوي الحميدة لحل النزاعات، وبذل جهودها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية، وقد لعبت الجزائر أدواراً يحدى بها في ضمن إطار ممارسة الدبلوماسية الوقائية في العديد من النزاعات العربية والدولية والقارية³.

ثالثاً: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.

يعتبر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها مبدأ ذا أهمية قانونية ثابتة تضمنته جل المواثيق والقوانين الدولية والإقليمية، ودعمته النصوص الرسمية الجزائرية كمبدأ أساسي للسياسة الخارجية الجزائرية⁴ التي ارتكزت عليه، وقد رسخته قبل ذلك المقاومة الوطنية في كفاحها ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها أثناء الثورة، كمبدأ غير متنازل عليه، ونصت المواثيق الداخلية بعد الاستقلال على النضال من أجل تشييد نظام أمن جماعي يحترم حق الشعوب في تقرير مصيرها، ويضمن حريتها، وقد تمسكت الجزائر بمبدأ الحق في تقرير المصير السياسي والاقتصادي، من خلال قيادة ودعم حركات التحرر لدول العالم الثالث لاسيما الإفريقية منها.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1989.

² وهبية دالع، مرجع سبق ذكره ، ص 58.

³ تسعديت مسيح الدين، "الدبلوماسية الجزائرية من الفعل الجريء إلى رد الفعل الضمني" مداخلة: مقدمة في الملتقى الدولي حول: الجزائر ومشروع بناء السلم الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي الرهانات والتحديات، جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية 25-26 نوفمبر 2014.

⁴ منصف بكاي: دور الجزائر في تحرير إفريقيا، الجزائر: دار الأمة، ط1، 2017، ص 35.

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

تعتبر محددات السياسة الخارجية مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدد السياسة الخارجية لأي وحدة دولية، وهي العوامل المتعددة والمؤثرة والموجهة للسياسة الخارجية، المرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية التي يتقيد بها صانع القرار، إذ تمنحه هذه المحددات حرية واسعة في إختيار البدائل أو تقيد من حريته في حالة نقصها.¹

تختلف الأوزان النسبية لتأثير هذه المتغيرات من محدد إلى آخر، وتتأثر بالعديد من العوامل التي يرجع بعضها إلى قدرات الدولة الاقتصادية ومواردها ومستوى تقدمها وتطورها، وكذا قدراتها العسكرية والثقافية والسياسية السائدة في المجتمع، والنسق الدولي الذي تنسج فيه²، وهذه المحددات هي التي تدفع إلى رسم السلوك الخارجي الجزائري، على نحو معين دون غيره، وعلى توجهات وأدوار سياستها الخارجية في بيئتها الإقليمية والدولية، وبالخصوص تلك التي تساهم في بلورة السياسة إتجاهها في منطقة الساحل الافريقي.

أ : المحددات الجغرافية الطبيعية والاجتماعية:

1. **الموقع:** يعتبر الموقع الجغرافي أحد المعطيات الأساسية التي تبنى عليها السياسة الخارجية، ولطالما عملت عليها النظريات الجيوبوليتيكية، من حيث دوره في تحديد أدوار السياسة الخارجية وطبيعة التهديدات التي تواجهها الدولة³، وتحلل الجزائر كفاعل دولي موقعا جغرافيا محوريا، وتجمع مميزات نادرة إستمدتها من موقعها المتوسط خارطة العالم القديم، فهي جسر ومحور التقاء بين أوروبا وأفريقيا وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، وممرًا حيويًا للعديد من طرق الاتصال العالمية حيث تعتبر همزة وصل بين الضفة الجنوبية لحوض المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية جنوبا⁴، ويبرز أثر المتغير الجغرافي في

¹ لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية: ترجمة: محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989، ص 317.

² محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 138.

³ عبد القادر عبد العالي، " السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية " ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع 7، جويلية 2014، ص ص 7 و 21 .

⁴ جهاد لغرام، مرجع سبق ذكره.

سياسة الجزائر الخارجية الموجهة لدائرة تحركاتها الإفريقية من خلال إهتمامها في سياستها الخارجية الإفريقية بدائرة الساحل الإفريقي، ويتجلى هذا الاهتمام في سعيها إلى لعب دور في حل الأزمات السياسية التي تشهدها دول المنطقة، وحرصها على إقرار الأمن والسلم فيها بحيث تسعى بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية في المنطقة، ولعل أهم عامل يدفع الجزائر إلى الاهتمام بقضايا منطقة الساحل الإفريقي يرجع إلى شساعة الحدود البرية التي تتجاروها الجزائر في حدودها الجنوبية¹.

خارطة رقم 01: تبين موقع الجزائر في محيطها الاقليمي



المصدر: <https://east-usa.com/world/algeria-map.html>

¹ Report On Algeria ; In Defence An Diplomacy Revue, Vol 4,N 5 Pp 29-37

يبلغ طول حدود الجزائر البرية 6343 كلم إلى عمق القارة الإفريقية، وللجزائر مساحة شاسعة تقدر بـ: 2381741 كلم²، بما يعادل 12/1 من مساحة القارة، و40 بالمئة من المساحة الإجمالية للمغرب العربي، وتحيط بالجزائر سبعة دول فمن الشرق تحدها تونس على طول 965 كلم، وليبيا بـ: 989 كلم، ومن الغرب المملكة المغربية بـ: 1559 كلم، والصحراء الغربية بـ: 42 كلم، ومن الجنوب النيجر بـ: 956 كلم، ومالي بـ: 1376 ومن الشمال البحر المتوسط بساحل طوله 1600 كلم¹. ويقدم الجدول التالي أطوال الحدود ونسبتها المئوية من مجموع حدود الجوار الجزائري:

الجدول رقم (01): أطول الحدود الجزائرية ونسبتها المئوية مع دول الجوار

النسبة المئوية من الحدود الإجمالية (%)	طول الحدود بالكيلومتر	البلد
19.4	1559	المغرب
17.4	1376	مالي
16.4	1646	الساحل المتوسطي*
13.6	982	ليبيا
13.1	956	النيجر
12.9	965	تونس
6.5	463	موريطانيا
0.5	42	الصحراء الغربية

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على: Hecine Labdalaoui

وتعتبر الطبيعة الطبوغرافية للحدود الجنوبية للجزائر مع دول منطقة الساحل الإفريقي (مالي والنيجر) من بين أهم العوامل التي دفعت الجزائر للاهتمام أكثر بهذه المنطقة، إذا أخذ بعين الاعتبار عوامل المساحة، وطول الحدود والتضاريس والانتشار السكاني، وفي تواجد عنصر

¹ Hecine Labdalaoui , La Gestion Des Frontières En Algérie, Institut Universitaire européenne, Florance Italie, 2008, PP. 2,3.

* حسب تقرير رسمي لمحافظة السواحل الجزائرية لسنة: 2013

الطوارق في الجنوب الجزائري، وعلى المناطق الحدودية المتاخمة لشمال كل من مالي والنيجر، وهو ما يجعل الجزائر تراعي العامل السكاني في سلوكها الخارجي إزاء أزمات المنطقة.

ب: المحددات الاقتصادية.

تتكون المحددات الاقتصادية من نشاط الموارد البشرية وفعالية الموارد الطبيعية المتاحة، ويعد إمتلاك الدولة لها من العوامل المهمة في تحديد قدرتها السياسية والعسكرية في سياستها الخارجية، وبذلك تمتلك أداة من أدوات السياسة الخارجية الفعالة¹، وتزخر الجزائر بثروات طبيعية كثيرة ومتنوعة كإمتلاكها لإحتياطات مهمة في مصادر الطاقة (النفط والغاز والفحم)، والمعادن الخام (كالحديد والفوسفات والزنك)، وتعتبر أكبر منتج للنفط عربيا في القارة، وتعد ثالث أكبر مُنتج للنفط الخام في أفريقيا حيث تمتلك ثالث احتياطي إفريقي من النفط بـ 12.3 مليار برميل²، وثاني إحتياطي إفريقي من الغاز بـ: 153.1 مليار³، وهي بذلك تتصدر قائمة الدول الإفريقية في إنتاج الغاز الطبيعي، وهو ما انعكس إيجابيا على احتياطاتها النقدية مقارنة بالدول الجوار العربية والإفريقية حيث يتمتع الاقتصاد الجزائري بفائض عند ارتفاع أسعار النفط، كما أن تمتع الجزائر بهذه الموارد الطاقية جعل الاقتصاد الجزائري رابع أكبر الإقتصاديات في إفريقيا، وأقوى إقتصاد في دول الساحل الإفريقي، حيث بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2020 نحو 145.01 مليار دولار، كما حقق معدل نمو سنوي يقدر 3.60 بالمئة في سنة 2021، كما يتوقع أن يحقق نسبة نمو تقدر بـ 2.30 لسنة 2022، و 1.60 لسنة 2023، بعد إنكماش حاد لسنة 2020³.

ومن شأن كل هذا أن يحدد سلوكها الخارجي ويوفر لها هامشا للتحرك في السياسة الخارجية⁴، ويبرز أثر هذا المحدد في سياسة الجزائر الإفريقية بشكل واضح من خلال المشاريع المشتركة، ومن خلال المعونات الاقتصادية والمساعدات المالية التي تقدمها لحكومات وشعوب المنطقة.

¹ زايد عبد الله المصباح: السياسة الخارجية، طرابلس: دار تالة، ط 2، 1999، ص 133.

² BP Statistical Review of World Energy 2020, 69th edition, p p 14-32

³ Les Données Ouvertes De La Banque Mondiale ; <https://donnees.banquemondiale.org/>

⁴ علاء الدين هلال ومسعد نيفين: النظم الساسة العربية : قضايا الاستمرار والتغيير، القاهرة: مركز دراسات الوحدة الدولية، ص 27.

ج: المحددات السكانية.

يمثل متغير عدد السكان والذي يعبر عنه بالعامل البشري (الديمغرافي)، وزنا جوهريا بين أسس قوة الدولة، ونقصد بالسكان العنصر البشري ووزنه كعامل من عوامل قوة الدولة¹، إذ أنه يتيح للدولة قوة العمل اللازمة لإدارة شؤونها وتطوير اقتصادها كما يتيح لها القوة البشرية اللازمة لامتداد القوات المسلحة ويعتبر عدد السكان العامل الأكثر بروزا ضمن عناصر القوة البشرية.

بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر 43.9 مليون نسمة في حدود أول جانفي 2020، ويقدر حجم النمو الطبيعي بـ: 854000 نسمة سنويا²، وأما من حيث التركيبة السكانية فتحتل نسبة الشباب (13 إلى 29 سنة) أكبر نسبة بحوالي 14 مليون نسمة، بينما تتواصل هذه الفئة العمرية في الارتفاع، ومن المتوقع أن يتجاوز عدد سكان الجزائر عتبة 50 مليون نسمة في أفق سنة 2045³، وبحسب هذه الإحصائيات تصنف الجزائر من المجتمعات الفتية والشابة بالنظر إلى القوة البشرية التي تمتلكها. لكن يبقى أثر التوزيع السكاني الغير المتكافئ في إقليم الدولة، كما الدور الاقتصادي للعمالة البشرية ناهيك عن عامل الاستفادة غير العادلة من مصادر الثروة وفرص التنمية المحلية الداخلية، كل هذا من شأنه أن يحدد هذا الدور الاقتصادي، الاجتماعي، والتموي للسكان.

د: المحددات العسكرية.

يلعب العامل العسكري دورًا هامًا في تحديد السياسة الخارجية الجزائرية ويظهر ذلك من خلال معدل ميزانيات الدفاع التي وصلت إلى أكثر من 10.3 مليار دولار في 2019، وهي تمثل نحو 24.25 % من إجمالي ميزانية التسيير والأعلى ضمن كل القطاعات، وبالنظر إلى تطور ميزانية الدفاع يظهر أن هذه الميزانية قفزت إلى مستويات عالية، وبشكل متسارع منذ عام 2009 لتبلغ 20 مليار دولار عام 2014، إذ كانت في عام 2008 تسجل حدود 2.5 مليار

¹ زايد عبد الله المصاييح، مرجع سابق الذكر، ص 138.

² ديموغرافيا الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، مديرية المنشورات والطبع، 2018، ص 2.

³ مصطفى عوفي، صلاح الدين عمرروي، " أفق النمو الديمغرافي في الجزائر أفق عام 2045 "، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ج 1، ع، ديسمبر 2017، ص ص 129 إلى 154.

دولار¹، وبذلك تحقق الجزائر إلى حد بعيد أكبر إنفاق عسكري في أفريقيا وتستمر في إحتلال المركز الأول من حجم الإنفاق العسكري، متفوقة على جنوب إفريقيا التي تبلغ ميزانية دفاعها 4.6 مليار دولار.

ووفق تصنيف المؤسسة الأمريكية جلوبال فاير بوور "Global Fire Power" لعام 2020²، الذي يشير أن الجيش الوطني الشعبي يعتبر ثاني أكبر قوة عسكرية في إفريقيا من حيث القدرات العسكرية وتعداد الافراد، كما تصنف القوات العسكرية الجزائرية في المرتبة الثالثة عربياً*. وتعود هذه الزيادة المسارعة في ميزانية الدفاع الجزائرية إلى الظروف التي تحيط بالجزائر، وإلى جانب التداخيات الإقليمية على صعيد المنطقة بسبب اتساع النشاط المسلح حيث سعت الجزائر إلى تكريس جهود معتبرة لعصرنة تجهيزات قواتها وتحديث وتدعيم قدراتها العسكرية بالوسائل القتالية الحديثة والمتطورة، مع الاعتماد على منظومة دفاع قوية متفوقة، لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في بيئتها الإقليمية المغاربية والساحل الإفريقي، وتسعى إلى بلوغ مرتبة القوة الإقليمية الاولى في المنطقة³.

ويمثل الجدول رقم (02) تطور ميزانية الدفاع من سنة 2011 إلى 2019

الجدول رقم (02): تطور ميزانية الدفاع بالجزائر

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ميزانية الدفاع بالمليار دولار	8.084	8.732	10.56	10.520	10.552	9.993	9.984	10.334	9.958

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على: "Sipri 2020 "Military Expenditure By Country"

¹ Military Expenditure By Country", Sipri 2019 ; SIPRI 2021

² Algeria Military Strength (2020) ,in ; <https://bit.ly/3h7uPPh> ,(20/06/2020)

* تحتل الجزائر المرتبة الثالثة على مستوى الدول العربية بعد المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى وجمهورية مصر العربية في المرتبة الثانية.

³ Benantar, Abdennour, "The State And The Dilemma Of Security Policy", In Luis Martinez And Rasmus Alenius Boserup (Eds), Algeria Modern: From Opacity To Complexity, (Hurst, London), P. 93-110

ومن جانب آخر فإن إرتفاع ميزانية الدفاع والأمن الجزائرية يندرج ضمن إطار طموحها للعب دور محوري في حفظ الأمن في منطقة الساحل الإفريقي على صعيد الاتحاد الإفريقي، ويتجلى ذلك من خلال لعب دور القائد الإقليمي لتسيق جهود التعاون الامني في منطقة الساحل الإفريقي في إطار مبادرة دول الميدان، وبالنظر إلى ما تمتلكه من قدرات وخبرة كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي من خلال، المنتدى الدولي لمحاربة الإرهاب والشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الامني.

هـ. المحددات السياسية:

تقوم المحددات السياسية على عدة عناصر أهمها الثقافة السياسة للمجتمع وصانع القرار وهي تلعب دور وضع حدود عامة للاختيارات السياسة المتاحة للقائد السياسي¹، كما تعتبر الثقافة السياسة للنظام السياسي من بين المحددات المؤثرة في بلورة التوجه العام للسياسة الخارجية الجزائرية.

ويعد النسق العقيدي أو الأيديولوجي مرتكزا أساسيا للسياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال، بحيث تبنت الجزائر الشيوعية كنظام أيديولوجي والاشتراكية كنموذج اقتصادي، وهو ما أكدته المواثيق الوطنية 1976، 1964، 1989، ومن خلال الاستناد على مجموعة من القيم أو المبادئ السياسية التي تشكل عقيدة للنظام السياسي الذي تبنت الجزائر من خلاله فكرة حماية السيادة والاستقلال الوطنيين، ومناصرة ودعم حركات التحرر في كل مكان في العالم، وسعت الى تبرير سلوكها من خلال الاستناد إلى مجموعة القيم أو المبادئ السياسية في سياستها الخارجية، وعملت لتنتمين ذلك في منافحة الحركات التحررية، ودعم للوحدة الوطنية وإستخدامها دعائيا لتبررها سياستها المتبعة وإقناع الآخرين بصحة هذه السياسات، ومن خلال هذا الطرح يتضح تأثير هذا العامل في عملية صنع القرار السياسي الجزائري.²

¹ صادق شراب ناجي: السياسة دراسة سوسيولوجية، العين: دار الجليل للطباعة والنشر، 1984، ص149

² محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (بيروت: دار النهضة، 1979، ص160

و: المحدد الخارجي

إن صياغة السياسة الخارجية الجزائرية لا يمكن أن تغفل عن محيطها الخارجي الذي يؤثر في صناعتها، فالدولة حيث تصوغ سياستها الخارجية فهي تكون في معظم الأحوال في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعية في بيئتها الخارجية¹، وتلعب مجموعة المتغيرات التي تفرزها البيئة الخارجية بمختلف مكوناتها ومستوياتها وفواعلها دورا محددًا في السياسة الخارجية لكل دولة².

ويرجع بروز الدبلوماسية الجزائرية في سنوات السبعينات في القرن الماضي إلى الحرب الباردة، وطبيعة النظام الدولي التي كانت تتسم باستقطاب أيديولوجي ثنائي، حيث سمحت بهامش مناورة لبلدان العالم الثالث، وانعكس على حضور الجزائر الإيجابي في قضايا السياسة الدولية سواء على المستوى الدولي أو المستوى الإقليمي، ويتجلى ذلك من خلال طبيعة الأدوار الإقليمية التي لعبتها الجزائر خلال تلك الفترة على الساحة الدولية والإفريقية، تمثلت في قيادتها لدول العالم الثالث، ودعمها لقضايا العالم العربي، وتحرير إفريقيا من الهيمنة الاستعمارية والإمبريالية، كما ساهمت هذه الظروف والأدوار في جعل الجزائر مصدر قوة إقليمية في دوائرها المحيطة³.

وبعد نهاية الحرب الباردة أدت التحولات التي شهدتها البيئة الدولية ب بروز الولايات المتحدة كقطب مهيم على تفاعلات النظام الدولي إلى فقدان الجزائر ودول عالم الجنوب هامش المناورة الذي كانت تتمتع به أثناء فترة الحرب الباردة، وبذلك تراجع نشاط الجزائر الخارجي خلال الثمانينات تزامنا مع تغير المعطيات الخارجية، ثم الانكفاء التام خلال سنوات الأزمة الأمنية⁴، وهو ما يكاد ينطبق على البيئة الإقليمية، إذ أن عودتها إلى الريادة الإقليمية خصوصا في إفريقيا، هو نتيجة توفر إرادة سياسية داخلية، من خلال تعزيز التوجه الإفريقي

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 43

² عبد القادر محمد فهمي: النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، بغداد: دار الشؤون والثقافة العامة، 1995، ص 08.

³ وهيبه دالغ، مرجع سابق، ص 81

⁴ جهاد لغرام، مرجع سابق، ص 213.

بأدوات نظامية وسياسية جديدة، وإستحداث وزارة خاصة بالشؤون الإفريقية والمغربية منذ سنة 2001، وعلى الصعيد الإقليمي نتيجة إنبثاق بيئة إقليمية أكثر ملائمة مع مطلع القرن الجديد على المستوى الإفريقي، بدأت الجزائر عملية إعادة التموضع الخارجي، وعودة تدريجية إلى مسرح الأحداث الدولية، من خلال التكيف مع التحولات الجديدة في البيئة الدولية والإقليمية عبر ثلاث مستويات:

- **سياسيا:** من خلال الإسهام في تأسيس الاتحاد الإفريقي وتعزيز الشراكة والحوار الإفريقي مع القوي العالمية.
 - **اقتصاديا:** تكريس نزعة الاندماج والتكامل واعتماد مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا.
 - **أمنياً:** وهو بلورة الجزائر مقاربة جديدة تعتمد على الاستثمار الناجح في مكافحة الإرهاب، ضمن رؤية إقليمية لمحاربة الظاهرة تتجسد في مبادرة دول الميدان¹، وكذا دعوة الدبلوماسية الجزائرية للقيام بدور إفريقي في مجال حل النزاعات وتثبيت السلم والأمن في القارة.
- وعليه استطاعت الدبلوماسية الجزائرية فرض وجودها ضمن مؤسسات ومشاريع الاتحاد الإفريقي، وإبراز انشغالات وقضايا القارة الإفريقية، مما أتاح لها العودة القوية على المستوى الإفريقي، وتمكنت من تحقيق بعض النتائج الملموسة مثل دعم مشروع السلم والأمن الإفريقي، وبعث مشروع الشراكة من أجل تنمية إفريقيا، وجلب الدعم الخارجي لها والتنسيق مع الشركاء الدوليين، وتكمن مكانة الجزائر الاستراتيجية من خلال دورها الوسيط والمهم في محيطها الإقليمي، لحل المشاكل وإنهاء النزاعات وإبعاد التدخل الأجنبي في المنطقة، بما يخدم مصالحها ويرسخ لثوابت مبادئ سياستها الخارجية.

¹ نفس المرجع السابق، ص 216.

المبحث الثالث: إدراك صانع القرار لمفهوم الأمن ومحدداته في السياسة الخارجية الجزائرية

مايزال موضوع الأمن الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية، سواء تم تناوله باسم الدفاع أو السيادة أو المصلحة القومية أو غيرها من المصطلحات، وعليه فإنه يجب أن يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي والعسكري والسياسي لعدة اعتبارات وكونه محورا للسياسة الخارجية لأي دولة.

وقد احتل مفهوم الأمن وضع مركزيا في الدراسات الأمنية والسياسات الخارجية للدول، كونه تنامي وتزايد إستخدامه كأحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، حيث أضحت القضية الأمنية (الأمن) سواء المتعلق بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، قضية مركزية في السياسة الخارجية لبعض الدول التي اتخذت من الأمن هدفا من أهدافها، والمتغير الذي تبني على أساسه علاقاتها مع الدول.

وعليه وجب التطرق الى بعض المفاهيم الرئيسية التي يتناولها الأمن، وتعريف المعنى الحقيقي لهذه المفاهيم، ولهذا سيتم في هذا المبحث دراسة الأمن بشكل أدق من حيث تحول المفهوم من خلال التركيز على ما يعرف بالعقيدة والسياسة الأمنية إلى جانب أهم المقاربات النظرية للأمن من خلال ربط الأمن بالسياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: تعريف مفهوم الأمن ونظرياته

يعتبر مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل السياسي، باعتباره مفهوم مركب ومتغير ذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة، ولعل مفهوم الأمن يعتبر من المصطلحات التي عرفت تطورا مستمرا ترافق مع تطور المجتمع البشري.

1. التعريف اللغوي للأمن:

ورد الأمن لغةً في معجم الوسيط على هذا النحو: أمن، وأمناً، وأمانةً، وأمناً وإمناً، وأمناً، أي اطمأن ولم يخف، فهو آمن، وأمناً، وأمناً، وهو نقيض الخوف ومصدره أمن وقد

¹ جلال حدادي: معضلة الامن الجزائري في الفضاء المتوسطي، تلمسان: النشر الجامعي الجديد، 2017، ص 12.

حقق الأمان والأمانة بمعنى: إطمئنان النفس والشعور بالأمان مقابل الخوف، ويرتبط تعريف الأمان في اللغة العربية بالطمأنينة، بمعنى اطمأن فلان أي أمن، ويقال أستأمن فلان أي طلب الأمان (الطمأنينة) فهو آمن أو مطمئن، وهو المعنى الذي ورد في التنزيل العزيز بقوله تعالى: " فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"¹.

أما أصل كلمة الأمان في بعض اللغات الحية يرجع إلى الكلمة اللاتينية " sinecura " تتكون في أصلها اللاتيني من كلمتين " sine " وتعني بدون، " cura " وتعني الرعاية والاهتمام أي العناية، وبتركيب الكلمتين هي تعني غياب لعناية، أي عكس ما تعنيه كلمة الأمان اليوم التي تعني حالة غياب الخوف.²

أما في اللغة الفرنسية جاء في قاموس " le petit robert " " بأن الأمان هو " حالة ذهنية تعطي الثقة بالشعور بالأمان والاطمئنان للفرد بعدم وجود خطر يهدده ماديا ومعنويا "، وفي اللغة الإنجليزية يعرف الأمان في قاموس " oxford " : " يكون الفرد آمنا عندما لا يشعر بالتهديد والقلق أو بوجود خطر "³

وقد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية كلمة (الأمان) فعدته مرادف للطمأنينة. ولو راجعنا تعريف الأمان في القواميس لوجدنا تقاطعا يشير عموما إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف وإحلال شعور الأمان من خلال مبدا الحماية.⁴

2.التعريف الاصطلاحي للأمان:

يعرف الأستاذ عمر سعد الله الأمان بأنه: " حالة ترى فيها الدولة أنه ليس ثمة أي خطر في هجوم عسكري أو ضغط سياسي أو إجبار اقتصادي بحيث تتمكن من المضي بحرية في العمل على تنميتها الذاتية وتقدمها " ، هذا التعريف يركز على كيفية حماية الأمة أو ما يصطلح عليه بالأمان القومي، المرتبط بقدرة الأمة على استعمال مصادر قوتها لصد أي عدوان

¹ القرآن الكريم: سورة قريش، الآية 4.

² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 13.

³ جلال حدادي، مرجع سابق، ص 15.

⁴ نفس المرجع السابق.

محتمل¹، ووفق هذا السياق يمكن القول أن الأمن " يعني تأمين كيان دولة أو عدد من الدول من الأخطار التي تهددها من الداخل أو من الخارج " وهو التعريف الذي ذهب إليه الدكتور علي الدين هلال الذي ركز على " تأمين الدولة والمجتمع من الأخطار الداخلية والخارجية وفي الوقت نفسه تأمين مصالح الدولة والمجتمع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية من اجل تحقيق الأهداف التي تعبر عن رضاء المجتمع ورفاهيته"².

وأما دائرة المعارف البريطانية فقد عرفت الأمن على أنه: " حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"، وعرفه روبير مكنمارا (Robert Strange Mcnamara) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد المفكرين الاستراتيجيين في كتابه **جوهر الأمن** " بأن الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل الحماية المضمونة"³.

أكثر التعريفات رواجاً في الأوساط الأكاديمية، لتعريف الأمن، تعريف يعود إلى أرنولد والفرز A.Wolfers الذي طرحه عام 1952، ونُشر في دورية (المجلة العلمية لعلم السياسة)، أين أشار للأمن بوصفه يقاس بغياب التهديد ضد القيم المركزية (المكتسبة) أي معنى موضوعي، وفي جانبه الذاتي للمعني هو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم وحمايتها، أو بأن تكون تلك القيم محل هجوم". وبالرغم أن الموضوع المتعين حمايته هنا قيمة مجردة غير قابلة للقياس كما لم يتم تحديد ما هي هذه القيمة التي يتعين حمايتها لآكن الطرف المناط به حماية هذه القيم بدا واضحاً ألا وهو الدولة.

يري " باري بوزان " من جهته، " أن الأمن يعني العمل على التحرر من التهديد "، ومن هذا التعريف يبرز المفهوم الموسع للأمن، أي أن " بوزان " لم يحصر الأمن لم يحصر الأمن على مستوى الدولة فقط ، إنما وسعه ليشمل خمسة أبعاد أساسية. ويؤكد في هذا السياق " أنه إلى جانب البناء العسكري للأمن فأن القطاع السياسي، والقطاع الاقتصادي، والقطاع البيئي، تبقى ميادين أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"⁴.

¹ عمر سعد الله: معجم في القانون الدولي المعاصر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 2007، ص 240

² محمد جمال مظلوم: الأمن غير التقليدي، عمان: الحامد للنشر والتوزيع، 2014، ص 24 .

³ روبيرت مكنمارا: جوهر الأمن، ترجمة: يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، ص 125.

⁴ عبد النور بن عنتر مرجع سابق ، ص 24.

من خلال ما سبق يستخلص بأن التعاريف السابقة لم تتفق على تعريف موحد لمفهوم الأمن إلى أنها أجمعت بأنه يدل على الخلو من التهديد للقيم الرئيسية، كما أن هناك خلاف رئيسي عرفه التطور التاريخي لمفهوم الأمن حول ما إذا كان التركيز يجب أن ينصب على أمن الفرد أو الدول أو العالم كله.

يستنتج مما تقدم بأن الأمن كظاهرة، قد لازمت الإنسان منذ العصور الأولى لبداية حياته، وباعتباره (الأمن) يتعرض لمخاطر وتهديدات وتحديات من مصادر مختلفة في درجتها وأنواعها وأبعادها، ولم يعد الأمن يقتصر على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية والوحدة الترابية للدولة وسيادتها، إنما اتخذ أبعاداً وظيفية أخرى أكثر وأشمل ترتبط بحماية حقوق الإنسان وحررياتهم وترقيتهم بالشكل الذي يُمكن من ضمان كينونتهم وكرامتهم ومستقبل الأجيال القادمة¹. أما مدارس العلاقات الدولية فلها نظرتها الخاصة في تعريف الأمن القومي وسيتم التركيز على أهم ثلاث مدارس فكرية وهي المدرسة الواقعية الكلاسيكية والمدرسة الليبرالية والمدرسة البنوية.

3: النظريات المفسرة للأمن

تمثل كل من المقاربة الواقعية والليبرالية، والبنوية المناظير التقليدية الأساسية في حقل الدراسات الأمنية، التي يمكن الاستناد عليها ولو جزئياً للدراسة مفهوم الأمن، وفيما يلي سيتطرق للأهم هذه المقاربات.

أ. مفهوم الأمن من المنظور الواقعي:

1. الواقعية التقليدية (الكلاسيكية)

اشتقت الرؤية الواقعية للأمن من الكتابات القديمة لمفكرين مثل سان تسو، وثوسيديس، وهوبز، وترى أن الدولة تحتاج إلى الأمن القومي لحماية مصالحها الوطنية، حيث أن السلوك الخارجي للدولة يتصف بالعقلانية والتخطيط والإدراك في ظل بيئة لا يوجد فيها أي حس

¹ سمير قلاع الضروس: مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017، ص

تضامني أو اتفاق وعليه فان الدولة تلجأ إلى خيار الأمن الذاتي للدفاع عن مصالحها من خلال الاستحواذ على القوة واستخدامها¹.

ويستنتج من خلال مسلمات المقاربة الواقعية أن الأمن في المنظور التقليدي ارتبط بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية واستقلالها واستقرارها السياسي، وذلك في مواجهتها للدول الكبرى، وبالتالي فلأمن يعني المصلحة الوطنية التي تتحدد في إطار القوة. فكلما كان ترتيب الدولة في مستوي القوة افضل كلما زادت قدراتها على مواجهة التهديدات الأمنية². كما ترى الواقعية الجديدة أن الدولة فاعل رئيسي إضافة إلى مجموعة من الفواعل، وأن الأمن القومي أو إنعدامه يتعلق إلى حد كبير ببنية النظام الدولي لذا يسمي أنصارها " الواقعيون البنيويون ".

2. اتجاه المدرسة الليبرالية في تفسير الأمن:

على ضوء التطورات المتزايد على السياق العالمي، من بروز عمليات التكامل والتعاون الدوليين، وإزدياد نفوذ المؤسسات والشركات الدولية، كفاعلين جدداً على الساحة العالمية، أدت في مجملها إلى إعادة ترتيب توازناته وعلاقات القوة والتفاعل فيه، وإلى حدوث تغيرات في طبيعة النظام الدولي وخصائصه، وهو ما أفسح المجال لبروز بوادر أكاديمية يحاول من خلالها المهتمون بموضوع الأمن استيعاب تلك المتغيرات في مستوى المعالجة المفاهيمية للموضوع، والسعي لإدراج فواعل وعوامل لا تقل أهمية عن الدولة وعن البعد العسكري في تحديد مفهوم الأمن.

يمتلك الليبراليون تصورا بديلا بشأن الأمن، حيث ينظر إليه على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، في حين أن النزاعات والحروب هي الاستثناء، حيث أن مفهوم الأمن في المنظور الليبرالي مفهوم عام يشير إلى " السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها، بعيدا عن مصادر التهديد وعوامل الخطر "، فالأمن على هذا المعنى هو

¹ نفس المرجع سابق، ص 65.

² Moller Bjom, "The concept of security: the pros and cons of expansion and contraction ", apersubmitted (18 th conference ,Finland, 2000),p 36

إنعتاق وتحرير الشعوب من القيود التي تعيق سعيها للمضي قدما لتجسيد خياراتها، ومن بين هذه القيود الفقر والحرب والاضطهاد والنقص في التعليم¹.

وبذلك فإن الأمن ليس جوهره القوة العسكرية، وإن يشكل أحد ركائزه، فلأمن لا يقتصر على البعد العسكري بل على أبعاد أخرى متنوعة، وقد أظهرت نهاية الحرب الباردة بجلاء تلك النظرة، حيث شهدت الليبرالية تقدنا واضحا في تفوق اقتصاد السوق على القوة العسكرية بوصفها المتغير الحاسم للعلاقات الدولية، فالجماعات الأمنية هي التي تحقق أكبر قدر من الأمن.²

كما تركز الليبرالية على الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسات الدولية أن تؤثر في توفير الأمن بواسطة نشر قيم معينة أو خلق نمط من السلوك المحكوم بقوانين معينة، وفي تقديم فواعل جديدة قد تكون دول، ومنظمات، ومؤسسات دولية وإقليمية، وحتى أفراد أو جماعات، وهذا من خلال دمج كل المتغيرات الاقتصادية والثقافية في العملية الأمنية من خلال المقاربة المؤسساتية في النظرية الليبرالية.

وعليه فإن المقاربة الليبرالية أو " المؤسساتية النيوليبرالية " تركز على أن تحقيق السلام العالمي المرهون بدور المؤسسات الدولية في التخفيف من وطأة الصراعات الدولية، حيث بوسع المؤسسات أن توفر إطارا للتعاون مما يساعد في التغلب على أخطار المنافسة الأمنية، وهو مرهون بدور التنمية حيث لا يمكن تشكيل مستويات معينة من الاستقرار دون توفر درجات من التنمية، وتحقيق الأمن يعتبر بالضرورة تطورا تنمويا.

إن فالربط بين التنمية كمفهوم و نشر القيم الديمقراطية (نظرية السلام الديمقراطي) هو ربط متكامل و يمكنه تقليص حدة النزاعات بين الدول وتكريس التعاون، الذي يكون من خلال إنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق الأمن والتعاون، وجعل المصلحة الخاصة تتدمج في المصلحة العامة بحاجة كل طرف للآخر(نظرية الاعتماد المتبادل).

¹ على عباس مراد: الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية، الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع، 2017، ص 12.

² قط سمير، نظريات الأمن في العلاقات الدولية مفاهيم ومقاربات، بسكرة: دار زايد للنشر، 2016، ص 26.

وبالنتيجة فإن أهم مبدأ يقوم عليه مفهوم الأمن الجماعي والكامن وراء السلام الديمقراطي، بحيث أن الفرد في سبيل الجميع، والجميع في سبيل الفرد، وهذا المبدأ هو الوسيلة الأساسية للحفاظ على السلام بين الدول.¹

على هذا الأساس سيتم دراسة البعد الإفريقي ودول الساحل باعتباره بعدا من الأبعاد الإقليمية للأمن الجزائري وهذا ما سيتم التطرق اليه في إطار ما يلي من المطلب الثاني.

المطلب الثاني: منظور ومحددات الأمن في السياسة الخارجية الجزائرية.

يتطلب فهم الأمن القومي الجزائري عموما تبيان محدداته، وكذلك مناقشة وتحليل المرجعية الفكرية لهذا الأمن من خلال تبيان مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية لما لها صلة بالأمن، لأن المحددات الأمنية لأي دولة هي أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها تصوراتها ومدرجات صانع القرار السياسي لطبيعة التهديدات التي تواجهها.

أولاً: الأمن من منظور المقاربة الأمنية الجزائرية.

يعود الاهتمام المتزايد بموضوع الأمن في الجزائر وإعادة صياغة بعض المبادئ التي يقوم عليها، إلى بروز ظاهرة العنف الداخلي، والذي تزامن مع أزمة سياسية، اقتصادية وأمنية حادة في فترة التسعينيات من القرن الماضي، وكذلك إلى بداية أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، لكن يجب التنويه إلى أنه من الصعوبة إيجاد تعريف محدد ومتوافق عليه ضمن المفاهيم الأمنية، وعلى غرار معظم الدول تأثرت الجزائر بعمق بالتحولات التي عرفتها المنظومة الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، فقد توسعت مضامين الأمن القومي الجزائري في زمن العولمة واتسمت أكثر بالطبيعة اللينة²، كما شهدت في الوقت نفسه، تهديدات عسكرية بسبب سياسات الدول الكبرى، وهي تهديدات ذات علاقة مباشرة بالأمن القومي الجزائري، ومنها على الخصوص قضية الصحراء الغربية المتعلقة بمطالب توسعية مغربية، والتي ماتزال تقرض توتراً

¹ قلاع الضروس، مرجع سابق، ص 108.

² صالح زباني، " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ضل تنامي تهديدات العولمة "، مجلة المفكر، ع 5، مارس 2010، ص ص 286 إلى 298.

مستمراً بين الجزائر والمغرب، ويتضح من خلال الخطاب الرسمي أن الجزائر تسعى لمساندة مبدئ متعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وفي سياق التهديدات غير المباشر بمفهومها الصلب نجد قضية النزاع العربي الإسرائيلي، فموقف الجزائر من الكيان الإسرائيلي يتميز بالعداء، وهو ما يجعلها محل تهديد وتداعيات لتوجهات سياسات وقائية دولية متعلقة ب: الاستراتيجية الأورو-أطلسية، لاسيما ما تعلق منها ببناء القدرات التسليحية للدول العربية، وعلى رأسها امتلاك هذه الدول لصواريخ طويلة المدى، أو تطويرها لأنشطة نووية بإمكانها أن تشكل مصدراً لتهديد الأمن الأوروبي أو الإسرائيلي.¹

والأمن الجزائري كما يرى الأستاذ عبد النور بن عنتر واسع وشامل ومتعدد الأبعاد ولا ينحصر في الجوانب العسكرية فقط، بل ينحو لان يكون من الأمن اللين لولا وجود ثلاث بؤر توتر في المنطقة، نزاع الصحراء الغربية والصراع العربي الإسرائيلي وأخيراً النهج الأورو أطلسي في المتوسط.²

والجدير بالذكر، الإشارة إلى التهديد الإرهابي إذ تعد الجزائر من الدول التي تأثرت وعانت منه بشكل لافت، فقد وصل في فترة زمنية معينة حد تهديد كيان الدولة الجزائرية، خاصة خلال النصف الأول من التسعينات، وما تمثله هذه التهديدات الإرهابية بأشكالها الجديدة في السنوات الأخيرة من أولوية أمنية بالنسبة للمؤسسات السياسية والأمنية في البلاد والتي تخوض حرباً دامية ضد الإرهاب، والتي تربط إستيفاء شروط الأمن القومي بمجموعة من الإجراءات المتخذة من قبل الدولة، توخياً للحفاظ على المؤسسات وعلى بقاء وحماية القيم الجوهرية للمجتمع من الأخطار والتهديدات المحدقة به.³

وبالتالي يمكن القول أن الأمن القومي الجزائري يعني " حماية الدولة- الأمة- من خطر القهر على يد قوة أو تهديدات أجنبية"، أي أنه يعني حماية القيم المركزية من التهديد: الاستقلال

¹ نفس المرجع السابق، ص 293

² جلال حدادي: مرجع سابق، ص 67

³ فلاك نور الدين، " دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة " ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، م 4 ، ع 2 ، 2019 ، ص ص 1083 إلى 1100.

الوطني والوحدة الترابية والسيادة الوطنية والاقتصاد الوطني، كما يعني غياب الخوف أي ضمان العيش في طمأنينة للشعب¹، أما الوسائل والادوات التي تضمن هذا الأمن فتتجلى في الشعب، ومؤسسات الدولة والجيش الوطني الشعبي، كما نص عليها الدستور.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص مجموعة من المحددات التي ساهمت في بلورة وصياغة عقيدة الأمن الجزائري، والتي ساهمت من خلال إستراتيجيتها في إستيعاب مختلف التهديدات الأمنية الجديدة فوق قومية.

ثانياً: أسس الأمن القومي الجزائري ومحدداته:

أ. تعريف عقيدة الأمن القومي الجزائري:

يرجع أصل كلمة عقيدة إلى اللاتينية (Doctrina) وتعني عملية تعليم نظرياً أو منهجياً، وعلى تنوع تعاريف العقيدة الأمنية للدولة إلا أنه يقصد بها " مجموعة الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل نظاماً فكرياً لمسألة الأمن في الدولة"، فالعقيدة الأمنية تسهم في التعريف بالاهتمامات الأمنية الخاصة للدولة، وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تهمها، كما تمنح هذه العقيدة إمكانية تفسير لمجمل الأحداث ذات الطابع الأمني².

صبت أولى المعاني التي توحى إلى مصطلح العقيدة إلى الأدبيات الحربية والعسكرية أو ما يعرف بالعقيدة العسكرية (Doctrin Militaire) وتعني: " مجموعة المبادئ والمرجعيات المحددة للفلسفة الدفاعية للدولة وما تستلزمه من توفير الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيقها في الواقع"، كما تعرف بـ: " السياسة العسكرية المرسومة والتي تعبر عن وجهة النظر الرسمية للدولة في أمور الصراع المسلح، فيما تعلق بطبيعة الحرب وغايتها وطرق إدارتها، والأسس الجوهرية لإعداد البلاد والقوات المسلحة"، ويتسم هذا التعريف بنوع من الشمول في عملية الاستنفار بمختلف مكوناته وهو يتجاوز القوات المسلحة إلى الفعاليات الوطنية الأخرى، ويمكن

¹ جلال حدادي: مرجع سابق، ص 65.

² صالح زيان، مرجع سابق، ص 290.

القول أن العقيدة الأمنية تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار، التي تساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي.

ويرجع تطور عقيدة الأمن القومي الجزائري إلى السنوات الأولى من الاستقلال، وساهمت عوامل جديدة في تشكيلها أهمها يعود إلى العامل التاريخي، حيث أدت الثورة التحريرية دورا مهما وأساسيا في بلورة هذه العقيدة وإعطائها شرعية إقليمية وثقل سياسي واقتصادي وجغرافي وسكاني، وهو ما تم توظيفه في صياغة التصور الأمني الجزائري¹.

ب. مصادر العقيدة الأمنية الجزائرية:

هناك مصادر عديدة تقوم على بلورة العقيدة الأمنية للدولة منها الفلسفة السياسية والمرجعية القائمة على التوجهات الوطنية، والمسار التاريخي للدولة، وما له من تأثير على رسم سياسات الدفاع، وطبيعة مهددات الأمن الوطني وظروف البيئة الخارجية للدولة التي تتحدد وفق الموقع الجغرافي، وانعكاساتها الجيو سياسية وتحالفاتها وطبيعة عداوتها، كما تركز العقيدة الأمنية الجزائرية على خمسة أسس هي:

1. تقوم العقيدة الأمنية الجزائرية على ضمان وحدة التراب الوطني وسلامته وعدم المساس بحدوده.

2. تقديم خيارات طابع الدفاع الوطني، واستعمال القوة العسكرية لأغراض الدفاع دون الهجوم.

3. الدفاع الشعبي وترقية روح المواطنة، للوصول إلى تحقيق روح الدفاع الوطني .

4. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، في كل ما من شأنه تحقيق الأمن والدفاع وترقيتهما².

مما سبق، يتضح أن العقيدة الأمنية الجزائرية تشير إلى المحددات الأمنية والعسكرية لتمتد إلى جملة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما يحيط بها من مؤثرات خارجية.

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص 45 و46.

² ميلود ولد صديق: فيمينولوجيا علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في الجزائر، عمان: دار الحامد للنشر، 2015، ص 115.

ج. محددات الأمن القومي الجزائري:

1. محددات جيوبوليتيكية (جيوسياسية):

يعتبر الموقع الجغرافي إهم أحد المحددات الأولية التي تبني عليها خصائص السياسة الخارجية، ويتحدد الأمن القومي لأي بلد بالجغرافيا والتاريخ، وهي أحد الأفكار المعروفة منذ القدم، وعملت عليها الكثير من النظريات الجيوسياسية، من حيث دور الموقع الجغرافي في تحديد أدوار السياسة الخارجية وطبيعة التهديدات التي تواجهها الدولة، وتذهب بعض الدراسات بعيدا في ذلك، فالموقع وطبيعة البيئة الجغرافية تحدد الملامح الثقافية والحضارية للدولة في حد ذاتها¹، وعليه فإن تحديد توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، يتأثر بحد كبير بحكم الموقع المركزي ومكانتها الاستراتيجية وبعدها الجيو - سياسي والاقتصادي إقليميا ودوليا، وذلك لامتلاكها لحدود جغرافية برية وبحرية واسعة، جعلتها تمتلك خصائص متميزة في منطقة المغرب العربي فهي تعد على المستوى البري حلقة وصل وقلب دول المغرب العربي، وهي تتجاور من الجهة الجنوبية مع كل من مالي والنيجر، وتطل تقريبا على دول غرب الوسط الإفريقي لتضم بذلك دول الساحل الإفريقي.

ومن المنظار الجيوسياسي شكلت الجهات الثلاث الشمالية والشرقية والغربية جهات تعرض وانكشاف بالنسبة للأمن القومي الجزائري، فتاريخ الجزائر هو عبارة عن مراحل متعاقبة من الغزو والاحتلال الأجبيين، وواجهت العديد من الأخطار الخارجية الآتية من شمال الضفة البحرية المتوسطية وشرقها، وجعل شريطها الساحلي يتعرض إلى الغزوات الاستعمارية إلى غاية العمق الجغرافي الداخلي لها، كما أن تنوع تضاريسها الداخلية وإمتدادتها الجبلية والمقاومة الشعبية جعلها صعبة للسيطرة الكاملة على أراضيها².

وبالتالي يعتبر البعد الجو - الاستراتيجي للموقع الجغرافي بعدا هاما يدفعها إلى تبني استراتيجية أمنية لمواجهة انكشاف أمنها القومي على كل الجبهات، مع إندماج عوامل سياسية،

¹ جمال حمدان: شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، القاهرة: دار الهلال، 1959، ص 13.

² عبد القادر عبد العالي، " السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع7، جويلية 2014، ص ص 7 إلى 21.

اقتصادية وتاريخية، ساهمت في بلورة سياسة أمنية جزائرية تقوم على أساس حماية سلامتها الترابية وتأمين حدودها وأمنها الوطني القومي.

2. محددات تاريخية واجتماعية وثقافية:

يعتبر العمق التاريخي والنسق العقيدي (أو الأيديولوجي) مرتكزا أساسيا للسياسة الخارجية، من خلال الاستناد على مجموعة من القيم والمعتقدات والمبادئ والفلسفات والتقاليد التي تؤمن به مجموعة بشرية معينة ويوجه سلوكها في الواقع، كما أن الأفكار (الأيديولوجية) تلعب دورا في إضفاء الأبعاد الشرعية والأخلاقية والقانونية على سلوكيات وأهداف الدولة في السياسة الخارجية، وهو ما يوفر للنظام السياسي الجزائري تدعيم سلوكه وتبرير تحركاته ومواقفه داخليا وخارجيا¹.

وهذا فإن ما يميز السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا عموما في السنوات الأخيرة هو إضفاء الطابع الأمني المبنى على هذه الأبعاد والأفكار، حيث شهدت منطقة الجوار الإقليمي المباشر للجزائر سواء على مستوى المغرب العربي أو الساحل الإفريقي، تحولات كثيرة، وعرفت تواجد العديد من مصادر التهديدات الأمنية الخطيرة التي فرضت على الجزائر وضع هذه المنطقة في سلم أولويات أجندة سياستها الخارجية.

وقد لعب العامل الثقافي والتاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية، طيلة عقود بعد الاستقلال دورا في تحديد معالم واضحة للسياسة الخارجية الجزائرية، وساهم في ترسيخ المبادئ الموجهة لها، وفي بروز لمكانتها الدولية، ومصداقية جهازها الدبلوماسي، والتزامها الثابت بمواقفها الخارجية، التي تتمثل في تلك السياسة الخارجية المنسجمة والمتطابقة مع قراراتها الخارجية²، إذ يبرز بشكل واضح مدى تأثير وثقل القيم والمبادئ في تحديد وتوجيه توجهات السياسة الخارجية للدولة.

ولقد أشار برنامج طرابلس إلى تبني الجزائر لمبدأ مكافحة الاستعمار ومساعدة الشعوب الإفريقية التي كانت لاتزال تحت السيطرة الاستعمارية، وهو ما يظهر جليا من خلال مناصرتها

¹ للمزيد حول تأثير العامل الأيديولوجي على السياسة الخارجية الجزائرية، أنظر: ص 38.

² حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 83.

لثورات الاستقلال والحركات المناهضة للعنصرية الأفريقية جنوب افريقيا وجنوب غرب افريقيا في فترة الستينات، وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن أسس ومبادئ السياسة السياسية الإفريقية للجزائر كانت قائمة على أساس مواصلة الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية والأبارتايد والصهيونية¹.

وعليه، يمكن القول أن المحدد العقائدي أو النسق الفكري الرسمي للنظام الجزائري يستلهم توجهاته وقراراته من رصيد فكري وحضاري وتاريخي واضح المعالم، ويلعب دوراً في تحديد الإطار النظري والفكري الذي من خلاله تستلهم السياسة الخارجية الجزائرية توجهاتها وقراراتها²، لاسيما وأن الجزائر قد واجهت بعد إستقلالها مشاكل وخلافات حدودية مع جيرانها، ومرت بتجربة عدم الاستقرار الداخلي مع الإرهاب، كما أن دول الجوار الحدودي المحيطة بالجزائر أصبحت تطرح الكثير من المشاكل الأمنية، متعلقة بصعوبة التحكم في الحدود البرية الطويلة أمام تنامي نشاط الجريمة المنظمة الدولية والإرهاب وموجات الهجرة غير الشرعية في الجنوب، ورغم هذه المشاكل والتحديات الأمنية الإقليمية عرفت الجزائر نشاطاً محورياً على المستوى الإقليمي والدولي، وعليه فقد كانت إفريقيا محورا أساسيا للدبلوماسية الجزائرية بعد إسترجاع السيادة الوطنية وأكسبتها مكانة الريادة والزعامة على دول (العالم الثالث) لما كان لها من وزن على الساحة الدولية، وهذا الفضل يسلط الأضواء على البعد الإفريقي للسياسة الخارجية الجزائرية ويبرز الانتماء الإفريقي للجزائر، وكذا المصير المشترك الذي يجمع شمال إفريقيا بإفريقيا جنوب الصحراء، كما تجدر الإشارة إلى الدعم الكبير الذي قدمته الجزائر من خلال مسانقتها المادية والمعنوية في سبيل تحرير المستعمرات الإفريقية*، ومن أجل الوصول إلى

¹ منصف بكاي، مرجع سابق، ص 36.

² حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 84.

* ساهمت الجزائر الى حد كبير في تفعيل دور منظمة الوحدة الإفريقية، فبرغم الاختلاف إستطاعت تقريب وجهات النظر بين القادة الافارقة في مؤتمر أديس أبابا سنة 1963 فيما يخص المسائل المصيرية التي تخص القارة، وعلى هذا الأساس عملت على إقناع الجميع بأن الاستعمار يشكل خطر على القارة الإفريقية وعملت على تبني مبدأ تصفية الاستعمار في الوثيقة التأسيسية للمنظمة، كما عملت على تأكيد مناقشة كل القضايا المتعلقة بالمستعمرات في إفريقيا، بالإضافة إلى ذلك لعبت الدبلوماسية الجزائرية دور كبير في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية وتشكيل هيكلها سنة 1964، وقد ساهمت الدبلوماسية الجزائرية من خلال تجربتها في تأسيس لجان منظمة الوحدة الإفريقية، وعلى سبيل المثال لا الحصر " لجنة تحرير أفريقيا " سنة 1965، كما إستفادتها المنظمة القارية من خبرات المناضلين

تحقيق مصالحها ومصالح الدول الإفريقية واستعادة ملكيتها لثرواتها الطبيعية، في سبيل هدف تحقيق حقوقها السياسية، وحرية تصرفها في شؤونها الاقتصادية والمالية.

3. المحددات الدستورية:

لقد تدعم الأمن الجزائري، بمرجعية دستورية ضابطة لأبعاده حيث نصت العديد من المواد الدستورية المدونة إلى أهم معالم عقيدة الأمن الجزائري وجاء في دباجة دستور 1996 المعدل سنتي 2002 و 2008 م، بأن: " الجزائر، أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وبلاد متوسطة وإفريقية"¹، ومنه يمكن تحديد أهم دوائر الأمن الجزائري وهي أربع دوائر هي كل من الدائرة المغاربية، العربية، الإفريقية، والمتوسطة.

كما تنص المادة الأولى: " الجزائر جمهورية ديموقراطية شعبية، وهي وحدة لا تتجزأ " ، ويلاحظ إقرار هذه المادة بحرمة الإقليم باعتبار أن الجزائر هي وحدة لا تتجزأ، وهذا ما تؤكدته المادة 14 " لا يجوز البتة التنازل أو التخلي عن أي جزء من التراب الوطني "، أما الوسائل والأدوات التي تضمن هذا الأمن كما نص عليها الدستور فتتجلى في الشعب، مؤسسات الدولة، والجيش، وتبين أهم بنوده النطاق الذي تمارس فيه الدولة سيادتها، وان من يطلع بحماية هاته السيادة هو الجيش الشعبي الوطني ويمثل الطاقة الدفاعية للأمة والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية (المادة 28 ، دستور 2016)، وقد جاء في الفقرة الأولى من نص المادة 31 من دستور سنة 2020 " تمتنع الجزائر عن اللجوء الى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّيتها"، وفي نص المادة 33 " تعمل الجزائر من أجل التّعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودّية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه".

والدبلوماسيين الجزائريين في بعض المسائل التي لها علاقة بتسيير شؤون المنظمة أو طبيعة أجهزتها، ويعود الفضل الكبير في ذلك إلى المناضل الجزائري العياشي ياكرو وهو أحد المندوبين الجزائريين في مؤتمر أديسا بابا التأسيسي سنة 1963 ثم بعد ذلك السيد: احمد سحنون نائب الأمين العام للمنظمة من سنة 1964 إلى غاية سنة 1973، ومن خلال ما سبق يتضح أن الجزائر سعت إلى تقوية منظمة الوحدة الإفريقية ماديا دبلوماسيا وسياسيا، وجعلها منظمة إقليمية لها وزنها السياسي في العلاقات الدولية.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الفصل الثالث، المعدل سنتي 2002 و 2008.

بناء على ما تقدم يمكن القول أن عوامل كل من كل من الجغرافيا، والإيديولوجيا، والتاريخ، كان لها تأثيرا واضحا على هذه العقيدة كما يرسم الدستور الجزائري أهم معالمها منذ الأيام الأولى لاستقلال الجزائر¹.

ونستخلص في الأخير من خلال تناول مضمون أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، أن الأمن القومي الجزائري بصفة عامة متعدد الأبعاد، وهو ما ينعكس على طبيعة هذه العقيدة التي اتسمت بالتنوع أمام مختلف الشواغل الأمنية، وحاولت التكيف مع الظروف والمستجدات المحلية والتطورات الإقليمية، خاصة في دول الجوار ومنطقة الساحل الإفريقي. كما تعد المقاربة الأمنية الجزائرية من أهم مخرجات هذه العقيدة الأمنية والتي تستند على ضمان وحماية الاستقرار الوطني، وتبقى الأساس الذي تبني عليه مكانتها الإقليمية والإفريقية الجديدة.

¹ مولود ديدان، مرجع سابق، ص ص 05 و 07.

خلاصة الفصل الأول:

نخلص في هذا الفصل أن السلوك الخارجي لأي وحدة من الوحدات الدولية هو نتاج تفاعل بين جملة من العوامل، التي يختلف تأثيرها باختلاف الموقف أو الحافز الذي يدفع بالدولة إلى اتخاذ سلوك دون آخر، وبذلك يصعب فهم السياسة الخارجية للدول إنطلاقاً من محدد واحد مهما بلغت أهميته وتأثيره، تجاه موقف معين، لكن هذا لا يمنع من إمكانية التركيز على عامل معين، يكون كمحدد أساسي في فهم بعض السلوكيات الخارجية لمختلف الوحدات الدولية، مقارنة بالعوامل الأخرى المفسرة للسياسة الخارجية، وهذا ما ينطبق على السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، بحيث أن للبعد الجغرافي والتاريخي تأثير كبير في تحديد توجهات السياسة الخارجية الجزائرية نحو إفريقيا بما فيها منطقة الساحل الإفريقي.

هذا إلى جانب أن مقاربات الأمن عرفت تحولاً من حيث المفهوم، الذي إنتقل من الأمن التقليدي إلى الأمن بأبعاده المختلفة وأصبح محدد المتغير الأمني هو الاطار الأكثر تناسبا لتحليل الأزمات الأمنية عبر العالم عموماً، ومنطقة الساحل الإفريقي خصوصاً حيث يلعب إدراك المتغير الأمني دوراً هاماً في جعل الجزائر تولى الأهمية الكبيرة لهذه المنطقة باعتبارها بيئة إقليمية مليئة بالصراعات والاضطرابات، التي أصبحت تشكل خطراً على الأمن القومي الجزائري.

الفصل الثاني

مكانة الساحل الإفريقي وأهميته في
السياسة الخارجية الجزائرية

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من بين مناطق بؤر التوتر الأكثر تأزما، ومصدراً للتهديدات الأمنية، وقد برزت هذه المنطقة إلى سطح الأحداث العالمية مع مطلع هذه الألفية الجديدة، وازدادت أهميتها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وأصبحت تمثل احد المجالات الجيوسياسية التي تثير محل اهتمام القوى الدولية، بسبب الموارد وتآزم الوضع الأمني وما يمكن ان يمثله من تهديد للأمن والسلم الدوليين.

كما يتمتع بخصائص ومكانة جيوسياسية جعلت منها فضاءً بالغ الأهمية، فهي منطقة محورية في حركة التنقل شمال جنوب، وما بين شرق وغرب القارة الإفريقية، علاوة على امتلاكها لموارد طبيعية نادرة.

يمتد التواصل الجغرافي بين الجزائر والساحل الإفريقي من خلال الامتداد الطبيعي للصحراء الكبرى، والتي تعتبر من أكبر صحاري العالم، وهي منطقة متميزة ببساطة مظاهر تضاريسها الطبيعية إذ يغلب عليها الطابع الصحراوي، وهو الأمر الذي جعل من الصحراء فضاءً للتفاعل، وحلقة هامة في مسار التواصل التاريخي والحضاري لدول وبلدان المنطقة، ففيها تشكلت قديما أغلب الطرق التجارية، ومعها تناقلت السلع والثقافات، وظلت منذ العصور الغابرة البوابة الرئيسية في إفريقيا، الشيء الذي يجعل الجزائر تؤثر وتتأثر بما يجري في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، ويجعلها طرفا فيما يدور في غرب القارة، نظرا للتفاعل المفروض من المحيط الجغرافي الذي تتواجد به.

ولهذا سيتم التركيز في هذا الفصل على دراسة تحليلية كمدخل لفهم المكانة الجيوستراتيجية للساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر من خلال الجغرافية السياسية للمنطقة وإنعكاسات الأزمة الأمنية في شمال مالي من أجل فهم مركبات الأزمة في منطقة الساحل من خلال ثلاثة مباحث رئيسية:

- المبحث الأول: الأهمية الجيو سياسية لمنطقة الساحل الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية.

- المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية

- المبحث الثالث: الجزائر والساحل الإفريقي من خلال الأزمة في دولة مالي

المبحث الأول: الأهمية الجيو- سياسية لمنطقة الساحل الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية

يؤدي إدراك، عناصر البعد الجغرافي والسياسي إلى فهم أعمق لمحددات التأثير في البيئة المدروسة، ولهذا سيُركز هذا المبحث على ثلاثة متغيرات أساسية، وهي الموقع بالإضافة إلى التركيبة السكانية وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي في الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: الإطار الجيو- سياسي لمنطقة الساحل الإفريقي أولاً: مفهوم الجيو-سياسية:

يستدعي الحديث عن الخصائص الجيو- سياسية للساحل الإفريقي في بداية الأمر تحديد المقصود بـ: الجيوبوليتيك، حيث عرفها هارتسوهرن (R. Hartshornre) بأنها: " العلم الذي يهتم بدراسة التشابه أو الاختلاف بين الشخصية السياسية للدولة، والإقليم السياسي وبين نظيراتها في الدول والأقاليم السياسية الأخرى في العالم".¹

ولهذا، إهتم العديد من المفكرين الغربيين بـ " الجيوبوليتيك " *على إعتبار أنه "طريقة تفكير" و " علم صناعة الدولة"²، ومن هنا فأن الاعتماد الكامن وراء التحليل الجيو- سياسي هو أن المقدرة الاقتصادية والعسكرية لدى دول وموقعها في هرمية الترتيب بين الدول وكيف تتعاطى مع مجالها الحيوي هي نتيجة العوامل الجيو سياسية، وعليه يمكن التطرق إلى الخارطة

¹ حسام الدين جاد الرب: الجغرافيا السياسية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008، ص 22.

* تعود أصول مصطلح "الجيوبوليتيك" إلى سنة 1899 م، حيث كان العالم السويدي "رودولف.ج. كيلين" (R.J.KJELLEN) أول من استعمل هذا المصطلح (Geopolitik)، والتي عرفها بأنها: البيئة الطبيعية للدولة الذي يصور الموقع الجغرافي كمحدد مهم وأساسي في حياة الدولة بالإعتماد على التربية والثقافة والاقتصاد والحكم وقوة السلطان، وأن أهم ما تعني به الدولة هو القوة، وقد رأى أن الجغرافيا ينبغي أن تُسخر لخدمة الدولة وذلك هو الغرض الاسمي للدراسة، وبذلك تتحول الجغرافيا في مجملها إلى جيوبوليتيكا، وان كان " كيلين " قد حظي بفضل السبق في إستخدام مفهوم الجيوبوليتيك، فإن هذا المفهوم قد تطور بعد ذلك خاصة عند المفكرين الألمان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ساد مبدأ الدولة كائن حي، وتعد مساهمة " كارل هاوسهوفر " (K.Houshofer) مؤسس الجيوبوليتيك الألمانية في بروز دراسة عوامل قوة الدول، بحيث عرفه بكونه: البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي. للمزيد أنظر: محمد طي: الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن، بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ط 1، 2019، ص 5 و 6.

² مارتن غريفيتش، تيري أوكالاها: المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 405.

الجيوسياسية لمنطقة الساحل الأفريقي من خلال تسليط الضوء على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، وقبل ذلك تحديد الإطار الجغرافي للمنطقة.

ثانياً: التحديد الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي.

أ. التعريف الجغرافي لمنطقة الساحل الأفريقي:

يقصد بكلمة الساحل "الشاطئ" أو المنطقة المطلة على الحافة الجنوبية للصحراء، وهي تسمية تُعبر عن معنى جغرافي بالأساس، أطلقت على الحزام الجغرافي في إفريقيا الفاصل بين الصحراء الكبرى ومنطقة السافانا الاستوائية الممتدة من المحيط الأطلسي غرب إفريقيا إلى البحر الأحمر شرقاً، لمسافة تتزايد للأكثر من 5000 كلم طولاً، و350 كلم عرضاً، تمتد عبر خطوط العرض 15 و16 في الجنوب والوسط وشمال أفريقيا¹، ومجاله هو إقليم "عبر وطني" لا يتضمن حدود سياسية واضحة، وقد إنقسم الجغرافيون في تحديدها*، ولعل شساعة هذا المجال الجغرافي هي التي خلقت نوعاً من الاختلاف والجدل حول أي من الدول المكونة له، وهو ما شكل معضلة في تحديد حدوده الجغرافية والسياسية، وخلق حالة من الانفلات من التعريف الجغرافي الكلاسيكي، بالإضافة إلى تميز المنطقة باللايقين الجيوسياسي (Incertitude géopolitique)، ولذلك تتعدد المقاربات والمعايير التي يتم الاستناد عليها والمتفق عليها بين الدراسات لتحديد المعالم المُشكلة لإقليم الساحل الأفريقي.

وبالعودة إلى الدول التي تضم تجمع "اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف" (CILSS) التي أنشئت سنة 1973، في العاصمة البوركيناابية واغادوغو، فالساحل الإفريقي يضم 13 دولة عضواً في اللجنة، وهي كل من: البينين، ومالي، وبوركينا فاسو، وموريتانيا، وجمهورية جزر

¹ عمر فرحاني، مريم براهيمي: الازمة في الساحل الأفريقي الخلفيات والابعاد، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2017، ص 51.
* حسب "أيف لاکوست (Y. Lacoste) الذي اعتبره يضم العديد من البلدان في غرب أفريقيا وتمتد حسبها إلى نطاق واسع من البحر الأبيض المتوسط شمالاً، إلى موريتانيا والبحر الأحمر شرقاً، إلى تشاد جنوباً، عكس الإسباني "لوبيز بلانكو" (L. Blanco) الذي يحدد الساحل في: مالي والنيجر وموريتانيا، ويضيف لها أجزاء من بوركينا فاسو والتشاد، وهو التحديد الذي تتبناه معظم دول العالم، ومنها "الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (SEAE)" (الاتحاد الأوروبي) للمزيد أنظر: رابح لونيبي: مستقبل الجزائر في ضوء الاستراتيجيات الدولية- دراسات استشرافية-، الجزائر: دار المعرفة، 2015، ص 78.

الرأس الأخضر، والنيجر وكوت ديفوار، والسنغال، وغامبيا، وتشاد، وغينيا، وغينيا بيساو، والتوغو¹.

الخريطة رقم 02: فضاء منطقة الصحراء والساحل الإفريقي:



Source ; <https://www.diplomatie.gouv.fr>.

وفي ضوء ذلك يرسم الجغرافيون حدود الساحل الإفريقي* وفق القيمة التي يتلقاها هذا الإقليم من كميات وتغير معدل تساقط الأمطار؛ ففي أقصى شمال المنطقة يتساقط ما بين

¹ CILSS : présentation , <http://www.cilss.int/index.php/640-2/> , (06/01/2019)

* خلال القرن العشرين برزت الأبحاث العلمية والأكاديمية لمنطقة الساحل، وتناولت إهتمام الدراسات الجغرافية والمناخية بشكل أساسي فالساحل منطقة انتقال مناخية وبيئية بامتياز تتوسط منطقتين متباينتين من حيث المناخ والغطاء النباتي هما منطقة الصحراء الكبرى القاحلة ونادرة الأمطار في الشمال، والمنطقة المطيرة المشكل من غطاء نباتي في المشكل في أغلبه من أشجار السافانا. و مع الستينيات من القرن العشرين بدأت تتشكل الدلالة جيوسياسية لمصطلح "الساحل" وقد أشار ألي ذلك إيف لاقوست "Yves Lacoste" في كتابه Geographies du sous-development سنة 1965 م وأعاد التطرق إليه في طبعة الكتاب لسنة 1973، بعنوان إضافي هو "جيوپوليتيك أزمة" géopolitique d'une crise في فصل يحمل عنوان "جغرافيا الجوع" geographies de la faim عانت دول الساحل الإفريقي من شبح الجفاف والمجاعة في مطلع سبعينيات من القرن الماضي، وقد شككت أزمة الغذاء والفقر الملامح والخصائص

150 إلى 200 ملل وجنوبا من 500 إلى 600 ملل، وهي تشمل أجزاء دول هي: شمال السنغال، جنوب موريتانيا، وسط مالي، شمال بوركينا فاسو، جنوب الجزائر، وسط النيجر، وسط التشاد، جنوب ليبيا، وسط السودان، وشمال الكاميرون وشمال إثيوبيا، وشمال إريتريا¹، ويتميز موسم الأمطار (ماي، سبتمبر) بتفاوت كبير في معدلات التساقط من سنة إلى أخرى، ومن عقد لآخر، وقد شهدت منطقة الساحل الإفريقي في الربع الأخير من القرن الماضي أكبر نسبة إنخفاض في معدلات سقوط للأمطار، وهو ما أكدته حالات الجفاف المتكررة التي أصابت كلاً من بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وهي الظروف البيئية والطبيعية التي ساهمت بانتشار غطاء نباتي منخفض الكثافة شمالاً، أين تتواجد أشجار (الأكاسيا) في الغالب أما المنطقة الوسطى فهي منطقة السافانا (السهل العشبي)، وهي منطقة زراعية تتوفر على غطاء عشبي موسمي يتكون في الغالب من حشائش (الاستبس)².

والجدير بالذكر أن الساحل هو أيضا اسم عربي أطلقه الفاتحون الموصولون للإسلام في إفريقيا، وقد ظهر في تاريخ السرد العربي عبر كتب التراجم منذ القرن السابع عشر، وتشير الأدلة من خلال الكتابات العربية المهمة*، التي ذكرت أن الجزء الواقع جنوب الصحراء كان يسميه العرب بلاد السودان، والتي ذكرت أن " حضارة إمبراطورية غانا القديمة، ومملكة مالي، بالإضافة إلى الممالك، والدوليات التي نشأت في منطقة بلاد السودان الغربي من إمبراطورية "مالي" و "سونغاي" (1464-1594)، تعتبر أعظم مملكة في السودان، وتعد من أقوى وأغني الدول الإفريقية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، خلال الفترة التي سبقت دخول الاستعمار إلى المنطقة، حيث امتدت من المحيط الأطلسي غرباً إلى أواسط الصحراء الكبرى شرقاً، شاملة ما يعرف اليوم دول مالي، والسينغال، وغامبيا وشمال بوركينا فاسو، وغرب النيجر، وجنوب

الرئيسة لدراسة الإقليم لتأخذ بعد ذلك منصور جيو سياسي جديد مع تزايد اللزمات في المنطقة وعدم الاستقرار السياسي والتطرف والحروب الأثنية، وتفاقم تهديدات الإرهاب الدولي في المنطقة.

¹ ATLAS de l'Intégration A Régionale, <https://www.oecd.org/fr/csao/publications/38410487.pdf>, (07/01/2019)

² عمر فرحاني، براهيم مريم، مرجع سابق، ص 53.

* على غرار كتاب " تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيش " بوصفه أول سجل تاريخي للمنطقة، كما زارها الرحالة ابن بطوطة بين عامي: (1353 - 1354).

موريتانيا، وشمال غينيا، بما في ذلك الجهة الغربية والشمالية لحوض نهر النيجر، ومدن "تومكتو" و"جني" و"غاو"، وقد كتب عن شعوب وحضارات المنطقة عدد من الجغرافيين العرب، أمثال ابن حوقل واليعقوبي والإدريسي والبكري وابن خلدون¹، كما بسطت هذه الإمبراطوريات نفوذها على إقليم واسع يقع بمنطقة جنوب الصحراء الكبرى والحافة الشمالية للغابات الإفريقية، وهو مجال يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى السودان شرقا، مرورا بما يعرف اليوم بالسنغال، وموريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وأقصى الشمال الشرقي لنيجيريا.

وتختصر بعض الدراسات المنطقة، انطلاقا من المشاكل والأزمات الأثنية (Crises Ethniques) بالتركيز على ثلاث دول محورية تشكل قلب الساحل الإفريقي هي: النيجر، مالي، تشاد، بالإضافة إلى ما يعرف بقوس الأزمات (Iarc des crises) الذي يمتد أفقيا من السودان شرقا إلى موريتانيا غربا، وبدرجة أقل أجزاء من بوركينا فاسو والسينغال²، وبذلك تشكل معنى جيوسياسي لمصطلح "الساحل" على إعتبار أنه الفضاء الفاصل بين مجالين جيوسياسيين **مُتباينين** هما شمال إفريقيا (إفريقيا البيضاء) وجنوب الصحراء (إفريقيا السوداء)³، وهو حيز جغرافي يشكل الحزام الحدودي ما بين البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا؛ بالإضافة إلى كونه نقطة التقاء وتبادل حضاريين، بين بلاد السودان ومنطقة غرب إفريقيا، من جهة، والمغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط، من جهة أخرى، ومعبرا تاريخيا تقليديا، وبهذا الموقع يتضح أن المنطقة هي منطقة مفصلية وحاسمة بحسب الرهانات الجيوسياسية المرتبطة بها.

والملاحظ بروز مصطلح آخر كتسمية جديدة متداولة بشكل مفرط لدى بعض الخبراء العسكريين تُعرف منطقة الساحل الإفريقي تحت تسمية منطقة الساحل والصحراء Band

¹ محمد فاضل على باري، سعيد إبراهيم كريدية: المسلمون في غرب أفريقيا تاريخ وحضارة، بيروت: دار الكتب العلمية، ط 2، 2007، ص 51.

² Vincent Bonnacase, Julien Brachet « Les « crises sahéliennes » entre perceptions locales et gestions internationales, Politique africaine 2013/2 (N° 130), p 22.

³ mahdi tadj, « **Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel** » Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest/OCDE : <https://www.oecd.org/fr/csao/publications/45830147.pdf>; (12/02/2019)

(BBA) Sahélo-Saharienne)، وهو مصطلح عسكري* يشير إلى نطاق واسع من الفضاء المحدد بين: البحر الأبيض المتوسط، شمالا، موريتانيا والمحيط الأطلسي غربا، وحوض البحر الأحمر شرقا، وتشاد جنوبا¹، وبناء على هذا التعريف الموسع لمنطقة الساحل والصحراء، الذي شمل مناطق من الصحراء، ولا يتوافق والتعريف الضيق المؤلف، وبناء على ذلك يظهر بأن إقليم الساحل لم يعد مقترنا بالمُعانات من حالة الجفاف وأزمة الغذاء والفقر التي تمس الإقليم، بل أضحي يشير إلى الديناميات الأمنية الجارية في الإقليم، وما أعقبها من مشاريع إستراتيجية أمنية وسعت من الكيان الجيوسياسي للساحل من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، وعليه ورغم تعدد المقاربات والمعايير المعتمدة في تحديد المجال الجغرافي لمجموعة الدول المشكلة لإقليم الساحل الإفريقي إلا ان هناك إتفاق علي إعتبره إقليما جغرافيا يمتد من أقصى الساحل الشرقي للقارة المطل على البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي وهو بذلك عبارة عن شريط طويل يضم إليه عدة دول هي: أثيوبيا، والسودان، وتشاد، وليبيا، ومالي، والنيجر، وموريتانيا، وأجزاء من الجزائر، وبوركينا فاسو، والسنغال، وأريتيريا ونيجيريا، وبالتالي يعد "الساحل" من أكثر المناطق الشاسعة في العالم بمساحة تتجاوز تسعة ملايين كيلومتر مربع²، إضافة على أن هناك عدة تجمعات إقليمية ومسارات أمنية عرفها الساحل انطلاقا من التحديد الجيو سياسي، في المنطقة، ووجب التطرق إلى أهم هذه التجمعات التي تمكن وتقرب حصر أكثر للمنطقة وتحديد مجاله الجغرافي بما يتوافق والدراسة، وحصر مكانة هذه المنطقة في السياسة الأمنية الجزائرية.

* حسب رايح لونيبي تسمية "الساحل" تسمية جديدة مرتبطة بالمخابر العسكرية الفرنسية، فالمنطقة كانت تسمى عبر التاريخ إما بـ "أفريقيا جنوب الصحراء" أو "ما وراء الصحراء" أما المصطلح الجديد "الساحل" هو معنى مرتبط بالبحر وهو بمثابة ساحل لبحر هو الصحراء، مما سيؤدي على المدى البعيد إلى التعامل مع الصحراء مثل التعامل مع المياه الدولية والإقليمية حسب قانون البحار. للمزيد أنظر: رايح لونيبي: مستقبل الجزائر في ضوء الاستراتيجيات الدولية- دراسات استشرافية-، الجزائر: دار المعرفة، 2015، ص 78.

¹ Soumaïla Cissé , La Crise au Sahel: Enjeux, Défis et Perspectives, <https://maliactu.net/communication-de-lhonorabile-soumaila-cisse-la-crise-au-sahel-enjeux-defis-et-perspectives/> (14/03/2019)

² محمد بويوش: الأمن في منطقة الساحل والصحراء، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، ط 2، 2016، ص 17.

ب. منطقة الساحل من خلال المبادرات الأمنية:

يبرز إقليم الساحل الإفريقي اليوم من بين أكثر الأقاليم تازما في العالم حيث يشهد حالة غير مسبوقه من الإهتمام الأمني نتيجة التهديدات المتواجده فيه، وإنتشار الجماعات الإرهابية وظاهرة الجريمة المنظمة وما تشمله من تجارة المخدرات والإتجار بالبشر وإنتشار السلاح، وهذه التهديدات التي تتعت بالجديدة والمتحركة والعابرة للحدود أعقبها عدد من المبادرات الأمنية الإقليمية، وعدد من المشاريع الدولية، وهذه المسارات والتجمعات الفاعلة تعرف إقليم الساحل الإفريقي وفق منظورها الخاص.

أقدم المبادرات الإقليمية في إطار مؤسسي هي، المجموعة الاقتصادية لدول الساحل والصحراء (CEN-SAD) التي أنشأت في فبراير 1998 م، بمبادرة من ليبيا، نظم 28 دولة عضوا والجزائر لا تنتمي إليها تضاف إليها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (CEDEAO) التي أنشئت في ماي 1975، وتضم 15 دولة عضوا بما في ذلك مالي والنيجر وموريتانيا حتى سنة 2000 م، هذه الألية الإقليمية كانت تقوم وحدها بالنشاط في المجال الأمن الإقليمي، وتمتلك أول مبادرة بالنشاط الأمني لاسيما منذ بداية الأزمة في مالي عام 2012، ومع تعدد الفواعل - ما دون الدولة - في منطقة الساحل، وتآزم الأوضاع - لاسيما في مالي وليبيا- ظهرت العديد من المبادرات للتعاون الإقليمي، والتي من أهمها المبادرات الأمنية الإقليمية الثلاثة الأخيرة والتي تشكلت بين 2010 و 2014 وهي: (مبادرة دول الميدان، مسار نواكشوط، ومجموعه الخمس لدول الساحل "G 5 الساحل")¹.

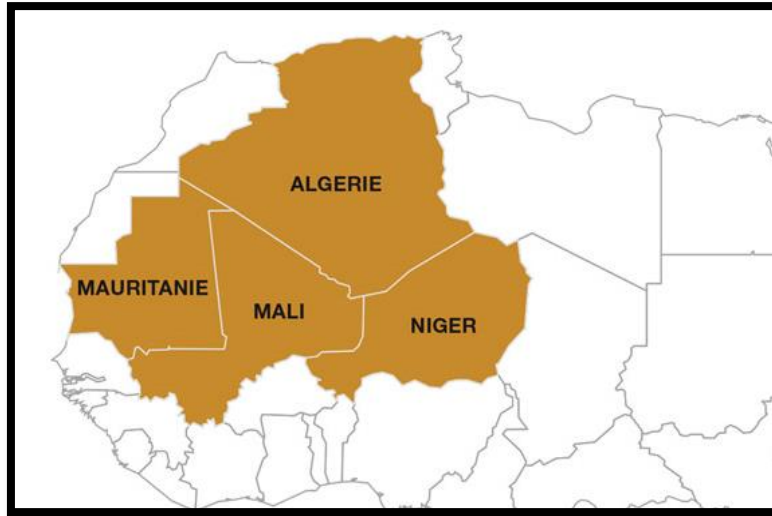
المسار الأول: يتمثل في مبادرة دول الميدان (Pays Du Champ) التي تضم الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر، هذا المسار المباشر في 21 أبريل 2010 بمبادرة من الجزائر، وتتعلق بالآلية العسكرية التي أطلق عليها اسم " لجنة لقيادة الأركان العملياتية المشتركة" (Comite D'état-Major Opérationnel Conjoint) (CEMOC)، وتعتبر مدينة تمنراست مقراً لها²،

¹ عبد النور بن عنتر، "تعدد المسارات الجهوية في الفضاء الساحلي الصحراوي"، ملتقى مالي- ليبيا: مبادرات السلام والخروج من الأزمة أي أفاق من أجل الاستقرار الجهوي" الجزائر: النادي الوطني للجيش، جانفي 2016.

² djamel belaiifa, " algérie, mali, mauritanie et niger: un etat-major opérationnel installé, aujourd'hui, a tamanrasset ," (en ligne).(consulté en septembre 2018).disponible a l adresse <https://algeria-watch.org/?p=33213> (2019/09/09)

وتهدف هذه المبادرة لتنسيق الجهود الأمنية بين الدول تحت إطار دول الميدان، لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في اطار تعزيز التعاون الأمني والعسكري، وتعتبر أول مبادرة من النوع العملياتي، تهدف بالأساس إلى معالجة المسائل الأمنية في إطار إقليمي وإبعاد التدخل العسكري الخارجي، بحيث تتولي لجنة قيادة الأركان المشتركة تحديد المهام التكتيكية للدول الأعضاء عن طريق جمع وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وذلك بالاعتماد على "وحدة الدمج والربط" (Unité De Liaison Et Fusion) *، التي تجمع بين ثماني دول هي: الجزائر، وبوركينا فاسو، وليبيا، ومالي، وموريتانيا والنيجر، نيجريا، وتشاد.

خريطة رقم (03): دول مبادرة الميدان " لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة" CEMOC



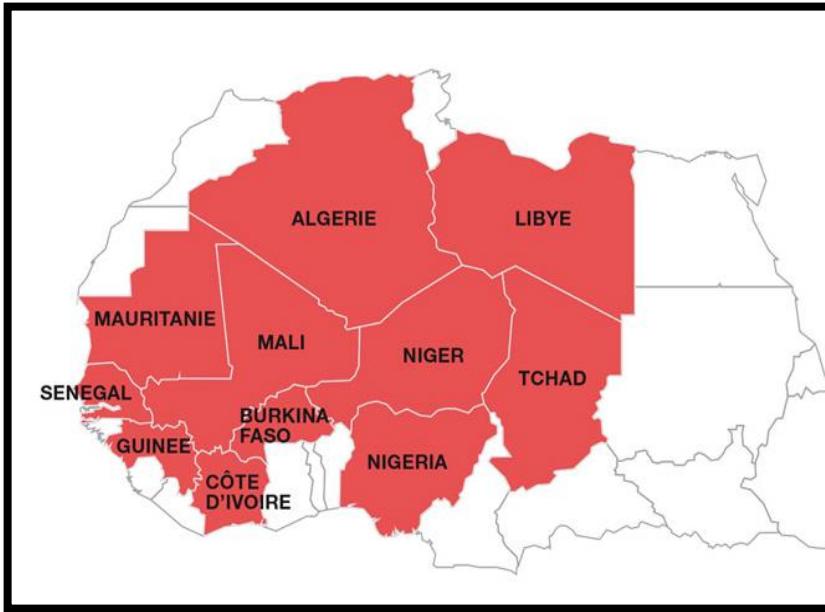
Source : OCDE , “Un atlas du Sahara». Sahel : Géographie, économie et insécurité”, Cahiers de l’Afrique de l’Ouest, éditions (2014), Paris;p 218

المسار الثاني: إلى جانب هذه المبادرة الأولى، أطلق الاتحاد الإفريقي ما سمي بـ (مسار نواكشوط) بمبادرة من مجلس السلام والأمن الإفريقي في 17 مارس 2016، من أجل وضع استراتيجية شاملة لتعزيز تبادل المعلومات في مجال الأمن، ودعم القدرات العسكرية

* شملت هذه الآلية دول الميدان الأربعة إضافة إلى بوركينا فاسو، وليبيا، وتشاد فيما أصبحت نيجيريا العضو الثامن ضمن هذه الآلية منذ العام 2011.

والاستخباراتية بين دول المسار عبر آلية هندسة السلم والأمن للاتحاد الإفريقي (APSA)، يضم أحد عشر بلداً هي: الجزائر، وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار، وغينيا، وليبيا، ومالي وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، والسينغال والتشاد¹، وقد نشأت هذه المجموعة بهدف الاستجابة لتحديات أمنية وتنموية في منطقة الساحل والصحراء.

خريطة رقم (04): دول مسار نواكشوط (مبادرة من مجلس السلام والأمن الأفريقي)



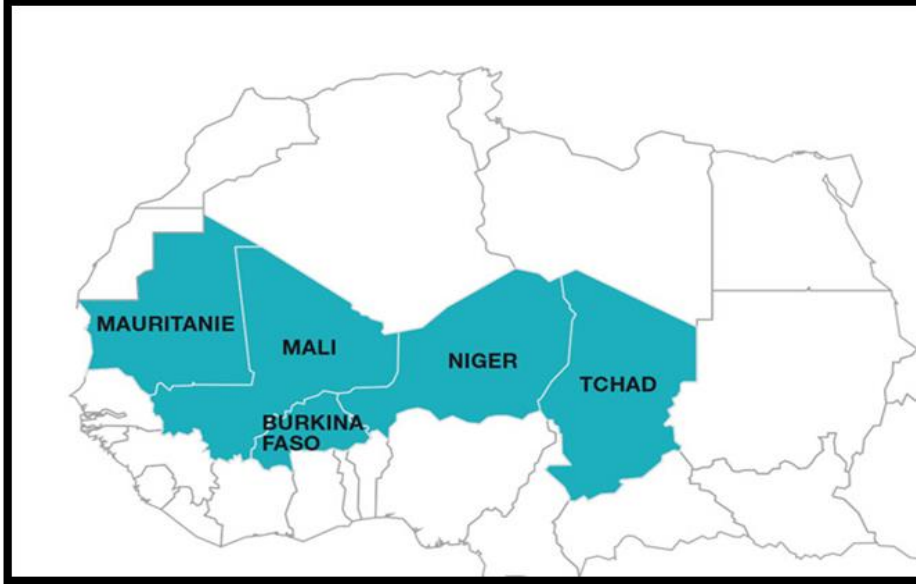
Source : Un Atlas Du Sahara-Sahel :Géographie ,Economie Et Insécurité, Edition OSDE Paris 2014. P218.

المسار الثالث: هو (مجموعه الخمس لدول الساحل G 5 Sahel)، الذي أنشأ في فبراير 2014، ويشمل دول بوركينا فاسو، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد، ويهدف هذا المسار إلى تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي والأمني، من خلال تبادل المعلومات

¹ " إجتماع رؤساء الاستخبارات والأمن للدول الأعضاء في مسار نواكشوط 19 و 20 ماي بواغادوغو،" في: <https://www.ennaharonline.com> (2019/09/30).

وتعزيز أمن الحدود والقدرات الاستخباراتية، مع التركيز على التعاون بين الأجهزة الأمنية، وتستضيف نواكشوط مقر الأمانة العامة للمجموعة¹.

خريطة رقم (04): مجموعة الخمس لدول الساحل (G 5 Sahel)



SOURCE : OCDE/CSAO (2014), Un Atlas Du Sahara-Sahel : Éditions OCDE, Géographie, Économie Et Insécurité, Cahiers De l'Afrique De l'Ouest, Paris

بالإضافة إلى هذه المسارات الإقليمية الذاتية هناك مسارات أخرى خارجية، ساهمت بإضفاء الطبع الأمني على إقليم الساحل بحزمة من المبادرات والمشاريع الأمنية، حيث تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة خاصة بها باشرتها بعد نوفمبر 2002، وتتمثل في البعد العسكري، (Pan -Sahel Initiative (PSI)، والذي أعيدت تسميته إلى (Trans (TSCIT)) (Sahara Counter Terroris Initiative) ، في عام 2005، وهو مشروع يرمي إلى تشجيع التعاون الإقليمي عن طريق تقديم مساعدات أمريكية وتسهيل تبادل المعلومات، ويتضمن تدريب الجيوش الوطنية، وهو يشمل إلى جانب الدول الأربعة التي تضمنها مشروع (بان-ساحل) (موريتانيا، مالي، النيجر، وتشاد) سبعة دول أخرى وهي: (الجزائر، المغرب، تونس،

¹ محمد بشير جوب، " جهود المؤسسات الإقليمية الإفريقية في مكافحة الإرهاب. دراسة تطبيقية على المجموعة G5 للساحل الأفريقي"، في:

(2018/07/16) <http://www.qiraatafrican.com>

بوركينافاسو، نيجيريا، والسنغال، وليبيا)؛ والهدف الرئيسي من المبادرة الأمريكية يرمي إلى منع تحول المنطقة إلى ملجأ آمن للإرهابيين المحليين والدوليين¹، وتشكل هذه الاستراتيجية نواة للذراع المسلحة الأمريكية في دول جنوب الصحراء والغرب الافريقي ويدخل في ذلك الإطار القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة لإفريقيا (AFRICOM).

وأما فرنسا فقامت من جانبها بإنشاء آلية عسكرية سنة 2003، تسمى " فريق مكافحة الإرهاب " التابع لمجموعة الثمانية G8، ومن جهته يمتلك الاتحاد الأوروبي " إستراتيجية من أجل التنمية والأمن بالساحل،(Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel)²، التي تم إتمامها في مارس 2011، وهي موجهة بصفة خاصة إلى موريتانيا، مالي، والنيجر، بوركينافاسو، وتقوم على الربط بين التنمية والأمن، عبر ثلاثة مجالات رئيسية للنشاط هي: الوقاية ومحاربة الإرهاب والتطرف، دعم خلق فرص العمل للشباب، ضبط ومكافحة الهجرة والجريمة المنضمة³.

وباستقراء عضوية الجزائر في مختلف هذه المبادرات الأمنية، يبدو أن هناك منافسة شبه علنية بين الجزائر (مبادرة دول الميدان)، ومجموعة الخمسة لدول الساحل لقيادة العمليات السياسية والأمنية في المنطقة، إذ لا تنتمي الجزائر الى مجموعة الخمسة لدول الساحل، ولطالما تم إنتقادها بمحاولة عزل منافسيها الإقليميين ومحاولة التفرد بالنفوذ في المنطقة والحد من نفوذ القوى الخارجية أكثر من إهتمامها بتنسيق موارد القوة لتنظيم دفاع إقليمي فعال ضد تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على حدودها الجنوبية، وإنتقد مسؤولون في موريتانيا والنيجر بصفة علنية المبادرة الأمنية التي تقودها الجزائر إذ صرح وزير الخارجية النيجر شهر جوان 2012، " إن لجنة عملية الأركان المشتركة لدول الساحل (CEMOC)، " كانت في

¹ بن عنتر، مرجع سابق، ص 136.

² (Union Européennes) Service européen pour l'action extérieure, Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel, https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/strategie_sahelue_fr.pdf (20/09/2019)

³ شمسة بوشنافة، " استراتيجية الاتحاد الاوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل(استراتيجية من اجل الساحل): الرهانات والقيود، " أشغال الملتقى الدولي المغاربي حول: التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر: فيفري

سبات منذ تأسيسها في أبريل 2010¹، ويشكو أعضاء آخرون في لجنة العمليات المشتركة أن الجزائر تجمع وتحنكر المعلومات الاستخباراتية، كما تفتقر وحدة الدمج والاتصال الى إستراتيجية منسقة والثقة المتبادلة، ناهيك عن تجاهل العديد من مسؤولي الاتحاد الأوروبي لجنة عمليات الاركان المشتركة لدول الساحل، بوصفها تهدف الى التصدي للمنافسين الإقليميين (المغرب وموريتانيا)، وتقوض جهود الإتحاد الأوروبي، وإحباط أي محاولة أخرى لمكافحة انعدام الأمن في المنطقة.

وفي مقابل ذلك تنظر الجزائر إلى مجموعة الخمسة لدول الساحل الذي أطلقه الاتحاد الاوروبي بمبادرة فرنسية، كمحاولة من أجل عرقلة الجهود الاقليمية التي تقودها، وكبديل منافس لمجموعة دول الميدان التي تقودها الجزائر، ومحاولة فرنسية من أجل التدخل العسكري، والتأثير على الدور الجزائري المرشح لريادة المنطقة سياسيا وأمنيا المبني على بناء التوافق بين دول الاقليم دون التدخل الخارجي، إذ تقتضي الضرورة وفق التصور الجزائري جعل الأمن الساحلي ضمن متطلبات الأمن الافريقي كمدخل لتحقيق التنمية الشاملة، إلا أن الموقف الأوروبي والفرنسي تحديدا يدعو على نحو صاخب الى التدخل العسكري، فيما تعارضه الجزائر التي ترفع للنهج السياسي - الدبلوماسي وحشدت له ما يلزم من مستلزمات لإنجاح مبادرة الميدان، بيد أن فرنسا تمكنت من إستمالة دول أعضاء مبادرة الميدان، إلى صفها، ما بدا للجزائر أن المبادرة الفرنسية لدول الخمسة تقوم على أساس إنقاص سيادة دول المنطقة بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، كما تعمل تشنيت جهود التنسيق بين دول المنطقة في المجال الأمني في إطار ترتيبات أمنية إقليمية يكون للقوى الدولية الفرنسية خاصة دورا وتأثيرا فيها.

إن التدخل العسكري خصوصا الفرنسي في الشؤون الداخلية للدولة المالية بشكل خاص، ودول الساحل الافريقي بشكل عام، أدى إلى تهميش دور الجزائر في الترتيبات الأمنية الإقليمية المستحدثة خصوصا التي تكون بمبادرات فرنسية، حيث استتنت هذه الأخيرة الجزائر من

¹Cherif Ouazzani & Philippe Perdrix, «Crise Malienne : Alger Se Fait Attendre,» Jeune Afrique, 21 June 2012

عضوية مبادرة دول الخمسة ساحل، ومجموعة القوة المشتركة الموجهة للمنطقة، ولقد اعتبرت الجزائر ذلك محاولة من فرنسا لخلق توازنات جديدة بالمنطقة، تضع الجزائر خارج مجريات الاحداث، في الوقت الذي ترى فيه فرنسا المبادرة الجزائرية بإنشاء القيادة العملية المشتركة لدول الميدان تهديدا لنفوذها ومصالحها في المنطقة.

ويزداد تخوف الجزائر من خطر التدخل العسكري في أزمت دول جوارها الشرقي والجنوبي بسبب الأثر الكبير لهذا التدخل في مالي خاصة، في إعادة إحياء المشكلات العرقية خصوصا مشكلة الطوارق التي تضع الجزائر أمام مشكلة عرقية خطيرة تهدد أمنها الوطني الداخلي، ووحدة ترابها، ونسيجها الشعبي والقومي، وفق هذا السياق تبرز وبشكل جلي أزمة الجماعات الأثنية في منطقة الساحل الافريقي.

المطلب الثاني: التوزيع السكاني لمنطقة الساحل الافريقي

من متطلبات التوضيح قبل التطرق إلى التركيبة السكانية والأنثروبولوجية لمنطقه الساحل الأفريقي يجب الإشارة إلى أنه بجانب المساحة الجغرافية الشاسعة فإن إقليم الساحل يتميز ببعض الخصائص المتعلقة بموضوع أزمة الدولة، وحالة الهشاشة التي تعانيها الدولة الوطنية، غياب أسس بناء الدولة الوطنية، وتسيد مفهوم الهوية والقبيلة على حساب مفهوم واعتبارات الدولة الوطنية.

ويعود التنوع الإثني والثقافي في المنطقة لأسباب داخلية تتلخص في طبيعة شعوب القارة وأخرى خارجي تعود بالأساس إلى الاستعمار الأجنبي، ويجب الإشارة للعوامل التاريخية لاسيما منها المرتبطة بالاستعمار وما خلفه من نزاعات حدودية بين الدول وصراعات داخلية في الدول الأفريقية، وكذلك عوامل المناخ والجفاف¹ وما نتج عنه من ظاهرة الهجرة المناخية (البيئية)

¹ يساهم الاحترار العالمي في زيادة تكرارية لموجات الحرارة الشاذة ويمدد امتدادها وتضاعف حالات الجفاف لثلاثة أضعاف، والعواصف لأربعة أضعاف، وزيادة قدرها عشرة أضعاف في حدوث الفيضانات منذ سبعينيات القرن الماضي في افريقيا، ومن المتوقع أن تشهد البلدان الأفريقية التي تقع في قرابة خط الاستواء وحتى خط عرض 15 منه (مالي، نيجر، تشاد، السودان، أريتيريا) زيادة في تواتر حدوث موجات الحرارة المرتفعة وأحداث الطقس القاسية الأخرى بداية من الأمطار الغزيرة التي تسبب الفيضانات والعواصف القوية في البلدان الاستوائية وأجزاء من شرق أفريقيا، مرورًا بتفاقم الجفاف في الساحل والجنوب الأفريقي، للمزيد أنظر: <https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-how-global-warming-threatens-human-security-in-africa>.

خاصة بين المزارعين ومربي الماشية، وكذلك التجار والحرفيين في إطار حركة التفاعل التجارية والحضارية بين شعوب المنطقة.¹

ولعل أهم ما يميز المجتمع في الساحل الأفريقي هو تعدد الإثنيات والعرقيات بالإضافة إلى إختلافات دينية ولغوية معقدة، بما يضعف التجانس الاجتماعي، ويخلق مشاكل داخل الدولة الواحدة، وحتى بين دول الإقليم.

وتتشكل التركيبة السكانية في منطقة الساحل من المئات من المجموعات الإثنية، والتي بدورها تتفرع إلى مجموعات فرعية أخرى وبالتالي تصعب عملية إحصاء دقيق لهذه المجموعات، وبذلك فإن مجمل الدول الساحل الأفريقي تعرف تعددا إثنيا وعرقيا داخلها، فعلى وجه الخصوص في دولة مالي توجد 23 أثنية تنحدر من خمسة مجموعات رئيسية، في حين يتكلم سكان التشاد أكثر من مئة لهجة ولغة إلى جانب العربية والفرنسية²، وعلى ذلك نجد فسيفساء التركيبة السكانية تتوزع في:

✓ **مالي:** الطوارق (Touareg)، والكانوري (Kanouri)، والبولس (Peuls)، والسونغاي (Songhai)، والجرما (Djerma)، والعرب، 90 بالمئة منهم مسلمون.

✓ **النيجر:** الهاوسا (Haoussa)، والكانوري، والعرب والطوارق، والجرما.

✓ **تشاد:** العرب السودانيين في الشمال، والباجان في الجنوب، وأكبر المجموعات العرقية هي مجموعة السارا (sarra)، 50 بالمئة منهم مسلمون، و 50 بالمئة تتوزع بين المسيحيون والمعتقدات المحلية.

✓ **السودان:** العرب المسلمون في الشمال، والباننو المسحيين وأصحاب المعتقدات المحلية في الجنوب.

¹ عمر فرحاني، مريم براهيم، مرجع سابق، ص 57

² Gérard-François Dumont, La Géopolitique Des Populations Du Sahel«Sahel : The Populations Geopolitics». Cahier Du Cerem (Centre d'études Et De Recherche De l'école Militaire), 2009,Pp.33-46.

- ✓ بوركينافاسو) الموسى الرحل، والفولاني، والجورما، اللوبي، داجاري،
والماندي في الشمال)، 50 بالمئة مسلمون، و 40 بالمئة من الديانات عقائد
محلية، و 10 بالمئة مسيحية¹.
- ✓ موريتانيا نجد (العرب والزنج أفارقة) والديانة الإسلام.
- ✓ السنغال (الولف، الفولاني، السرير، الديولا، التوكولير، المندينجو) تشكل
الديانة الاسلامية 92 بالمئة والمسيحية 2 بالمئة والمعتقدات المحلية 6
بالمئة².

الجدول رقم (03): يمثل عدد السكان ومساحة دول الساحل الافريقي لسنة 2019

الدولة	المساحة (كلم ²)	السكان (مليون)
السنغال	196.722	16.3
مالي	1.240.000	19.7
النيجر	1.267.000	23.3
تشاد	1.284.000	15.9
بوركينافاسو	274.000	20.3
عينيا بيساو	36.125	1.9
موريتانية	1.267.000	4.52
ساحل العاج	322.000	25.7
نيجيريا	924.000	201
إثيوبيا	1.104.000	112.1

Source : Gilles Pison, Tous les pays du monde (2019), Population & Sociétés, bulletin mensuel d'information de l'Institut national d'études démographiques, numéro 569 • septembre 2019, p2, sur : <https://bit.ly/3pjEA1I>

يشكل المسلمون أغلبية السكان في كل من: موريتانيا ومالي وبوركينافاسو والسنغال وتشاد وشمال نيجيريا، وبذلك فإن معظم شعوب دول الساحل مسلمة بأكثر من 75 بالمئة¹.

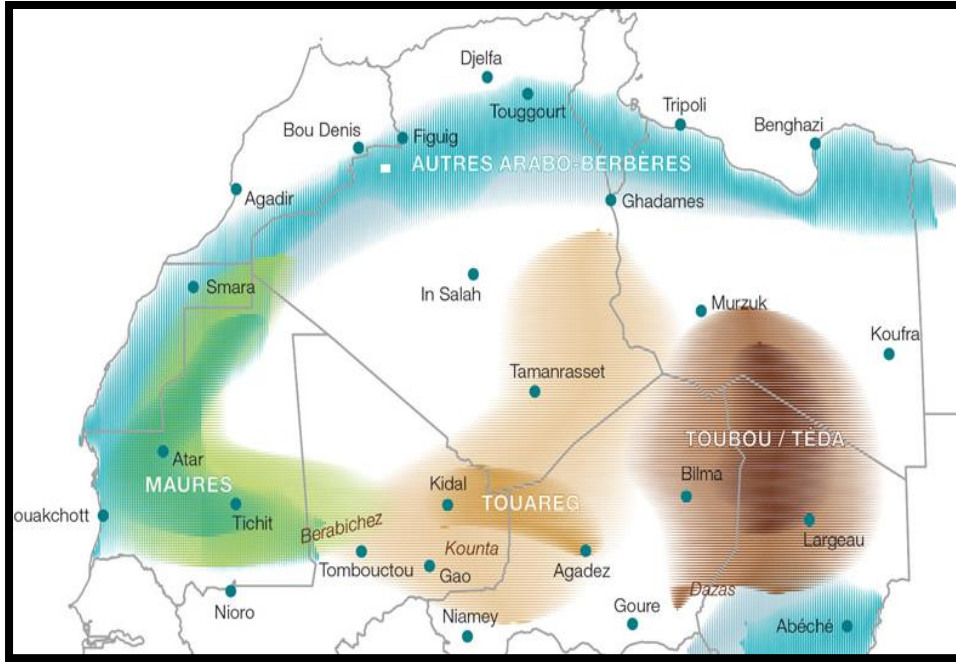
¹ محمد عتريس: معجم بلدان العالم، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2002، ص 194 .

² نفس المرجع السابق، ص73.

كما أن هناك نسبة كبيرة من المسيحيين في السنغال، وبوركينا فاسو، وتوجد نسبة قليلة منهم في مالي، وتدين بها نسبة معتبرة في جنوب نيجيريا، أما الوثنية فتتواجد في النيجر والسنغال وتشاد وبوركينا فاسو.

والملاحظ بأن هذا التعدد في المنطقة لا ينحصر في المستوي الاثني (القبلي) أو العرقي فقط، بل يمتد الى التعدد الديني (مسلمين ومسيحيين وإصحاب المعتقدات المحلية) وإلى تعدد الشكل اللغوي حيث توجد لغة القبائل المحلية إلى جانب اللغة العربية ولغة الدول المستعمرة سواء اللغة الفرنسية أو الإنجليزية، وكل هذا المزيج من هذه المجموعات العرقية يتفاعل ضمن بيئة سوسيو- ثقافية معقدة التركيب والتفاعلات في إطار جنسين وعرقين رئيسين هما الجنس الأبيض (العرب والبربر) والجنس الأسود(الزنج ألافارقة)².

خريطة رقم (06): توضح التوزيع الجغرافي لشعوب المنطقة الساحل (الطوارق، التبو، الموريس)



SOURCE : OCDE/CSAO, Un Atlas Du Sahara-Sahel(2014)

¹ عمر فرحاني، مريم براهيمى، مرجع سابق، ص.60

² Paul pandolfi , "les touaregs et nous: une relation triangulaire", ethnologie comparés: n°02, printemps 2001,centre d'études et de recherches comparatives en ethnologie p.p 1-13

وفي ظل هذه البيئة الهشة والحساسة وعدم الوجود لترابط لغوي متماسك، وتفكك إجتماعي وثقافي متعدد، أدى إلى إضعاف التجانس الاجتماعي وصعوبة في وجود ثقافة سياسية وطنية موحدة، والتأخر في عملية بناء الدولة، وعد ترسيخ منطق متفق عليه للمواطنة، وهو الأمر الذي يدفع إلى الاضطرابات العرقية والصدامات الأثنية والقبلية.

والملاحظ أن منطقة الساحل تضم عدة مجموعات عرقية، إلا أن أهم تلك المجموعات والأكثر انتشاراً تاريخياً هي قبائل الطوارق*، ويتواجدون في منطقته إستراتيجية مهمة تتوفر على ثروات نفطية وباطنية بشكل كبير، ويسعون للإعتراف بلغتهم وحقوقهم السياسية (مالي، والنيجر)¹، ففي الوقت الذي نجحت فيه بعض الدول في إدماج هذه الجماعة داخل مكون الدولة فشل البعض الآخر خاصة في تحقيق التنمية المحلية بسبب قدراتها الاقتصادية المحدودة، وتعاطيها السلبي مع مطالب الهوية، ففي مالي نتيجة الفساد والحركات الانقلابية وتهميش بعض المناطق ظهرت عدة حركات سياسية تطالب بحقوق المنطقة خاصة التنموية منها، ونذكر أبرز هذه الجبهات؛ حركة الطوارق للمقاومة (Mouvement De La Résistance Touareg)، والحركة الشعبية لأزواد (Mouvement Populaire D'azawad)، أصبحت لاحقاً الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA)، ويرجع السبب الرئيسي لظهور هذه الحركات الانفصالية، التي شكلت أزمة حقيقية للحكومة المركزية لدولة مالي، في فشلها لمعالجة مطالب الهوية وعدم قدرتها عن إستيعاب هذا المكون الاساسي من الشعب المالي، وكذلك إفتقار الدولة للموارد الاساسية وعجزها عن تحقيق الخطط التنموية وأقتصارها على مناطق دون أخرى ما أدى إلى شعور بعض الجماعات الأثنية بأنها مقصاه من إنتمائها الوطني، وقد تعدى الأمر إلى مطلب

* يطلق على الطوارق تسميه الرجال الزرق، وقبائل الطوارق هم شعب من البدو الرحل ينحدرون من أصول بربرية، يدينون بالإسلام ويتكلمون لغة ولهجة خاصة بهم تدعى (تاماشق tamasheq)، وتشير التقديرات غير الرسمية إلى أن عددهم الإجمالي يناهز 3.5 ملايين نسمة موزعون بنسبة 85 بالمئة بين ثلاثة دول أساسية هي مالي والنيجر وبوركينا فاسو جنوباً، كما يمتد إنتشارهم إلى الجزائر وليبيا شمالاً، ويشكلون من 10 إلى 20 بالمئة من مجموع سكان مالي والنيجر .

¹ Paul Pandolfi, Les Touaregs de L'Ahaggar, Paris:Kharthala,1998, p25.

الانفصال وإقامة دولة مستقلة عن جنوب البلاد، وتبني هذا الامر الحركة الوطنية لتحرير الأزواد(MNLA) في شمال مالي منذ سنة 2012¹.

نتج عن هذا الوضع مخاطر جمة على أمن دول الجوار الساحلي، وبالنسبة للجزائر فقد تعاملت مع هذا الموقف (مشروع دولة إقليم الأزواد) بتوجس خوفاً من إنتقال العدوى الى الحركات الطوارقية في البلاد المتاخمة (الجزائر، ليبيا، بوركينا فاسو)، وكما حدث في النيجر في التسعينات، فضلا على وجود حركات جهادية في المنطقة متعاونة مع حركة الأزواد، أبرزها جماعة " أنصار الدين" التي تعتبر أكثر الحركات المؤثرة في شمال مالي، وكذلك تحالفات الجماعة الارهابية " القاعدة " وحركة التوحيد والجهاد" ، وهو ما قد يجعل من الإقليم منطقة للنشاط الارهابي وقاعدة لشن هجمات تستهدف دول الجوار والمصالح الدولية².

تحولت الأزمة لاحقا إلى واحدة من أعقد الأزمات وأكثرها تداولاً على الأجندات الإقليمية والدولية، وخلقّت أزمة مالي وتدخل القوات الفرنسية مأزقا حقيقياً للسياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي، التي طالما أكدت مقاربتها على أقلمة الحلول ورفض التدخل الأجنبي، وسعيها لتغليب الحل السياسي - الدبلوماسي، معتمدة في ذلك على مكانتها كقوة عسكرية إقليمية، وعلى علاقاتها وخبرتها الطويلة بديناميات الصراع في مالي، فضلا عن رغبتها في أن يتم الاعتراف بدورها كوسيط إقليمي وقوة إقليمية محورية³، كلها عوامل تضافرت لتضع الجزائر أمام تحدي هائل حيال أزمة مالي.

¹ مركز الجزيرة للدراسات، " مالي.. متاهة الانقلاب والإنفصال "، تقدير موقف، 2020/04/08، ص 2

² نفس المرجع السابق، ص 2.

³ أنور بوخرص، مرجع سابق، ص 1.

المطلب الثالث: الموارد الجيو- إقتصادية لمنطقة الساحل

تأثرت منطقة دول الساحل الإفريقي سلبا بموقعها الجغرافي*، وانعكس ذلك على واقعها الاقتصادي، حيث تؤكد العديد من الدراسات الاقتصادية وكذا المؤشرات السنوية لكل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التنمية التابعة للأمم المتحدة لسنة 2019، علي أن منطقته الساحل الإفريقي تصنف في مجملها ضمن قائمة الدول الأقل نمواً، وأقر 25 دولة في العالم، حيث تحتل النيجر 11 وتشاد المترية 16 لسنة 2021 من نصيب الفرد من الناتج المحلي¹. وتقدر نسبة السكان التي تعيش تحت خط الفقر في مالي بـ42.7 بالمئة، وأكثر من 54 بالمئة في النيجر².

كما أن معظم دول الإقليم تعاني من عجز اقتصادي كبير وضعف الموارد المالية يجعلها عاجزة عن تمويل المشاريع التنموية، وهو يعود إلى عدة أسباب أهمها:

- ✓ ضعف تأهيل اليد العاملة، وإرتفاع نسبة الأمية التي تبلغ من 42% في موريتانيا، وتصل إلى 83% في النيجر، وتعتبر من أعلى المعدلات عالمياً³.
- ✓ الفساد السياسي والاقتصادي، وامتداده إلى كافة المستويات الحكومية، الشيء الذي يهدر جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، ويكبح محاولة التغيير والإصلاح الاقتصادي ويقف عقبة نحوى تحقيق الاستقرار السياسي والأمني.
- ✓ حدة المديونية الشديدة وإرتفاع خدمات الدين، والاعتماد بشكل مستمر على المساعدات والهيئات من المنظمات الأممية والدولية.
- ✓ التدخل الأجنبي الذي يرهن القرار الوطني ويتدخل في إستغلال ثروات المنطقة، في ظل الفوضى الإدارية والأمنية والسياسية التي تعيشها الدول⁴.

* يزداد هذا التأثير على إعتبار أن معظمها دول حبيسة باستثناء السنغال وموريتانيا المطلتين على المحيط الأطلسي.

¹ البيانات المفتوحة للبنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/indicator>

² الحسين الشيخ العلوي، " منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي"، موقع الجزيرة، في: <https://bit.ly/3bkCJlu>

(2019/06/25)

³ تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، منظمة الأمم المتحدة.

⁴ عمر فرحاني، مريم براهيم، مرجع سابق، ص 64.

✓ استمرار حالات الصراعات، والتوتر السياسي وعدم الأمن¹.

✓ الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها المنطقة، باعتبارها تقع ضمن منطقة الصحراء التي تتميز بالجفاف الذي يضرب من حين إلى آخر دول الإقليم؛ مفضيا إلى نفوق ملايين الاعداد من رؤوس الماشية وفي تدني الإنتاج الزراعي.

كما تعتبر دول منطقه الساحل ذات طبيعة صحراوية في أغلبها، مع بعض المناطق الهامشية يتم الاعتماد عليها في الزراعة، ويشكل القطاع الفلاحي وتربية الماشية النشاط الاقتصادي الأهم في عموم الإقليم، حيث تساهم الزراعة بنحو 30% من الدخل القومي، ويشغل القطاع ما يقارب 80% من اليد العاملة، كما تمتاز المنطقة بتوفرها على منتجات زراعية أهمها: زراعة القطن، والحبوب والأرز، والموز والمانجو والتفاح والكاكاو، وإنتاج الزيوت النباتية، والبذور، وتشكل هذه المنتجات 40 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي².

ولقد أظهرت الدراسات الجيولوجية على وجود احتياطات استراتيجية ضخمة من المياه الجوفية، مع وجود لعدة منابع مياه عذبة في المنطقة، على غرار نهر النيجر، ونهر الشاري النابع من دلتا التشاد، ونهر السنيغال ونهر النيل شرقا، ما يخلق توترات وصراعات من أجل استخدام موارد مياهها، الأمر الذي يؤثر على تفاوت منسوب المياه بين الدول، وإثارة مواجهات العنف على غرار ما حدث في نيجيريا بين الحكومة المركزية والفلاحين، بسبب حملة التقيب على البترول وتأثيرها على خصوبة الأراضي الزراعية.

¹ البيانات المفتوحة لبنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.ADJ.NNTY.PC.KD.ZG?locations=NE>

² إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/HS:2019>

خريطة رقم (07) توضح الموارد المعدنية والطاقوية في دول الساحل الافريقي



Source ; <http://espacehgfauthoux.e-monsite.com/medias/files/habiter-le-sahara.pdf>

ويحتل الساحل الأفريقي موقعًا جيو إقتصاديًا (géoeconomique)، مميزًا يكمن في الترابط بالموقع الجيوسياسي، والموارد الأولية ذات الأهمية القصوى لاقتصاديات الدول الصناعية الكبرى، وفي تصدير الثروات المعدنية والمحروقات نحو أجزاء من العالم كأوروبا وأمريكا، إذ تعتبر المنطقة ذات مكانة حيوية مهمة كونها ممر عبور لخطوط أنابيب الغاز والطاقة، ومصدرا مهما للطاقت الاستراتيجية، حيث يحتوي فضاء الساحل على إحتياجات كبيرة من المحروقات يأتي على رأسها النفط والغاز في الجزائر وليبيا، بالإضافة إلى وجود توقعات إستكشاف، وتنقيب مهمة في كل من تشاد وموريتانيا والنيجر، كما تتوفر على مخزون هائل من إحتياجات الغاز الصخري، والطاقت الشمسية، بحيث أن هناك العديد من المشاريع المستقبلية بالنسبة للطاقة الشمسية¹.

ويمكن إستقراء هذه الأهمية الاستراتيجية للمنطقة في إنتاج المعادن لدول الإقليم، حيث تعتبر النيجر الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي، وتغطي نسبة

¹ رايح لونييسي، مرجع سبق ذكره، ص113.

12% من إحتياجات الاتحاد الأوروبي بهذه المادة، كما تعتبر موريتانية أول مورد للحديد للاتحاد الأوروبي، وأما مالي فتحتل الرتبة 12 في مجال تصدير القطن عالميا، وهي ثالث منتج إفريقي للذهب، وأثبتت التنقيبات أن بإمكانها أن تصبح من أكبر مصدري الذهب، مع توفر كميات مهمة من مادة الفوسفات والحديد بكل من الجزائر، والسودان¹.

في هذا السياق يبرز أن مشكلات الحكم في منطقة الساحل الافريقي هي مشكلة توزيع الموارد، التي تمثل إحدى الظواهر البارزة داخلها بوجه عام، ففي حين تتفرد القلة بكل الموارد المتاحة، يقع عبئ الحرمان على الكثرة الغالبة، وهو ما ينجم عنه صراع داخلي، ومن شأنه إثارة عدم الاستقرار وتهديد الأمن في هذه المنطقة، وهو ما يظهر جلياً في كل من مالي والنيجر من خلال حركات العصيان والتمرد المستمر للطوارق ومختلف الأقليات الأخرى.

¹ عبدوتي ولد عالي : مدخل إلى الجغرافيا الاقتصادية، نواكشوط، مركز الإعلام والنشر ، 2015، ص ص 70 إلى 75.

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية.

ترتبط الأهمية الاستراتيجية للساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر عبر الامتداد الاجتماعي والروابط الإنسانية والثقافية والتاريخ المشترك لشعوبه ودوله، من جهة، وموارده الأولية ذات الأهمية القصوى للجزائر جهة أخرى، بالإضافة إلى الترابط الأمني والعسكري¹، كل هذه العوامل تجعل من هذه المنطقة ذات متغيرات إستراتيجية هامة بالنسبة للأمن الجزائري.

المطلب الأول: موقع الجزائر الجيو-سياسي وأهمية الموارد الإقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي

تكمن أهمية ومكانة الساحل الأفريقي في خارطة الامتدادات الجيوسياسية للجزائر كونها بلد إفريقيًا، بل أنها أحد أعمدتها وأكبر بلدانها مساحة، وهو ما يدعو إلى تركيز نشاط سياستها الخارجية في منطقته الساحل، خاصة في ظل المتغيرات التي عرفتتها خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019، والذي يعود الى عامل الارتباط الجغرافي الذي جعل لمشاكل المنطقة الإنعكاس المباشر على الأمن القومي الجزائري.

أولاً: الموقع الجغرافي للجزائر:

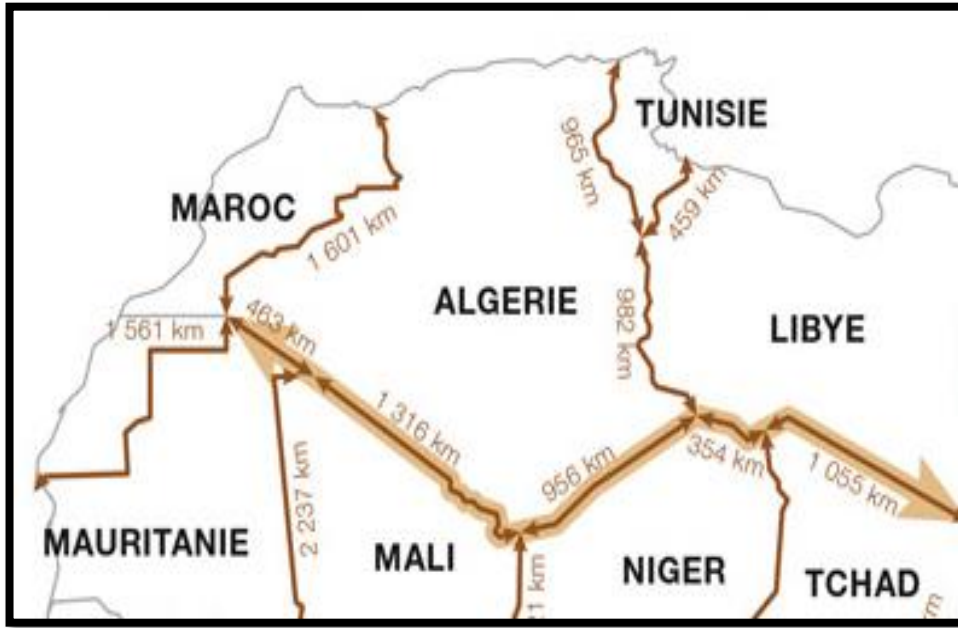
وفق المعطيات الجغرافية يعد فضاء الساحل مجالاً حيويًا للجزائر ومستقبلها، ذلك أنه يمثل أحد أهم امتداداتها الجيوسياسية، التي تقوم بدرجة أولى على الانفتاح الطبيعي الجغرافي، بحكم أن جزءاً كبيراً من الصحراء هو جزء من حدودها الترابية، وعلى علاقة الجوار الجغرافي المباشر والحدود الجغرافية* التي تقسم حدودها الجنوبية بأكبر الحدود مع بقية دول الميدان للمنطقة تصل إلى 3777 كلم، (موريتانيا: 463 كلم، مالي: 1376 كلم النيجر: 956 كلم،

¹ ديش، اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 184.

* انطلاقاً من الحدود الجغرافية والموقع الجغرافي تجعل أي دولة تقع ضمن ثلاث مجالات من الحدود: الحدود الإقليمية وهي تلك الحدود التي تفصل بين مناطق السيادة لكل دول، والحدود الجيو-السياسية والتي تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية وتعتبر حدود أمنية للدول، حيث أن ما يحدث في دول التماس أو القرب الجغرافي يؤثر على الأوضاع الداخلية، أنظر: عبد القادر عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص

وليبييا: 982 كلم) وهوما يمثل نسبة: 44.7% من مجموع حدودها البرية¹، واليوم فإن صحراء الجزائر تجعلها أكبر دولة من حيث المساحة، وتسمح لها بالتوغل في قلب منطقة الساحل والصحراء، وفق هذا الأساس فإنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من العمق الإستراتيجي للأمن الوطني الجزائري.

خارطة رقم (09): تبين موقع الجزائر وحدودها في محيطها الاقليمي



Source : <https://www.oecd.org/fr/csao>. Atlas du Sahara-Sahel.

بالإضافة إلى أن البيئة الإقليمية المتاخمة للحدود الجغرافية الجزائرية قد عرفت أزمت وتحديات أمنية خطيرة سواء من الناحية الشرقية على الحدود الليبية والتونسية، أو من الناحية الجنوبية على الحدود المالية، وقد تزامن هذا الوضع المتردي سياسيا، وأمنيا، واقتصاديا، وإجتماعياً، مع تفجر الأوضاع الأمنية الداخلية في كل من تونس وليبيا ومالي منذ عام 2011 ، وبشكل خاص منذ بدايات التدخل العسكري الغربي في ليبيا 2011، وفي مالي 2013، وكل هذه الدول التي تم ذكرها سابقا تشترك مع الجزائر في حدود مترامية الأطراف، وشهدت تغيرات متسارعة كانت لها تداعيات خطيرة على أمن واستقرار المنطقة المحيطة بالمجال الجغرافي

¹ حسن جينفيك، " كيف تصبح صحراء الجزائر سبيل نهضتها الاقتصادية؟"، في : <https://bit.ly/3f0AUM0> ، (2019/06/23)

للجزائر¹، وهو ما يجعل من هذا الفضاء، بؤرة توتر وصراع ومصدر لتزايد النشاط الإرهابي والجريمة المنظمة بكل أشكالها، والأزمات الداخلية ومشاكل الأقليات، حيث أن التهديدات الأمنية التي يمكن أن تتأثر بها تشكل تهديدا مباشرا أو غير مباشر للجزائر.

ويمكن القول أن اهتمام الجزائر بهذه المنطقة يعود بالدرجة الأولى الامتداد المباشر لأمن الجزائر ومصالحها الحيوية، وبالتالي فإن إهتمام الجزائر بالمنطقة يقوم على العامل الأمني الذي له الأولوية القصوى في سياستها الخارجية، وهو يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية، المتعلقة أهمها صعوبة بناء الدولة، وكذلك ضعف الهوية والصراعات العرقية، وضعف البنى الاقتصادية، وهشاشة الاجهزة السياسية، وهوما يشكل تهديدات صلبة وليئة، يمكن أن ينعكس تأثيرها على إستقرار الجزائر.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية للساحل الإفريقي:

يشكل الساحل منطقة عبور تجارية حيوية لدول لعالم، لتوفره على الموارد الطبيعية والموارد الأولية المهمة للاقتصادات الصناعية للدول الكبرى، فالاتحاد الأوروبي يستورد 23.4% من المواد الخام والمعادن الاستراتيجية من موريتانيا فقط، ويوفر اليورانيوم المستورد من النيجر 20%، من الوقود الخاص لتشغيل المفاعلات النووية الفرنسية، والتي بدورها توفر 75% من الطاقة الكهربائية في فرنسا²، كما تعتبر الجزائر خامس أكبر مزود للغاز للاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أن يتم نقل الغاز النيجيري إلى أوروبا من خلال خط أنابيب الغاز عبر للصحراء³، بما فيها مشروع أنبوب الغاز " الجزائر - لاغوس" *، ومن هذا المنطلق تم الإتفاق بين الشركة الوطنية النيجيرية للبترول Nigerian National Petroleum Company

¹ عبد الوهاب بن خليف: "جيوستراتيجية العلاقات الدولية، المتغيرات القواعد والأدوار"، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2016، ص 34.

² تعتبر فرنسا في مقدمة الدول المصدرة في العالم للطاقة الكهربائية.

³ داليا غانم، الحدود الإفريقية لأوروبا " لماذا ترى بروكسل أن الأحداث التي تشهدها منطقة الساحل ترتدي أهمية حيوية لأمن الاتحاد الأوروبي؟"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، في: <https://carnegie-mec.org/diwan/71450> ، (2019/08/07)

* يمتد أنبوب الغاز الجزائر - لاغوس على مسافة 4500 كلم، إنطلاقا من منطقه واري (Warry) بنيجيريا (1037 كلم)، إلى أوروبا، مروراً بالنيجر (750 كلم)، والجزائر (2310 كلم)، بقيمة مالية قدرها 13 مليار دولار ك مبلغ أولي، ليصل لاحقا إلى 20 مليار دولار في حالة الإنجاز التام واستكمال لمشاريع الهيكلية للمشروع بينيته الاقتصادية والاجتماعية، وعلى مستوى التجهيزات الأساسية للطريق الموازي للأنبوب.

(NNPC) ، والشركة الوطنية الجزائرية للمحروقات (SONATRACH)، في 14 جانفي 2012، لتجسيد مشروع أنبوب الغاز نيجيريا - الجزائر إلى أوروبا (Trans African Gas Pipeline) وهو مشروع متعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المحلية، يهدف الى إنشاء مناطق تجارية واقتصادية لتشغيل اليد العاملة المحلية، وإنشاء مرافق عمومية واجتماعية، خاصة منها: المدارس ومراكز التكوين والمؤسسات الصحية، والتقليص من حدة العزلة التي تعاني منها المنطقة¹.

وتجدر الإشارة دول إمتداد الساحل الأفريقي المباشر وغير المباشر للجزائر، قد أظهرت الإستعداد لتطوير مبادرات ومشاريع ذات منظور إقليمي سياسي واقتصادي، تتقدمها مقارنة لتجسيد نموذج قاري للتكامل ساهمت الجزائر بدور كبير في إنجازها، متمثلة في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD) The New Partner hip For Africa's Développement، وقد جددت الجزائر إلتزاماتها في إطار اللجنة المشتركة العليا للتعاون الجزائري - النيجيري²، على إبراز إرادة قوية من أجل إستغلال الإمكانيات المشتركة والقدرات الطاقية المعتبرة لدى البلدين (الجزائر، نيجيريا) وخلق شراكة إستراتيجية ببعد إقليمي، وتجسيد الاندماج الاقتصادي بين منطقتي غرب وشمال إفريقيا كما وضعت هذا المشروع ضمن أولوياتها السياسية وتعهدت باستكمالها من أجل تحقيق التكامل القاري المدرج في أجندة الاتحاد الإفريقي لسنة 2063، وهو ما يعتبر مساهمة مهمة من قبل الجزائر في العمل الجماعي للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي³.

ولا يعد مشروع خط الغاز الوحيد، إنما هناك مشروع إنجاز الطريق العابر للصحراء " الجزائر - لاغوس " *، ويعتبر أكبر مشروع مهيكلي في أفريقيا، والذي من شأنه ترقية التنمية

¹ ديش إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 182

² يومية الشعب، مشاريع شراكة بين الجزائر ونيجيريا لتغيير وجه الساحل وغرب إفريقيا، ع 1602، الثلاثاء 2018/10/16، ص 04

³ الإذاعة الجزائرية، " انطلاق أشغال اللجنة المشتركة العليا للتعاون الجزائري-النيجيري "، في: <https://bit.ly/303AYGz> ،

(21019/10/07)

* تتكون الأمانة العامة للجنة الربط للطريق العابر للصحراء من دول كل من : مالي، تونس، النيجر، والتشاد، ونيجيريا، برئاسة الجزائر، والجدير بالذكر أن الطريق العابر للصحراء الذي تم الشروع في إنجازه عام 1960، يعتبر أول مشروع من نوعه في سياق التكامل الإفريقي لبرنامج الهياكل الأساسية، وتعتمد الجزائر على هذا المشروع في ربط موانئها في الشمال (ميناء الوسط الكبير وميناء جنجن) مع بلدان

والتكامل الاقتصادي والاجتماعي عبر المبادلات التجارية¹، كما يمثل هذا المشروع مساحة تأثير مباشر داخل البلدان الستة المعنية وامتدادا استراتيجيا لنطاق جغرافي وبشري واقتصادي كبير.

وفي سياق المشاريع التي إعتمدتها الجزائر في إطار مبادرة النيباد (NEPAD) أطلقت الجزائر ونيجيريا في 11 ديسمبر 2017، أول مشروع من نوعه لإرساء طريق معلومات عبر شبكة ألياف بصرية من أجل دعم الاتصالات وتقريبها من سكان دول الساحل وغرب إفريقيا، وهذا المشروع جاء ليصاحب إطلاق أول قمر اصطناعي جزائري في مجال الاتصالات ألكوم سات 1- Alcomsat-1، ومن المميزات التي يوفرها هي الوصول السريع إلى خدمة الإتصال التي تشمل الأنترنت والهاتف والبث الإذاعي والتلفزي وغيرها، بين المناطق الصحراوية والمعزولة في شمال أفريقيا وبلدان الساحل²، ويكتسي هذا المشروع أهمية استراتيجية في تسهيل الاتصالات بين الدول الإفريقية.

الساحل الافريقي في الجنوب وهو ها ماسيكفل تقليص مدة وتكاليف التنقل بين الجزائر ومالي إلى 7 أيام بتكاليف لا تتعدى 5% من قيمة البضائع المحمولة، مقابل 40 بالمائة لمدة تنقل تتجاوز الشهرين في الوقت الراهن، وهو ما يسهل وصول البضائع القادمة من أوروبا عبر شمال الجزائر نحو البلدان الأفريقية. وقد خصصت الجزائر نحو ثلاثة مليارات دولار في 2018 لإنجاز حصتها من المشروع.

¹ جريدة إيكو ألجري، الموقع الإلكتروني يوم 28 فيفري 2017 " حراك لبعث الطريق العابر للصحراء " ، في :

<https://bit.ly/3jlt3q5> (2019/10/20)

² السكوم سات 1، موقع وكالة الفضاء الجزائرية، في: https://asal.dz/?page_id=1347 ، يوم 2020/03/22

خارطة رقم (10) : توضح مساحة تأثير مشروع الطريق العابر للصحراء الافريقية



Source : Comité de Liaison de la Route Transsaharienne C L R T

ويتضح أن هذه المشاريع الاقتصادية ذات بعد تنموي حيث من شأنها تغيير واقع التنمية في منطقة الساحل، وبالأخص في الدول التي تتقاسم مسافات العبور والاستغلال كالنيجر، وتشاد، ومالي، وبوركينا فاسو، ويمكن فتح المجال أمام خلق مناطق النشاط الاقتصادي، وإنشاء الموانئ الجافة، وفتح المنافذ نحو إفريقيا جنوب الصحراء، وتقليل المسافة والزمن لنقل السلع، وهذه الآفاق تتماشى وطموحات الاندماج الاقتصادي والتكامل التجاري بين دول القارة الذي يهدف إلى إنشاء منطقة التبادل الحر الإفريقية*.

وتهدف فكرة التبادل الأفريقي التي تبنتها الجزائر في سياساتها الاقتصادية الجديدة، وضع إستراتيجية إقتصادية لتحضير اندماجها في منطقة التجارة الحرة الإفريقية، بعدما تمكنت من فتح معبر بري على قدر كبير من الأهمية مع موريتانيا في 19 أغسطس 2018، وهي تسعى إلى تجسيد حضور أكبر في المنتديات الاقتصادية في أفريقيا، عبر الممر التجاري لموريتانيا،

* صادقت الجزائر على الإتفاق المتعلق بمنطقة التبادل الحر للقارة الإفريقية على هامش قمة الاتحاد الأفريقي في النيجر، في 07 جويلية 2019، وقد دخلت إتفاقية التجارة الحرة الإفريقية حيز التنفيذ في 30 ماي 2019، بعد أن صادقت عليها 23 دولة أفريقية، وهو ما تخطى النصاب القانوني المطلوب (22 دولة)، لتصبح بذلك أكبر اتفاقية لأسواق التجارة الحرة في العالم، للمزيد أنظر: الاتحاد الأفريقي، تقرير مرحلي حول منطقة التجارة الحرة القارية، موقع الإتحاد الإفريقي، في: <https://au.int> يوم 2020/05/02، ص ص 1 إلى 10.

وفي سياق متصل تستعد إلى إنشاء مشروع منطقة تبادل حر في الجنوب مع موريتانيا، و إستغلال شبكة نقل طريق الوحدة الأفريقية ، والموانئ البحرية في الشمال، وإتمام هذه المشاريع وإنجازها يمثل أهم الرهانات التي تعول الجزائر عليها كعنصرًا داعمًا ومكملًا لهذه السياسة الاقتصادية الجديدة.

ويبدو أن السياسة الخارجية الجزائرية تتجه إلى استعمال أدوات الدبلوماسية الاقتصادية في التوجه الاقتصادي الجديد، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الجزائري، في 07 أكتوبر 2019 بأن: " الشبكة الدبلوماسية الجزائرية ستلعب دورها كاملا في مرافقة الديناميكية التجارية والصناعية للبلاد، لا سيما لتشجيع الصادرات خارج المحروقات نحو أفريقيا." والعمل من أجل تحقيق المشاريع الهيكلية والتكاملية الكبرى، ذات البعد الإقليمي والقاري، والتي ستوفر دفعا قويا وتضمن آفاقا للنشاط الاقتصادي والتقدم الاجتماعي لجميع المناطق".¹

كما تم التأكيد، بأن " الجزائر تواصل تأدية دورها باستمرار على الساحة القارية، وتواصل دعمها لمسار التعاون الرامية إلى تسريع التكامل الإقليمي، وأن مركزية ومحورية الجزائر ومكانها في إفريقيا، هو ما يبرز دورها الاستراتيجي، باعتبارها ملتقى طرق للتبادلات الاقتصادية الإقليمية، وأن إفريقيا " تظل واحدة من الدوائر الطبيعية للإندماج الاقتصادي للجزائر، والتي تشكل الهدف الرئيسي لسياستنا للتعاون الدولي"²، وهو ما يدفع الجزائر إلى الاهتمام بتطوير علاقات بينية تجارية نموذجية مع شركائها الأفارقة كخيار إستراتيجي.

وقد شهدت المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية تحسن طفيف يقدر بـ1,55% في سنة 2019 مقارنة بعام 2018، وقد بلغ مجموع المبادلات 3,51 مليار دولار مقابل 3,46 مليار دولار، في حين بلغ الميزان التجاري بين الجزائر ودول أفريقيا 830 مليون، وقيمة الصادرات الجزائرية من دول الساحل الثلاث (موريتانيا ومالي والنيجر) نحو 5 ملايين دولار مع

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، " إفتتاح أشغال الندوة الوطنية حول رهانات منطقة التبادل التجاري الحر في القارة الإفريقية"، في: <https://bit.ly/3m181Uf> 07/10/2019.

² م.أ.م/ع.ج، " منطقة التبادل التجاري الحر الإفريقية.. رهانات وتحديات كبيرة "، في : <https://bit.ly/2X0Xeic> ، (2019/06/20)

نهاية 2019، وفق المعطيات الاحصائية لمديرية الدراسات والاستشراف للجمارك، وهي المرتبة الاخيرة من حيث المبادلات التجارية والأضعف من حجم التجارة الخارجية.

وتتجه الجزائر إلى إدخال تعديلات على قانون المقايضة الذي يسمح لتجار ولايات جنوبي البلاد، بممارسة التجارة مع نظرائهم في دولتي مالي والنيجر، دون سداد تعرفة جمركية، وتشمل قائمة السلع يتم تبادلها على منتجات زراعية ومواشي مقابل سلع جزائرية تشمل التمور والفواكه والخضر والمعجنات الغذائية والدهون والزيوت وبعض مواد البناء والتبغ.

وتشمل التعديلات المنتظر إقرارها في القانون ضم موريتانيا إلى الدول المسموح بالمقايضة معها، إضافة إلى توسيع السلع الجزائرية المستخدمة في المقايضة لتضم منتجات صناعية، وهذا ما يعكس عزم السلطات الجزائرية رفع المبادلات التجارية مع موريتانيا ومالي النيجر.

المطلب الثاني: الروابط الأمنية وأهميتها بين الجزائر ومنطقة الساحل:

يتضح من خلال التحديد الجغرافي السابق لمنطقه الساحل الإفريقي أنها فضاء جيو- إستراتيجي يحتضن تهديدات عالمية تقليدية وجديدة (تهديدات أمنية، اقتصادية، اجتماعية، خارجية)، هذه التهديدات المرتبطة بمجموعة من الأزمات المتسارعة، في بيئة شديدة التأثير، لاسيما وأن سمة القارة الإفريقية هي سرعة إنتشار التهديد الذي سرعان ما يتحول من قطري إلى إقليمي، بسبب العجز في مواجهته محليا بالإضافة إلى إتساع الرقعة الجغرافية لدول الساحل وهشاشة وميوعة حدودها.

وعليه، تبرز أمام الوضع الإقليمي الهش للجزائر والفوضى الأمنية العارمة، والتناقضات على مستوى التفاعلات الإقليمية، مع بروز فواعل أمنية رسمية وغير رسمية جديدة ، تجعلها تسعى إلى دعم ومرافقة الدول المجاورة سياسيا، اقتصاديا، وأمنيا بهدف إعادة الاستقرار والأمن في المنطقة، إنطلاقا من مبادئها الثابتة التي ترسخت طول مسار تاريخ الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال في إدارة الأزمات، وهي مبادئ مرتكزة على الشرعية الدولية، والتعاون بين الدول المتجاورة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتغليب الحلول السياسية للمشاكل والأزمات

وتبني الحوار السياسي والدبلوماسي كخيار استراتيجي، وهي الأسس التي تقوم عليه مقارنتها الشاملة بأبعادها السياسية، والأمنية، والاقتصادية¹، وفي خضم ذلك، فالجزائر بحكم موقعها الجيو-إستراتيجي ووزنها السياسي والتاريخي، والاقتصادي ومصادقية نشاطها الدبلوماسي تعتبر لاعبا جيوسياسيا مهما و متميزًا ، بما في ذلك خبرتها الطويلة في تسوية النزاعات في إفريقيا، وخاصة منها المرتبطة بجوارها الإقليمي، علاوة على أنها تتمتع بمركز تاريخي ومهم في مختلف البناءات والمنظمات العضوية القارية، وفي مختلف هياكل التعاون الأمني للاتحاد الأفريقي خاصة ما تعلق منه بمجلس السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي، والذي تحرص عليه كآلية ضرورية لتسوية وإحتواء مختلف النزاعات خاصة التي تحدث بين الدول الأفريقية.

ومن هذا المنطلق ترى الجزائر أن التحرك الجماعي ضمن " المجموعة الإفريقية " هو الحل الأكثر كفاءة والأقوى لسبيل تسوية جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا²، وبأنه لا بد من تفعيل أجهزة الأمن القاري كوسيلة، ومن أجل ذلك، كانت الجزائر المساهم الكبير في إنشاء عدد من المشاريع والأليات التي تحفظ الأمن والاستقرار في الاطار الإقليمي الإفريقي، وذلك عبر تنشيط الأدوات الدبلوماسية القارية والوساطة ، وعليه يمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الجيو- سياسي الإقليمي تنطلق من مقاربات واقعية أكثر براغماتية عبر ترسيخ علاقاتها التعاونية عامة، والتعاون على المستوي الإقليمي خصوصاً في إطار ما يعرف بالمخاطر النسبية، والاعتماد الأمني المتبادل، لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة³ ، وأن إستبطن الدور الجزائري بإعتماد نظرية الدور في محيطها الأفريقي القريب والبعيد، الذي تحكمه مجموعة من المحركات والمؤشرات، التي لا يمكن تجاوزها في فهم العلاقات الجزائرية تجاه العمق الإفريقي⁴، ويعرف بأنه أحد المكونات التي تتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها

¹ عبد الوهاب بن خليف، جيو سياسية العلاقات الدولية المتغيرات ، القواعد والأدوار، الجزائر: دار قرطبة، 2016، ص، 35

² بوحنية قوي، " الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الداخلي "، في:

<https://bit.ly/30X4sVA> ، (2018/12/14)

³ عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق ، ص 37

⁴ بوحنية قوي، الجزائر والتحديات الأمنية الجديدة ، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2018، ص 108

الدولة في الخارج، عبر فترة زمنية طويلة، كما يقصد به (مجموعة من السلوكيات والقواعد التي ترتبط بوضع معين)، وهو نمط من السلوك المميز عن غيره لذي تقوم به الدولة بناءً على مفهوم صانع القرار لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولته، والوظائف التي يجب عليه القيام بها، في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية¹، والظروف المحيطة بها والمسؤوليات المكلفة بها.

وهو ما يظهر أن التحرك الدبلوماسي الأمني الجزائري تحكمه مجموعة من المؤشرات تجاه الفضاء الجيو- سياسي الأفريقي، والتي من أهمها:

✓ **المؤشر الأول - الوسيط الإقليمي:** وهو ما ينطبق على الدور الجزائري في الوساطة التي قامت بها خلال الأزمات المالية المتتالية والى إتفاق الجزائر عام 2015.

✓ **الثاني - المدافع الإقليمي:** ينطبق هذا الدور بالدفاع عن مكتسبات دول الجوار الجغرافي، من إستقلال وسيادة في مختلف المنابر الإقليمية أو الدولية سواء على مستوي الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي أو جامعة الدول الأفريقية وفي إطار (5+5) شمال جنوب.

✓ **الثالث - الزعيم الإقليمي:** ينطبق على الدولة الجزائرية التي تزخر بقدرات وإمكانيات كبيرة مقارنة مع الدول التي تقع في محيطها الإقليمي وهو ما يؤهلها للعب دور فعال ومؤثر لاسيما على المستوى الإقليمي.

✓ **رابعاً - المستقل النشط:** وهو يعني وجود دولة تتصف بالحياد وعدم الانحياز وهو ما ينطبق على الجزائر التي تكتسب دبلوماسيتها ثقة ومصداقية ورضا الأطراف المتصارعة خاصة وان السياسة الخارجية الجزائرية تتصف بطابع الحياد الإيجابي².

ولذلك لجأت الجزائر في سلوكها إلى قبول دور الفاعل لتتمكن من إدارة التعقيد في بيئة تحكمها عدم اليقين أو الريبة "Incertitude" التي تميز منطقة الساحل، بإعتباره ساحل الأزمات، ولمعالجة التهديدات المختلفة الصلبة أو اللينة في المنطقة، ولذلك فإن التحرك

¹ المرجع السابق ، ص 109

² بن خليف عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 36.

الجزائري مبني على المقاربة الأمنية عن طريق الشراكة الأفريقية تكتيكية وإجرائيا، وهي تقوم على منهج قوامه تأمين الأمن " Sécurité De La Securte " ¹، وفي هذا الإطار نجد أن الجزائر تسعى الى بناء السلم والأمن في إفريقيا في إفريقيا عامة والساحل الافريقي على وجه الخصوص من خلال تبنيها لكل المواقف الافريقية التي تراعي مصالح دول هذه القارة.

المقاربة الجزائرية الأمنية في تسوية الأزمات في محيطها الإقليمي.

تقوم إستراتيجية الجزائرية الإقليمية أمنيا على صيانة الأمن الإقليمي، وفق مقاربة الأمن من خلال التعاون، وتتمحور هذه الاستراتيجية المتكاملة حول خمسة محاور رئيسية.

✓ **الأول:** يتضمن التدابير الأمنية والعسكرية ذات البعد العملياتي وطنيا خاصة عبر الحدود مع تونس، ليبيا، مالي، والنيجر، وهي تدابير وإجراءات إستباقية لصد أية مخططات تستهدف الجزائر

✓ **الثاني:** مسارات ثنائية تعاونية مع دول الجوار (تونس، ليبيا، مالي، ونيجر) ذات بعد سياسي واقتصادي (مساعدات، وقروض)، وبعد أمني (دوريات مشتركة، تبادل معلومات استخباراتية) وذات بعد عسكري (مساعدات عسكرية، تسليح، تدريب قوات الأمن)، و تقوم الجزائر بمساعدة دول المنطقة لتضطلع بمهام الأمن الإقليمي كبديل للتدخل الأجنبي.

✓ **الثالث:** تبني مبادرات أمنية على المستوى الإقليمي ومتعدد الأطراف، لمواجهة التدخل الأجنبي تعرض مقاربة الأمن عبر التعاون طارحة جملة من البدائل، ومنها مبادرة دول الميدان (الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا) التي أطلقت عام 2010، ومسار نواكشوط 2013.

✓ **الرابع:** يتضمن خيار تسوية أزمات المنطقة باعتماد خيار المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف، والوساطة، حيث تقود الجزائر عدة مفاوضات ووساطات في جوارها.

¹ قوي بوحنية، مرجع سابق، ص 110.

✓ **الخامس:** يتخذ التعامل مع المكونات المحلية في بؤر الأزمات في المنطقة بعزل العنصر السياسي عن الإرهابي الذي يتخذه الطرف الاجنبي كذريعة للتدخل العسكري.

وهذه المحاور تقوم على جملة من الثوابت السيادية وتسير كلها في اتجاه تكفل دول المنطقة بأمنها الإقليمي سعياً منها للانعقاد الاستراتيجي¹.

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى قبل هذه الإستراتيجية، لطالما استثمرت الجزائر في الأمن الإقليمي فأصبح لها وجودا في مختلف هياكل التعاون الأمني الإقليمي، وأولت إهتماما كبيرا لتكريس آلية لإدارة النزاعات في أفريقيا*، فكان لها وجود في مختلف الهياكل القارية أهمها: مجلس السلم والأمن الأفريقي الذي الإطار الذي يدير من خلاله الاتحاد الأفريقي السلم والأمن في القارة، وقد ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في تصميم الهندسة الأفريقية للسلم والأمن وإدارة الشؤون الأفريقية بعدد معتبر من الخبرات الجزائرية* لبناء الهندسة الأفريقية للسلم والأمن، كما لها وجود ضمن لجنة حكماة أفريقيا، وهي هيئة تضم كبار الشخصيات الإفريقية يؤدون دور الوساطة في النزاعات ويقدمون المشورة لرئيس الاتحاد الأفريقي، وقد شغل الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بلة حتى سنة 2012 رئيس لجنة حكماة أفريقيا².

علاوة على مساهمة الجزائر في جهود تهدف إلى تعزيز لواء الاحتياط التابع للقوة الأفريقية وتطبيق خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب ومحاربه عبر المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب.

¹ عبد النور بن عنتر، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"، في:

<https://bit.ly/305KJUt> ، (2018/02/04)

*على غرار قبول الجزائر إنشاء البية خاصة لتسوية نزاعها الحدودي مع المغرب الأقصى في سنة 1963 م، والمتمثلة في اللجنة المتساوية الأعضاء، والذي أكسب السياسة الخارجية الجزائرية مصداقية في تسوية النزاعات الحدودية سلمياً في الإطار الإقليمي الأفريقي، يعتبر الجزائري سعيد جنيت أول مفوض لدائرة السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي(2002-2008)، ثم بعد ذلك رمضان لعمامرة (2008-2013) وبعدهما إسماعيل شرقي (2013-2017).

² بنجامين نيكلز، " دور الجزائر في الأمن الأفريقي " ، في : <https://bit.ly/39yHCrcq> ، (2020/02/20)

وعليه تعتمد المقاربة الجزائرية على رغبة واضحة في قيادة المجهودات الإفريقية في إطار وتثبيت السلم والأمن بالقارة، ضمن رؤية إقليمية ودولية من خلال إنشاء كتل إفريقي لمحاربة الإرهاب وبضرورة تبني قانون نموذجي إفريقي ينص على محاربة الجريمة الإرهابية، خاصة وأن نجاعة التجربة الأمنية والإستراتيجية الجزائرية في هذا المجال أصبحت محل قبول واهتمام، خصوصا منها تجريم دفع الفدية الذي رافعت الجزائر من أجله، وهو ما يترجم دور نشاطها الدبلوماسي الأمني الذي يعتمد على الاستثمار في إمكانات الجزائر ونجاحاتها ورصيدها الدبلوماسي، وكذا دعوة دبلوماسيتها في أكثر من مرة للقيام بدور إفريقي خاصة في النزاع في مالي، ومن خلال هذا التصور، عرفت السياسة الخارجية الجزائرية حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية والدولية التي تعرفها مناطق الجوار، ومن أجل ذلك ساهمت بتعزيز هذا التوجه بأدوات قانونية وسياسية وأمنية جديدة، يتمثل في المساهمة في إنشاء عدد من المشاريع الأمنية أهمها:

1) مبادرة دول الميدان (Pays Du Champ) *: التي تشكلت بمساهمة من الجزائر،

وتعتبر مدينة تمنراست مقراً لها، وتهدف هذه المبادرة إلى إرساء تعاون أمني بين الدول الأعضاء، ومعالجة المسائل الأمنية في الإطار الإقليمي، وتعد أول إطار إقليمي يستند على البعد العملي، بحيث تتولي لجنة قيادة الأركان المشتركة (cemoc)، تحديد المهام التكتيكية للدول الأعضاء عن طريق جمع وتبادل المعلومات الاستخباراتية، بالاعتماد على "وحدة الدمج والربط" (Unite De De liaison Et Fusion) التي تجمع بين ثماني دول¹، ومن بين الأهداف الرئيسية للجنة قيادة الأركان المشتركة هي: تشكيل قوة تدخل إقليمية مختلطة (مشتركة)

* على إثر الاجتماع الأول لقادة أركان دول مالي، موريتانيا، النيجر، والجزائر، المنعقد بتمنراست بتاريخ 12 أوت 2009، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة لقيادة الأركان العمليّة المشتركة (CEMOC)، وأعلن رسمياً عن تشكيلها بتاريخ 21 أبريل 2010¹ الجزائر، وبوركينا فاسو، وليبيا، ومالي، وموريتانيا والنيجر، نيجيريا، وتشاد.

لمحاربة الإرهاب في المنطقة، وتعزيز التعاون والتنسيق السياسي المشترك من خلال الاجتماعات الدورية نصف السنوية لوزراء خارجية الدول الأعضاء¹. ومنحت المبادرة الجزائرية بعدا دولياً وعالمياً في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (FGCT) (سبتمبر 2011) الذي تعتبر الجزائر عضوا مؤسسا فيه، ومن أجل تعزيز قدرات بلدان الساحل في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، توسع التعاون الإقليمي ليشمل كل من بوركينا فاسو، نيجيريا، سينغال وتشاد²، ونالت المبادرة الجزائرية دعماً كبيراً من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، التي إعتبرت المبادرة خطوة تتماشى وسياستها في الحرب على الإرهاب، ومبادرة مؤسسة لتعاون إقليمي مشترك في مجال مكافحة الإرهاب، ومن أجل ذلك تم تكثيف العمل على مستوى المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب إلى أن تمت صياغة مذكرة الجزائر في ديسمبر 2012 بشأن "الممارسات الجيدة لمنع عمليات الاختطاف للحصول على فدية وحرمان الإرهابيين من الاستفادة منها" والتي تهدف إلى تحقيق وضع مجموعة من الممارسات الموصى بها التي تطبقها الدول لمنع اختطاف الرهائن وحرمان الإرهابيين من الأموال والفوائد المترتبة عن تلك الأعمال، والعمل على تطوير مبادرات من أجل دعم تنفيذ تلك الممارسات الجيدة بين الدول، وقد جاءت هذه اللائحة الأممية (1904) لتبرز أهمية التعاون بين الأطراف الدولية، وعلى اعتبار ان الأموال الأتية من الفدية تشكل أحد ابرز اهم مصادر تمويل الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي³.

(2) تفعيل مسار نواكشوط 2013: تأسيس بمبادرة من مجلس السلام والأمن

الإفريقي*⁴، من أجل وضع استراتيجية شاملة لتعزيز تبادل المعلومات في مجال

¹ Séraphin Moundounga, « L'Union européenne et la paix en Afrique subsaharienne », (thèse doctorale en science juridiques, (université de grenoble), 2012, pp.699-700

² Loc.cit

³ بوحلمة كوثر، " مسعى الجزائر في تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية : الواقع والمستجدات " ، المجلة الأكاديمية للبحوث السياسية. ع 3، م1، مارس 2017، ص ص 163-108

* تأسس بنواكشوط في موريتانيا، بتاريخ 17 مارس 2016، ويضم هذا المسار أحد عشر بلدا هي: الجزائر وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا وليبيا ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا والسينغال والتشاد، علاوة على المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT)، إلى جانب مجموعات إقليمية كالمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (CEDEAO)، وتجمع الساحل والصحراء (CEN-SAD)⁴ وكذا الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي وشركاء دوليين.

الأمن والاستخبارات ودعم القدرات العسكرية والاستخباراتية بين دول المسار لاسيما مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر تفعيل الية هندسة السلم والأمن للاتحاد الأفريقي (APSA)، ويشرف الاتحاد الإفريقي على مسار نواكشوط عن طريق بعثة الاتحاد الإفريقي لمالي والساحل ميساحل (La MISAHEL) .¹ Mission de l'Union africaine pour le Mali et le Sahel

وتعتبر هذه المبادرات الأمنية (فضاء نواكشوط ومبادرة دول الميدان) تعبيراً عن تضافر الجهود السياسية والعسكرية للدول الأعضاء، من أجل خلق فضاء مناسب لتحقيق التنمية، وإستعادة الأمن والاستقرار والسلم، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، كما قامت دول المنطقة (الجزائر، النيجر، مالي، موريتانيا) بتبني مجموعة الآليات أهمها التنسيق الأمني والتعاون العسكري، وإنشاء قوة تدخل سريع مشتركة، وهي كذلك إستراتيجيات متعددة الابعاد إذ لا تعتمد على الأدوات العسكرية فحسب، لكن أيضاً، على الوسائل التنموية، فهي مقاربة واسعة تقوم على منطق الربط بين الأمن والتنمية، وهدفها تشكيل رؤية إقليمية متكاملة ومتجانسة تستجيب لخدمة الأمن الإقليمي، ومن خلال تحليل الخطاب الرسمي لهذه الدول سواء السياسي أو العسكري يبدو أن صناع قرار هذه البلدان تملك تصورات مشتركة حول التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة، غير أن واقع الحال يشير الى غير ذلك فهناك صعوبات ومعوقات حقيقية تقف أمام فعالية هذه الاستراتيجيات التي لعبت الجزائر دوراً مركزياً في بلورتها، فهناك إنطباع مفاده أن الجزائر لا تلعب الدور المنوط بها، ولا تبذل الجهد الكافي لخدمة الأمن الإقليمي، كما أن هناك بعض الانتقادات الموجهة الى سياستها بحكم العمل على تكريس جهودها في سبيل هيمنتها على دول المنطقة، وعدم الوفاء بالتزاماتها خاصة في الجوانب التنموية مع دول أعضاء مبادرة الميدان، التي لم تحقق نجاحاً يذكر، بسبب غياب الثقة بين هذه الدول فمالي، والنيجر،

¹ Union Africaine ; HISTORIQUE DE LA MISAHEL,In ; <https://www.au-misahel.org/historique-de-la-misahel/> . (14/02/2019)

وموريتانيا، تشكك في الاهداف والنوايا الحقيقية للجزائر في تبنيتها ودعمها لهذه الإستراتيجية، وبالنسبة لهذه الدول فالجزائر تسعى للنفوذ والهيمنة في المنطقة¹.

ولذلك شرعت منظمات إقليمية في وضع آلياتها الخاصة بجانب الجهود التي وضعتها دول المنطقة، وعلى المستوى الافريقي لوحظ تأخر كبير من قبل الاتحاد الإفريقي في المبادرة بوضع استراتيجية إفريقية شاملة لمحاربة الإرهاب، وقد أظهرت الدول الغربية بدورها رغبة ملحة في بناء قدرات أفريقية في مجال عمليات حفظ السلام وإدارة النزاعات الإفريقية، ويدخل في هذا الإطار المبادرة الفرنسية مجموعة الساحل خمسة (G5.Sahel) ، التي بدورها الجزائر تري أنها تظم فاعليين ودول غربيين ذوي توجهات وسلوكات تدخلية في المنطقة، أما بشكل مباشر أو عبر أطراف ثالثة، كما رفضت الإنظام الى القوة المشتركة للمجموع.

ويبدو أن إنشاء هذه المجموعة قد عبر عن تلاقي مصالح القوى الكبرى خاصة فرنسا والدول الساحل الأعضاء في المجموعة (موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، تشاد)، فقد رأت هذه الدول أن الاستفادة من الاعانات الدولية التي يقدمها الممولين الدوليين بالمجموعة، خاصة أن هذه البلدان بحاجة الى هذه المساعدات المقدمة في سبيل تحقيق التنمية المحلية، والقوى الغربية من جهتها، لديها مصالح اقتصادية وأمنية في المنطقة، لذلك فهي تدفع بدول المنطقة الإضطلاع بما يسمى بالمناولة الأمنية، لذلك تشجع على إنشاء قوة مشتركة للتدخل السريع وملاحقة الجماعات الإرهابية في الساحل، ويعود هذا الموقف في ظل العجز الفرنسي والغربي المتعلق باحتواء بؤر التطرف والإرهاب في الساحل وغرب إفريقيا، بعد عملية " برخان "

وغياب الجزائر عن المجموعة أعتبره البعض مؤشر على تقهقر دورها في المنطقة، وذلك بسبب تمسكها لاستقلالية قرارها الاستراتيجي إذ تعتمد حصريا على إمكاناتها الخاصة، وهي في الحقيقة تعتبر البلد الأكثر إلتزاماً في سبيل الدفاع عن الأمن الإقليمي وأهم بلد في المنطقة من

¹ الحسين الشيخ العلوي: تجمع الساحل الخماسي: تنسيق في ظل التعقيدات، مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2014، ص 3.

حيث المساهمة فيه سياسياً وعسكرياً فضلاً عن المساعدات الاقتصادية التي تقدمها لدول المنطقة.¹

ومرد سعي المبادرة الجزائرية لدول الميدان هو تجنب المنطقة أي تدخل أجنبي تحت أي مسمى خاصة العسكري، وهي التي كانت تنظر دائماً الى التدخلات الخارجية بما في ذلك التي كانت تحت غطاء أممي على أنه تدخلات خارجية ترمي الى الهيمنة على دول المنطقة والمساس بسيادتها واستقلالها²، ويحول المنطقة الى بؤرة توتر، وخير دليل على صحة تصورها، هو التدخل العسكري للحلف الاطلسي في ليبيا؛ حقق أهدافه الاستراتيجية والمصلحية الانتقائية دون مراعات انعكاسات ما بعد التدخل التي تعاني منها المنطقة برمتها، وأن تلك التدخلات تسعى فيها الدول المتدخلة الى حماية مصالحها لا غير، وتمسك الجزائر بموقف عدم التدخل وعدم مشاركة الجيش الجزائري في خارج حدودها، جعلت مجموعة الدول الخمس في الساحل تشكك في جديتها في مكافحة الإرهاب، فضلاً عن ذلك سعت دول المجموعة وعلى رأسها موريتانيا التي ساهمت بشكل حاسم في إبعاد الجزائر عن هذه المجموعة، إذ تصور أن صور نجاح هذه المجموعة بعيدا عن الجزائر أكبر؛ كون هذه الأخيرة تبدو غير منسجمة وسياسات القوى الكبرى بل وتبدي رفضاً لتدخلها في المنطقة، وجاء هذا الموقف الموريتاني كرد فعل بعد عدم التزام الجزائر للوعد التنموية والاستثمارية في موريتانيا، فكانت الجزائر قد وعدت موريتانيا باستثمارات تصل إلى 37 مليار دولار في إطار مبادرة الميدان، غير أنها لم تتجاوز 41 مليون دولار³، وتجدر الإشارة إلى أن الموقف الموريتاني مرده محاولة إقصاء الجزائر كدولة مؤثرة على المستوى الإقليمي وفي الاتحاد الإفريقي وعلى المستوى الفرعي في مالي وليبيا، ويبدو أن الضرف الدولي الملائم كان وراء محاولة موريتانيا التودد للقوى الكبرى للاضطلاع بدور أكبر في مكافحة الارهاب ومختلف التحديات الأمنية في المنطقة، ولم يكن ذلك وليدة إرادة سياسية

¹ عبد النور بن عنتر، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2 ماي 2018، ص 3.

² Terry M. Mays. « African Solutions For African Problems: The Changing Face Of African-Mandated Peace Perations.» The Journal Of Conflict Studies. Vol 23, N°1, 2003, P. 107.

³ الحسن الشيخ العلوي، مرجع سابق، ص 4.

محلية، وإنما تلتزم موريتانيا من وراء ذلك الحصول على مساعدات سخية من قبل المساهمين والمانحين الدوليين، خاصة مع الإهتمام الدولي الذي توليه القوى الكبرى بالمنطقة سواء أوروبا (فرنسا خاصة)، أو الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب دولاً خليجية (الإمارات والسعودية) التي أبدت إهتماماً بمكافحة الإرهاب في الساحل، فلإمارات العربية المتحدة والسعودية تعهدتا بدعم جهود هذه المجموعة، كما ساهمتا بشكل فعال في تشكيل القوة العسكرية للمجموعة، وتوجيه دعماً مالياً قدره 130 مليون دولار لصالح القوة المشتركة لدول الساحل، وقد عُقد مؤتمر دولي للممولين في نواكشوط (ديسمبر 2018)¹، وأعلنت فرنسا في هذه المناسبة تقديم مساعدات بقيمة 220 مليون يورو، من أجل دعم تحالف من قبل شركائها وحلفائها الأوربيين وترسيخ مستوى الدعم الدولي.

هذا الإهتمام الدولي كان حافزاً لدول المجموعة التي رأت أنه بإمكانها الاستفادة منه، وذلك عبر التعاون معها والانخراط في الاستراتيجيات الأمنية الدولية المرسومة للمنطقة²، وقد لعبت موريتانيا دوراً محورياً في إبراز هذا الكيان للوجود في محاولة منها في إستغلال وإستثمار رئاستها الأمانة الدائمة لمجموعة الساحل، وعملاً منها على تزعم كيان تحقق من خلاله غايات مزدوجة لا يمكن لها أن تتحقق في وجود الزعامة الجزائرية للمنطقة، وبالتالي إستغلت موريتانيا سانحة الإهتمام العالمي بمنطقة الساحل، والتمايز بين الجزائر والدول الغربية (الولايات المتحدة وفرنسا) الناتج عن رفض الجزائر الانخراط في الحرب على التنظيمات المسلحة بعد سيطرتها على أزواد، مفضلة التفاوض والقوة الناعمة في التعاطي مع هذه التنظيمات، الشيء الذي أثار فرنسا ودفعها لتهميش الجزائر، ومحاولة خلق حلفاء يتبنون الخيارات الفرنسية مثل موريتانيا للاستغناء عن الدور الجزائري في المنطقة، وهذا ما ترك المجال فارغاً لتدخل فرنسي في مالي³.

¹ القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتحالف من أجل منطقة الساحل، موقع وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، في: <https://bit.ly/33Q4pfq>، (2020/04/30).

² قط سمبر، " إنشاء مجموعة الدول الخمس في الساحل هل أصبحت الجزائر دولة متجاوزة في الساحل، مجلة العلوم الإنسانية، ع 48، سبتمبر 2017، ص ص 633 إلى 638 .

³ يحي زويير: الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص 5.

وأدى إصرار الجزائر على التفاوض بدلا من المواجهة العسكرية المباشرة في شمال مالي عام 2012، الى تراجع مكانة ودور الجزائر في الحرب التي تزعمتها فرنسا لتحرير شمال مالي (عملية سرفال)، بل سعت فرنسا الى تحجيم الدور الجزائري وألبت كل من موريتانيا ومالي والنيجر، وجعلتهم يوافقون على قرار شن الحرب في القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي بأبوجا¹، التي كانت رصاصة الرحمة لتجمع دول الميدان، هذا التباين في آليات التعامل مع ظاهرة الإرهاب في المنطقة جعل الغربيين يحيدون ويقزمون دور الجزائر في الفضاء الساحلي الصحراوي، والملاحظ هنا أن التباين في معالجة قضية الإرهاب بين الجزائر وفرنسا كان دافعا قويا للخلاف الجزائري _ الفرنسي، ففرنسا إتهمت الجزائر بارتكاب " خطيئة إستراتيجية " بعد رفضها ملاحقة الجماعات الإرهابية في منطقة الأزواد في شمال مالي، خاصة وأن الجزائر تمتلك القدرات العسكرية واللوجستية للقيام بذلك، وهو ما دفع بفرنسا للتحرك بحملة عسكرية بشكل منفرد وسريع، لتختلط بذلك حسابات الجزائر وهو ما سرع بنشوب هذه الحرب وبالتالي التدخل العسكري الذي كانت الجزائر تتفاداه وتخشاه.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر وكرد فعل دبلوماسي على تشكيل القوة المشتركة في الساحل، قد مارست ضغوطا على دول الساحل من أجل تضييقها عن فكرة مجموعة الخمسة، كما اقدمت على إستمالة بعض الدول الاعضاء (مالي، نيجر، تشاد) من أجل تفكيك مفاصل هذه المجموعة من الداخل، وبمجرد وعود قدمتها الجزائر لكل من تشاد والنيجر بمساعدات حتي أعلنتنا الاخيرتين تمسكهما ودعمهما للمقاربة الجزائرية، وهوما يوحي بأنها تجمع هش، يعاني من قصور في تكامل تصورات أعضائه الخمس (موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينا فاسو، تشاد)، وبالرغم من المقومات العديدة التي قامت عليها هذه المجموعة فهي متجانسة من حيث أنها لا تمنع من الانخراط في سياسات القوى الكبرى في المنطقة خاصة فرنسا، وهذا يمنحها نوع من الانسجام في تحقيق أهدافها، غير أن هذه المجموعة تعاني الكثير من جوانب القصور والعجز، خاصة فشلها البنويوي الشديد، وضعف قدراتها العسكرية، فضلا عن غياب الثقة بينها وبين القوى الكبرى، وعدم وفاء المانحين الدوليين بالتزاماتهم التمويلية للمجموعة، وهذه العوامل كلها قد تحد

¹ محمد بويوش: الأمن في منطقة الساحل والصحراء، عمان: دار الخليج، 2017، ص 141.

من فعاليتها، وعلى الصعيد الأمني يبدو ان التحديات التي تواجه دول المجموعة تتجاوز قدراتهم مجتمعون، ويعتبر إبعاد الجزائر أكبر خطيئة إرتكبتها بلدان هذه المجموعة، بحيث في غياب عضوية الجزائر ستكون حظوظ نجاح تجمع دول الساحل الخماسي أقل نظراً إلى مكانتها الإقليمية وقدرتها العسكرية والدبلوماسية وخبرتها الطويلة في مكافحة الإرهاب، ويجعلها في موقف فريد يمكنها من التأثير على الأحداث، بيد أن هذا الثقل لا يجعل الجزائر في غنى عن الحد الأدنى من الأرضية السياسية والأمنية المشتركة، والتوافق الاستراتيجي مع الفاعلين الكبار¹.

أما من فيما يتعلق بتعاملها مع أطراف الأزمة المالية الداخلية تتمسك الجزائر بمبدأ الحوار الشامل تجنباً لإقصاء أي طرف من الأطراف المتصارعة في مالي ولضمان تسوية سلمية دائمة التي يتعين إشراكها في مسار التنمية، والوساطة التي قامت بها بعد التدخل العسكري الفرنسي، والتي توجت بتوقيع إتفاق الجزائر في 2015، بين الفرقاء الماليين، أكدت مجدداً وجاهة المقاربة الجزائرية الصائبة والضرورية، لأنها تعيد الأزمة الى مربعها السياسي الأول طارحة تسوية سلمية دائمة، ولم تكتفي الجزائر بمسألة دعم الأطراف المتنازعة في مالي إلى إبرام إتفاق سلام في الجزائر، بل تبنت إستراتيجية المتابعة والتقييم لهذا الإتفاق وكذا عقد إجتماعات دورية بين الجزائر ومالي في إطار اللقاءات الثنائية وهي تقود حالياً لجنة متابعة دولية لتنفيذ بنوده²، وأكدت الجزائر بهذا الخصوص على انها ستظل ملتزمة إلى جانب مالي إلى غاية عودة السلم والاستقرار إلى هذا البلد كما سبق وأن فعلته خلال السنوات السابقة، والملاحظ أن هذه الخطوة نالت ترحيباً دولياً وإقليمياً كبيرين، وإقراراً بأن المنطقة تحتاج الى قيادة جزائرية بحكم المقدرة والخبرة والارتباطات الجزائرية القارية والدولية، خاصة في الوساطة ومكافحة الإرهاب.

ويشكل الصراع في مالي مع بداية التسعينات العديد من التهديدات الناتجة عن حركات التمرد في شمال مالي والنيجر، بين فصائل من الطوارق والحكومة المركزية، بسبب تماطل

¹ قط سمير، مرجع سابق، ص 234.

² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 7.

الحكومة المالية في تطبيق بنود الإتفاقيات الموقعة، وهذا ما دعي إلى الإسراع بالدبلوماسية الجزائرية الى التحرك الدبلوماسي والعسكري من أجل تفادي أي تدخل أجنبي ودولي في الحدود الجنوبية، فمن شأن هذا التدخل توسيع رقعة التهديدات الأمنية، كما أنه يضيف الشرعية على أعمال الجماعات المسلحة والجماعات الإجرامية، وتجدر الإشارة أيضا، إلى أن التهديدات التي يخلفها وجود جماعات متمردة في منطقة الساحل إزداد حدة في السنوات الأخيرة، وما زاد من خطورته، هو تقديم بعض الفصائل الطوارقية لمطالب غير مسبوقة¹، تتعلق بإنفصال إقليم أزواد وإستقلاله عن الدولة المالية، فخطر إمتداد النزاع في شمال مالي إلى الجزائر ليس تافهاً، والتي تتداخل جغرافيا وثقافيا وإثنيا مع شمال مالي، لاسيما ما يتعلق بشعب الطوارق، الذين يشكلون أحد أهم مكونات المجتمع الجزائري، والمنتشرون بمناطق الجنوب كلهقار وجانت وتمنراست وأدرار، وبالتالي فإن أي إثارة أو خطأ ضد الطوارق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل الإفريقي شأنه أن يثير أو يحرض على بروز قوى متطرفة في أوساط الطوارق الجزائريين تتبني مطالب إنفصالية على غرار الطوارق الماليين والنيجريين، نتيجة الرابط القبلي بين طوارق في البلدان الثلاثة، التي تجمعهم علاقات وطيدة تتنوع بين التناسب والتجارة، وتعد أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات بل وتعتبر من أهم شواغل الأمن الوطني القومي الجزائري منذ زمن قديم مقارنة بتهديدات دوائر استراتيجية آخري بحيث تكمن خطورة قضية الطوارق بمنطقة الساحل الإفريقي في سبب توظيف القضية في صراع النفوذ الأطراف خارجية لتحقيق مصالح معينة، إذ تحاول هذه الأطراف الضغط على الجزائر لتقديم تنازلات معينة بإستعمال ورقة الطوارق، حيث تسعى المملكة المغربية إلى تحريض طوارق الجزائر ضد النظام السياسي لتتخلى الجزائر عن دعم القضية الصحراوية²، أما فرنسا تبحث عن تشويش على الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع الطارقي في مالي والنيجر، بهدف تشتيت الجهود الأمنية الإقليمية التي تقودها الجزائر، لأنها ولحسابات جيو _ إستراتيجية ترفض أن تكون الجزائر قوة

¹ قوي بوحنية، " إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي "، مركز الجزيرة للدراسات، جويلية 2012، ص 3.

² وليد عبد الحي، " العلاقات المغربية الجزائرية، العقدة الجيوستراتيجية "سياسة غربية"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد6، يناير 2014، ص32 .

إقليمية في المنطقة، وكل هذه المعطيات دفعت الجزائر لمحاولة الانعتاق الاستراتيجي وتغطية الانكشاف والهشاشة الأمنية في المنطقة.

المبحث الثالث: الجزائر والساحل الإفريقي من خلال الأزمة في مالي

تتمحور الأزمة الراهنة في مالي حول صراع سياسي يتعلق بالسيادة على إقليم أزواد بين الحكومة المركزية المالية، وحركات طوارقية متمردة متمركزة في مناطقه*، ويعتبرونه المهد الطبيعي لهم، هذا الصراع تسبب في نشوب نزاعات قبلية، ومطالب انفصالية، بشمال البلاد بمبررات مصدرها التهميش والفشل في تجسيد التوازن الجهوي والتنمية بالمنطقة، إضافة إلى الغبن والتهميش الذي تمارسه حسبهم الحكومة المركزية في باماكو منذ استقلال البلاد عام 1958.

استمرت حركات التمرد تتفاعل دوريا في الداخل إقليميا ودوليا في الخارج، لتتأسس سنة 1988؛ الحركة الشعبية لتحرير الأزواد: (mouvement populaire de libération de l'azawad)، ولاحقا؛ الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MMNL (mouvemen national de libération d'azawad) في 2011.

المطلب الأول: مقارنة تاريخية لفهم الصراع في شمال مالي

من الناحية التاريخية تعود أولى فصول الأزمة المالية أو القضية الترقية إلى فترة الاستعمار الفرنسي فمذ عام 1958، وبدايات الاستقلال صعدت إحتجاجات قوية من الطوارق ترفض تقسيم الصحراء، وكان على الطوارق أن يصوتوا إما بالبقاء تحت الحكومة الفرنسية أو تقسيمهم إلى شتات بين الدول الجوار، وافق الطوارق مفضلين الانضمام إلى مالي والنيجر على السيادة الاستعمارية، وهو الوعد الذي تحصلوا عليه من الحكام الماليين إذ ما صوتوا بالبقاء معهم وأمليين أن يتفاهمون مع الافارقة بعد رحيل الاستعمار¹.

1. موجة التمرد الأولي 1962 - 1964:

بعد حصول مالي على إستقلالها عن فرنسا، شهد عام 1962 أكبر عملية تمرد على الحكومة المركزية المالية، وإنطلاق " ثورة كيدال الأزوادية " ممثلة في حركة أزواد الشعبية،

* تعد الحركة الشعبية لتحرير أزواد، أول تنظيم سياسي للطوارق الماليين ومهدت لظهور حركات متمردة في شمال مالي.

¹ أحمد إيدابير، " مالي التعدد الأثني والتحدي الأمني: دراسة في كرونولوجيا النزاع من 1963 إلى 2012 " ، مجلة أفاق علمية، م9، ع2، (2017)، ص ص، 250-274.

وبعض أعيان ووجهاء منطقة أزواد، على إثر مطالب الانفصال التام عن مالي وتكوين دولة مستقلة في إقليمهم، وإستمر هذا النزاع حتى سنة 1964، وفي النهاية فرض الجيش المالي تحكمه العسكري بالشمال المالي وأجهض الرئيس "موديبو كايتا" (1960-1968) طموح القادة الأزواديين وأخذ في سياسة قمع متطرفة لوقف التمرد، ورفض للحوار السياسي لتلبية إنشغالات السكان بشمال مالي، وبعد إخماد التمرد عرفت المنطقة حالة من تعقيدات للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطوارق، وهو ما فتح المجال لموجات التمرد الداخلي والتدخل الخارجي، وأدى باستمرار إلى مواجهات وحروب بين عناصر الحركات المتمردة، والحكومات المركزية المتتالية.

2. موجة التمرد الثانية 1990-1991:

إنطلقت في سنة 1990 من جديد بدايات تمرد ثاني، ولقد دخلت عدد من الحركات* في صراع مسلح ضد الحكومة المركزية دام لستة سنوات (1990-1996)¹، وإستمرت المواجهات العسكرية بين الطرفين، حيث تمكن الجيش المالي من قمع التمرد، وفرض الحكم العسكري على منطقة "قاو" (العاصمة التاريخية لأزواد).²

أدى هذا التصعيد إلى محاولات الدولة المالية إلى إحتواء التمرد سياسيا، وسعى الرئيس المالي "موسى تراوري" (M.TRAOURE) (1968-1991)، إلى المفاوضات بين الحكومة والقادة الثوار (الحركة الشعبية لتحرير أزواد) و(الجبهة الإسلامية العربية الأزوادية)، وإستطاعت الحكومة المركزية المالية بوساطة جزائرية الوصول إلى توقيع إتفاق للسلام بتمنراست بالجزائر في 06 جانفي 1991 على الانسحاب العسكري لعناصر الجيش المالي في الشمال.³

* أعلن عن بداية التمرد في 28 جوان 1990 من طرف الجبهة الشعبية لتحرير أزواد ، وهو يوم حادثة الهجوم على سجن حكومي في منطقة "ميناك" من أجل تحرير عدد من الطوارق الموقوفون، وفي 02 يوليو هاجمت الحركة على قاعدة "تين أساكو" شمال شرق كيدال، وعلى قاعدة "بوغاسا" العسكرية في 4 ديسمبر 1990، حيث تمكنت بعد ذلك الحركة من فرض سيطرتها على مناطق واسعة من الإقليم وشن العشرات من الهجمات الواسعة ضد الوحدات العسكرية، وبناء ثلاث قواعد عسكرية.

¹ boilley pierre, **Les Touaregs Kel Adagh**, 2012,book onling, available from, retrived;
<https://bit.ly/3jS4mY4> 15/09/2019 .p 466

² Mériadec Raffray, "Les rébellions touarègues au Sahel," French Ministry of Defense, July 1.2013, p. 58

³ Accord sur la cessation des hostilités: Le gouvernement de la République du Mali d'une part et le Mouvement Populaire de l'Azaouad et le Front Islamique Arabe d'autre part

لم يطبق إتفاق الجزائر على الإطلاق بسبب التدخل الفرنسي، والذي أعاد المواجهات بين الفرقاء في مالي، لتعاود الجزائر جولاتها التفاوضية الجديدة بين الحكومة الانتقالية بقيادة " أمادو تومادو توري "، وحركة الوحدة لجبهة الأزواد، من أجل العمل للوصول إلى حل سياسي، والتي أستكملت في 11 أبريل 1992، بتوقيع نص إتفاق جديد ببماكو (عاصمة مالي) يعرف بالميثاق الوطني، والذي يتضمن إلى حد كبير الامتيازات ذاتها التي تم التوصل إليها في إتفاق تمنراست، ومنح منطقة كيدال (في الشمال الشرقي) حكماً ذاتياً، إضافة لبرنامج تنمية الشمال، ودمج المقاتلين المتمردين في المؤسسات العسكرية والمدنية، والإسحاب الكلي لقوات الجيش المالي¹، لكن تطورت الأوضاع في فترة لاحقة بعد إتفاق الميثاق الوطني، وبالنظر للحلول التي لم ترقى لمستوى الحلول الجذرية والشاملة، خاصة في ظل التملص من تطبيق ما أتفق عليه في الواقع، عاد الطرفين إلى المواجهات المسلحة، وأمام استمرار عمليات العنف قرر الطرفين العودة إلى بدأ تطبيق الميثاق الوطني في فيفري 1993². ليتراجع العنف وتتوقف الاشتباكات المسلحة بين الحركات الأزوادية، وقوات حكومة مالي عقب توقيع إتفاق السلام (شعلة نيران السلام) في 23 مارس 1996 بتمبكتو، الذي تم بموجبه حل الجماعات التارقية الانفصالية المقاتلة³. وبالرغم من أن هذه الجهود نجحت في إنشاء هياكل إدارية جديدة لإرساء اللامركزية، وتحقيق تقدم في عملية إعادة الاندماج ونزع السلاح، إلا أن شمال مالي ظل في حالة حرب*، بسبب عدم إستكمال تطبيق بنود الإتفاق، وتماطل الحكومة المركزية في تطبيق بنوده، بسبب قلة مواردها، وإعتراض قادة الجيش المالي على المعاهدة⁴.

¹ Modibo Keita, *La résolution du conflit touareg au Mali et au Niger*, Groupe de recherche sur les interventions de paix dans les conflits intra-étatiques, Note de recherche 10, July 2002, p. 17

² موسى عابدة العزب، *جذور العنف في الغرب الافريقي-حلتا مالي ونيجيريا-*، القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015، ص44.

³ Sophie Boukhari, "Mali: A Flickering Flame," *UNESCO Courier*, Vol. 53, No. 1, January .2000, pp. 26-28, p. 27

* خلال هذه الفترة شهدت المنطقة تدهورا أمنيا متصاعدا، بسبب تقاتل الأطراف المتنازعة، وضلت هذه الحالة سائدة إلى غاية 2006، تاريخ تأسيس حركة التحالف الديموقراطي من أجل التغيير، التي أسأفت القتال ضد الحكومة المالية، كرد فعل على تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة.

⁴ Keita,op.cit. 2002, p. 23

3. موجة التمرد الثالث 2006 - 2008

بدأ تمرد " حركة تحالف 23 ماي الديمقراطي من أجل التغيير"، في فيفري 2006، وهي حركة جديدة¹، بعد أن شنت هجوماً على حاميات عسكرية تابعة لسلاح قوات الدرك المالي بمنطقتي " مينيكا " و " كيدال" يوم 23 ماي، وأعلنت الحرب من جديد ضد الحكومة المالية، بسبب عدم التنفيذ الكامل لبنود الميثاق الوطني لعام 1992، وبوساطة جزائرية إنتهى هذ الفصل من الصراع في غضون ثلاثة أشهر بعد توقيع إتفاقية سلام الجزائر* في جويلية 2006، ولقد لقي هذا الاتفاق قبولاً لدا الأطراف المعنية بالنزاع، كما تم فيه تبادل لإطلاق سراح الأسرى، وتخلت بموجبه الحركة عن العمل المسلح، وجددت إقرارها بالوحدة الترابية لمالي²، وقد شهدت الفترة التي تلت الإتفاق الهدوء، إلا أن الوضع بدأ في التآزم من جديد بداية شهر فيفري 2007 بعد رفض مجموعة منشقة تابعة لـ " إبراهيم باهنقا " الإنخراط في مسار التسوية، وإزاء هذا التدهور في الأوضاع ظهرت عدة نقاط خلافية في تطبيق بعض بنود الاتفاق مما تطلب اللجوء إلى توقيع بروتوكول 20 فيفري 2007 بالجزائر³، لكن بسبب تجدد المواجهات المسلحة علقت الجزائر وساطتها الدبلوماسية في أبريل 2008 بسبب عدم التزام الجانبين بمبدأ وقف إطلاق النار⁴. ونظرا للدور الذي تلعبته الجزائر كوسيط مقبول لدا أطراف النزاع مالي، طلب الرئيس المالي " توماني توري"، من الجزائر إحياء مفاوضات السلام بهدف (إستباب الأمن في بلد جار مهدد بالانقسام)، وأيدت الطلب أطراف دولية أخرى مثل فرنسا.

¹ Charles Grémont, **Touaregs et Arabes dans les forces armées coloniales et maliennes: Une histoire en**

trompe-l'oeil, Paris: Institut français des relations internationales, 2010,p19

* عالجت هذه الاتفاقيات القضايا في منطقة كيدال كما يوضح عنوانها، التي حصلت على عدة إمتيازات تتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، منها: بناء مطار في كيدال، وشق طرق بين مدن كيدال وقوا وميناكا، وإنشاء محطة إذاعية وتلفزيونية محلية تعنى بالخصوصيات الثقافية للمجتمع التارقي، إضافة إلى إنشاء دوريات أمنية خاصة في الشمال تتشكل بصورة أساسية من القادة الثوريين المحليين، مع انسحاب وحدات الجيش المالي

² Mériadec RAFFRAY, **les rébellions touarègues au sahel**, Paris : Centre de doctrine d'emploi des forces, Division Recherche et retour d'expérience, 2013,p65

³ محمد دخوش " الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي"، يومية الرائد، في: <http://elraaed.com/ara/sujets> ، (2019/08/20) ،

⁴ ليلي شرفاوي، " نتائج الوساطة الجزائرية بين الطوارق والحكومة المالية تعرض هذا الاسبوع"، الشروق اليومي، ع2096 ، 20 جويلية 2008، ص3.

وفق هذا الأساس تمت دعوة الجزائر، من أجل الإشراف بصفة الوسيط على الاجتماعات التفاوضية في جويلية 2008، وتكللت الوساطة الجزائرية بإعلان حركة التحالف الديمقراطي إنضمامها إلى إتفاق السلام كمرحلة أولى في عملية إنهاء الصراع، وهو الذي مهد الطريق إلى توقيع إتفاق وقف وتثبيت إطلاق النار بين الطرفين¹.

في يوليو 2010 أطلقت الحكومة المالية البرنامج الخاص بالتنمية في الشمال*، وهوما تلقي هذا المشروع معارضة من طرف الفصائل التارقية كونه يهدف بحسبها إلى إعادة التواجد العسكري للجيش المالي إلى المناطق التي تم إنسحابه منها في الشمال²، وهو ما دفع " الحركة الوطنية للأزواد"³ (MNA) إلى نشر بيان معارض للبرنامج الخاص للسلام ولأمن في شمال مالي، وأعتبرته يهدف إلى إضفاء للطابع العسكري على حساب مشاريع التنمية، وهو ما يتعارض بشكل مباشر إتفاق الجزائر(2006)، التي نصت على خفض القوات الأمنية في شمال البلاد⁴، وبعد تعثر المفاوضات بين ممثلين عن الحكومة المالية وحركات التمرد الطوارقية، وكرد فعل إندمجت العديد من الفصائل والمجموعات التارقية المتمردة لتشكل جبهة موحدة تحت إسم الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA) في أكتوبر 2011، بقيادة العقيد "محمد أغ ناجم".

4. موجة التمرد الرابعة 2012

عجلت عودة العقيد في الجيش الليبي "محمد أغ ناجم"، مع المئات من الثوار التوارق الذين خدموا في قوات القذافي، وإندامجهم في الحركة الوطنية للأزواد، وحركة توارق شمال

¹ صبرينة محمديوة، " بعد مساعي وساطة دامت أكثر من شهرين الجزائر تتججج في احتواء النزاع المسلح شمال مالي"، في : <http://bit.ly/387c9gr> (2019/08/30)

* (Programme spécial pour la paix , la sécurité et le dévalement du nord du mali :PSPSDN)

² Mouvement National de l'Azawad, "Le Mouvement national de l'Azawad condamne le PSPSDN," *Journal du Mali*, September 4, 2011 . see also , International Crisis Group, 2011,p7

³ تأسست الحركة الوطنية للأزواد في نوفمبر 2010، وفي أكتوبر 2011 ، انضمت إلى تحالف الطوارق بين مالي والنيجر، وشكلا الحركة الوطنية لتحرير أزواد.

⁴ لتنفيذ بعض وعود اتفاق الجزائر تشكلت من قائمة من الدول مشاركة في البرنامج شملت، فرنسا، ألمانيا، الجزائر، الدنمارك، بلجيكا، إسبانيا، وبريطانيا، كندا، والولايات المتحدة بالإضافة الي جهات المانحة الدولية ، الاتحاد الأوروبي، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة للتنمية(PNUD).

مالي MTNM، وبعد إجتماعات جرت في أكتوبر 2011، تم الإتفاق على تأسيس تنظيم سياسي وعسكري جديد، هو: الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNL ; mouvement national de libération d l'azawad)، حيث أعلن رسمياً على تأسيس المجلس التنفيذي للحركة * في 01 فيفري 2012.¹

إستفاد التنظيم الجديد من الدعم الخارجي حيث احتضنت العاصمة الموريتانية نواكشوط الأمانة العامة للمكتب السياسي للحركة، كما تم تنصيب ممثلين سياسيين عن الحركة في كل من: بوركينافاسو وفرنسا، كما أستفادت من دعم ومساندة الحركات الإقليمية الانفصالية،(الحركة النيجيرية من أجل العدالة (MNJ))، وقد شجعت موجة الحركات الانفصالية التي شهدتها القارة الإفريقية بما في ذلك (جنوب السودان، وأريتيريا) مطالب إقامة دولة أزواد التارقية وزاد من حماسها ².

من جهتها ردت الحكومة المالية في باماكو بالرفض لدعوات ومطالب الحركة الداعية إلى حل القضية بشكل سلمي عبر الحوار، وفي المقابل بادرت باستراتيجية شبه عسكرية بداية من جانفي 2012 عبر تسليح وتمويل المليشيات والمجموعات العسكرية، وهو ما دفع " الحركة الوطنية لتحرير أزواد" (MNL)، إلى شن القتال وتجدد أعمال العنف في 17 جانفي 2012، والبداية بهجمات صاعقة على عدد من المدن المالية، ثم محاصرة مدينة "تسليت" ذات الموقع الاستراتيجي الهام، وفي 11 مارس 2012، سيطرت الحركة على قاعدة الأمداد والمطار العسكري في منطقة " أمشاش"، وتمكنت من خلال سيطرتها على هذه المواقع الاستراتيجية بإلحاق الخسائر وقطع سبل المدد عن الجيش النظامي³.

* عهد إليه بالتسيير المؤقت للأمر، يضم 28 عضواً، يضم قيادات سياسية وعسكرية أهمها: بلال آغ الشريف " الأمين العام للحركة"، وإياد آغ غالي " رئيس المكتب السياسي"، و محمد آغ ناجم " قائد الأركان العسكرية "

¹DUFOUR Julia, Mouvement national de libération de l'Azawad – Fiche documentaire, Note d'Analyse du GRIP, 22 mai 2012, Bruxelles.

URL : http://www.grip.org/fr/siteweb/images/NOTES_ANALYSE/2012/NA_2012-05-22_FR_J-DUFOUR.pdf

² Galy, Michel. La guerre au Mali. Comprendre la crise au Sahel et au Sahara : enjeux et zones d'ombre. La Découverte, 2013,p49

³International Crisis Group, Mali : éviter l'escalade ; rapport, 18 juillet 2012, in <http://bit.ly/3kC7ckU>

تسببت الحملة العسكرية الكاسحة التي قامت بها حركة أزواد، في بروز إستياء شعبي من الكيفية التي تعاطى بها الرئيس " أمادو توري" مع الحملة العسكرية، وساهم ذلك في حدوث إحتجاجات منددة بالحكومة في مارس 2012 بالعاصمة " باماكو"، وعجل بتمرد داخل مؤسسة الجيش أطاح بالرئيس المالي في 22 مارس، وتتصيب مجلس عسكري بقيادة النقيب "أمادو حيا سانغوا" Amadou Haya Sanogo " يستند على سبب إخفاق الرئيس في " حماية أمن البلد ووحدة أراضيه"، بعد النتائج الكارثية التي أعقبت الانقلاب، وفي غمرة الفوضى والهجمات الكاسحة للطوارق، رفع الأزواديون سقف مطالبهم، مطالبين بتقرير المصير والاستقلال والانفصال التام عن الدولة المالية، وأعلنت " الحركة الوطنية لتحرير أزواد" *، إستقلال المناطق التي سيطرت عليها في شمال مالي تحت إسم "جمهورية أزواد"، متخذة من (غاو) عاصمتها.

خريطة رقم (10): تمثل منطقة أزواد:



المصدر: <https://bit.ly/3j7tadm> (2019/12/13)

* ناشد الأمين العام للحركة بلال الشريف " في بيان أصدره يوم 28 ماي 2012، طلب من دول العالم الاعتراف باستقلال بلاده وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها مشيرة إلى رغبتها في إقامة دولة علمانية، هذا الإعلان الذي لم يعترف به المجتمع الدولي حيث جاء الرد عبر قرار مجلس الأمن الدولي رقم: 2085 بتاريخ 20 ديسمبر 2012 الذي يحدد طبيعة التدخل الدولي في مالي.

المطلب الثاني: مواقف الجزائر والفواعل الدولية من الأزمة في مالي:

أولاً: الجزائر ومركب الأزمة في شمال مالي:

تعتبر السياسة الخارجية بأنها تعبير عن موقف الدولة وتوجهها في مختلف القضايا والمشكلات التي تُعنى بها أو تأثر على ما تحاول تحقيقه من مصالح وأهداف. وانطلاقاً من ذلك فإن السياسات الخارجية للدول لا تخرج عن حقيقة كونها مجموعة من الغايات والأهداف التي تختارها الدولة لنفسها وتضعها موضع التنفيذ، قصد تحقيقها في المحيط الدولي، هذه الغايات والأهداف هي التي تحدد نمط السلوكيات التي تقوم به الدولة مع غيرها من الدول للدفاع عن مصالحها الحيوية¹، والسياسة الخارجية الجزائرية وككل السياسات التي تقوم بها الدول تقوم على مجموعة من المبادئ وتركز على مجموعة من الأهداف الرئيسية تسعى إلى تحقيقها في سلوكها الخارجي في مختلف القضايا والمشكلات الدولية عموماً وباتجاه إفريقيا والساحل الإفريقي خاصة وأن الجزائر معنية بصفة مباشرة بحالة النزاع في شمال مالي من خلال المتغير المتعلق بالآمن والحفاظ على الوجود القومي²، وفي هذا الإطار تبرز فئتين من الأهداف التي تحدد سلوك السياسة الخارجية الجزائرية:

أ: الأهداف المتعلقة بالحفاظ على مصالح الدولة القومية والذاتية للدول وحماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن القومي، وتنمية المصالح القومية للدولة من خلال بسط النفوذ وخلق الأوضاع والوسائل التي تمكن من تحقيق الأهداف وممارسة سياسة خارجية مستقلة.

ب: فئة الأهداف القومية ذات النزعة المثالية والتي من ضمنها دعم السلام والأمن، والتسوية السياسية للنزاعات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وغيرها من المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية³.

ومن الناحية الاستراتيجية تعد أزمة شمال مالي قضية حيوية بالنسبة لاستقرار الجزائر وأمنها الوطني من خلال الإمتداد الجغرافي حيث تعد مالي دولة تماس جغرافي بحدود شاسعة

¹ إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية، الجيزة: المكتبة الأكاديمية، 2013، ص. 14.

² مصطفى صايح، "الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي انعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، المجلة

الجزائرية للدراسات السياسية، م.ع.2، (2014)، ص. 9-18.

³ المرجع نفسه، ص.9.

(1400 كلم)، يضاف اليها الترابط الإجتماعي من خلال العنصر البشري (التوارق)¹ في الجنوب وما يحمله من حالة عدم الاستقرار بفعل النزاع في شمال مالي وما يرتبط بالتماسك الجغرافي والاجتماعي في العمق الحيوي للدولة الجزائرية المتمثل في الصحراء والجنوب، وإضافة إلى ذلك العنصر الاقتصادي المتمثل في تواجد احتياطات الموارد الأولية ومصادر الطاقة النفطية والغازية وما تمثله من من أهمية قصوى ومورد حيوي وهام من عائدات الجزائر الخارجية التي تشكل ما يزيد عن نسبة 98 بالمئة من جهة، ومن جهة أخرى أهمية هذه الموارد لاقتصاديات الدول الصناعية الكبرى².

وكما سبق ذكره يتم رسم السياسة الخارجية الجزائرية في إطار هويتها التاريخية القائمة على مرجعية متجذرة في سياسة الجزائر الإقليمية في إطار الحياد الإيجابي والمبادئ ذات الإرث التاريخي والحضاري التي تبنت أسسها الثورة الجزائرية، ومن أهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ورفض المساس بالسيادة والوحدة الداخلية للدول، وتسوية النزاعات بالأليات الدبلوماسية، وهي تمثل مجموعة الأهداف ذات النزعة المثالية التي تسعى الجزائر من خلال دبلوماسيتها إلى ترسيخ صورة سياستها الخارجية وتوضيحها وتكريس لمصادقية دبلوماسيتها وسمعة ومكانة الجزائر الخارجية³.

ويحكم القرب الجغرافي مع دول الساحل الإفريقي بصفة عامة، ومنطلق الجوار مع مالي بصفة خاصة، هناك عدة عوامل كامنة وراء المنظور الجزائري، والتي يُشكل العامل الأمني أهمها من خلال بروز مجموعة من التهديدات الأمنية المتمثلة في الجماعات الإرهابية، وجماعات الجريمة المنظمة بالإضافة إلى الجماعات الانفصالية المتواجدة على الحدود مع الجزائر والتي تطالب باستقلال إقليم أزواد.

¹ التوارق: هم اتحادات ومجموعات قبلية كبرى، جمعتها خصوصية الصحراء، ولمزيد من التفصيل أنظر: ص 25 ، -محمد السويدي،

بدو التوارق بين الثبات والتغير: دراسة وسيكولوجية، أنثروبولوجية في التغير الاجتماعي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

² إسماعيل دبش، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي، الجزائر: دار هومة، للطباعة والنشر والتوزيع، 2017، ص183.

³ مصطفى صايح، مرجع سابق، ص11.

هذه التهديدات تشكل أولية في الأمن القومي، وهي تعبر عن فئة من الأهداف التي تحرك السلوك الدبلوماسي الجزائري لتحقيق الأمن الوطني والحفاظ على بقاء الدولة.

ثانياً: مواقف دول الجوار والفاعول الرئيسية الدولية في أزمة مالي:

بالنسبة لنموذج دراستنا وهو منطقة الساحل الافريقي وشمال مالي، فقد عرفت هذه المنطقة معضلة عدم الاستقرار السياسي، وشهدت هذه الدولة أزمة شرعية سياسية خاصة في الشمال " الأزواد"، إرتبطت في الغالب بقضايا متعلقة بالحالة الأثنية، وصراع سياسي وثقافي بين مختلف مكونات الجماعة العرقية الوطنية، ذلك أن عدم تجانس والتعددية الأثنية أثار مشكلة الهوية، والتي بدورها انعكست بالسلب على القضايا المتعلقة ببناء الدولة، والتحول الديمقراطي والسياسي، والتطور الاقتصادي والاجتماعي، وقضية الحقوق الفردية والجماعية.

ومع إحتمال تحول شمال مالي إلى ملاذ للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، مع ما تحمله من أنشطة ومصدراً للتهديدات العالمية، وبالتركيز علي فشل الدولة، والدولة المنهارة، بإعتبار أنها تمثل مكان يسود فيه قلق كبير وينظر إليه من طرف مختلف الفواعل الدولية كمصدر تهديد للأمن والاستقرار العالميين، إزاء ضعف الحكومة وانعدام وجود لهياكل الدولة، ليس هذا فقط بل فقدان لمصداقية الدولة أو للوحدة السياسية على المستوى الداخلي وفي محيطها الإقليمي والدولي.

في غضون إعلان " الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" (MNL) الاستقلال من جانب واحد، وفي هذا الموقف بالذات في ضل الفراغ السياسي في مالي وانتشار الفوضى وهشاشة الحدود، سمح هذا الوضع بانتقال الأزمة إلى المستوى الإقليمي والدولي، وترتب عنه عدة انعكاسات وضغوط خارجية لتدخل أجنبي يبرز أهمها فيما يلي:

1. **دول الجوار:** رفضت جميع دول الجوار بينها: الجزائر، وموريتانيا، والنيجر، إعلان الانفصال، كما لاقى إلى جنب تزامنه مع الانقلاب العسكري استنكارا دولي واسع النطاق، انعكاساً لذلك.

2. **المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا " الايكواس" :** ردت بالرفض السريع سواء، التمرد العسكري في الشمال أو إدانة الانقلاب العسكري من خلال تنديد الرؤساء

الأفارقة في قمة مصغرة بأبيدجان ببيان لجنة المجلس العسكري، وطالبو بعودة النظام الدستوري في أجل لا يتجاوز 72 ساعة، طبقا للأحكام برتوكول 2001 للحكم الرشيد والديموقراطية، والذي تم بموجبه تعليق عضوية مالي في الجماعة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وجمد الشركاء الثنائيين تعاونهم مع البلد. من أجل الضغط على قائد المجلس العسكري¹ " أمادو هايا سانوغو " تسليم السلطة لحكومة مؤقتة بقيادة " ديونكوندا تراوري "، لتنظيم الانتخابات وإعادة البلاد إلى الحكم الديموقراطي².

3. الاتحاد الأفريقي: أعتبر الاتحاد الإفريقي و الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ، أن الأزمة في مالي تعد انهاك خطير للقوانين والمواثيق الدولية والتأسيسية لكل من الجماعة والاتحاد الأفريقي، حيث تخل باحترام وسلامة أراضي الدول الأعضاء، تحقيقا لهذه الغاية، قام مجلس الأمن الإفريقي التابع للاتحاد الإفريقي برسم خطة ومشروع للتسوية السياسية لفترة ما بعد الانقلاب العسكري، من خلال خطة تحت إشراف المنظمة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا " الأكواس " الرامية إلى الوساطة والتسوية السلمية للأزمة في مالي، والحث على مسار التفاوض من خلال " اتفاقية واغادوغو ".

بالتزامن مع عقد جولات ولقاءات أولية في الجزائر وبوركينا فاسو الممثلة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، من أجل تسريع مفاوضات بين " أنصار الدين " و " الحركة الوطنية لتحرير أزواد "، من جهة، وحكومة مالي ممثلة في الإدارة الجديدة " تراوري " من جهة أخرى، والاتفاق على عقد جلسة فعلية للحل المشكل، غير أن جماعة أنصار الدين أعلنت

¹ المجلس العسكري المنضوي تحت تسمية " اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية وإعمار الدولة " ، التي أعلنت عن تعليق العمل بالدستور وتأجيل الانتخابات المقبلة إلى أجل غير مسمى.

² تم إبرام عقد طارئ في 06 افريل 2012 بين مجموعة غرب إفريقيا واللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية وإعمار الدولة، ينص على استقالة الرئيس " توري " وتعيين الرئيس الحالي للجمعية الوطنية رئيسا للجمهورية، وموديبو ديارا رئيسا للوزراء، والتصويت على قانون عفو لفائدة منفذي الانقلاب. للمزيد أنظر: الأمم المتحدة ، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق

الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في مالي، جافي 2013، ص8، متاح على الرابط : <https://bit.ly/30un4NZ>

لاحقاً بعدم استمرارها في المفاوضات، وعدم الالتزام بوقف العمليات العسكرية، كما أعلنت سيطرتها مع الفصائل الإسلامية المسلحة، على المدن الاستراتيجية في الشمال ، وهو ماردت عليه المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا بتشكيل نواة لقوة عسكرية تحسباً لتدخل عسكري لمواجهة التمرد في شمالي مالي.

هذا التطور الأخير في موقف " الإكواس"، فرض نشاط دبلوماسي ساهم في تحريك الخيار العسكري داخل مجلس الأمن¹، وجعل الحكومة المالية تتقدم بطلب للتدخل دولي، حيث ناشد الرئيس المالي المؤقت " ديونكوندا تراوري" فرنسا بالتدخل لنجدة مالي في أقرب وقت ممكن، بناء على سبب تقدم الجماعات المسلحة نحو عاصمة الدولة، وهو سبب سهل في مهمة إقناع مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

4. التدخل الفرنسي : قامت فرنسا بتقديم الدعم المطلوب منها من الرئيس المالي المؤقت ضمن إطار مساعدة دولة صديقة وسارعت لحشد الدعم الإقليمي والدولي، ودفع دول مجموعة " الإيكواس " في غرب إفريقيا إلى مساندة والمشاركة في عملية التدخل العسكري، وإقناع مجلس الأمن بتبني الخيار العسكري، بإصدار القرار رقم 2085، في أكتوبر 2012، الذي طلب فيه بانتشار سريع للقوة الدولية في مالي وفي 11 جانفي 2013، بدأت عمليات القوات العسكرية الفرنسية، ضمن عملية سيرفال " SERVAL " .

لم تحرز جهود التفاوض التي قامت بها الجزائر ومالي أي تقدم، كما فشلت خطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لحشد الدعم المالي، وحاول الشركاء الدوليون لمالي الاتفاق بشأن التخطيط لمواجهة الأزمة.

¹ طرح عدد من المبادرات الدولية والإقليمية لاحتواء النزاع في مالي، على غرار إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بموجب قرار مجلس الأمن 2100 المؤرخ في 25 أبريل 2013، الذي عملت البعثة بموجبه على تدعيم العملية السياسية إلى جانب، وتوفير الظروف للمساعدات الإنسانية، وبسط سلطة الدولة، والتحضير لانتخابات حرة شاملة، أنضر: رؤية تركية تأثير التعدد الاثني في الاستقرار السياسي والأمني في شمال إفريقيا دراسة حالة الطوارق في مالي إثر الحرب الليبية

5. **مجلس الأمن:** اتخذت فرنسا زمام المبادرة لوضع قرار عن مجلس الأمن برقم

(2071)، استعداد لنشر قوة عسكرية في مالي.

6. **الاتحاد الأوروبي** عرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الموافقة على دعم

الجهود العسكرية، بما في ذلك إرسال قوات عسكرية، وتقديم الدعم الفني والتقني

وبعض المساعدات اللوجيستية للحملة العسكرية.

من خلال ما سبق ذكره، وبالنظر لكون النزاع في مالي، تتجاذبه عدة أطراف وتذكيه

عدة عوامل بنيوية و فواعل خارجية، وبناء عليه؛ إن الأزمة المالية من أعقد الأزمات التي

تشهدها القارة الإفريقية ومنطقة الساحل خصوصا.

المطلب الثالث: طبيعة الصراع والمقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة في مالي.

عرفت منطقة الساحل الإفريقي عدة أزمات واهتزازات على مر العقود الماضية، بسبب

جملة من المتغيرات والأسباب المنتجة لعدم الاستقرار، وفي هذا الإطار، سبق للجزائر بأن قامت

بمساعي دبلوماسية وجهود سياسة، واقتصادية، تجاه أزمة مالي، ما جعل السياسة الخارجية

الجزائرية تجاه دول منطقة الساحل الإفريقي تقوم على مراعات خصوصية المنطقة، وفق

المبادئ التاريخية التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية.

طبيعة النزاع في مالي:

يمكن تعريف النزاع في مالي على أنه نزاع داخلي كبير وعنيف، يمكن تصنيفه على

أنه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة، نتيجة الرفض والتكيف السلبي للحكومة المركزية في

باماكو للمطالب الاجتماعية والهوياتية التي يقدمها مسلحو الطوارق، وفق هذا الإطار يصنف

النزاع بحسب مصطفى صايح، على أنه من النزاعات المجمدة، فهي موجودة وخامدة، وتجد

البيئة المواتية لتتصاعد مرحلياً، ليستعصي إيجاد حل نهائي لها، بحكم تواجد أطراف داخلية

وأخرى خارجية¹. وحسبه أيضا بأن الأمر يقود إلى القول بأن: مالي أصبحت من " الدول

¹ مصطفى صايح ، مرجع سابق ، ص ص 11- 12

المنهارة "(Collapsed State)"، حسب التفسير الليبيرالي كما سماها " زارتمان " Zartman ، والانهييار هو المرحلة الأخيرة والصيغة المتطرفة من فشل الدولة، ويتمظهر في اشتداد وخطورة الصراعات العسكرية الداخلية، وضعف كل المؤسسات والمرافق التابعة للدولة مما يعني أنها في عجز عن مزاوله نشاطها الداخلي والخارجي، ولم تعد قادرة على تصرفها السياسي ككيان مستقل، وبالتالي إجبار المجموعة الدولية على التدخل نتيجة حساسية الأمن الدولي تجاه الأمن الداخلي الذي تعاني منه هذه الدولة . وينظر إليها كمصدر تهديد للأمن، و تعد الصراعات الأثنية والقبلية العنيفة أساس الحروب الأهلية داخل هذه الدول ، ولاستطيع الدولة الفاشلة القيام بواجباتها السيادية بأكمل وجه، علماً أن ذلك يكون عاملاً رئيسياً في دفعا نحوى الفشل ، حيث لا تستطيع فرض السيطرة على أراضيها أو جزء منها، ومن ثم القيام بوظائفها الأساسية على المستوى المعيشي وتحقيق السلام والاستقرار لشعوبها، وغالباً ما تتميز بتنامي ظواهر العنف الإجرامي وانتشار السلاح والعصابات الإجرامية وغياب سلطة القانون.

بناء على ما تم طرحه فان دولة مالي تتوفر فيها اغلب المؤشرات الصريحة للدولة الفاشلة، من غياب لمؤشرات التنمية، والبنى الأساسية ثم أنها دولة غير مستقرة سياسياً، إلى الانقلابات العسكرية والتمردات المسلحة، وهي تعاني من انعدام السيطرة على أراضيها حيث انفصل الشمال عنها وأصبح ملاذ لتمركز الجماعات الإجرامية، والحركات الإرهابية المسلحة.

ساهمت كل هذه العوامل في إضعاف الحكومة المركزية وتفكك الدولة المالية وإدخال الجيش والدولة ككل في حالة من الفوضى وزيادة لتوتر الأوضاع وتأزمها، فاللازمة في مالي معقدة ومتعددة الأبعاد ويتمثل في مجموعة من الأبعاد الرئيسية يتمثل أهمها في ثلاثة أبعاد رئيسية :¹

– البعد الأول: يتمثل بأزمة بناء الدولة.

– البعد الثاني: البعد العرقي أو الاثني الذي يتمظهر في تنافس سياسي للتركيبية الأثنية والطائفية للدولة، على توزيع الموارد والمنافع الاجتماعية الوطنية، حيث يفسر الصراع

¹ الحافظ النويني، " أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا : حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي) " ، المستقبل العربي، ع 422، افريل

الداخلي على أنه نزاع طائفي ما بين العرقيات أو الاثنيات له مضمون ثقافي نتيجة لسياسات السلطة المركزية المنتهجة تجاهها، حول الحاجيات الضرورية كالأمن¹.

– **البعد الثالث: متغير الإرهاب العابر للحدود**، وقضايا الجريمة المنضمة، والأوبئة وحالات الجفاف، وهجرة اللاجئين، وليعقد من الوضع الأمني، متجاوزاً لبيئته ليمتد إلى دول الجوار، ومناطق أخرى مثيرا لمسائل اهتمام دول الجوار، (الجزائر، موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو، والسنيغال)، والدول الكبرى (فرنسا) و(الولايات المتحدة الامريكية)، والمنظمات الإقليمية والدولية (المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة).

– **البعد الرابع: التدخل الخارجي**، فضلاً عن أزمة الدولة الفاشلة، والصراع الاثني الممتد،

ودخول متغير الجريمة والإرهاب، أبرزت موضوع التدخل الخارجي عن طريق استراتيجيات إقليمية و دولية تتراوح بين مختلف أشكال التسوية السياسية والعسكرية.²

والواقع أن الجزائر تملك القدرة على المساهمة في حل النزاع في مالي، نظراً لقوتها العسكرية والاقتصادية، ومعرفتها الوثيقة بالصراع في مالي، وهي ليست وليدة المرحلة الراهنة بل امتداد لعدة مراحل على مدار سنوات عديدة، حيث قامت الجزائر مع بداية مشكلة الطوارق في شمال مالي، وكذا في النيجر بجهود دبلوماسية وسياسية من أجل بناء السلم وتثبيتته، وتسوية المشكل بين الحكومة المالية، وحركة أزواد بالمساهمة بصفة الوسيط في عدد من المفاوضات التي قادت اطراف النزاع إلى توقيع اتفاق السلام بالجزائر في 2016/07/04، والذي جاء وفق المقاربة الجزائرية لإحلال الأمن والسلم في المنطقة³.

¹ فاطمة حموتة ، " واقع أزمة مالي : ملامح المأزق الأمني الداخلي وتحديات التدخل الأجنبي " ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع 10، جانفي 2017، ص ص 413 - 423

² عبد الله راقيدي ، " مسألة استقلال طوارق مالي وتداعياته على أمن الجزائر " ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 31 ، ديسمبر 2014، ص ص 217 - 238

³ فؤاد جدو ، " السياسة الخارجية الجزائرية والتحولت الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي " ، مجلة المفكر، ع 13، فيفري 2016، ص ص 335 - 322

نجد أن الدور والتدخل الجزائري في تسوية النزاعات بمنطقة شمال مالي خلال هذه الفترة عرف عدة تحولات بسبب صراع الزعامات في الحركات الازوادية، والتحالفات بين الحركات الانفصالية المتمردة مع التنظيمات الإرهابية المنتشرة في المنطقة (القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا) وهو الذي أعطي مبرراً سياسياً للتدخل الأجنبي في المنطقة خاصة الفرنسي، وبروز استراتيجيات مرتبطة بأطراف إقليمية ودولية، تريد فرض نفوذها في المنطقة، إضافة إلى الإطاحة بنظام معمر القذافي، والانقلاب علي الرئيس المالي أمادو.ت. توري¹؛ ولعل أهم الأحداث والتغيرات الإقليمية التي تتطلب من السياسة الخارجية مواجهتها هي:

- تغيير النظم السياسية لدول الجوار وموقف نخب الحكم الجديدة.
 - التطورات الداخلية في العديد من دول الجوار حيث تنامي حركات التمرد العسكري والحركات الانفصالية خصوصا في مالي، والنيجر.
 - التدخل الخارجي والفرنسي بالدرجة الأولى.
- والملاحظ خلال هذه الفترة منذ اندلاع الأزمة في دولة مالي، في يناير 2012، هو مساهمة الدبلوماسية الجزائرية بقسط وفير في إيجاد تسوية سلمية للأزمة بدعوة طرفي النزاع لوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات، بعيدا عن الحل العسكري الذي تقترحه مجموعة الإيكواس، بإيعاز من أطراف دولية معينة، وعلى رأسها فرنسا. وترى الجزائر بأن التدخل الأجنبي يشكل تهديدا أمنيا مباشرا على الجزائر، فقد كان التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي بمثابة مأزق خطير للسياسة الجزائرية في منطقة الساحل والصحراء.

تلتزم الدبلوماسية الجزائرية، بتسوية المنازعات الإفريقية الإقليمية أو الدولية وكذا في النزاعات الداخلية منها النزاع المالي، والنيجيري في الجوار الإقليمي، إلى الالتزام بمبادئ وأحكام القانون الدولي المطبقة في إطار العلاقات الدولية، من خلال مساعيها الودية سواء في الاطار الدولي أو الإقليمي أو الثنائي، وفق الجهود الرامية إلى إيجاد الحلول السلمية للنزاع في

¹ مصطفى صايح، مرجع سابق، ص 13.

شمال مالي بما يوافق مبادئ سياستها الخارجية، وقد كان موقف الجزائر الرسمي، هو أولوية الحل السياسي، للأزمة بين الحكومة المالية وقبائل الطوارق دون إشراك للجماعات الإرهابية التي شاركت في عملية الانفصال كما أن معالجة الأزمة يكون دون تدخل أجنبي.

هشاشة المنطقة في الساحل، جعل من الجزائر تبني سياسة خارجية تقوم على مجموعة من العناصر والمتغيرات، وتقوم على مراعات هذه الأبعاد المشكلة للأزمة التي يتمثل أهمها في:

– تحفظ الجزائر تجاه أساليب التغيير العنيف للسلطة، ورفض الانقلابات العسكرية.

– رفض استضافة أو إنشاء قواعد عسكرية أجنبية، داخل التراب الوطني ودول الجوار

– التمسك بمبدأ التعامل الرسمي مع الدول، واحترام سيادتها الإقليمية، ووحدتها الترابية،

ورفض الجزائر بصفة رسمية، أي مبادرة للانفصال في دول الجوار¹.

لذلك عملت الجزائر على بناء مقاربة أمنية تهدف إلى احتواء مصادر التهديد عبر عدد من

الآليات في الإطار الإقليمي، ومن خلال مشاريع تعاون متعددة الأبعاد (سياسية، اقتصادية،

وعسكرية)، من أجل التصدي إلى أهم التحديات المتمثلة في :

– تحدي نزاع الممتد للطوارق في دول الجوار الهشة، وما يمثله من تكاليف الفشل الذي

تتحمله دول الجوار².

– تحدي التدخل الأجنبي، والتنافس الدولي على المنطقة.

– تحدي انفتاح المنطقة على بؤر الأزمات والعنف في أفريقيا، وظواهر الإجرامية، وانتشار

السلاح والجماعات المسلحة والإرهابية، وتجارة المخدرات، والهجرة غير الشرعية³.

في ضل التطورات الحاصلة في شمال أفريقيا، و أمام الأزمات البنيوية، والتحولت

الجيوسياسية التي تشهدها منطقة الساحل، تسعى الجزائر إلى الدفاع عن مقاربتها الأمنية

الشاملة، من خلال تفعيل العمل الدبلوماسي والعسكري، ودعوة دول الساحل لتنسيق

الجهود و التعاون الوثيق، عبر إنشاء مجموعات إقليمية متكاملة على مختلف مستويات

¹ عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص ص 15-17

² تشير التقديرات إلى أن نحو 80 بالمئة من تكاليف فشل الدولة تتحمله الدول المجاورة .

³ عبد السلام دخيل ، " الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي أزمة التوارق في شمال مالي نموذجاً " ،

مجلة البحث القانوني والسياسي، ع 1، 2016، ص ص 27-48

الهيكل القارية الإفريقية، دون الهيمنة والتدخل الأجنبي، بالشكل الذي يحقق تنمية و حماية أمن دول المنطقة، واحترام سيادتها تحقيقا لمفهوم للأمن الجماعي أو الامن المشترك.

خلاصة الفصل الثاني:

إن منطقة الساحل الإفريقي تعتبر من بين أهم المناطق الاستراتيجية في القارة الإفريقية بحكم موقع تأثيرها على الأمن الدولي، والتحولت التي تشهدها المنطقة، كما تشكل هذه المنطقة العمق الاستراتيجي للأمن الوطني للجزائر ذلك أنها تمثل أحد الامتدادات الجيوسياسية التي تقوم أهميتها على الانفتاح الطبيعي والحدود الجغرافية، والامتداد الاجتماعي البشري عبر قبائل التوارق.

كما نستنتج من خلال هذا الفصل أن التاريخ والجغرافيا السياسية لعبت دور هام في تشكيل المعالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي، وهنا نجد بأن الجزائر أول دولة من حيث التماس المباشرة مع دول الساحل الإفريقي وتتأثر بالتحويلات الأمنية بصفة مباشرة مما يحتم عليها التعامل مع هذه التحويلات، فالوضع الأمني غير المستقر الذي تشهده المنطقة جعل الأمن الوطني الجزائري يشهد لحظات مفصلية بالنظر إلى تعقد وتشبك المسألة الأمنية في هذه المنطقة بدأ من إندلاع الأزمة في مالي وما خلفه من تداعيات خطيرة أهم نتائجها تهديد الوحدة الترابية.

الفصل الثالث

الجزائر في مواجهة التهديدات والرهانات
الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

يحتل موضوع التهديدات الأمنية أهمية كبيرة في حقل الدراسات الأمنية، وذلك لإرتباطه بقضايا دور الدولة الوطنية (القومية)، وقدرتها على تجاوز التحديات السياسية، والأمنية التي تواجهها، كما يعتبر الأمن الوطني القومي المحور الأساسي للسياسة الخارجية لأية دولة وأمة فالسياسة الخارجية هي السلوك الخارجي الذي تتبعه الدولة إنطلاقاً من مفهومها للأمن القومي. في هذا السياق تعتبر منطقة الساحل الإفريقي بمثابة البطن الرخو للأمن الوطني الجزائري¹، فالجزائر لم تكن بعيدة عن التهديدات الأمنية المتشابكة في المنطقة خاصة مع التحولات والتفاعلات الداخلية، والخارجية التي مست مجموعة من الظواهر أهمها: ظاهرة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، والنزاعات الأثنية، وهشاشة الدولة، ومشكلة الاختراق الخارجي الذي يستهدف الجزائر في دوائرها الجيوسياسية والاستراتيجية الإقليمية، هذه التهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل تمثل المحور الرئيسي للمقاربة الأمنية الجزائرية والتي تعتبر من بين أهم السياسات الفاعلة في القارة الإفريقية عامة، وفي منطقة الساحل بشكل خاص، والملاحظ أن الدبلوماسية الجزائرية قد بدأت في التحرك مبكراً تزامناً مع بروز هذه التحديات والتهديدات وذلك من أجل إيجاد حلول للمشكلات التي تواجهها، والتي تمثل في الوقت الراهن أهمية حيوية لأمنها ومصالحها الوطنية، وقد ساهمت هذه التهديدات والمشاكل الأمنية المختلفة في تحديد المفهوم العام للأمن الوطني الجزائري في المنطقة، وفق القيم والمبادئ التي تشكل التصور الجزائري لمفهوم الأمن، هذا التصور الذي يقوم على إحتواء الأزمات المنتشرة، وإلى مواجهة السياسات الغربية في المنطقة، والتي بات بعضها يشكل عائقاً أمام دور الجزائر ومساهمتها في بناء المنظومة الأمنية الإقليمية والإفريقية المنشودة، وتأسيساً على المعطيات السابقة يتناول هذا الفصل في:

- المبحث الأول: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.
- المبحث الثاني: مقومات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة السحل الإفريقي وتحدياتها.
- المبحث الثالث: أفاق دور السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.

¹ محند برفوق، "الأمننة الجهوية"، جامعة جيجل: قسم العلوم السياسية، الملتقى الوطني حول: الأمننة في المغرب العربي، 28 افريل

المبحث الأول: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

تشكل الهشاشة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي البيئة المناسبة لتنامي مجموعة من الأزمات والتوترات الأمنية والسياسية، حيث تفاقمت التهديدات والمخاطر الأمنية بسبب تضافر مجموعة من العوامل والأسباب منها؛ فساحة المجالات الجيو - سياسية، وشساعة أقاليم دولها الجغرافية والحدودية، وهشاشة الأوضاع الاقتصادية، والقبلية، كل هذه العوامل ساهمت في جعل المنطقة بيئة خصبة وجاذبة لأنشطة الجريمة المنظمة، والإرهاب، والنزاعات المسلحة التي يساهم في تغذيتها أطراف محلية، وقوى إقليمية ودولية¹.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية التماثلية في منطقة الساحل الإفريقي

بالرجوع إلى المراحل التاريخية عرفت الدولة في إفريقيا فترات إحتلال طويلة ساهمت بشكل كبير في حالة التخلف والفقر التي تشهدها دول هذه القارة، ومن الناحية السياسية ورثت دول ما بعد الاستقلال في إفريقيا ما يعرف بالميراث الاستعماري للحدود؛ ذلك أن الدول الاستعمارية سعت بكل ما تستطيع لتترك وتبعث مظاهر التخلف في الدول والمجتمعات الإفريقية حتى بعد فترات طويلة من الزمن.

وقدد أسس المستعمر في دول منطقة الساحل الإفريقي لحدود سياسية وإدارية مصطنعة وهو الأمر الذي إصطدم بالخصوصيات المحلية والقبلية، والتنوع العرقي واللغوي والديني، وقطع أوصال المجتمعات والثقافات المحلية للمنطقة في إطار إستراتيجية موحدة من موريتانيا إلي السودان مخلفاً في كل بلد من بلدان المنطقة أزمة بناء دولة متماسكة ومنسجمة²، ووفق هذا النموذج فإن نتائج التجربة الاستعمارية قد غدت مجموعة من الصراعات والحروب أدخلت دول المنطقة في حروب أهلية أدت إلى التوتر الدائم، وإضعاف لسيادة الدولة³.

¹ عمر فرحاني، مريم براهيمى، الازمة في الساحل الافريقي الخلفيات والابعاد، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2017، ص 51.

² Mehdi taj , (les vulnérabilités du sahel), lettre du CEREM no 12 mai 2019 in ; <https://bit.ly/3fhqMQc> , (14/12/2019).

³ محمد بويوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، الرباط: دار الخليج، 2016، ص. 21

إضافة على ذلك شهدت الإرهاصات الأولى لميلاد الدولة الإفريقية الحديثة معضلة بناء الدولة الوطنية وفشل في تحقيق " المشروع الوطني " بالإضافة إلى التبعية السياسية والاقتصادية التي لاتزال تربط النظم السياسية في إفريقيا بسياسات الدول الاستعمارية، وقد عبر عن ذلك بصراحة الرئيس السابق لكوت ديفوار " هوفيت بواني " (H.Boigny) بقوله بأن " الحدود في الدول الأفريقية ما هي إلا ندوب لجروح التاريخ " ¹.

أولاً: ضعف الدولة في منطقة الساحل وهشاشتها

تعكس أزمة بناء الدولة الوطنية في منطقة الساحل إحدى المعضلات الكبرى للمشكلة الأمنية التي تعانيها دول المنطقة، وقد حظيت هذه المسألة بمناقشات واسعة نضرا لأهميتها ولبروز جملة من القضايا أهمها: معضلة بناء الدولة الوطنية، وطبيعة نموذج الأنظمة السياسية السائدة، وكذا قضية تحقيق التنمية السياسية ².

كما تعاني أغلب دول المنطقة من ضعف في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية، وعجز على خلق توليفة حديثة مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات بين مواطنيها، وتوفير ضمانات المتكافئة للجميع، إضافة إلى ضعف في الأداء المؤسسي بما يحول إلى الصعوبة في توطين نموذج لدولة حديثة، وفي هذا السياق يمكن القول أن الدولة في إفريقيا الحديثة ما هي إلا نسخة مشوهة عن الدولة في الغرب ³.

والملاحظ أن هذا الفشل هو أيضاً نتيجة تراكم لمجموعة من العوامل المحلية من أهمها: غياب فكرة الدولة ونظام الولاءات القبلية والسياسية والثقافية للنخب الحاكمة، وكذلك إلى نمط الحكم الذي تلى مرحلة الاستعمار المبني على سياسة حكم الحزب الواحد، وتدخل النخب العسكرية في الحياة السياسية، كما أن الدولة في الساحل الإفريقي تواجهها مشاكل التنمية وتوفير المرافق العامة والضروريات المعيشية للمواطن، وتعاني من فشل في بسط سلطتها على أراضيها وتطبيق القانون، بالإضافة إلى ذلك تواجه الدولة في منطقة الساحل الإفريقي معضلة

¹ Dummont, g. **the population geopolitics** ; sahel. Cahier du Crem, paris ;2009, p p. 33-66.

² عربي بومدين، " أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء " ، قراءات إفريقية، ع 28. افريل 2016، ص ص. 22-31.

³ احسن العايب، التعاون الأمني في منطقة الساحل، محاضرات الثقافة العامة، 2012، ص 369.

التعامل مع مطلب الهوية والمطالب الثقافية واللغوية للمجموعات المحلية للسكان كما هو الحال في دولة مالي، وما ترتب عنه من أعمال العنف المتجددة، والمواجهات المسلحة بين القوات العسكرية الحكومية والمجموعات التي طالها الحرمان، وقد ساهمت هذه البيئة الأمنية المفككة في تنامي للحركات والمطالب الانفصالية¹.

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية

إن تتبع الأوضاع الاقتصادية لدول منطقة الساحل يشير إلى أن أغلبها يعاني من التخلف والتبعية، وتعتبر من البلدان الأقل نمواً في العالم، ووفق تصنيف تقرير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2019 نجد أن كل من دول: النيجر، مالي، بوركينا فاسو، موريتانيا، وتشاد، تصنف ضمن فئة البلدان الأكثر فقراً في العالم بحيث تعتبر جمهورية النيجر أفقر الدول اقتصادياً في العالم، ولا يتجاوز نصيب الفرد من 450 دولار سنوياً من إجمالي الدخل القومي²، وإضافة على ذلك تقع دول الساحل الإفريقي في منطقة حبيسة³، ذات طبيعة وتضاريس صحراوية قاسية، وهي تعاني من تفاقم الأزمة الغذائية منذ سنة 2012 جراء موجات الجفاف الطويلة التي شهدتها، ومشاكل ظاهري التصحر وإنجراف التربة بسبب تعرية الغطاء النباتي بسبب اعتماد سكانها على الحطب كمورد رئيسي للطاقة.

وبالنظر للاحتياجات التنموية لدول المنطقة والتي تفوق قدراتها الاقتصادية وبحساب مؤشرات الدين الخارجي المرتفعة، وارتفاع مستوي خدمات الديون، والاعتماد على المساعدات الخارجية، تظل المشكلة الاقتصادية لدولها ترهن سيادة قرارها الوطني⁴.

لاكن، وعلى الرغم من هذا الوضع الاقتصادي الصعب، تعتبر المنطقة غنية بالموارد الاستراتيجية على غرار النفط، والمياه الجوفية⁵ كما تعتبر ذات أهمية الجيوسياسية حيوية وهامة

¹ فرحاني، براهيم، مرجع سابق، ص. 51.

² الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019، ص. 26.

³ محمد شيخ العلوي، " الساحل الإفريقي و معبر الموت الدولي "، في : <https://bit.ly/3dkslv5> . (2019/09/24).

⁴ فرحاني، براهيم، مرجع سابق، ص. 57.

⁵ El Watan, 30 avril 2012 , Instabilité dans la région du Sahel : les ressources minières et énergétique attisent les convoitises , <https://algeria-watch.org/?p=33311> .(9/02/2019.)

بالنسبة للقارة الأوروبية من حيث كون المنطقة مصدر ومورد مهم للطاقة والمعادن النفيسة (الذهب، واليورانيوم) لدول الاتحاد الأوروبي، ولاسيما توريد الغاز من الجزائر وتوريد الحديد من موريتانيا كما أن النيجر تحتل المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم وتشير الدراسات الجيوباطنية في كل من النيجر، تشاد، مالي وموريتانيا، بتوقعات مهمة في مجالات النفط والغاز، والطاقات الشمسية، و تعتبر ذات أهمية حيوية في المشاريع الراهنة والمرتبطة بخطوط النقل بالأنابيب للغاز والنفط (Pipelines, Gazoduc) ، كما تحضي باهتمام في المشاريع الأوروبية المستقبلية، وفي هذا السياق يمكن أن نشير أن دول المنطقة تعتبر شريك استراتيجي طاقوي (طاقي) مهم وفق أدبيات دول الاتحاد الأوروبي¹.

ثالثاً: عامل التدخل الخارجي والتواجد الأجنبي

إن دور المجتمع الدولي بشأن إدارة الصراعات العرقية، في منع العنف أو الصراع العرقي، يحتل مكانة مهمة في الجدل الدائر اليوم حول عامل التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول ويعتبر من أهم الموضوعات التي يشتمل عليها جدلية التدخل الخارجي، والتدخل هو: " تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى"، والهدف من وراء هذا التدخل هو رغبة دولة قوية في فرض سياسة أو استراتيجية. وقد يكون هذا التدخل بأشكال مختلفة سياسية اقتصادية وعسكرية².

أن هذا التدخل أخذ أشكال ووسائل جديدة أين اصبح متعدد الأطراف وبوسائل مختلفة من أهمها: المعايير الدولية في شأن تجنب الصراعات، والمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات ووسائل الإعلام الدولية، والاستراتيجيات والسياسات الدولية، وتدخل الطرف الثالث، والأمم المتحدة³.

¹ كانتني لويج، " طاقة: الجزائر ممون موثوق و أساسي بالنسبة للاتحاد الأوروبي "، في: <https://bit.ly/3iCjJmX> (2019/05/22)

² بن خليف، مرجع سابق، ص. 153

³ حمدي عبد الرحمان حسن، " الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا .. الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل "، قراءات إفريقية، في:

<https://bit.ly/2YSiAjU> ، (2019/12/15).

بعد أن مثلت لوقت طويل الحديقة الخلفية للقوي التقليدية والاستعمارية، أصبحت منطقة الساحل الإفريقي اليوم مسرحاً للتنافس الدولي خاصة القوى الاستعمارية على غرار التدخلات الفرنسية العديدة، والمبادرات الأمريكية للأوضاع بشأن الأمن في المنطقة. لكون المنطقة مورداً مهماً للموارد الطبيعية والمواد الخام وسوقاً واعداءً، تتخذ الصين موطأ قدم لها معتمدة في ذلك على حضورها الاقتصادي بينما تواصل دول أخرى في البروز كفواعل مؤثرة في المنطقة منذ عقدين من الزمن بالاعتماد على الحضور الاقتصادي وترسيخ العمل الدبلوماسي، مثل التواجد الإسرائيلي والوجود التركي، وفي هذا الصدد نجحت تركيا بالتركيز على القاطرة الاقتصادية والمساعدات التنموية كمحرك لسياستها داخل القارة الإفريقية، كما حظيت القارة الإفريقية بأسبقية متقدمة من منضور السياسة الخارجية الإسرائيلية والكيان الصهيوني التي تعتمد على ترسيخ النفوذ السياسي بالإضافة إلى كون منطقة الساحل الإفريقي ساحة صراع الاستراتيجي العسكري الأمني الدولي.

ووفق مقومات دول الساحل المتواضعة والمتسمة بأوضاع الفقر والتخلف، لم تسترع في البداية إهتمام معتبر من قبل المجتمع الدولي، وأشهر ردود الأفعال الدولية جاءت في اتجاه تنامي التنظيمات الإسلام الراديكالي في المنطقة، ولعل أهم هذه المبادرات وردود الأفعال الدولية تتمثل في القيادة العسكرية الأميركية الموحدة للنطاق الجغرافي الإفريقي والتي تُعرف اختصاراً باسم " أفريكوم " في 2007¹.

من ثم يمكن حصر دوافع الاهتمامات الأمريكية والدولية في المنطقة بخصوصيات أمنية ترتبط بتصاعد حدة التهديد الإرهابي وإمكانية امتداد هذا التهديد إلى العالم الخارجي، وإلى دوافع اقتصادية حيث تعتبر كغيرها من البقاع الساخنة والغنية بمواردها الطبيعية، وكذلك إلى دوافع سياسية مرتبطة بترسيخ النفوذ السياسي وتعزيز العلاقات السياسية عن طريق تعميق علاقاتها مع المنظمات الإقليمية، باعتبار إفريقيا كتلة تصويتية كبيرة في الأمم المتحدة يمكنها أن تدعم القرارات مع الدول العربية في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، وفي هذا الصدد استطاعت تركيا الحصول على صفة المراقب في الاتحاد الإفريقي.

¹ " الوجود الأجنبي في أفريقيا وأثره على الأمن الإقليمي " في : <https://bit.ly/2WFfEEc> (2018/02/19)

تمتلك فرنسا علاقات عسكرية في الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف خاصة في منطقة غرب إفريقيا مع تواجد أكبر القواعد العسكرية الفرنسية الإفريقية في جيبوتي، وفي ساحل العاج ويستند انتشار الجيش الفرنسي على عمليتين أساسيتين هي: " برخان " في دول الساحل و " سنغريس " في إفريقيا الوسطى.

كما تمتلك الولايات المتحدة علاقات عسكرية مع 49 دولة إفريقية الـ 54. نستطيع أن نقول أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك مبادرات أمنية عسكرية مع أغلب دول المنطقة كالجزائر، ومالي والنيجر وتشاد وموريتانيا ونيجيريا والسنغال في إطار عمليات التسليح والتدريب والمساعدات المشتركة، وبالطبع تكسب تواجد عسكري قوي في القارة على غرار قيادة عسكرية خاصة بأفريقيا تحت وزارة الدفاع الأمريكية وقوات موحدة مقرها القاعدة العسكرية الأمريكية " ليمونيه" في جيبوتي 2002، والتي تعتبر أحد أهم القواعد العسكرية الأمريكية في العالم تقريباً¹.

رابعاً: تنوع التركيبة الاجتماعية القبلية والأثنية

إن ما يميز المجتمع في الساحل الإفريقي هو مكوناته الأثنية، والتي تمثل المقومات الأساسية لهذه المجتمعات هذه المكونات هي:

✓ المكونات البيولوجية: والتي تمثل وحدة السلالة والعرق، أو أصل الأفراد الذي ينحدر منه افراد الجماعة العرقية وهي بذلك صفات البيولوجية والوراثية.

✓ المكونات الثقافية: تتعدد المحددات الثقافية للأثنية من خلال أهم معيارين أساسيين هما: الدين واللغة باعتبارهما أهم مقومين الجماعة الأثنية بالإضافة إلى محدداتها الثقافية التي تحكمها الأعراف والتقاليد والمعتقدات والطوائف الدينية²

وتتشكل التركيبة السكانية لدول منطقة الساحل الإفريقي من أعراق رئيسية تنفرع إلى المئات من المجموعات أثنية فرعية أخرى، وتتفاعل هذه المجموعات بحكم ما تنطوي عليه من رابطة عرقية وروابط اجتماعية، والولاءات الفرعية، وهو ما يصعب من عملية تحديد وإحصاء دقيق لهذه المجموعات الأثنية.

¹ Pierre Abramovici, «Activisme militaire de washington en afrique,» Le Monde Diplomatique (juillet 2004), pp. 14-15.

² سليمان الغويل، الدولة القومية، (طرابلس: منشورات جامعة قارونس، 1999)، ص. 105.

هذا التعدد الاثني ليس فقط من حيث العرق بل وكذلك في الجانب الديني بين المسلمين والمسيحيين وأصحاب المعتقدات الداخلية، ويؤدي عامل الدين دوراً بارزاً في تحديد طبيعة العلاقات بين الجماعات الأثنية، ويجمع المفكرون على أهمية الدور الذي يلعبه الدين في تكوين المجتمعات الأمم، فوحدة الدين تمثل مقوماً بارزاً في المقومات الذاتية الأثنية للجماعة¹.

كما يشكل أيضاً التعدد اللغوي في منطقة الساحل الإفريقي سمة بارزة لا تقل أهمية حيث لا تمثل اللغة فقط أداة تواصل وتخطب بين الأفراد فحسب، وإنما تمثل وعاءاً للثقافة ومخزناً للتراث، ونمط للتفكير وتمثل أداة التنشئة الاجتماعية بما يمثل اللغة الأم، وتمتلك أفريقيا نحو 33 بالمئة من مجموع اللغات الحية في العالم وتنتشر في منطقة الساحل العديد من اللغات فنجد اللغة العربية ولغة الدول المستعمرة بالإضافة إلى اللغة المحلية للقبائل²، هذه الطبيعة الاجتماعية المفككة، تسببت في ضعف التماسك الاجتماعي، وفي غياب لثقافة سياسية وطنية موحدة، وأثر تنوع التركيبة الأثنية سلباً على البلدان التي توجد بها، إضافة إلى فساد الأنظمة السياسية وعدم الاستجابة لحقوق الاثنيات والأقليات وهو يعتبر العامل الرئيسي في تأجيج النزاعات الأثنية، التي تهدد منطقة الساحل الإفريقي، وسيادة الدول الإفريقية.

ولعل أزمة التوترات العرقية تطرح نموذجاً واضحاً لنمط النزاعات العرقية العنيفة، مثلما هو الحال عليه في أزمة دارفور في السودان، والاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدمات الأثنية والقبلية في تشاد وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا والصومال³. والتي تشهد موجة من صراع بين المكونات الاجتماعية داخل الدولة، ترتبط بدرجة استجابة النظام السياسي لمطالب الجماعات العرقية تتعلق بمطالب خاصة على تأكيد هويتها القومية، والنظام السياسي والمجتمعي الذي تنتمي إليه، وتطرح مشكل تمثيلها في الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية والعسكرية وتطالب في أشراكها في التنمية⁴.

¹ سليمان الغويل، مرجع سابق، ص 106.

² احمد وهبان، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر، الاسكندرية: كلية العلوم السياسية، 2007، ص 90.

³ للمزيد حول التعدد والتركيبة السكانية لدول الساحل أنظر: ص. 98

⁴ أبو العينين محمود، إدارة وحل الصراعات العرقية في افريقيا، القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ص 1، 2008، ص 21.

وقد شكل تنامي حدة هذه النزاعات في المنطقة لتداعيات أمنية مباشرة على دول المنطقة ويشكل تهديداً صريحاً على الاستقرار الأمني الإقليمي في المنطقة، و تعوق الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار لشعوب المنطقة¹.

كما تطرح أزمة شعوب الطوارق في المنطقة التي تعاني من صعوبة كبيرة في الاندماج المجتمعي ومن حرمانها من توزيع العادل للثروة المجموعة الوطنية والاستفادة منها، وتفتقر مناطقها السكنية إلى أدنى شروط البنى التحتية التعليمية والصحية، بما يحفظ عيشتهم وكرامتهم، وهذا ما يجعل مسألة الطوارق تشكل رهاناً أمنياً بمنطقة الساحل الأفريقي، وبخاصة إذا تم ربطها بمختلف الظواهر الأمنية العابرة للحدود، كالجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، التي أصبحت تجد في هذه المنطقة مناخاً ملائماً لممارستها نتيجة هشاشة الدولة، وعدم قدرتها على توفير أدوات ضبط ومراقبة حدودها.

¹ عمار جفال، " وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر "، العالم الاستراتيجي، الجزائر، ع، 7، نوفمبر. 2007، ص 10.

المطلب الثاني: التهديدات الهجينة والغير تماثلية في منطقة الساحل الإفريقي.

في الوقت الراهن تعد منطقة الساحل الإفريقي من بين أخطر المناطق التي تهدد الأمن الوطني الجزائري باعتبارها تقع في حدودها الجنوبية التي تمثل امتدادا للعمق الجغرافي والأمني الجزائري، ونضرا لما تحتويه من مصادر للتهديدات المتمثلة أساسا في إنتشار ظاهرة الإرهاب، والنزاعات المسلحة، والجريمة العابرة للحدود، والهجرة غير الشرعية، هذه التهديدات تتنامي في حالة من السياق الهجين، وهي حالة تعبر عن تحالف الإرهاب والجريمة، وتعني الإعتماد المتبادل والتعاقد الوظيفي بين مجموع النشاطات الإجرامية، و مجموع النشاطات الإرهابية¹، وقد إرتبط صعود هذه التهديدات الهجينة بشكل واضح بخصوصية الهشاشة الأمنية لهذه المنطقة، وهو ما شكل معضلة أمنية تؤثر سلبياً على الأمن الوطني الجزائري²، وما يعرف من الناحية الأمنية بـ "الحلقة المفرغة" للمعضلة الأمنية³.

أولاً. تهديدات الظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة:

1. الإرهاب الدولي: أحتل مفهوم الإرهاب مكانة محورية في السياسات الإقليمية والدولية، وذلك لخطورته الجدية على أمن الدول وإستقرارها، فهو يعرض تتميتها إلى الخطر، ويخل بتماسكها الاجتماعي، ويساهم في تغذية التوترات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية) الداخلية، والتباينات الاستراتيجية الأمنية الإقليمية والدولية الخارجية.

ويمكن تعريف الظاهرة الإرهابية انطلاقاً من أنها " عمل إجرامي مصحوب بالرعب والعنف بقصد تحقيق هدف محدد" فإنه يوجد حالياً في العالم حوالي 371 منظمة إرهابية تمارس نشاطها في أكثر من 120 دولة، وتعد منطقة الساحل الإفريقي من بين أهم المناطق في التي تتكاثر بدولها الجماعات الإرهابية⁴، كمتعود الظاهرة الإرهابية في البلدان الإفريقية إلى فترة التسعينات من القرن الماضي حيث شهدت أغلب دول المنطقة أعمال عنف إرهابية، يأتي على

¹ عبد النور بن عنتر، " تهديدات هجينة " ، في : <https://bit.ly/3aQxUQd> ، (2019/20/04).

² فرحاني، مرجع سابق، ص 108.

³ مصطفى دلة أمينة، " العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا " ، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.49،

2016، ص ص115-132.

⁴ عبد الوهاب بن خليف، جيوسياسية العلاقات الدولية المتغيرات، القواعد والأدوار، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2016، ص ص16.

راسها الجزائر، والسودان، والصومال، ونيجيريا، لكن قبل التطرق إلى علاقة الظاهرة الإرهابية بإفريقيا لابد من تناولها عبر نقطتين رئيسيتين تتخذ منها الظاهرة شكل في القارة تمثل في:

✓ **الإرهاب المحلي:** الذي يعتبر أحد أشكال العنف المتوطن في إفريقيا ويرتبط بالعنف السياسي، والقبلي، ويتخذ من الطابع السياسي هدف لها حيث يسعى من وراء الجرائم المرتكبة إلى تحقيق أهداف سياسية.

✓ **الإرهاب الدولي:** (العابر للحدود) وهو الإرهاب الذي تنطبق عليه عناصر الجريمة المنظمة الدولية العابرة للحدود، ويتضح أبرز نماذج هذا الشكل في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) الذي يرتبط بمنطقه الساحل الإفريقي تحديدا¹، وعلى اعتبار أنه يمثل أحد أهم الأخطار الأمنية التي تهدد دول هذه المنطقة، وقد برز هذا التنظيم الإرهابي الخطير منذ سنة 2006 نتيجة التقارب الفكري بين الجماعة السلفية الناشطة في المنطقة وبين تنظيم القاعدة المركزي في أفغانستان، وهو الحدث الذي عبر عن تحول في بنية وتمركز الإرهاب إقليميا²، ويتشكل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من أربع كتائب رئيسية أهمها: كتيبة الفرقان، وكتيبة المرابطون، وكتيبة الفاتحين، وكتيبة الأنصار الناشطة عبر شمال مالي والنيجر، كما يستفيد التنظيم من دعم أربعة مجموعات إرهابية شديدة الخطورة في القارة الإفريقية وهي: حركة " التوحيد والجهاد" في غرب إفريقيا (MUJAO)، وحركة " بوكو حرام" في نيجيريا، وحركة " الشباب المجاهدين" الصومالية، وزيادة على كل ما سبق من التنظيمات الإرهابية التي ذكرناها يتغلغل في المنطقة منذ 2014 تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وهو ما أكدته تقارير فريق مراقبة العقوبات التابع للأمم المتحدة³.

كما تشهد منطقته الساحل الإفريقي خاصة منذ اندلاع الأزمة المالية (2012)، والإطاحة بنظام القذافي، تمركز وانتشار جماعات متطرفة تحترف نشاط الجريمة والإرهاب، خاصة في

¹ إدريس عطية، " الجريمة المنظمة والإرهاب مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا "، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ع.8. (ديسمبر 2017)، ص. 53-70.

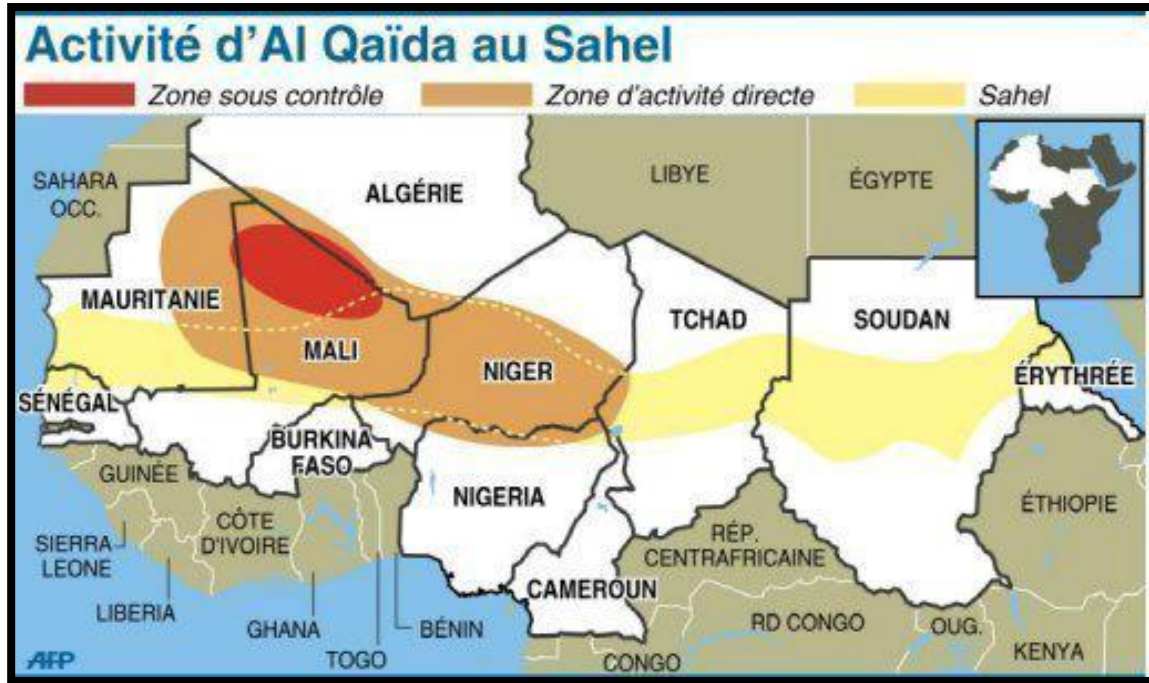
² فرحاني وإبراهيمي، مرجع سابق، ص. 1.

³ بن خليف عبد الوهاب، مرجع سابق، ص. 15.

ضل انتشار السلاح وإمتلاكها الموارد المالية التي توفرها عمليات الفدية، وهو ما حقق للجماعات الاجرامية قدرة ذاتية على التمويل، أو ما يعرف بـ "التمويل الذاتي" Autofinancement¹، والملاحظ أن نشوء علاقات تنظيمية بين هذه الجماعات وبين التنظيمات الإجرامية في دول أخرى من العالم²، قد ساهم بشكل كبير في إزدياد الأثر الإنتشاري للظاهرة، وتنامي التهديد الارهابي في المنطقة، وهو ما فتح المجال واسعاً للتدخل الدولي، تحت ذريعة محاربة الإرهاب، ويؤثر تواجد هذه الجماعات الإرهابية في هذه المنطقة من شمال أفريقيا ومنطقة الساحل على أمن واستقرار الجزائر، حيث أن هذه الجماعات قد إستهدفت في أولى عملياتها المصالح الجزائرية تحديداً، وما حدث في قاعدة تيقنتورين النفطية في الجنوب الجزائري سنة 2013 لخير دليل على ذلك¹.

وفيما يلي خارطة تمثل توزيع نشاط القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي

توزيع نشاط القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي



المصدر: <https://www.diploweb.com>

¹ المرجع نفسه، ص 17.

² عطية إدريس، مرجع سابق، ص 60.

2. **الجريمة المنظمة:** إذا كان الإرهاب يسعى إلى تحقيق أهداف سياسية فإن الجريمة المنظمة ترمي إلى تحقيق أهداف إقتصادية ومادية، وعليه فإن الباعث لمحرك للإجرام المنظم يتمثل في القصد من تحقيق الكسب المادي، وتعد الجريمة المنظمة من أخطر الظواهر التي تهدد كيان الدولة، وسيادتها في منطقة الساحل الإفريقي¹، على غرار ما تشهده دولة مالي التي كانت مسرحا لإشتداد نشاط الجريمة المنظمة، تحول إلى صراع بين الإثنيات القبلية وانتهى بحرب، ومطلب إنصالية في الشمال، منحت مبررا سياسيا للتدخل الأجنبي.

وتتفق كافة التشريعات، والتعاريف التي تتناول مسألة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على أن هذه الأخيرة هي: "نشاط إجرامي لتنظيم يعتمد على التخطيط أساسا للعمل الإجرامي، يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة لتحقيق مكاسب مالية من خلال إستخدام الوسائل المحضورة"²، والملاحظ من خلال هذا التعريف أن الجريمة المنظمة تتميز بخصائص مختلفة عن غيرها من الجرائم الأخرى نذكر منها:

✓ التنظيم: أنها ذات هيكل تنظيمي غير مشكلة عشوائيا.

✓ التخطيط: تعمل بصورة متظافرة من أجل الحصول على منفعة مادية او مالية.

✓ الخطورة: ويقصد بتعبير جريمة خطير سلوك يمثل جرم يعاقب عليه بعقوبة³.

هذه الخصائص تجعل من الجريمة المنظمة ظاهرة إجرامية ذا طابع عبر وطني تتعدي في تأثيراتها حدود الدولة، وتتقاطع مع الإرهاب الدولي في الاهداف، غير أن الأنشطة ذات الطابع الإجرامي المنظمة هدفها بث الرعب وإلحاق الأضرار المادية بالدرجة الأولى، في حين أن الإرهاب يتم بهدف عقائدي أو سياسي، ولعل أبرز نقاط التشابه هي الخروج عن سلطة الدولة، وإن أعمال كلا الفريقين أعمال إجرامية غير مشروعة يعاقب عليها قانونا، وفي الغالب الأعم يعتبر نشاط هذه التنظيمات من جرائم الإرهاب.

¹ بن خليف عبد الوهاب، مرجع سابق، ص.17

² الأمم المتحدة، الجمعية العامة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، جانفي، 2010، ص.4

³ المرجع نفسه، ص.5

كما تتنوع الجريمة المنظمة من حيث المجالات خاصة ما تعلق منها التجارة بالمخدرات، التجارة بالأشخاص تبييض الأموال، وتجارة الأسلحة والإرهاب¹.
وقد أكدت الأحداث المتتالية أن هناك إرتباط وثيق بين الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي بسبب وجود نشاط لجماعات إجرامية منظمة عابرة للأوطان، والتعاقد غير المعلن بين عصابات الجريمة المنظمة العابرة للدول والجماعات الإرهابية، حيث أن هذه الأخيرة تقوم بتأمين العصابات الإجرامية مقابل الأموال والسلاح.
ثانياً: تجارة المخدرات والسلاح :

1. **تجارة المخدرات:** تمثل تجارة المخدرات مشكلة عالمية تعاني من تداعياتها أغلب دول العالم بدرجات مختلفة، حيث تشير تقارير الأمم المتحدة على أن تجارة نسبة تجارة المخدرات تصل إلى حوالي 10 بالمئة من مجموع التجارة العالمية²، كما أن التكلفة المرتبطة بمعالجة أضرارها الاقتصادية والاجتماعية العالمية، تصل إلى 120 مليار دولار سنوياً³.

وتعد منطقة الساحل الإفريقي، من أكثر المناطق تضرراً من هذه الأفة الخطيرة في كافة القارة الإفريقية، فهي تمثل أهم نشاط الجماعات الإجرامية التي تستغلها للحصول على الموارد المالية المتعلقة بتمويل الإرهاب والنشاط الإجرامي، كما تستغل عائداً في تغذية النزاعات والحروب المسلحة في القارة.

وتشهد تجارة المخدرات تنامياً متزايداً في المنطقة*، نتيجة زيادة الطلب عليها في الأسواق الأوروبية، وفي كون أن المنطقة قد أضحت تشكل طريق بديلاً لمنظمات التهريب الدولية، التي تستغل الفساد السياسي، والفراغ الأمني على المناطق الحدودية لتمرير المخدرات الصلبة نحو

¹ الحسين الشيخ العلوي، " منطقة الساحل الإفريقي ومعبّر الموت الدولي"، في: <https://bit.ly/3bkCJlu> . (2020/02/19).

² بن خليف، مرجع سابق، ص. 18.

³ نفقات مرتبطة بالإجراءات الدولية والوطنية لمكافحة هذه الظاهرة، ومعالجة المدمنين والتوعية بأخطارها.

* يعود تنامي نشاط تجارة المخدرات في منطقة الساحل الإفريقي، ، حيث أضحت المنطقة تمثل نقطة عبور رئيسية في التجارة الدولية للمخدرات، بعد فرض ضوابط أمنية مشددة على مناطق التهريب والعبور التجارية البحرية الدولية الأخرى على طول السواحل الإسبانية وجزر الكناري والمطارات الأوروبية، حيث تشير أغلب التقارير الى تحول المنطقة الى ممر رئيسي للمخدرات من امريكا الجنوبية مرورا بخليج غانا ثم منطقة الساحل نحو اسواق الشرق الأوسط وأوروبا.

الأسواق الأوروبية والشرق أوسطية، ووفق تقديرات المكتب الدولي لمكافحة المخدرات فإن ما نسبته 90 بالمئة، من مادة الكوكايين المصادرة في أوروبا في سنة 2019 مصدرها دول منطقة الساحل، كما يشير تقرير لجنة غرب أفريقيا لمكافحة المخدرات أن عائدات نشاط تهريب المخدرات في المنطقة تقدر بأكثر من 1.8 مليار دولار سنويا¹.

2 الإتجار بالأسلحة: تمثل ظاهرة الإتجار بالأسلحة الخفيفة تحديا أمنيا كبير لدول منطقة الساحل، وقد إزدادت هذه الظاهرة خطورة بعد التغييرات التي عرفتتها دول مالي وليبيا خاصة، حيث تضاعف تدفق هذه الأسلحة عبر حدودها بعشرات المرات²، ووفق هذا السياق تعد منطقة الساحل اليوم من أكثر المناطق جذبا لبيع الأسلحة والإتجار بها، وتشير هذه التقارير أيضا على أن أغلب الأسلحة المنتشرة والمستعملة في النزاعات في منطقة الساحل الأفريقي هي أجنبية الصنع يأتي على رأسها سلاح الكلاشينكوف حيث يمثل مانسبته 95 بالمئة من مجموع قطع السلاح المنتشرة، وأشارت التقديرات الأمنية إلى أن عدد قطع السلاح المتداولة في ليبيا فقط بلغ 29 مليون قطعة بين خفيفة، متوسطة، وثقيلة، من بينها ماتستحوذ عليها الجماعات المسلحة، وتؤكد العديد من التقارير أن تهريب الأسلحة في إفريقيا يشكل أكثر من ثلث المبادلات الرسمية على مستوى سوق الأسلحة الخفيفة³، بأن ما مقداره 15 مليار دولار يتم هدرها سنويا على الحروب في هذا الإطار أكدت إحصائيات حول زيادة نسبة التجارة بالأسلحة الخفيفة أنها عرفت زيادة مع اندلاع الثورات في الكثير من الدول العربية أي منذ سنة 2010 خاصة ما حدث في ليبيا ومالي ومصر والسودان، علما أن هذه القارة تعاني كافة مظاهر التخلف وتزداد هذه المظاهر في مناطق مثل تشاد، النيجر، ومالي وهي مناطق تمثل عمق الساحل الإفريقي⁴.

¹ محمد ماضي، "مواجهة تنظيمات الإرهاب في الساحل تستدعي استراتيجية أعمق"، في: <https://bit.ly/2xr36rJ> (2019/09/12).

² "غرب إفريقيا معبر المخدرات والإرهاب"، في: <https://bit.ly/2QGAKJW> ، (2019/07/15).

³ "الأمم المتحدة: 29 مليون قطعة سلاح تنتشر بأحاء ليبيا"، في: <https://ara.tv/prpj2> ، (2019/11/14).

⁴ عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص. 20.

وقد ارتبط صعود التهديدات العابرة للحدود في منطقة الساحل الإفريقي بشكل واضح بمؤشر آخر هو نشاط التجارة غير المشروعة الذي ظهر تدريجيا من خلال التقارب المبدئي بين الشبكات التجارية التقليدية التي ازدهرت بسبب تهريب السلع المدعومة من الجزائر وليبيا نحو مالي والنيجر، ومازال تهريب البضائع مستمر إلى أن بدأت تجارة الأسلحة بالظهور بشكل كبير في المنطقة خلال تسعينيات القرن الماضي، بسبب الصراعات الداخلية التي حدثت في تلك الفترة، إلا أن إزدهار نشاط تجارة التبغ مع بداية الثمانينات، أدى إلى تنامي شبكات تجارة المخدرات وعليه تطور الوضع أكثر لنشاطات أخرى على غرار تهريب العملات الأجنبية والهجرة غير الشرعية والتي برزت بشكل كبير وكذلك تهريب وإختطاف البشر، تبين هذه الحقائق بشكل كبير أن الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي تمتلك موارد مالية و عائدات إقتصادية قوية¹.

ثالثا: الهجرة غير الشرعية والإتجار بالأشخاص

تعتبر الهجرة غير الشرعية إحدى أخطر التهديدات الأمنية التي تتعرض لها دول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، فهي عامل مزعزع للإستقرار والتجانس الاجتماعي والسياسي من جهة، و لما لها من علاقة مع الجريمة المنظمة بكافة أنواعها من جهة أخرى ، لاسيما منها ما يتعلق بالإتجار بالأشخاص التي أصبحت لها منظمات إجرامية متخصصة².

كما أن تهريب المهاجرين غير الشرعيين، هي إحدى أخطر الظواهر التي تعاني منها المنطقة، لما لها من عواقب بالغة الخطورة على الأمن المجتمعي لهذه الدول، وأمن أفرادها، حيث تشكلت خلال الأعوام الأخيرة خاصة منذ بداية الألفية الثالثة منظمات إجرامية مختصة في الإتجار بالبشر في دول إفريقية مختلفة، على غرار الدول التي تعرف بؤر متوترة مثل مالي والنيجر التي تعد من أكثر الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، وتعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر تضررا من هذه الظاهرة، سواء كدولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين خارج حدودها الجغرافية أو كدولة مستقبلة للمهاجرين الأفارقة القادمين من جنوب الصحراء، ويقدر

¹ خالد حمادي، " غرب إفريقيا.. معبر المخدرات والإرهاب "، في : <https://bit.ly/2QGAKJW>، (2019/04/30).

² الأمم المتحدة، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2014، مارس 2015. ص.45.

عدد هؤلاء المهاجرين، وفق تصريح مدير الهجرة بوزارة الداخلية الجزائرية إلى نحو 90 ألف مهاجر غير شرعي ينحدرون من جنسيات إفريقية مختلفة خاصة مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو، والسنغال، وكوت ديفوار، دخلت الحدود الجزائرية بطريقة غير مباشرة¹.

وقد أصبح المغرب العربي منطقة إستقبال وعبور للمهاجرين حيث تزايدت معدلات الهجرة غير النظامية من إفريقيا إلى الشمال ومنها إلى أوروبا ابتداء من التسعينيات، وبرزت كمشكلة واضحة منذ سنة 2000، حيث تشير التقديرات الي إرتفاع معدل نسبة عدد الوفيات السنوية في مسارات وطرق الهجرة ، بما يقارب المئات كل سنة مع الارتفاع السنوي في معدل حصيلة الوفيات²، وتشير الإحصائيات الأومية إلى أن أكثر من 55 الف مهاجر دخلوا أوروبا عبر البحر المتوسط، في الفترة الممتدة لسنة 2018 مقارنة بأكثر من ربع مليون لسنة 2016، وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في أعداد المهاجرين إلا أن نسبة عدد الوفيات، واصلت أرتفاعاتها للعام الخامس علي التوالي، وأشارت المنظمة الدولية للهجرة إن عدد الوفيات من المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط في سنة 2019 يزيد عن 1283 شخص، وعبور أكثر من 110 آلاف آخرين³، إضافة إلى ذلك يرتبط نشاط الهجرة الغير شرعية بصفة مباشرة بكافة أنواع نشاط الجريمة المنظمة من التهريب، والإتجار بالبشر، وتبييض الأموال، حيث أن المهاجرين يدفعون الأموال لشبكات التهريب وقطاع الطرق لمساعدتهم، كما أنهم عرضة للجريمة المنظمة بكافة أنواعها كما لا يمكن إغفال جانب⁴.

¹ عبد الرزاق بن عبد الله ، " 90 ألف مهاجر إفريقي يتدفقون على الجزائر سنويا "، في: <https://bit.ly/3dcjviG> .(2019/12/15).

² عبد القادر خليفة، " مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية: من مسار عبور الى فضاء استقرار(مدينة ورقلة). المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، ع.70-69،(2015). ص ص، 39-60

³ الهجرة عبر المتوسط: 2019، أخبار الأمم المتحدة النسخة الإلكترونية، 3 يناير 2020. في: <https://bit.ly/2VUm0k3> .

⁴ ميشيل هوفمان، " المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون الهجرة: " تهريب البشر يزيد معاناة اللاجئين والمهاجرين في النيجر " ، في: <https://bit.ly/2KNqiDA> ، (2020/01/14).

المبحث الثاني: تحديات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

تشكل أفريقيا محور من المحاور الأساسية للدبلوماسية الجزائرية، حيث كانت إفريقيا بمثابة حقل نشاط دبلوماسي مكثف للسياسة الخارجية الجزائرية، نتيجة نضالها التحرري ودورها الرائد في استرجاع سيادة الكثير من الدول الإفريقية، والإسهامات التي قدمتها في سبيل تحرير إفريقيا، ولما كان لها من وزن على الساحة الدولية ومكانة مرموقة في الزعامة على دول العالم الثالث، التي سمحت للدبلوماسية الجزائرية بأن تلعب دورا بارزا على الساحة الإفريقية، حيث وظفت الجزائر رصيدها التاريخي و مكانتها ومصداقية دبلوماسيتها في سبيل العمل على توحيد الجهود و الوساطات بين الدول المتنازعة والنزاعات الداخلية التي تشهدها دول المنطقة ، من خلال تبني مقاربة شاملة لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي عبر ثلاثية التنمية والتعاون والحوار السياسي والسلمي بين الدول، وفي هذا السياق يمكن القول أن المقاربة الجزائرية تعبر عن مجموعة من الأبعاد المحددة للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه المنطقة في إطار أسس ومبادئ السياسة الإفريقية للجزائر¹.

المطلب الأول: مكونات المقاربة الأمنية الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الأفريقي

يعتبر الاهتمام المبكر للجزائر بمختلف النزاعات الإفريقية عموما والنزاع في منطقة الساحل خصوصا العامل الأساسي في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه هذه المنطقة وهذا من خلال الحضور البارز للجزائر ضمن فعاليات متعددة الأطراف ولم يقتصر دور الجزائر على المشاركات، بل احتضنت عدة لقاءات سواء على مستوى وزراء الخارجية أو قادة الجيوش في المنطقة - كان على سبيل المثال لا الحصر - المؤتمر التنسيق الأمني لوزراء خارجية الجزائر، موريتانيا ، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، ليبيا، والتشاد، والذي انعقد في في مارس 2010 في الجزائر العاصمة والذي خصص لتفعيل المسارات الإقليمية لمكافحة الإرهاب في المنطقة، ثم إجتماع رؤساء أركان جيوش الدول نفسها في أفريل من السنة ذاتها، المنبثق عن توصيات إجتماع رؤساء الحكومات².

¹ منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017، ص. 35

² أحمد حسو، " الجزائر تحتضن مؤتمر إقليميا لمكافحة الإرهاب " ، في : <https://bit.ly/2yVbz7j> ، (2019/07/15)

أثمرت الجهود الجزائرية في هذا السياق على وضع " استراتيجية جماعية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود " ، وعن تأسيس " لجنة الأركان العملياتية المشتركة " في أبريل 2010¹ . التي تتخذ من مدينة تمنراست مقرا للقيادة العسكرية المشتركة للدول الأعضاء بين دول الميدان التي تضم قوات الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر، والتي تعتبر أول خطوة نحو تجسيد التنسيق العسكري العملياتي الميداني المشترك، كما يمكن اعتبار إنشاء اللجنة مبادرة لقطع الطريق أمام المساعي الخارجية للتدخل عسكريا في الساحل الإفريقي بحجة ضعف الدول وعدم قدرتها للتصدي للجماعات الإرهابية والإجرامية في المنطقة كون هذه المنطقة هي منطقة مستقطبة من طرف قوي داخلية وخارجية².

فالتصورات التي تقدمها الجزائر في سياق المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه التهديدات التماثلية وغير التماثلية في المنطقة تتدرج في إطار تقوية النشاط الدبلوماسي بين الدول في الشق الأمني والمشاركة وإبداء رئيها في كل قضايا منطقة الساحل الإفريقي خاصة وأن هذه المنطقة تعتبر بمثابة الانشغال الأمن القومي الأكبر للجزائر انطلاقا من مبدأ العمق الجغرافي، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوز حقيقة أهمية هذا الامتداد أو إغفال مكانته الجيو-سياسية وفي ضل التحولات الإقليمية التي شهدتها المنطقة وارتدادات ذلك على الأمن الوطني الجزائري وبالتحديد الأزمة في مالي، فإن هذه التطورات أعطت لموضوع الأمن الأهمية كونها ترتبط بمقتضيات تحقيق الأمن الوطني، فالدبلوماسية الجزائرية القائمة على الشق القومي أولت اهتمام بالغ في أجندتها السياسية قضايا الأمن في المنطقة والتصورات الأمنية التي تقدمها والقائمة من خلال تقوية نفسها عسكرياً وهي تهدف إلى:

1. حماية الحدود الوطنية والسلامة الترابية.
2. تعزيز القدرة الدفاعية وحماية الأمن الداخلي.
3. الحفاظ على المكانة الدولية والإقليمية.

¹ خالد الطيب، "اجتماع رؤساء أركان دول الساحل وجنوب الصحراء للاتفاق على سبل مكافحة الإرهاب " ، في :

<https://bit.ly/2X30toN> (2019/12/13)

² منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية- المحددات- الميادين - التحديات ،الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط

1، 2015. ص 190.

4. مكافحة الإرهاب والتطرف¹.

وتقوم التدابير الوطنية الأمنية الجزائرية على تأمين سلامة ترابها من كل خطر قد يهدد سيادتها وإقليمها وساكنتها وعليه تتبني الجزائر تصورا أمنيا قائماً على الأمن الموسع، حيث تنضوي الجزائر تحت 14 صك دوليا في مجال مكافحة الإرهاب، وهذا يدل على نشوء علاقة وطيدة بين العقيدة الأمنية والسياسية الخارجية الجزائرية، فضلاً عن محور المبادئ المستمدة من ركائز سياستها الخارجية وإعطاء الأولوية للتنمية الوطنية والجهوية ذات الطابع الإقليمي . وبالتالي فالمقاربة الجزائرية من البعد الداخلي تتكون من مجموعة أبعاد واهتمامات أهمها: البعد الجغرافي والبعد الاقتصادي والتنموي، والبعد العسكري، والبعد المجتمعي.

إن الجزائر باعتبارها أكبر دولة مساحة في القارة الإفريقية ونظراً لحدودها الشاسعة بحكم الموقع الجغرافي مع دول الساحل الإفريقي بصفة عامة ومع مالي والنيجر وليبيا بصفة خاصة من منطلق الجوار وبحكم عدة عوامل كانت باستمرار وراء المنظور الجزائري للمنطقة ولعبت دورا في التصور الجزائري للبعد الخارجي، ونري بأن الجزائر قد تأثرت بكافة المؤثرات الخارجية خاصة الأزمة في مالي والنيجر والتان تشكلان أولوية في الأمن القومي والإقليمي للجزائر بسبب مجموعة من الاعتبارات والعوامل من بينها: الجوار الجغرافي ووجود امتدادات للجزائر في دول الساحل الإفريقي، والطبيعية البيئية والثقافية المتشابهة والروابط العائلية والأسرية وتقارب سكان جنوب الجزائر وخاصة طوارق الجزائر مع عائلات متعددة من سكان شمال مالي وسكان الشمال الغربي بالنيجر وتقارب سكان جنوب الجزائر مع دول الساحل والصحراء².

كما ينطلق منظور الجزائر لأمنها الإقليمي من أهمية التنمية بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، والحرص على ضرورتها حيث كانت الجزائر باستمرار تقف وراء سبيل تسوية الأزمات سلمياً وفق المقاربة التنموية، خاصة في مالي من خلال الدعم والمشاركة في بناء التوافق والمصالحة والوحدة الوطنية المالية، كما تحرص في جهودها للوساطة على ضرورة تأكيد التواجد الميداني للإدارة المركزية للحكومة المالية خاصة في الشمال، وتقوية

¹ بوحنية قوي، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012، ص 2.

² إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص. 195.

التوازن الجهوي وإبعاد التهميش التنموي والإداري للأقاليم الشمالية ووقف التمرد الداخلي وفي مقدمته سكان شمال مالي الذين يشكلون عامل إستقرار مهم بالنسبة للجزائر.

كما عملت الجزائر وفق مقاربتها على إبعاد التدخلات الدولية من خلال المبادرة بمشاريع وأليات إقليمية لبناء الأمن والسلم في المنطقة، كما تشارك في العديد من المبادرات الإقليمية والقارية¹، ونظرا لتقل الجزائر التاريخي ورصيدها الدبلوماسي الحافل و قوة دبلوماسيتها في عمليات الوساطة والتظاهرات الدولية، فهي تمتلك تأثيراً قوياً على مستوى الحضور في الاتحاد الإفريقي، كما أنها تمتلك مكانتها السياسية ومبادراتها الإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب والأمن الإقليمي، وقد عملت على إيجاد توافق إقليمي أمني من خلال إتفاق أفريل 2010 بين دول الميدان: الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر².

من خلال ما سبق يمكن الاستنتاج أن البعد الهدي للمقاربة الجزائرية وبالخصوص النزاع في مالي (1961-2006) هو العمل منذ بداية النزاع على التسوية الدائمة لازمة في مالي للإيجاد حل سياسي وهي النتائج التي تضمنتها الوساطة الجزائرية التي تمت بمالي وبالجزائر خلال الفترات 1994، 1990، 1968، وخاصة إتفاق 2006 التي نتج عنها التوصيات التي تؤكد دعم الحكومة المركزية لإيجاد حل السياسي من خلال إعطاء صلاحيات لتسيير الجماعات المحلية شمال مالي، وإقامة مجلس جهوي لتنمية الشمال (منطقة كيدال)، ومشاريع تنموية وتطوير شبكات الطرق من اجل فك العزلة التي يعاني منها سكان الشمال مالي، كما ساهمت الجزائر في إنشاء صندوق الاستثمار.

وقد إستطاعت الجزائر في كل مرة أن تصل إلى توافق بين الطرفين ولكن عند التجسيد الإتفاق يظهر الخلاف ويرجع ذلك أساسا لتأثير الأطراف الخارجية، كما ان فرنسا إحدى الدول التي تتحمل مسؤولية فشل المفاوضات والمصالحة في مالي، وتتسبب أيضا في عرقلة الفرقاء للوصول إلى الحل السياسي الذي تركز عليه الجزائر في وساطتها المحكومة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول، كما أن رفض النظام الجزائري للتدخلات العسكرية الفرنسية في

¹ المرجع نفسه، ص. 198.

² المكان نفسه.

بلدان المنطقة بسبب قلقها من امتداد التهديد إلى أراضيها وبهذا ستتورط الجزائر في مأزق ودوامة أمنية بمفهوم المدرسة الواقعية وهو بالضبط ما تسعى فرنسا إليه عبر تحويل أزمة داخلية إلى حرب دولية حيث سارعت إلى تقمص دور الشرطي ورفع عصا الحرب في المنطقة وسارعت إلى حشد دولي واستبقت التدخل العسكري الذي جاء تحت ذرائع سياسية أكثر منها قانونية مثل وقف التهديدات الإرهابية وصد هجوم المسلحين الإسلاميين وإيقاف زحفهم نحو العاصمة باماكو.

إستطاعت فرنسا أقتناع مجلس الأمن الدولي بإصدار القرار 2085¹ في ديسمبر 2012 المستند على المادة 50 من ميثاق الأمم المتحدة، والملاحظ أنه لم يخرج عن مقتضى الفصل السابع لاسيما ماتعلق منه بالعمل الجماعي التدريجي والموافقة على نشر قوة دولية إفريقية في مالي حيث دعي القرار الاتحاد الإفريقي بالعمل والتنسيق مع الأكواس، والأمين العام الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى والشركاء المعنيين بالأزمة، وعلى ضرورة نشر بعثة الدعم الدولية " ميسما " بقيادة إفريقية وعليه فالذي حدث هو خرق فرنسا لما هو متفق عليه، وذلك عن طريق مسارعة فرنسا لشن عملية **الهز البري** " سيرفال" في 2013 على الرغم من أن قرار مجلس الأمن لم ينص على مشاركة القوات البرية للاتحاد الأوروبي مباشرة في العمليات إذ عليها تأمين الدعم اللوجستي للجيش المالي فقط، وبذلك نجحت فرنسا بعدها في قيادة العمليات العسكرية وفي حشد الدعم والتضامن الأوروبي والدولي².

ضلت الجزائر متمسكة في معارضتها التدخل العسكري وعلى ضرورة تطبيق الحل السياسي من خلال تشجيع الحوار بين فرقاء الأزمة في مالي حيث فشلت الجزائر في فرض أجنحتها ومنع استصدار قرار أممي بعدم التدخل العسكري في مالي وهو ما يؤكد فرضية تهميش الدور الجزائري في أزمة مالي، وأيام معدودة قبل التدخل العسكري الفرنسي في مالي تم في الجزائر التوصل لمصالحة بين الحكومة المركزية والمتمردين والتي تضمنت توحيد توحيد

¹ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 2085 يتعلق بمالي، ديسمبر 2012، ص ص. 2-9

² على ابو فرحة، " التدخل العسكري في مالي. تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون مسيبتها " في : <https://bit.ly/2ZP83EG>

(2019/06/14)

حركة انصار الدين والحركة الوطنية التحرير أزواد حول مبدأ التعاون والتنسيق مع الحكومة المركزية حول مبدأ وحدة مالي ومحاربة الإرهاب حيث تمثلت خطة الجزائر في انسحاب الميليشيات المسلحة بمدن الشمال ووضع مخطط للإعادة إعمار الشمال، ولاكن مرة أخرى أجهضت العملية بسبب تسرع فرنسا للتدخل العسكري حيث أن الحل السياسي للنزاع في مالي سيبعد مبرر التدخل العسكري الفرنسي المبرمج مسبقاً¹.

وتعتبر منطقة الساحل بمثابة الحزام الأمني الجنوبي للجزائر لما تشكله من عمق جيو إستراتيجي وقضية حيوية للأمن القومي الجزائري، ولذلك تسعى الجزائر منذ الإستقلال لضمان إستقرار هذه القاعدة الحيوية لأمنها الوطني، وتعمل على المساهمة في إستقرار الدول والأنظمة وعلى منع بروز المخاطر، والمشاكل الأمنية، كما تهدف من خلال أليات العمل الدبلوماسي والحوار، والتنسيق بين مختلف دول المنطقة إلى مواجهة أي تهديد امني ورفض أي تواجد اجنبي، إلا ان هذه المنطقة شهدت عدة اضطرابات سياسية وأمنية خطيرة كان أهمها الأزمة السياسية والأمنية التي شهدتها دولة مالي.

ونظرا إلى المميزات الخاصة التي تطبع المنطقة وتحديدًا المتعلقة بالتهديدات الأمنية المختلفة وهو ما يصعب على دول الساحل ضبط الاستقرار الأمني والسياسي وتحقيق التنمية وتحقيق التماسك الاجتماعي وتعتبر جملة هذه المميزات بمنزلة التحديات الأمنية الكبرى للأمن الوطني الجزائري وهو الأمر الذي يطرح من خلال مجموعة من التحديات الوطنية والإقليمية.

المطلب الثاني: تحديات البيئة الداخلية الجزائرية

تفاقت الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل في السنوات الأخيرة بشكل يندر بتطورات درامية بعيدة المدى، وباتت المنطقة والجزائر على وجه التحديد عرضة لجملة من التهديدات المستدامة التي لم تعد تقتصر على التهديدات التقليدية، بل تجاوزتها لتشمل تحديات أمنية لمختلف مستويات الأمن وأهمها : مستوى الأمن، والاستقرار الداخلي. بحيث أصبحت الوحدات السياسية في مواجهة تحديات داخلية ذات خطورة كبيرة لا تقل أهمية عن التهديدات العسكرية،

¹ عبير شليغم، " التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي تجاه أفريقيا " ، في: <https://bit.ly/2ZP68Qw> ، (1018/10/22)

ومتعلقة بالأمن الإنساني وأمن الفرد بالدرجة الأولى، واستنادا على ما سبق طرحه باتت الجزائر في مواجهة تحديات أمنية نابعة من البيئة الداخلية ويمكننا أن ندرج اهم التحديات المستدامة ذات البعد الداخلي للجزائر¹.

أولاً: تحديات الإصلاح السياسي

إرتبطت الإصلاحات السياسية في الجزائر، بتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية على عدة مستويات داخلية، وإقليمية ودولية حيث أنها تعبر عن تنازلات اختيارية لمطالبات شعب من قبل السلطة السياسية. لمواكبة سياق حالات التغير القسري في سياق الأجواء السياسية التي صاحبت الإصلاحات السياسية والدستورية. كان النظام السياسي في الجزائر سباقا، نوعا ما إلى الشروع في الإصلاحات حيث شهد الدستور الجزائري أولى التعديلات منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، واستمرت بعد ذلك حركة التعديلات الدستورية وإصدار القوانين المتعلقة بالحرية والتعددية الحزبية.

لكن تكاد تجمع أصوات المعارضة على محدودية الانعكاسات السياسية لهذه التعديلات ومن ذلك عدم صدور القوانين العضوية الضرورية لتطبيق العمل الدستوري. وبالتالي عدم وجود تطور ملموس، لأن الإصلاحات التي نص عليها الدستور بقيت معطلة، مما يدل على أن النظام السياسي مازال مترددا في مسالة الديمقراطية.

راهن النظام الجزائري طيلة السنوات الأخيرة على الرصيد التاريخي والشرعية التي يمتلكها الرئيس للشروع في مبادرة الإصلاح السياسي تسمح له بالإشراف الكامل على مسار العملية وفق خطة محددة الأهداف مسبقا، وبمعنى اخر التوصل إلى صيغة توافقية بين أجهزته لتغيير سلس وبطيء يأتي من الداخل.

بالموازات مع هذا المسعى الإصلاحى الحذر، وقف النظام الجزائري تجاه الحراك العربي موقف المتفرج الصامت، وقرر ألا يجاري التحولات، والواقع أن النظام الجزائري كان مرتبك من التداعيات المتتالية للانتفاضات العربية، لكنه في الوقت نفسه لم يكن مستعد لتقديم أي تنازلات

¹ عمار جفال، " الأقطار المغاربية: بين استقرار داخلي هش وجوار مضطرب " ، في السياسة الإقليمية للجزائر، تحرير عمار جفال،

الجزائر: دار هومة، 2015، ص. 9

تحت الضغط، واقتصرت استجابة النظام الجزائري لامتصاص الحركات الاحتجاجية المصاحبة للحراك العربي (ثورة الزيت والسكر 2011)، على التوزيع الواسع للريع على مختلف شرائح المجتمع بصيغ وأشكال عديدة منها : رفع الأجور وتعميم القروض الميسرة، وتوزيع السكن، وإلغاء الديون البنكية على الشباب والفلاحين. ويمكن القول انه تم الالتفاف حول الأحداث بربطها بأسباب اقتصادية وارتفاع الأسعار، وأبعاد أسبابها عن كل ما من شأنه أن يكون ذا بعد سياسي، بل ذهب خطاب النظام إلى استغلال خشية المواطن الجزائري من تدهور الوضع الأمني من جديد، والتأثير على السلم الاجتماعي¹. والمتتبع للمشهد السياسي الجزائري يلاحظ أن النظام السياسي الجزائري قد تميز في العديد من المرات بعدم الاستقرار سواء بالأبنية الحكومية أو في العلاقات السياسية الاجتماعية، وكل هذا حول مطالب الاستقرار والعدالة الاجتماعية، وبالإضافة إلى عدم الاستقرار الذي تعرفه الجزائر منذ حراك فيفري 2019 والتي تتمثل في فشل النظام السياسي في تحقيق المشروع الكاملة في نضر المجتمع وقد أظهرت هذه الأحداث السابقة ضعف وهشاشة مؤسسات الدولة الرسمية ونوع من عدم الاكتمال للبناء المؤسسي للدولة الجزائرية².

ثانياً: تحديات البيئة السياسية

تتطلب دراسة وفهم مصادر تهديد الجزائري التركيز على تحليل البنية السياسية للنظام السياسي فالمتتبع للمشهد السياسي الجزائري منذ الاستقلال وحتى الوقت الحاضر يومنا هذا يلاحظ أن السياسة الخارجية الجزائرية وتطبيقاتها هي من اختصاص السلطة التنفيذية ومؤسسة الرئاسة هذه الأخيرة حظيت بمكانة خاصة في مختلف الدساتير التي سادت الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية دستور 2008، نظرا للصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية وهي ظاهرة عامة غي اغلب العربية و دول العالم.

¹ جفال، مرجع سابق، ص. 17

² حنان خرياشي، فارس اسلام قومي، " معضلة الامن القومي الجزائري في ضل تنامي التهديدات المستدامة، في الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي : التعامل والتداعيات، تحرير عبد الرحيم رحموني، يوسف قدور، عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، 2019، ص، 70

إلا أن هذا الوضع أدى إلى احتواء الدبلوماسية التنفيذية لأغلب الأعمال والنشاطات الخارجية، على حساب دور السلطة التشريعية، فمهمة هذه الأخيرة في الجزائر هو مراقبة وتقييم أعمال الحكومة من خلال البرلمان الذي ينحصر دوره بالدرجة الأولى في الشؤون الداخلية في المقام الأول، هذا برغم وجود داخل كل غرفة للبرلمان (مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني) لجنة تعنى بالشؤون الخارجية لا يتعدى دورها في بعض القضايا الخارجية التشاور والتصويت على بعض الاتفاقيات الدولية، وتكوين الصداقات البرلمانية والتفاعل مع الاتحاد الدولي للبرلمانات، واستقبال الوفود البرلمانية وتنظيم الأيام والزيارات البرلمانية، والملفت للانتباه هو ندرة توظيف السؤال في متابعة البرلمان للسياسة الخارجية للدولة إلى جانب قلة فتح النقاشات حول السياسة الخارجية وهو ما يجعل دور الدبلوماسية البرلمانية ثانوي ومحدود و لايزال ضعيف وغير مؤثر على تصرفات الحكومة الخارجية¹.

إضافة الي غياب دور الدبلوماسية العامة (الموازية أو المتعددة) التي يقوم بها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال والمتقنون من أجل التعريف بالجزائر وشرح وتبرير مواقف الجزائر الخارجية، وفي هذا السياق أصبحت الدبلوماسية العامة والدبلوماسية البرلمانية احدى الوسائل الأساسية التي تلجأ إليها الدول فهي ليست فقط مدعمة ومكملة لدبلوماسية الحكومية بل تصاحب اختياراتها وتعمل على ترسيخها وتعطي الموقف التفاوضي للدولة الإقناع الكامل بأنه معبر عن طموح شعب ومجتمع بأكمله.

ثالثا: تحديات والضغوط السياسية الاقتصادية

يعد الاقتصاد السياسي من أقدم الاقتربات المستخدمة في تحليل النظم والظواهر السياسية، ويعتبر هذا الاقتراب أن تحقيق المصالح الاقتصادية محور أساسي من موضوعات السياسات الخارجية، كما يعتبر الازدهار الاقتصادي بما يشمله من جوانب مختلفة كالإنتاج والاستثمار والاستهلاك من جهة والعمالة والرفاهية والدخل من جهة أخرى، الأساس الذي يستهدفه صانع قرار السياسة الاقتصادية في أية دولة لتحقيق ما يصبو إليه من أهداف لكن ذلك لا يعتبر

¹ إدريس عطية، عقبة وقازي، " رهانات التغير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي دراسة تحليلية في المدارات الجيو- أمنية " ، دفاثر السياسة والقانون، م.12، ع.2، جوان 2020 . ص ص. 328-343.

بالعملية السهلة والبسيطة باعتبار أن إعداد السياسة الاقتصادية يتميز بالعديد من التحديات التي يتوجب على صناع قرار السياسة الاقتصادية أخذها بعين الاعتبار لضمان تحقيق فعالية أكبر لها. وقد عرفت الجزائر أوضاع اقتصادية صعبة نتاج انخفاض أسعار البترول سنة 2014 وما صاحبه من حالة عجز ميزان المدفوعات أو الميزان التجاري، إضافة إلى الإجراءات الخاصة المتعلقة بطبع ما قيمته نحو 40 مليار دولار، وفتح المجال أمام الاستيراد، وتجديد الجزائر عقود تصدير الغاز مع دول الاتحاد الأوروبي، وهذه المؤشرات تعبر عن تقادم الآزمة الاقتصادية في الجزائر وهو ما يدل على صعوبة فعالية السياسة الاقتصادية المستقبلية في الجزائر¹.

وذلك بحكم اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاعات أحادية غير مستقرة ومرتبطة بظروف وعوامل خارجية، فالإقتصاد الجزائري مرتبط بالمدخيل النقدية للبترول والغاز بنسبة 98 بالمئة، ويرغم تنوع قدرات البلد في ميادين التعدين خاصة الفوسفات والإسمنت، وفي بعض الميادين الأخرى كالفلاحة أو السياحة لم تتمكن الجزائر من إحداث نهضة في بقية القطاعات رغم محاولات التصدير المتكررة، وتوفر القدرات والنخب الضرورية لتسيير العملية إلا أنها فشلت ووجدت صعوبة في العثور على أسواق للتصدير وهو ما دفع السياسات الاقتصادية المتعاقبة للجزائر، البقاء في نفس الهيكل الاقتصادي المعتمد على الربيع النفطي، ومازالت الجزائر تقبع في في المرتبة 153 من بين 189 اقتصاد في العالم².

كما أن تذبذب أسعار النفط ساهم أيضا في انخفاض قيمة صادرات الجزائر، بسبب الصعوبات التي تواجه الجزائر في زيادة قدرتها الإنتاجية أمام فشل كل المحاولات في خفض وارداتها الاقتصادية وهذا ما يؤثر سلبا على الميزان التجاري نحو العجز. فيما كشف تقرير دولي نشرته وكالة رويترز من لندن عن تراجع صادرات الغاز الجزائري عبر الأنابيب الموجهة إلى أوروبا بنسبة 40% خلال شهر فبراير 2019، مرجعة ذلك إلى تذبذب الإنتاج الجزائري مقابل ارتفاع صادرات الولايات المتحدة وفي ضل منافسة روسيا والنرويج نحو السوق الأوروبي.

¹ يونس بورنان، " 1.4 مليار دولار قيمة العجز التجاري الجزائري بفعل تراجع صادرات النفط"، في: <https://bit.ly/2z6BxVr>

(2019/10/14)

² جفال عمار، مرجع سابق، ص. 19.

واستناد إلى نفس التقرير فإن صادرات الجزائر الغازية عبر الانابيب عرفت تقلبات معتبرة، ويلاحظ تذبذب الصادرات الغازية عموما في ضل تزايد منافسة جاذبية الأسعار من جانب الغاز الروسي والغاز الصخري الأمريكي الأكثر¹.

والجدير بالذكر فإن الأهداف الحيوية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه ما يجري في منطقة الساحل الإفريقي تكمن في تواجد مصادر الطاقة النفطية والغازية في الجنوب الجزائري، والذي يعد مجال تأمين محيطها أمرا حيويا بالنسبة للأمن الوطني القومي الجزائري وهو ما يضيف أعباء وكلفة اقتصادية وعسكرية.

كما أن الجزائر وقعت اتفاق حكومي مع كل من النيجر مالي، تشاد ونيجيريا سنة 2009 لمد خط أنابيب الغاز العابر للصحراء (NEGAL)، والطريق العابر للصحراء (1960)، وكابل الألياف البصرية(2017). وتعد هذه المشاريع الكبرى التي تراهن عليها الجزائر للولوج إلى أسواق الدول التي سترتبط بها وهي: تونس، والنيجر، وبوركينا فاسو، وتشاد ومالي ونيجريا إضافة إلى البلدان المجاورة لها، وتأتي هذه المشاريع الاقتصادية في ضل سعي الحكومة الجزائرية للانفتاح على السوق الإفريقي ضمن المخطط الاقتصادي الجديد الذي تبنته في وقت سابق 2016. كما سجلت الجزائر ضمن أولويتها تمسكها باستكمال هذه المشاريع، بصفتها دولة عضوة في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد).

ورغم هذه الجهود تأتي السياسة الاقتصادية الجزائرية الجديدة تجاه إفريقيا في ضل متاعب مالية جزائرية و بسب صعوبات اقتصادية ومالية تعاني منها دول الساحل تعرف هذه المشاريع تأخرا في الإنجاز².

عسكريا تحتل الجزائر المرتبة الأولى بين دول الساحل من حيث الإنفاق العسكري، كما تعتبر الجزائر الفاعل النشط على المستوى الإقليمي والدولي من حيث التعاون في المجال الأمني، وفي هذا الاطار تقوم الجزائر أيضا بتدريب وتكوين العديد من كوادر وضباط الجيش المالي بالمدارس والمؤسسات العسكرية الجزائرية إلى جانب نظرائهم من دول الجوار والقاره

¹ حميد ولد أحمد، " تراجع صادرات الجزائر من النفط والغاز الطبيعي " في : <https://bit.ly/2ZJGBIH> (2017/07/10)

² للمزيد حول المشاريع الاقتصادية في إطار مبادرة نيباد الجزائر ونيجيريا أنظر: ص ص 107 - 108

الإفريقية، وكذلك تقديم حزمة من المساعدات العسكرية واللوجستية تُستعمل في العمليات القتالية وأخرى خاصة بالاتصالات وسيارات إسعاف ومركبات لنقل الوحدات العسكرية وتدرج هذه المساعدات في إطار الاستراتيجية الجزائرية لتعزيز الأمن الإقليمي بمنطقة الساحل الإفريقي، وتأتي بالتزامن مع إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية في فيفري 2020 وتعتبر أداة استراتيجية لتقوية الدبلوماسية ولتعزيز دور الجزائر متعدد الأبعاد في إفريقيا وبالتحديد منطقة الساحل الإفريقي¹.

في ظل هذه التحديات الأمنية المركبة بالساحل الإفريقي، أصبحت الجزائر واعية بمدى أهمية الأمن الإقليمي، وبأن أمنها الوطني يتطلب بالضرورة استقرارا للوحدات السياسية والأمنية لدول الجوار، والمتتبع للمقاربة الجزائرية يجد أنها تتقاطع مع مفهوم مركب الأمن الإقليمي الذي طوره "باري بوزان" ويعرفه على أنه مجموعة الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأولية مع بعضها بشكل وثيق، بحيث أن الأمن القومي لأي دولة لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن الدول الأخرى، وهو ما يؤشر على التحول في المفاهيم التقليدية للأمن القومي الجزائري.

ونتيجة لكل ما سبق، لم يعد من الممكن أن تعالج قضايا السياسة الخارجية الجزائرية بالمناهج والاقتراب التقليدية لا سيما وأن التمييز بين السياسة والاقتصاد لم يعد موجوداً، كما أن التمييز بين الداخل والخارج لم يعد قائماً هو أيضاً، خاصة وأن منهج الاقتصاد السياسي يفترض أن أهم حركة للدول في علاقاتها الخارجية هي دائرة العلاقات الاقتصادية.

المطلب الثالث: تحديات البيئة الخارجية وانعكاساتها على السياسة الخارجية الجزائرية.

أولاً: تحديات البيئة الدولية

كان أداء السياسة الخارجية الجزائرية ولاعتبارات عديدة محل تحديات تفرضها البيئة الخارجية لها فإلى جانب التحديات التي تفرضها البيئة الداخلية هناك تحديات أخرى تفرضها البيئة الخارجية، وتتعلق خاصة بالتحولات والأحداث الهامة التي تشهدها البيئة الدولية، لاسيما ما تعلق منها بالجانب الأمني.

¹ "دعم عسكري جزائري لمالي هل خرق الجيش الصمت؟"، في <https://bit.ly/3eapULs> (2019/12/07)

تعيش الجزائر في محيطا إقليميا هش ومتوتر خاصة بعد التطورات التي عرفتها المنطقة العربية وكذي الأحداث الجارية التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي، منذ بداية ما يسمى بالربيع العربي (2011) والتدخل العسكري الفرنسي في مالي (2013). وعليه فقد باتت المنطقة العربية والجزائر على وجه التحديد و أصبحت عرضة لمواجهة مجموعة من التحديات سواء تلك التي تصل إليها من البيئة الدولية أو البيئة الإقليمية.

فلطالما كانت الجزائر مدرجة ضمن مأموريات السياسات الخارجية للدول الكبرى وفي مخططات دولية ذات أهداف واسعة، وقد أحدثت نهاية الحرب الباردة تغييرات جذرية مست العديد من الجوانب المشكلة للنظام الدولي ميزته سيطرة القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في فرض أرائها الدولية بالقوة والتدخل العسكري المباشر أو الحرب بالوكالة وهي الظاهرة السائدة في ممارسات القوى الغربية¹.

فالجزائر نظرا لحجمها ووزنها الإقليمي تلعب دور قوة إقليمية مفتاحية التي لا بد من مراعاتها من قبل الدول الكبرى في سياستها الخارجية تجاه المنطقة، وهذا ما يجعل منها محل أطماع الدول الكبرى التي تمارس الحرب بمنطلقات وأبعاد توسعية واستعمارية، حيث تتدرج الجزائر ضمن مخططات دولية لتقسيم المنطقة، والهادفة إلى إضعاف وشل الدولة الوطنية في المحيط الجيوسياسي للعالم الإسلامي و تفتيت الدول القطرية في الوطن العربي وإعادة ورسم خريطة المنطقة تحت تسميات وشعارات إنسانية وحضارية أو محاربة الدكتاتوريات والأنظمة الشمولية ومن أجل ترقية حقوق الإنسان.

تقليديا تمارس الدول الغربية الكبرى الحرب بمنطلقات وأبعاد إستغلالية على غرار ما حدث في الحملات الاستعمارية والحربين العالميتين الأولى والثانية والتنافس الاستعماري في مختلف قارات العالم²، ومخططات دولية لتقسيم وإعادة رسم المنطقة العربية بالشكل الذي يتماشى ومصالح إسرائيل ودحر بروز قوى أخرى غيرها أي العمل دون إقامة نضام إقليمي

¹ دبش إسماعيل، مرجع سابق ذكره، ص، 207.

² حنان خرياشي، فارس اسلام قومييري، مرجع سابق، ص. 6.

جديد في الشرق الأوسط وتقع الجزائر من ضمن الدول المرشحة للتقسيم ضمن هذا المخطط الجديد.

ثانياً: تحديات البيئة الإقليمية

أبرزت التحولات الحاصلة في منطقة الساحل الإفريقي منذ نهاية سنة 2010، جملة من التحديات فرضت نفسها بقوة على الجزائر نظراً للقرب الجغرافي، التاريخي والإنساني وتلك الدول.

وبالنظر إلى الأخطار المشتركة المحيطة بالمنطقة، جراء انتشار التطرف والمستجدات التي وقعت في ليبيا ومالي وهي أخطار عابرة للحدود وتتطلب بالضرورة مواجهة إقليمية قائمة على التنسيق بين دول المغاربية من جهة، ودول منطقة الساحل الإفريقي من جهة أخرى. بحيث أدركت دول المنطقة أهمية التنسيق والتعاون وتفعيل كافة الجهود الرامية نحو تحقيق التعاون للتصدي لمختلف التهديدات لان الجهود الفردية غير كافية لمواجهة، كما ان دول الساحل اتخذت جملة من الآليات الوقائية الإقليمية، إضافة إلى جملة من الإجراءات اتخذتها دول المنطقة في اطار مؤسساتها الإقليمية و منظمة الاتحاد الإفريقي.

ومن أجل تبني اطار استراتيجي إفريقي سعت الجزائر منذ التسعينات إلى صياغة التصور للتعاون الإقليمي، وساهمت في بلورة العديد من المبادرات في اطار الاتحاد الإفريقي أهمها : إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي¹ في 2004، إلى جانب استراتيجية الاتحاد الإفريقي في منطقة الساحل فقد قرر الاتحاد الإفريقي في 1 أوت 2013 إنشاء مهمة الاتحاد الإفريقي لمالي والساحل (MISAHEL) مقرها باماكو حيث تضمنت هذه المهمة بلورة استراتيجية الاتحاد الإفريقي من اجل استقرار المنطقة² .

وفي إطار البرامج الاقتصادية والتنمية والأمنية طرحت الجزائر مبادرة نيباد ومبادرة دول الميدان وكانت بذلك أهم خطوة في بعث إستقرار كامل في المنطقة من خلال التجمعات

¹ الاتحاد الإفريقي، المجلس التنفيذي، مقرر شأن تفعيل مجلس السلم والأمن، مارس 2004، ص ص، 7- 26 .

² Mission de l'Union africaine pour le Mali et le Sahel (MISAHEL), HISTORIQUE DE LA MISAHEL sur le lien : <https://bit.ly/31UFXuC> .

الإقليمية، لكن طبيعة وحجم تعقيد مشاكل المنطقة منها: إرتباط المنطقة بمصالح الدول الكبرى ولاسيما فرنسا وأمريكا، التي شكلت عوائق تحد من فعالية الدور الجزائري في التنسيق والتعاون مع الدول المعنية.

على ضوء ذلك، يُلاحظ تعدّد المبادرات والمشاريع الأمنية في منطقة الساحل، ويحتدم التنافس إلى درجة أن كل دولة تريد أن تكون لها مبادرتها الإقليمية، دون تنسيق وتعاضد للجهود، فيما تتفاقم الأزمات العابرة للأوطان والنتيجة هي هدر للجهود الإقليمية والازدواجية في عمل هذه المبادرات وتشابهها، إضافة إلى طبيعتها الاستقطابية التي تجعل من الإقليم موضوعاً للتفاعلات الاستراتيجية الأمنية الدولية، مع انخراط القوى من خارج المنطقة في هندسة أمن واستقرار الإقليم¹.

ومع تزايد المخاطر والتهديدات غير الدولاتية في منطقة الساحل الإفريقي وانتشار مختلف التهديدات الوطنية والدولية ظهرت إلى الوجود أطر عديدة للتعاون الإقليمي. ويمكن حصر ثلاثة أهم المبادرات الأمنية الإقليمية المُباشرة في أعقاب سنة 2010.

أولها مبادرة **دول الميدان** (Pays Du Champ) بمبادرة من الجزائر، التي أعلن عن تشكيلها في أبريل 2010، وتضم كلاً من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا. لكنها لا تضم لا تونس ولا المغرب. وتعد هذه المبادرة أول إطار إقليمي للتعاون الأمني، يستند إلى بعد عملياتي واضح حيث زودت بقيادة أركان لجيوش الدول المشاركة، " لجنة لقيادة الأركان العملياتية المشتركة " (Comite D'état-Major Opérationnel Conjoint)، و"وحدة الدمج والربط" (Unité De De liaison Et Fusion) التي تجمع بين ثماني دول² مهمتها التعاون بين أجهزة الاستخبارات الوطنية، وتقاسم المعلومات المتعلقة بالشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة وتتعاون هذه الوحدة الاستخبارية مع المركز الإفريقي للدراسات حول الإرهاب التابع للاتحاد الإفريقي.

¹ عبد النور بن عنتر، تعدد المسارات الجهوية في الفضاء الساحلي الصحراوي، أشغال ملتقى مالي - ليبيا : مبادرات السلام والخروج من الأزمات. أي أفاق من أجل الاستقرار الجهوي؟، (الجزائر، النادي الوطني للجيش، 2016/01/12). ص، 132.

² هي: الجزائر، ومالي، وليبيا، وبوركينا فاسو، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، وتشاد.

ثانيها عملية مسار نواكشوط بمبادرة بمبادرة من مجلس السلام والأمن الأفريقي في مارس 2013 من أجل وضع استراتيجية بين الدول الأعضاء، في مجال في مجال الأمن، وتعزيز تبادل المعلومات والاستخبارات، ودعم القدرات العسكرية بين الدول الأعضاء، والهادفة إلى تعزيز التعاون الأمني بين إحدى عشر دولة أفريقية¹، لا تضم لا تونس ولا المغرب.

آخر مبادرة هي مجموعة دول الساحل خمسة (G5 Sahel)، تأسس في فبراير 2014. ويضم كل من دول موريتانيا ومالي والنيجر، وبوركينا فاسو، وتشاد، يهدف هذا المسار إلى تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء في المجال الأمني و تعزيز أمن الحدود المشتركة، والتعاون بين الأجهزة الأمنية، وتروم هذه المبادرة إلى الأهداف نفسها للمبادرات السابقة لكن لا تضم الجزائر، تتميز هذه المجموعة الجديدة بانفرادها عن غيرها من المبادرات من حيث ارتباطها وتعاونها الواضح مع قوى خارجية، لاسيما فرنسا.

من جهته يمتلك الاتحاد الأوروبي منذ 2002، استراتيجية في منطقة الساحل الإفريقي²، هي: **الاستراتيجية من أجل التنمية والأمن بالساحل**، وهي مبادرة أمنية دولية تشمل الاتحاد الأوروبي، ودول موريتانيا، ومالي، والنيجر، وبوركينا فاسو، وتهدف هذه المبادرة بدورها إلى المحاربة، والحد من الأنشطة الإرهابية والتطرف، ومكافحة الهجرة الغير شرعية، والجريمة المنظمة، كما ترمي إلى أهداف سياسية وتنموية متمثلة في تحسين تعزيز الاستقرار السياسي، والتماسك الاجتماعي، والتنمية والحكم الرشيد.

بدورها تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة سلسلة من المبادرات الخاصة بها، أولها مشروع بان - الساحل، أنشأ في 2002 . ويرمي إلى تشجيع التعاون الأمني الإقليمي عن طريق تسهيل تقديم المساعدات الأمريكية، وتعزيز عملية جمع و تبادل المعلومات، و المعونة والتدريب العسكريين بين الولايات المتحدة الأمريكية و كل من دول موريتانيا، ومالي، والنيجر، وتشاد. لتطور المسار لاحقا في 2015، أصبح يعرف باسم برنامج الشراكة

¹ هي: الجزائر، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غينيا، ليبيا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال وتشاد.

² Aboulie Janneh, Note Sur La Stratégie De L'union Européenne Pour La Sécurité Et Le Développement Au Sahel, Policy Brief N°4 - Africa Governance Institute, (Dakar Sénégal, Institut Africain de la Gouvernance ; 2013) p.01.

الصحراوية لمواجهة الإرهاب. (le Partenariat transsaharienne contre le terrorisme) ،
(TSCTP) والذي شمل إضافة عضوية سبعة دول أفريقية جديدة هي: الجزائر، والمغرب،
وتونس، وبوركينا فاسو، ونيجيريا، والسنغال، وليبيا. الي جانب الدول الأربعة التي تضمنها
مشروع (بان-ساحل)، مالي، والنيجر وموريتانيا، والتشاد.

إن تعدد المبادرات الإقليمية للأمن في أي منطقة، من المفروض أن يكون لذلك دلالة
على التعاون الإقليمي بين دولها وصيانة للأمن القومي أيضا. لكن هذه المبادرات الاستراتيجية
عبرت عن ضعف التعاضد الأمني، بل وساهمت مرة تلو أخرى، في تداعيات خطيرة على أمن
دول المنطقة، من التدخل العسكري في مالي، إلى انتشار للقوى والقواعد العسكرية الأجنبية في
الكثير من المواقع.

شكلت المبادرة الجزائرية الرامية إلى توحيد جهود دول المنطقة في إطار حلف أفريقي،
مثال ممتاز عن التعاون بين دول المنطقة يسنده عمق والاتكال الاستراتيجي السياسي والأمني،
والمرتبطة بعري تاريخية مادية، وحضارية وثيقة، لكن وبالرغم من الأفضلية الاستراتيجية لمبادرة
دول الميدان: وفاعلية " لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC)"، تبقى الجزائر
غائبة عن مجموعة دول خمس ساحل، وهو ما يدفع إلى التساؤل حول طبيعة الارتباط بين
المبادرات الإقليمية الموجودة مسبقا و الدولية الجديدة و يطرح مستقبل مصير مبادرة دول
الميدان، التي كانت تقودهما الجزائر.

فعدم تكيف المبادرات الجديدة وفق واقع الأليات الموجودة مُسبقاً، والذهاب في تشنيت
جهود بتبني اطار جديد مستقل، يعيق التعاضد بين المبادرات المحلية للتكامل الإقليمي، وينتهي
بأضعاف التنسيق والتعاون بين مكونات الاطار الإقليمي الذي تتبناه الجزائر .

ومن جهة أخرى فضلت بعض الدول ولاعتمادات قطرية محدودة العمل الأحادي، بل
والتنافس مع بعضها البعض، كما هو الحال بين الجزائر، والمغرب، وموريتانيا، ومالي، مما أثر
سلبا على النتائج المرجوة ورفع من تكلفتها كما أن هذا السلوك عامل تأجيج لعوامل التوتر
بالمنطقة عموماً¹، فعدم التزام الدولة الطرف بين مختلف المبادرات يؤدي إلى تعدد هذه الأخيرة

¹ عمار جفال، مرجع سابق، ص. 21

وأبطال محاولة الطرف الآخر، وهو ما يجعل من هذه المبادرات مغذية للمزيد من التوترات في المنطقة.

ليس هذا فقط بل كذلك التفاوت الحاصل بين صيغ التعاون العديدة المقترحة خاصة ما تعلق منها بالمفاوضات الثنائية حيث تفاوض كل دولة منفرد، في حين تعتمد مبادرات أخرى على شكل التعاون متعددة الأطراف.

في ظل التضارب و الغياب للدعم المشترك لم تسفر هذه المبادرات الأمنية الاستراتيجية عن نتائج كبيرة عدى أنها تضعف الصف الإفريقي وتحول دون قيام استراتيجية إقليمية موحدة ومشتركة. كما ساهمت هذه المبادرات الأمنية وتعددتها في خلق بيئة أمنية مكتظة وشكلت عائق أمام الدور الجزائري.

إن أهم التحديات التي ستضل تواجهها السياسة الإقليمية للجزائر هي ضعف التنسيق والتعاون في ظل تزايد دور التكتلات الإقليمية وضعف التنسيق والتعاون بين المجموعة الإفريقية وتعثر الأليات والتجارب التكاملية بالقارة خاصة في ظل غياب وشح مصادر التمويل وقلة الإمكانيات والموارد والتي أن وجدت تبقى رهينة شروط تفرضها الدول المانحة على الدول الإفريقية.

وبناء عليه إستثمرت الجزائر جهودها الدبلوماسية لطرح مقاربتها المتمثلة في إيجاد حل وذلك للخروج من دائرة المشروعية التي تفرضها الدول الكبرى المانحة على الدول الإفريقية.

المبحث الثالث: أفاق دور المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.

من الملاحظ جليا أن منطقة الساحل الإفريقي أخذت حيزا مهما في السياسة الخارجية الجزائرية باعتبار هذا الفضاء هو امتداد جيو سياسي للصحراء الجزائرية والتي كانت بدورها أحد الرهانات الاستراتيجية الأساسية منذ اتفاقيات " إيفيان " بداية الستينات من القرن الماضي، حيث دفعت هذه الأهمية بالجزائر إلى تطوير استراتيجية النفوذ بالمنطقة، من خلال الأدوار الرئيسية التي مارستها في عدد من القضايا على الحدود الجنوبية، والتي شكلت تهديدا على الأمن الوطني الجزائري بمختلف مستوياته، بداية من أزمات الطوارق المتكررة، ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، وصراع النفوذ والقوة في المنطقة، بالإضافة إلى عسكرة المنطقة. التي تعتبر رهانا استراتيجيا سواء للجزائر أو لدول الميدان أو ما تحمله من حيوية جيوسياسية لبعض الدول الفاعلة الأخرى ضمن ما يسمى بالقوى الكبرى¹.

المطلب الأول: تكيف المقاربة الأمنية الجزائرية مع التحديات الجديدة

تهدف مجمل استراتيجيات الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي إلى تحقيق الأمن بمفهومه الشامل وباعتبارها القوة الاقتصادية والعسكرية والبشرية الكبرى في المنطقة لعبت أدوار محورية في المنطقة منذ عشرات السنين للمساهمة في هندسة أمنية للمنطقة وذلك بتجنيد كل وسائلها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية².

استثمرت الجزائر في الأمن الإقليمي فأصبح لها وجود في مختلف هياكل التعاون الأمني الإفريقي أهمها الهندسة الإفريقية للسلم والأمن لمنظمة الاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى ذلك أطلقت الجزائر مبادراتها الخاصة في مجال التعاون الأمني، مثل القيادة الإقليمية للعمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب.

ويعد الموقع الجيو إستراتيجي للجزائر عامل محوري في إفريقيا وسعيا منها في خلق التنمية في إفريقيا كان لها دور رائد على تجسيد المشاريع الاقتصادية الكبرى المرهنة عليها في

¹ رضوان بوهيدل ، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي، في : <https://bit.ly/2NhNRFB> (2020/06/12)

² المرجع السابق، ص.95

إحداث التكامل الإقليمي على المستوى القاري، خاصة مشروع العابر للصحراء، مرفوق بخط أنبوب الغاز (الجزائر - لاغوس)، مع مشروع شبكة الألياف البصرية الرابط بين (الجزائر - أبوجا)¹.

وهو ما فرض على الجزائر بذل جهود مضاعفة في سبيل تأكيد الحضور الدبلوماسي المميز على المستوى القاري والدولي، واستطاعت ان تحرز تقدما ملحوظ في بعض الملفات على المستوى الإقليمي وبعث النشاط الخارجي بشكل مكثف كي تضطلع بأكمل وجه بالدور الريادي الذي تتمتع لاسيما في الاتحاد الإفريقي وفي مجال هيكليات التعاون الأمنية الإقليمية، وتولي الجزائر أهمية بالغة للاستقرار الإقليمي إنطلاقا من فكرة الدبلوماسية الوقائية وإحتواء النزاعات وحلها سلميا، وقد عملت على إنشاء آلية خاصة لتسوية نزاعها الحدودي مع المغرب سنة 1963 المتمثل في اللجنة المتساوية الأعضاء، حيث تم إنشاء آلية لإدارة النزاعات وتسويتها كحل في اطار منظمة الوحدة الإفريقية هذا ما اكسب الدبلوماسية الجزائرية مصداقية إقليمية في تسوية نزاعات الحدود سلميا، وشكلت حجر الأساس لمبادرة جزائرية لإنشاء آلية أخرى أكثر فعالية وهي مجلس السلم والأمن الإفريقي في جويلية 2002 دخل حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003، وبدأ الممارسة الفعلية لعمله في 25 ماي 2004.

من خلال ما سبق ذكره يتضح دور الجزائر المتضمن الإنجازات الملموسة في سبيل تطوير وتفعيل الاتحاد الإفريقي من خلال مدخلين مهمين هما المدخل الاقتصادي من خلال مبادرة نيباد والمدخل الأمني المتمثل في مجلس السلم والأمن الإفريقي².

وفي إطار قيادة الجزائرية للجهود الدبلوماسية الإقليمية لمكافحة الإرهاب في المنطقة تقود الجزائر دبلوماسية نشطة لصناعة الاستقرار في المنطقة ضمن الأطر المحددة من قبل الاتحاد الإفريقي، وكذي من خلال الجمع بين ثلاثية: التنسيق والتعاون الأمني القائم احترام السيادة

¹ للمزيد حول خط الأنابيب الجزائر - لاغوس، أنظر: ص 108

² بنجامين نيكلز، "دور الجزائر في الأمن الأفريقي"، في: <https://carnegieendowment.org/sada/55240> ، (2019/12/20).

الوطنية، وعدم التدخل الأجنبي، والربط بين مكافحة الإرهاب والفقر انطلاقاً من اعتبار التنمية أساس الأمن¹.

تطور تأثير الدور الجزائري في المنطقة بشكل كبير بعد أزمة الطوارق، وقد تمكنت الجزائر من لعب دور الوسيط على مدى سنوات طويلة منذ 1962 الى يومنا هذا، كما قادت الجزائر دبلوماسية الوسيط بين الطوارق وحكومتها مالي والنيجر محتضنة العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة. وقد تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية وذلك بدعوة اطراف النزاع إلى الالتزام باتفاق السلم والمصالحة، والسعي الى بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية عن طريق إدماجهم في وظائف متنوعة بمختلف مؤسسات الدولة تحقيقاً للأمن الاجتماعي. كما تعترف الأطراف المالية المتنازعة - بمسار الجزائر - الذي تم برعاية الدبلوماسية الجزائرية كمخرج أساسي لازمة المالية، الذي يعتبر بمثابة إجماع بين الأطراف حول طريق التوصل إلى اتفاق نهائي، كما حرصت على ربط علاقات طيبة وممتينة مع قيادات القبائل التارقية مما يفسر السمعة الجزائرية لدى مختلف الجماعات التارقية في الصحراء والساحل الإفريقي².

على صعيد آخر دافعت الجزائر في كل المحافل الدولية عن موقفها الرافض للإرهاب، وعن مسألة تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، حيث استطاعت الجزائر استصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1904 بتاريخ 17 ديسمبر 2009 القاضي بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية لقاء الإفراج عن الرهائن المختطفين، كما استطاعت توحيد الرؤى حول تبني " المقاربة الأمنية لمكافحة الإرهاب لدول الميدان والشركاء من خارج الإقليم " حيث رعت الجزائر الندوة في 7-8 سبتمبر 2011 شارك فيها فضلا عن دول الميدان وفود مثلت دولاً وشركاء إقليميين ومؤسسات مانحة ومنظمات إقليمية وتعتبر أول ندوة لبحث إشكالات الشراكة لدول الساحل في مجال الأمن والتنمية³.

¹ لخضاري منصور، مرجع سابق، ص 185-190.

² للمزيد حول دور الجزائر في الوساطة بين مختلف أطراف الأزمة في دولة مالي أنظر : ص. 141

³ لخضاري منصور، مرجع سابق، ص 195.

وفي إطار دورها الريادي في المنطقة بادرت الجزائر إلى استضافت جلسات العمل حول الساحل الإفريقي في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لمنظمة الأمم المتحدة في نوفمبر 2011 وكذي في جوان 2013. كما ساهمت على سبيل المثال لا الحصر في خلق وترأس إحدى أهم المنظمات الإقليمية ذات الطابع العسكري والأمني، وهي هيئة القيادة العسكرية لدول الساحل (CEMOC) والتي تضم بالإضافة إلى الجزائر، كل من مالي، والنيجر، وموريتانيا وتعتبر " السيموك " من أهم المبادرات العسكرية.

كل هذه المعطيات دفعت بالقوى العالمية التي تمتلك مصالح بالمنطقة، وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة أن ترشح الجزائر للعب أدور محورية ترمي للحد من التهديدات الجديدة المنتشرة بمنطقة الساحل الإفريقي والتي بدورها تعتبر تهديد للقوى العالمية، حيث أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى تعظيم وتدعيم هذا الدور الريادي في مكافحة الإرهاب، كما دفعت هذه المعطيات الجديدة بالجزائر بالتحول إلى فاعل إقليمي مؤثر في دول المنطقة، وإلى شريك إستراتيجي قوي .

والملاحظ بأن الجزائر قد إستطاعت فرض نفسها كفاعل رغم كل الأزمات الإقليمية بعد ان تمكنت من خلال خبرتها الدبلوماسية والأمنية من فرض نفسها كقوة إقليمية جديدة في المنطقة، بعد أن استطاعت توظيف دورها الرائد لاسيما في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية منذ سنوات عديدة¹.

إن كل المعطيات والمؤشرات ترجح دور الجزائر ليكون تأثيرا بمنطقة الساحل في المرحلة الراهنة لاسيما فيما يتعلق بمسألة الطوارق والتوترات التي تشهدها مالي والنيجر، ومن خلال استنادها على مقاربة شاملة وتجسيد فكرة التنمية والأمن الجماعي حيث تدعم الجهود الإقليمية في إطار هندسة السلم والأمن في الاتحاد الإفريقي أو في المنظمة الإقليمية لهيئة

¹ بوهيدل رضوان، مرجع سابق، ص ص، 96-97

الأركان المشتركة لدول الميدان، بالإضافة إلى رفض الجزائر لكل تواجد عسكري أجنبي في المنطقة.¹

إن التحرك الأمني الدبلوماسي الجزائري تحكمه مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها استظهار الدور الجزائري الأمني والدبلوماسي اتجاه الفضاء الجوسياسي الإفريقي، تتشكل الاستراتيجية الجزائرية على مقاربتين واحدة ثنائية وأخرى متعددة الأطراف في تعاملها بين دول الجوار ومنطقة الساحل. فالمقاربة الثنائية تعتمد فيها على تطوير علاقاتها بدول منطقة الساحل سياسيا ودبلوماسيا وأمنيا اعتمادا على مقدرتها الذاتية الداخلية وليس بمبادرات من الخارج، أما المقاربة متعددة الأطراف فتعمل من خلالها الجزائر على تشكيل أطر استراتيجية وانخرط في مبادرات أمنية إقليمية إفريقية المنشأ ومن جهة أخرى ضرورة ربط تحقيق الاستقرار والامن بتأسيس بيئة أمنية وفق منطوق الأمن الإنساني وتأمين متطلباته.

كما تدرك الجزائر أنها تدير عملية بالغة التعقيد وهذه العملية الدبلوماسية الأمنية التي أضحي لزاما إدارتها في مجال إفريقي هش ومأزوم ولذلك فإن التحرك الجزائري يؤمن بأن الطريق للشراكة الإفريقية وفق منهج قوامه تأمين الأمن " la sécurisations de la sécurité " ².

المطلب الثاني: أفاق الدور الإقليمي الجديد للسياسة الخارجية الجزائرية

إستنادا إلى منهج القوة فإن الجزائر تبقى القوة الإقليمية التي بإمكانها أن تواجه التحديات الأمنية والتهديدات المشتركة التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي، ويدفع المراقبون أنه بإمكان الجزائر أن تكون لها تأثير ومكانة كبير بحكم إمكانيتها وموقعها وحاجة الآخرين الي تجربتها الكبيرة في محاربة الإرهاب التي اكتسبتها منذ تسعينيات القرن الماضي، ومن منطلق اطلاعها بخبايا الأزمات والمشاكل الأمنية التي تعاني منها شعوب المنطقة. بالإضافة إلى ذلك تعاطيها الجيد والناجح مع الأزمة المالية من خلال مشاركة الجزائر المتواصلة والصادقة في مالي، من

¹ Brice Bado Arsene, « L'union Africaine Et La Securite Collective », Canada: Programme Paix Et Sécurité Internationales, Bulletin N°.58 Septembre-Octobre 2012, P 7

² بوحنية عبد قوي، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة في مكافحة الإرهاب على هندسة الأمن، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2018.

خلال لعب دور الوساطات بين مختلف الأطراف المالية، فالجزائر تعد طرفا أساسيا لنجاح إدارة الصراعات في المنطقة وحلها¹.

يتبين من خلال ما سبق أن الجزائر تعتبر أكبر دولة من ناحية المساحة والسكان والقوة العسكرية في المنطقة، وهو ما يسمح لها بأن تلعب دور إقليمي ودور دولي يناسب حجم وزنها السياسي والتاريخي والاقتصادي والعسكري.

مما لا شك فيه أن السياسة الخارجية الجزائرية من خلال تعبيرها عن سلوكها الخارجي تتأثر بالحالة التي تفرزها تطورات النسق الدولي الذي تتفاعل فيه الدولة مع غيرها، وتتحدد الصورة لهذا النسق الدولي تبعاً للتفاعلات السائدة في إطاره، كما أن هناك تحديات وتغيرات في السياسة الدولية تجعل الجزائر تعيد النظر في الكثير من السياسات التي اتبعتها، وتفرض عليها لعب دور إقليمي جديد في المنطقة، بحكم أنها دولة تمتلك إمكانات ومقدرات كبيرة. حيث تمثل الجزائر البوابة الإفريقية من الناحية الشمالية للقارة وكذلك أكبر دولة أفريقية وعربية من حيث المساحة، كما أنها تحتل موقع جيو- سياسي متميز حيث يتوسط المجال المغاربي مجالان جيو سياسيا متجاورين هما المجال الأوربي المتوسطي شمالاً والمجال الساحل الإفريقي.

تاريخيا مرت الجزائر بمحنة أمنية كبيرة في بداية التسعينات من القرن الماضي، مما أدى إلى غيابها عن الساحتين الدولية والإقليمية، ولعل أهم الأحداث والتغيرات الإقليمية التي تتطلب السياسة الخارجية الجزائرية مواجهتها ، أهمها التطورات الداخلية العديدة في دول الجوار، وتفاقم مشكلة الطوارق، وتغير النظم السياسية بعد أحداث الربيع العربي وكل هذه القضايا ترسم التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية في قضايا الجوار الإقليمي².

يتبين من خلال ما سبق أن الجزائر تعتبر أكبر دولة في المنطقة من ناحية المساحة والسكان والقوة العسكرية، ما يسمح لها بلعب دور محوري وما يؤهلها بأن تلعب دور إقليمي ودور دولي يناسب وزنها السياسي والتاريخي والاقتصادي والعسكري.

¹ عبد الوهاب بن خليف، المقاربة الجزائرية لحل الأزمات في محيطها الإقليمي. الأزمة المالية نموذجاً، أشغال الملتقى مالي ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات. أي أفاق من أجل الاستقرار الجهوي؟، الجزائر: النادي الوطني للجيش، 2016، ص 104 .

² عمر فرحاني، مريم براهيمية، مرجع سابق، ص. 2015

يقصد بالدور " مجموعة من السلوكيات والقواعد التي ترتبط بوضع معين " ¹ ، وفيما يخص المتغيرات التي تتحكم في الدور الجزائري في منطقة الساحل هناك الوقع الجغرافي ومكانة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى القدرات السياسية، الاقتصادية والثقافية للدولة التي تضطلع بدور ما ².

ويفسر السلوك السياسي الخارجي بالرجوع إلى مدى ادراك صانع القرار لدور دولته في بيئتها الإقليمية والدولية. كما يعرف بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة دولتهم لتحقيق أهدافها السياسية في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية، ويعبر عن هذا الإدراك بالقدرة على توظيف عوامل القوة في أداء دور فعال وإيجابي، وبناء على هذا ينشأ الدور الإقليمي عندما تسعى الدولة إلى القيام به وصياغته، ويتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة ³. ينطبق هذا المعطى عن الدور بالنسبة إلى الدبلوماسية الجزائرية تجاه العمق الإفريقي من خلال دبلوماسيتها النشطة ودور الجزائر في محيطها الجغرافي القريب والبعيد ويعكس حيوية الموقع الجيو - سياسي، وضخامة الموارد الاقتصادية والبشرية والعسكرية والمكان التاريخي والرصيد الدبلوماسي.

في ضوء ما سبق يمكن إستبطان الدور الجزائري في الفضاء الجيوسياسية للساحل الإفريقي في مدى توظيف الجزائر لمقاربة الدور كمحدد مهم في العلاقات الدولية الراهنة تجاه العمق الإفريقي، حيث تنطلق الجزائر في نضرتها للالتزامات في محيطها الجيو - سياسي الإقليمي من مقاربات واقعية وأكثر براغماتية في إطار ما يعرف بالمخاطر النسبية والاعتماد المتبادل، ومن ذلك يرى بعض الدارسين أن السياسة الخارجية الجزائرية لها جانب براغماتي من خلال تمسكها بمبدأ الحفض على الحدود الموروثة عن الاستعمار وتطبيق مبدأ تقرير المصير،

¹ Kall .J.Holsti : **National role conception in the study of foreign policy.**International studies Quarterly.14(2),1970 .pp .245- 247.

² للمزيد حول تصور الدور في السياسة الخارجية أنظر في: ص 28

³ بوحنية قوي، مرجع سابق ، ص. 109

وعلاقتها الاقتصادية والعسكرية مع الدول الغربية، كما يظهر هذا الجانب البراغماتي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي¹.

وقد تزايد إهتمام الجزائر بالقضايا الإفريقية مع استحداث أليات جديدة على مستوى القارة الإفريقية، حيث كان إنشاء الاتحاد الإفريقي سنة 2002، وكذي مجلس السلم والأمن الإفريقي سنة 2004 التي كان للجزائر دور كبير في بنائها، بالإضافة إلى التحرك الدبلوماسي على جميع المستويات والعمل على إرساء السلم والأمن في هذه المنطقة من خلال دور الوسيط لحل العديد من الأزمات على غرار الأزمة في مالي، ومحاربة التيارات الإرهابية المتطرفة في إفريقيا مع إعطاء بعد أفريقي وعالمي لجهودها في محاربة الإرهاب الدولي، وتسعى الجزائر دوما إلى تدعيم أسس الهندسة الإفريقية للسلم والأمن التي تقوم على منع نشوب النزاعات وتعزيز التنسيق والتعاون الإقليميين، ولعبت الجزائر دور كبير في عدد من تسوية الأزمات بفضل دورها الهام إقليميا، بفضل إدراكها لكل المتغيرات المتصلة بالمنطقة في صلتها بإحدى الساحات الأكثر تعقيدا في العالم، وكل ماله علاقة بالتحويلات على مستوى الجزائر وعلى المستويين الإفريقي والدولي ووضع الجزائر وإفريقيا في الاستراتيجية الدولية وهو ما يفسر فهم طبيعة ودوافع الوساطة الجزائرية²

من حيث الأهداف تمكنت الجزائر من استعادة كلفة للأمنها واستقرارها الداخلي، مما أسهم في انتعاش حركية الجزائر خارجيا، بحيث حققت سياستها الخارجية مجموعة من من الإنجازات الهامة لاسيما على المستوى القاري.

بالإضافة إلى ذلك تسجيل الحضور داخل الاتحاد الإفريقي وهو ما يتضح في تعيين بيروقراطيين جزائريين في المناصب المهمة داخل هذه الهيئة خاصة ما تعلق منها بمنصب مفوض السلم والأمن في الاتحاد الإفريقي الهندسة الإفريقية للسلم والأمن³.

¹ Jacob Abadi, "Algeria's Policy Toward Israel: Pragmatism and Rhetoric", Middle East Journal, Vol. 56, No. 4, (Autumn, 2002), pp 616-646.

² بن خليف عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 116.

³ للمزيد حول تعيين الجزائريين في منصب المفوض السامي داخل هياكل الاتحاد الإفريقي أنظر: ص 121.

على الصعيد العسكري والأمني تتخبط الجزائر في كل الترتيبات الأمنية الإفريقية المصاغة في هذا الفضاء الجيو سياسي على المستوى المتعدد الأطراف بل وتقود استراتيجية خاصة بها تضم دول الميدان علاوة على انخراط الجزائر في مختلف المبادرات الاستراتيجية التي تصغوها القوى الكبرى خاصة المبادرة التي اطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الصعيد الاقتصادي شكلت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NIPAD التي قادتها الجزائر احد أهم الرهانات في سياستها الخارجية والتي مكنت الجزائر من إثراء سجلها وعملت على تجسيد المشاريع الاقتصادية الكبرى التي توليها الجزائر أهمية مثل الطريق العابر للصحراء، والربط بالألياف البصرية، وأنبوب الغاز الرابط بين الجزائر ونيجيريا. في السياق ذاته شرعت الجزائر بالتفاوض فعليا مع مجموعة " الإيكواس " منذ 2018 ، بهدف إبرام اتفاق تجاري تفضلي يسمح بدخول المنتجات الجزائرية لهذه المنطقة .

فضلا على ذلك قامت الجزائر بتقديم مساعدات مالية بأكثر من مئة مليون دولار على مدار السنوات الأخيرة لكل من دول تشاد، مالي، نيجر، وموريتانية إضافة إلى منحها عتادا عسكريا كبيرا. كما قامت قبل ذلك بمسح ديون 14 دول إفريقية في ماي 2013 معظمها من دول الساحل الإفريقي والتي بلغت قيمتها 902 مليون دولار حيث اعفت الجزائر على سبيل المثال موريتانيا من دفع ديون تبلغ نحو 250 مليون دولار. جدير بالذكر أن الجزائر ترصد مساعدات مالية وعسكرية سنوية قيمتها 80 مليون دولار تحصل عليها 14 دولة إفريقية في شكل دعم اقتصادي، أو إنساني أو عتاد وتدريب عسكري أو بعثات دراسية، قبل أن تخفضها للنصف بسبب الأزمة المالية وانخفاض أسعار النفط¹

كما قامت الجزائر بإنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية " ALDEC " التي اعلن عن إنشائها الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في خطابه أمام المشاركين في أشغال القمة العادية الثالثة والثلاثون لرؤساء الدول والحكومات في الاتحاد

¹ عبد الحكيم حذافة، " أطلقت وكالة للتعاون الدولي ..هل تملك الجزائر إمكانات "القوة الناعمة" في أفريقيا؟" ، في:

<https://bit.ly/2O8hedY> (2020/04/15).

الإفريقي التي جرت أشغالها في العاصمة الأثيوبية أديسا بابا في شهر فيفري 2020، قال الرئيس عبد المجيد تبون إن المهمة الرئيسية لهذه الوكالة هي " تجسيد رغبتنا في تعزيز الإعانة والمساعدة والتضامن مع دول الجوار على أرض الواقع، لاسيما الدول الشقيقة في الساحل"، مضيفاً " إن الجزائر الجديدة الجاري تشييدها ستظل وفية لمبادئها ولالتزاماتها وستضطلع من الآن فصاعداً بدورها كاملاً في إفريقيا وفي العالم"¹.

لاشك أن هذا الدور الجزائري في القارة الإفريقية لم يأت من فراغ بقدرما فرضته جملة من التحولات الطارئة على الساحة الداخلية والخارجية للبلاد، والتي حتمت على الجزائر ضرورة تكييف تصورات السياسة الخارجية الجزائرية، وعقيدتها الأمنية وإعادة صياغتها بالشكل الذي يتماشى مع دور جزائري جديد يخرج عن إطار الدور التقليدي الذي ما انفكت تلعبه الجزائر منذ التسعينيات والمتعلق أساساً بالتعاون الأمني، والانتقال إلى ديناميكية جديدة من خلال البعد السلمي للتعاون وتحويل الاندماج الإقليمي إلى واقع من مداخل سياسية واقتصادية، وثقافية، وتحقيق مشاريع هيكلية ملموسة ذات فائدة اقتصادية للطرفين، وتوفير الوسائل الكفيلة لتثبيت تطويرها عبر الدبلوماسية الناعمة خصوصاً في القارة الإفريقية ولاسيما في منطقة الساحل².

يبقى إنجاز الجزائر كدولة فاعلة في الاتحاد الإفريقي وباعتبارها حجر الارتكاز في صناعة الاستقرار في العمق الإفريقي الذي يميزه ساحل الأزمات، من خلال اعتمادها على استراتيجية ونشاط الدبلوماسي ضمن الأطر التنظيمية الإقليمية كالاتحاد الإفريقي. وهي استراتيجية تؤسس لمفهوم الأمن القومي بشكله الموسع عبر إنشاء تحالفات قائمة على المصلحة المتبادلة على المستوى الإفريقي، وهو ما من شأنه أن تصبح الجزائر قوة ناعمة ويحتذى بنموذجها الخاص في إطار الأمن الشامل السياسي والاقتصادي والثقافي، ويتم هذا كله بتنسيق وتعاون مع بلدان الساحل وأوروبا وبلدان شمال إفريقيا واتحاد المغرب العربي لان التحديات الأمنية تخص كل هذه المناطق والفضاءات الجيو سياسية الثلاث.

¹ رياض، ب: " تبون يعلن من أديس أبابا: "الجزائر ستضطلع من الآن فصاعداً بدورها كاملاً في إفريقيا وفي العالم" في:

<https://bit.ly/31VBxDD> (2020/06/15)

² يومية المجاهد الوطنية، السيد بوقادوم يؤكد على الأهمية الخاصة التي توليها الدبلوماسية الجزائرية لإفريقيا والساحل ولمحيطها المباشر، التمسك بالعمل من أجل إعطاء الجزائر مكانتها اللائقة، في: <https://bit.ly/2ZPPG2p> ، (2020/06/01).

المطلب الثالث: تقويم السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

تمكنت الجزائر من تسجيل حضور إيجابي في التعاون مع البلدان الإفريقية من خلال استثمار رصيدها التاريخي في إعادة بناء القارة الإفريقية على المستويات السياسية، والاقتصادية والأمنية، وتتضمن المقاربة الجزائرية في الساحل عدم الانحراف عن المبادئ الثابتة التي سارت عليها السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال بتقديس السيادة الوطنية، ورفض كل أشكال التدخل الخارجي بجميع مبرراته، والحفاظ على مكسب الاستقلال الذي تراهن عليه بتكثيف الجهود الكفيلة بتبني مقاربة إقليمية وإفريقية.

من جهة أخرى استطاعت السياسة الخارجية الجزائرية الثبات على مبادئها المستوحاة من ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الاتحاد الإفريقي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وضد استخدام القوة في حل النزاعات الدولية، وبقيت الجزائر في نهج الحلول الدبلوماسية ويمكن أن نصف السياسة الخارجية الجزائرية أنها استطاعت تجاوز أكبر المعوقات التي واجهتها والتوصل إلى حلول دبلوماسية برغم الضغوطات والتدخلات الخارجية، حيث عملت على تمسكها بجهودها الرامية لدعم السلم في مالي في إطار ما يعرف " باتفاقية الجزائر " جوان 2015، والالتزام بعدم دفعة الفدية للمجموعات الإرهابية رغم اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في القنصلية الجزائرية في غاو أبريل 2012 ولم تستجيب لضغوط حركة التوحيد والجهاد الإرهابية، واستطاعت الجزائر الموازنة بين الأداء الدبلوماسي والعمل العسكري الاستخباراتي في تنفيذها لعملية تيقنتورين ولم تراعي الضغوط الدولية من أجل الاستشارة في البدا في عملية عسكرية لتحرير الرهائن.

بيد أن هذه المقاربة الجزائرية تطرح عدة إشكاليات بالنسبة إلى الجزائر فبمناداتها إلى الحلول الداخلية والإقليمية لمعالجة المشاكل الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وإفريقيا، مع تمسكها بمبدأ التحرك ضمن المجموعة الإفريقية بالصورة التي تكفل للدول الإفريقية استقلالها وبناء أمنها ذاتياً دون الاعتماد على قوى خارجية. يصطدم هذا التوجه الدبلوماسي الجزائري لبناء مقاربة أمنية لدول الساحل بسياسات الهيمنة الخارجية والتدخلات الدولية فالقارة الإفريقية مستهدفة من قبل النفوذ العالمي كما أن التنافس الدولي الخارجي على المنطقة يشكل تحدياً خطيراً ومتزايداً.

أ. سياسياً: كشفت الأزمة في مالي منذ انقلاب الجيش على الرئيس المالي " أمادو توماني " ،
وتصاعد المد الإرهابي في عام 2012، عن عدم نجاح الآليات المحلية والبرامج الدولية في
معالجة تحديات الأمن والتنمية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي حيث تعاني ضعف التنسيق
بين الدول الأعضاء بسبب التنافسات السياسية الإقليمية والدولية¹.

ويدخل في هذا الإطار نشأة الأفريكوم والقوة المشتركة للمجموعة دول الساحل الخمسة،
والفوضى التي يعرفها فضاء الساحل الإفريقي لتبرير التدخل العسكري الفرنسي والقيام بمهمة
الحفاظ على الأمن في هذه المنطقة الحيوية بالنسبة لفرنسا منذ العهد الكولونيالي وللولايات
المتحدة الأمريكية بوصفها الطرف المهيمن على الساحة الدولية.

إن إزدياد المنافسة الدولية على منطقة الساحل بشكل يندر باشتداد المخاطر على الدول
الإفريقية سعت هذه الأخيرة إلى التعاون للتصدي لهذه التهديدات المشتركة من خلال إنشاء
تكتلات ذات بعد إقليمي تتعلق بالمسائل الأمنية، وقد عملت دول الساحل الإفريقي على الخروج
من حالة الفوضى الأمنية والمأزق الإقليمي ببرمجة استراتيجيات إقليمية تعمل وفق مصالحها
وفي سبيل تشييد مقاربة إقليمية إفريقية للقضاء على اللأمن في المنطقة، لكن رغبة دول
المنطقة تتعارض مع مختلف الاستراتيجيات الدولية .

ولعل أهم المبادرات الإقليمية الأمنية المتمثلة في مبادرة دول الميدان 2010 الخاصة
بالجزائر ومبادرة نواكشوط المنشأة من قبل السلام والأمن للاتحاد الإفريقي في 2013 تواجه
تحديات أهمها تنافس مبادرات استراتيجية أمنية دولية من خارج الإقليم مثل خطة " دعم
التعاون عبر الحدود في منطقة الساحل " التي تعتمدها مجموعة الدول خمسة ساحل واستراتيجية
الاتحاد الأوروبي، والاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل للأمم المتحدة.

وقد نشأت مبادرة مجموعة دول الساحل خمسة، التي تحظى بدعم خارجي قوي هو الدعم
الفرنسي ومانحين دوليين، وشركاء أوروبيين.

¹ عبد الغفار الديواني، " معضلة الاستقرار: الأدوار الإقليمية والدولية في الساحل الإفريقي " ، في: <https://bit.ly/3iKSYwz>

(2020/07/09)

وعلاوة على ذلك تولت فرنسا تشكيل قوة عسكرية تضم دول المنطقة موريتانيا، مالي، نيجر، تشاد، وبوركينا فاسو في 2017 المنطوية تحت مبادرة دول الميدان، ونجحت في إنشاء قوة إفريقية تضم دول المنطقة مع حلفاء أوروبيين ومانحين دوليين.

أثار إنشاء هذه القوة وتعاون أعضائها الواضح مع قوى خارجية حفيظة الجزائر التي تتحرك وفق توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في التكفل المحلى للأمن الإقليمي عبر هيئة الأركان المشتركة لدول الميدان 2010 ، وترفض أي تدخل عسكري يحاذي حدودها ، كما اعتبرت التحركات الدبلوماسية الفرنسية بشأن الحرب في مالي هو محاولة لقيادة الجيوش الخمسة لمجموعة دول الساحل التي تريد الجزائر أن تعيدها إلى مضلة الاتحاد الإفريقي¹.

ب. عسكرياً : وعلى الصعيد العسكري في الجهة الأخرى من الحدود تقود فرنسا عدد من العمليات العسكرية أطلقت على إمتداد خمسة دول من الشريط الساحلي الصحراوي هي: تشاد، النيجر، مالي، موريتانية، وبوركينا فاسو، وتقود عملية سرفال عام 2013 ، ثم عملية برخان منذ سنة 2014 ، وهي تتألف من 4500 جندي فرنسي، كما تحضر بشكل رسمي للإنشاء قوة عسكرية جديدة باسم " تاكوبا " (takuba)².

يتوقع من هذه القوة التي ستكون جاهزة بحلول أوائل 2012 أن تكمل الجهود التي تبذلها عملية برخان الفرنسية والقوة المشتركة لمجموعة الساحل الخماسية ومساعدة الجيوش الإقليمية في محاربة الجماعات الإرهابية والجمع بين قوات الجانبين الإفريقية والفرنسية تحت قيادة موحدة لتحالف دولي مهم يساهم فيه حلفاء فرنسا الأوروبيون، والولايات المتحدة بقوات ومعدات. وتعتبر هذه حالياً الحملة الخارجية الأكبر للقوات الفرنسية وهو ما يعكس الدور الفرنسي في عسكرة منطقة الساحل الإفريقي والرغبة بالتواجد العسكري وبسط نفوذها في المنطقة، وهذا من خلال توجيه الجهود الدولية نحو ما يخدم أطماعها في المنطقة ووفق ما يناسب خطة قواتها

¹ بن عنتر عبد النور، " تهديدات هجينة "، مرجع سابق .

² تاكوبا. (takuba,takoba) : وهي تعني السيف الذي أشتهر إستخدامه في منطقة الساحل الغربي وخاصة بين قبائل الطوارق والهوسا والفولاني.

العسكرية التي تحتاج إلى تعاون جيوش المنطقة ، والتي تريد فرنسا تعويضها في أداة جديدة وكبديل لعملياتها التي تشنها ضد محاربة المجموعات الإرهابية المسلحة في المنطقة.

برغم الجهود الدولية لمعالجة الاضطرابات الأمنية وعدم الاستقرار في منطقة الساحل فإن مشكلة عدم الفصل بين الأجندة الدولية والأولويات الإفريقية ستظل العقبة الأكبر في خلق ظروف ملائمة لعمل مشترك وفي معالجة مختلف أزمات ومشاكل البينية دول المنطقة. وهو ما يشكل عقبة أمام تسيير الأزمات الإقليمية من خلال المقاربة الجزائرية وبعيق تحقيق أهداف الدور الجزائري.

ج. اقتصاديا: تعتبر الدول الإفريقية عامة ومنطقة الساحل الأفريقية خاصة دول محدودة الموارد حاليا فضلا أنها الأضعف إفريقيا وعالمياً ومعرضة للفشل والانهييار والتفكك ، ما يؤكد أن الجزائر ستتحمل القسط الأكبر من تكلفة مهمة أمنية يفترض أن تتقاسم أعبائها بين مجموع دول المنطقة إلى الإقليم¹.

فمراهنة الجزائر على مقدرتها الذاتية في مواجهة التهديدات في الساحل تتميز بانكشاف أمني تهدف إلى استنزاف قدراتها المالية.

تزرخ الجزائر بثروات طبيعية هائلة خصوصا مصادر الطاقة كنفط، والغاز، والفحم، واليورانيوم، وهي إحدى أكبر الدول المصدرة للغاز في إفريقيا وتمتلك ثاني احتياطي إفريقي من الغاز بـ 161.7 مليار متر³ وثالث احتياطي إفريقي من النفط بـ 12.2 مليار برميل².

تقدم مؤشرات الاقتصاد الكلي صورة سلبية منذ الشهور الأولى لسنة 2014 ، بسبب انهيار أسعار النفط بحوالي 50% تظهر جلياً في الميزانية العامة لسنة 2018 . وفي ظل تراجع إنتاجها من الطاقة وازدياد الطلب الداخلي عليه، تتجه الجزائر إلى مواجهة اقتصادية طويلة الأمد قياسا على الطابع الريعي لاقتصادها الوطني المعروف بتبعيته واعتمادها على الجباية البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ولموارد الميزانية العامة للدولة حيث مازال

¹ حسام حمزة، "الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل: التصورات واليات المواجهة" ، سياسات عربية، ع، 21. يوليو 2016، ص. ص،

² حمزة كحال، "إحتياطيات الجزائر من النفط تلامس الـ 10 مليارات برميل" ، في : <https://bit.ly/3f6bR1a> (2020/06/26)

النفط يمثل أكثر من 95 % من مداخيل العملة الصعبة وما بين 50 و 65 % من مداخيل الميزانية، وقد أدت هذه الوضعية إلى استنزاف احتياطات ضبط الموارد من أجل تغطية العجز في الميزانية¹.

إن انخفاض أسعار البترول يمثل تحدي للاستقرار الاقتصادي الجزائري، كما أن استمرار انخفاض الأسعار جراء الصدمة البترولية سيشكل تحدياً آخر لاستمرار الإنفاق الحكومي والعسكري على التكاليف الأمنية الضخمة المترتبة عن المقاربة الجزائرية بالاعتماد على نفسها لمواجهة التهديد².

ضمن هذا السياق تعد الطفرة المسجلة في ميزانية الدفاع الجزائرية أفضل مؤشر على أن الفوضى الأمنية في الساحل انعكست على أنفاق الجزائر الأمني والعسكري، حيث يشير حجم الإنفاق العسكري إلى أنه قفز بنسبة 85% بين 2009 و 2018. فمع نهاية 2011، ارتفعت ميزانيتها للدفاع بحوالي 10 % لتبلغ 9.6 مليار دولار سنة 2018، وبرغم أن الإنفاق العسكري أنخفض ما بين 5.51 % بين سنتي 2017 و 2018، وانتقال ترتيب الجزائر في الإنفاق العسكري من 22 إلى 25 عالمياً، إلا أنه يشكل ما نسبته 6.01 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2019، محققاً إلى حد بعيد أكبر إنفاق عسكري في إفريقيا والثالث عالمياً بعد المملكة العربية السعودية 8.8 % و عمان 8 %، متقدماً على دول الكويت 5.1 % وروسيا 3.9 %³.

ويرجح المختصون الزيادة في ميزانية الدفاع إلى الظروف التي تحيط بالجزائر والتهديدات الأمنية المتزايدة في شمال إفريقيا والساحل الإفريقي بسبب انهيار النظام الأمني في المنطقة والتي تجعل الجزائر مضطرة إلى رفع حالة التأهب على حدودها وفي نفس الوقت المزيد من حشد الموارد في إطار تفعيل المنظمات الإقليمية وهو ما يتطلب رفع موازنة الدفاع والأمن، وضرورة الرفع من مستوى المساعدات الخارجية الذي تستفيد منه هذه دول

¹ بوحنية قوي، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، مرجع سابق، ص 113

² "معهد ستوكهولم: الجزائر الأولى أفريقيا في الإنفاق العسكري"، في: <https://bit.ly/2ZHW2kr> (2020/05/30)

³ أطلس بيانات العالم، الجزائر الدفاع العسكري، في: <https://bit.ly/3iyfZTx>

المنطقة في سياق تنفيذ التزامات الدولة الجزائرية إزاء دعمها للتنمية في إفريقيا والذي يتدرج ضمن إطار الدور الجديد للجزائر في المنطقة.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد أدت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي دورا مهما في صياغة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة، وتعتبر التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي محددات رئيسية في السياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة بحكم التداعيات المباشرة لتلك المشكلات والأزمات على الأمن الجزائري وهو ما يفرض على صانع القرار الجزائري تبني مقاربة أمنية لبناء السلم والأمن في الساحل وأفريقيا وذلك وفق تقاطعها مع ثوابت العقيدة الأمنية الجزائرية والتي تلعب دور مهم في صياغة السياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة.

كما ان اشتداد تنافس القوى الكبرى على المنطقة بفعل الأهمية الاستراتيجية التي أصبحت تتمتع بها كان مثار اهتمام تخوف الجزائر خاصة ما يتعلق بالمساس بالسيادة الوطنية والتدخل الأجنبي في المنطقة وهو ما ضلت الجزائر ترفضه انطلاقا من مبدأها الثابت في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إن دور الجزائر في مواجهة الأزمة في الساحل شاملة ومتعددة الأبعاد فهي تتراوح بين مقاربة عسكرية ومقاربات تنموية واقتصادية تربط بين الأمن والنمو والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة ضمن اعتبار أن الفقر وضعف التنمية وعدم استقلالية القرار السيادي الوطني من أهم مسببات التهديدات المتأتية من القارة الإفريقية وفي هذا الخصوص فان المقاربة الجزائرية قائمة على إجراءات دعم السلم والاستقرار السياسي ، والتنمية الاقتصادية للقارة الإفريقية وتمكين دول القارة من القدرة الفعلية للتنمية والانتقال من حالة التبعية إلى حالة مواجهة والتكفل بمشاكلها ضمن الإطار الجماعي الإفريقي.

وتصب أغلب المشاريع الأمنية والاقتصادية الموجهة لمنطقة الساحل الإفريقي في سبيل إيجاد الحلول لفرض السيادة الوطنية وإبعاد التدخل والسيطرة الأجنبية على المنطقة وهو ما جعل الدبلوماسية الجزائرية تتحفظ على بعض المشاريع وترفض أخرى على غرار تحفظها على إنشاء مجموعة دول الساحل خمسة " ساحل خمسة" باعتبارها جاءت كمنافس لمجموعة قادة أركان دول الميدان "سيموك"، ورفضها مقر القيادة العسكرية الأمريكية الخاصة بإفريقية " افركوم" مما

يظهر تخوفها من هذه المشاريع ومواجهتها بمجموعة من المبادرات على غرار القيادة المشتركة لمجموعة دول الميدان ، والمشاريع المندرجة ضمن الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا - النيباد.

الخاتمة

لقد تم التوصل في هذه الدراسة لسياسة الجزائر الخارجية في محيطها الإقليمي في دائرة الساحل الإفريقي كدائرة فرعية تندرج ضمن الدائرة الإفريقية، ومن خلال التعرض إلى دراسة محدداتها وطبيعة أهدافها وتوجهاتها، وعلى أنماط أدوارها الإقليمية، وإلى التحديد المناسب لدور السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي، وتبين من خلالها أن متغير الأمن يعتبر من أهم المتغيرات التي توليها الجزائر الاهتمام الكبير في سياستها الخارجية تجاه منطقة الساحل والتي توفر فرصا لإظطلاع الجزائر بأدوار إقليمية فاعلة ومؤثرة.

وتعد أهم نقطة توصلت إليها هذه الدراسة بعد البحث عبر استخدام مجموعة من المناهج والاقترابات وكإجابة على الإشكالية الرئيسية: أن ادراك المتغير الأمني يلعب دورا رئيسا في تحديد السياسة الخارجية الجزائرية وتوجيهها من أجل الحفاظ على أمنها وعمقها الاستراتيجي. و من أجل إثبات الفرضية الأساسية التي انطلق منها البحث تم استنتاج أن السياسة الخارجية الجزائرية تتأثر بمجموعة من العوامل والمتغيرات البنوية المرتبطة ببيئة الجزائر الداخلية والخارجية، بحيث تلعب هذه المتغيرات دورا مهما في تحديد أهداف وتوجهات سياسة الجزائر الخارجية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، مع الإشارة إلى أن حجم وتأثير هذه المحددات يختلف من متغير لآخر، ويتصدرها المتغير الأمني بالنظر إلى دوره في تحديد وتوجيه السلوك الخارجي.

كما توصلت الدراسة الى الاستنتاجات التالية:

- إن الهدف الأول لأية مقارنة أمنية هو الحفاظ على الأمن القومي للدولة، والمجتمع والأفراد، ولتحقيق ذلك يتم وضع استراتيجية لمجابهة الأخطار والتهديدات مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات التي تمتلكها الدولة، فالجزائر وبوقعها الاستراتيجي أصبحت مطالبة أكثر بمراجعة تحركاتها وعلاقاتها مع الدول خصوصا في جنوبها حيث المشاكل والتهديدات تتفاقم بشكل لافت وكبير، خصوصا مع وجود اطراف إقليمية وأجنبية تتغذى على هذه الأزمات والمشاكل، ولمواكبة التطورات والتحويلات الاستراتيجية التي مست منطقة الساحل الإفريقي، ويصبح من المهم معرفة التغيرات التي مست مفهوم الأمن، حيث ينبغي وضع خطة محكمة

وشاملة لكيفية التعامل مع كل مشاكل المنطقة ومجابهتها، حتى قبل حدوثها وهو ما يفرض أعباء وضغوطات على الدولة الجزائرية في تأمين مظاهر الأمن في المنطقة.

- تلعب المحددات المجتمعية والقومية حسب نتائج الدراسة دوراً مهماً هي الأخرى، ويبرز أثر هذه المحددات في التوجه العام للسياسة الخارجية الجزائرية في محيط الساحل الإفريقي، من خلال دورها في التأسيس لعقيدة السياسة الخارجية الجزائرية المبنية على مجموعة من المبادئ الثابتة، التي حكمت سلوك الجزائر الخارجي، وقد عرفت العقيدة الأمنية الجزائرية تطوراً من حيث الاستراتيجيات المحددة لمواجهة التهديدات الأمنية لكنها بقيت ثابتة من حيث المبادئ القائمة.

- أن امتلاك الجزائر لمقدرات قومية مهمة إلى جانب المحدد الجغرافي، تشكل عناصر قوتها المادية والحضارية، نظراً لحجم وطبيعة مواردها الاقتصادية والحيوية الكبيرة، بالإضافة إلى مكانتها الدبلوماسية على المستوى الدولي، التي جعلتها تتفوق من حيث الموارد والإمكانات على جيرانها من دول المغرب العربي، ودول منطقة الساحل الإفريقي، وعلى الكثير من دول القارة الإفريقية، بشكل عام كما يوفر تمتع الجزائر بهذه الإمكانيات فرصاً لحركة سياستها الخارجية في محيطها، بحيث تزيد هذه الإمكانيات من قدرة صانع القرار السياسي الخارجي على حركية التصرف في المنطقة، وتمكنه من تحقيق أهداف السياسة الخارجية، فضلاً عن جعلها طرفاً فاعلاً وأكثر تأثيراً في محيطها من الساحل الإفريقي، ولقد أدرك صانع القرار الجزائري منذ الاستقلال أهمية تمتع الجزائر بهذه المقومات التي تمنح للجزائر مكانة متميزة في محيطها الإقليمي وهذا ما دفعه إلى تصور دور إقليمي ريادي، تجسد فعلياً من خلال الأدوار الإقليمية التي لعبتها الجزائر بعد الاستقلال في الدائرة الإفريقية، في ظل التهديدات والتحديات التي تعرفها هذه المنطقة في السنوات الأخيرة.

- أظهرت أهداف السياسة الخارجية الجزائرية ضمن دائرة محيطها الإفريقي أن هناك استمرارية وثبات في هذه الأهداف منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، مع وجود نوع من التغيير التكيفي على مستوى الاهتمام الموجه إلى قضايا معينة، أن طبيعة الوسائل جاء متأثراً هو الآخر بطبيعة المبادئ والأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية المستمدة من نسق

عقيدي وطني يقوم على مبدأ ضرورة احترام سيادة الدول ويحرص على ضرورة الحل السلمي للنزاعات، ويشجع على إقامة علاقات التعاون والحوار بين الدول.

- يتعرض سعي الجزائر إلى لعب دور إقليمي فاعل ومؤثر في محيطها الإقليمي إلى مجموعة من العوائق والتحديات، التي تفرض قيودا وضغوطا على هامش حركة سياستها الخارجية، وعلى قدرتها على لعب دور إقليمي فاعل ومؤثر وتتعلق هذه القيود بظروف بيئة الجزائر الداخلية وظروف بيئتها الإقليمية أمنيا خصوصا في منطقة الساحل الإفريقي، وترتبط هذه القيود والضغوط أيضا بدور سياسات فواعل إقليمية ودولية، وإستراتيجيات وأهداف القوى الدولية، لاسيما الأمريكية والأوروبية (الفرنسية)، والتي تكتسي أهمية باعتبارها منطقة نفوذ جيو سياسي، إلى جانب حيويتها الاقتصادية والأمنية بالنسبة لهذه القوى، فضلا عن أهداف وإستراتيجيات أمنية لفواعل إقليمية أخرى تحضي بأهمية كبيرة.

- يبدو أن الجزائر تسعى إلى العمل الجماعي المشترك في إطار التنسيق الإقليمي، حيث ترى أنه هو الكفيل الوحيد بمعالجة المشاكل والتهديدات التي تعاني منها المنطقة، وبالتالي فإن رغبة الجزائر في التصدي من للإنفلات الأمني يستوجب وضع خطط وبلورة اليات ناجحة تستهدف تحقيق السلم والتنمية وكذلك تنمية العلاقات الاقتصادية وتوسيع أليات التشاور والتعاون والتنسيق أكثر بين الأطراف من خلال آليات التنسيق الإقليمي.

- لعبت العوامل التاريخية التي خلفها الاستعمار في إفريقيا عموما ومنطقة الساحل الإفريقي خصوصا في خلق صراعات وصدامات عرقية وأثنية كبيرة وصلت الى حد المواجهات المسلحة وطلب الاستقلال العام حيث لعبت مشكلة التوارق تهديدا حقيقيا للمنطقة وخاصة في شمال مالي بحكم أنها تشهد أكبر عدد من تواجد مجموعة التوارق، بالإضافة إلى ضعف الدولة المالية في مواجهة مشكل شمال مالي، بسبب غياب المرافق الحكومية وسلطة القانون، وعدم تحقيق العدالة والتوازن الجهوي بين الشمال والجنوب، وبالتالي إنتشار التهميش الذي يعتبر المعيار الرئيسي الذي يؤدي إلى مطالبة الحركات بالانفصال والاستقلال بسبب التهميش الذي يطال هويتها وعدم الاهتمام بتنمية مناطقها وغياب العدالة الاجتماعية التي تعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق الاستقرار بدول المنطقة.

- إن أزمة نزاع مالي مرشحة للانفجار مرة أخرى، بسبب بعض التناقضات الداخلية والتدخلات الأجنبية الخارجية، والتي لعبت فيها الجزائر دور الوسيط تحت مبدأ الحفاض على وحدة دول المنطقة، إلا أن فشل جهود الوساطة راجع إلى تدخل دول إقليمية كالمغرب وموريتانيا، وأطراف دولية أمريكية أوروبية- خصوصا الفرنسية - التي تسعى إلى خلق الفوضى وعسكرة المنطقة، وتقوم الاستراتيجيات الغربية في منطقة الساحل الإفريقي على تقسيم الساحل لمناطق هيمنة ونفوذ فرنسية وأمريكية في ظل التوافق لمجابهة التمدد الجيوسياسي للقوى المنافسة لها في المنطقة كالصين، واليابان وروسيا.

- تلعب الجزائر دورا مؤثرا ومهما في منطقة الساحل الإفريقي بدليل الاحتكام إلى الدبلوماسية الجزائرية في كل مرة تشهد انفجار النزاع بين التوارق والحكومة المالية، وهو ما يمثل أهمية المساهمة التي تمثلها الجزائر في سبيل تطوير علاقات حسن الجوار والتعاون، وهو ما يفرض عليها المزيد من العناية لهذه المنطقة بالمقارنة بالتحولات التي تشهدها وما تمثله من جزء مهما من العمق الاستراتيجي لأنها الوطني القومي، كل هذه التحولات تفرض عليها بذل المزيد في سبيل تطوير منظومة العمل الإقليمي المشترك في منطقة الساحل الإفريقي، عبر وضع إستراتيجية شاملة متكاملة الأبعاد، تنطلق من تجسيد وإستكمال مشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا - نيباد ، مع ضرورة تفعيل المبادرات الأمنية المنبثقة عن مجلس السلم والأمن الإفريقي وإحياء دور اللجنة المشتركة لدول الميدان، ومن الناحية العملية تشكل قوة قيادة الأركان المشتركة لدول الميدان، القوة الإقليمية الوحيدة المخولة لمواجهة التهديدات في المنطقة، نظرا لتجهيزاتها العسكرية وقدرة جيوشها حيث تكتسب المبادرة الجزائرية أفضلية استراتيجية كبيرة في المنطقة، وهو ما يمكن الإعتماد عليه للحد من مظاهر التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة خاصة وأن المبادرة تنشط ضمن إطار جماعي إفريقي.

- تمسك الجزائر بمبادئها الدبلوماسية جعلها تتعرض للعديد من الضغوطات الخارجية خاصة المشاريع والاستراتيجيات الأمنية الدولية في المنطقة، أولها مشروع القيادة الأمريكية في إفريقيا " أفريكوم " وثانيا مشروع الفرنسي مجموعة دول الساحل خمسة الذي ترفضهما الجزائر، كما تقوم فرنسا باستراتيجيات عديدة من أجل التواجد العسكري والسياسي من خلال

نشر القواعد والقوات العسكرية في المنطقة، ووضع آليات ومشاريع سياسية وأمنية من أجل المحافظة على مصالحها ومن خلال ربط هذه الدول بالقرار السياسي الفرنسي، وهو ما يشكل مزاحة للجزائر باعتبارها منطقة نفوذ جزائري حيث يعتبر التحرك الفرنسي بمثابة تشويش على المصلحة الجزائرية. كما يجب الإشارة في هذا المجال أن الجزائر رغم قبولها بالمساعدات الخارجية والتنسيق بين الهيئات الإقليمية والدولية، إلا أنها عملت دائما على محاولة إبقاء أزمة الساحل في الإطار الإقليمي والقاري، وحتى لا تتحول إلى سبب للتواجد العسكري الأجنبي المباشر في المنطقة، كما سعت الجزائر إلى تنبيه دول المنطقة من أجل ضرورة التعاون والتنسيق بين دول المنطقة للتكفل بأمنها من دون التدخل الأجنبي.

- كثيرا ما وجدت الجزائر نفسها مجبرة على مضاعفة جهودها الدبلوماسية من أجل تحصين أمنها القومي في جبهة الساحل الأفريقي، فمن معالجة مشاكل الفقر، والجفاف، والهجرة الغير شرعية والجريمة المنظمة بكل أنواعها إلى الإرهاب والتحالف مع المجموعات الإجرامية مرورا بالنزاعات التارقية المتكررة على حدودها الجنوبية وعلى هذا الأساس عملت الجزائر على في مواجهة هذه التهديدات الأمنية على تبني مقاربات ومبادرات متعددة الأطراف، إضافة إلى الجهود التي تقوم بها بشكل انفرادي أو على شكل تنسيق ثنائي بين جيرانها.

- عمل الجزائر مكن من خلال " منطوق الإستباقية " إلى لعب أدوار محورية في الأزمة التارقية بين طوارق مالي والسلطة المركزية المالية، وطوارق النيجر والسلطة المركزية النيجيرية بحكم إدراك الجزائر لمخاطر الدخول في حالة لا إستقرار إقليمي وسارعت الجزائر للتحرك في كل الجبهات الممكنة للحد من إمكانية تطور هذا النزاع إلى نزاع إقليمي إلى حدودها الإقليمية وبالمنظر إلى هذه التهديدات التي يتعرض لها الأمن الوطني القومي الجزائري التي ينضر إليها على أنها تهديدات أساسية للأمن بمفهومه الحديث، تبقى التحديات الأمنية التي أعطت صفة البيئة غير المستقرة لمنطقة الساحل الإفريقي المحدد الأهم ويحتم على الجزائر استخدام خيارات أخرى أكثر عقلانية لمواجهة الضغوط الدولية للتأثير في المنطقة، فالبعد الأمني يعتبر في هذه المرحلة كما قبلها من بين أهم الأبعاد التي يجب على الجزائر أن توليها أشد الاهتمام في سياستها الخارجية الإفريقية ودول الساحل بالخصوص وذلك على اعتبار أن كل تغيير في

أوضاع المنطقة له تأثير مباشر على الوضع الداخلي للجزائر ، ويعد تهديدا أساسيا للأمن الوطني القومي الجزائري.

- يمكن أن نصف بأن السياسة الخارجية الجزائرية إستطاعت تجاوز الكثير من المعوقات التي واجهتها في سبيل تحقيق المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي أمام التحديات الأمنية المتزايدة ، ورغم التزامها على مبادئها المستوحاة من ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الاتحاد الإفريقي، إلا أنه منذ مجيء الرئيس عبد المجيد تبون تبنت الجزائر سياسة براغماتية تقوم على المصلحة ، ويمكن القول بأن المقاربة الجزائرية أعطت نتائجها وكانت الأقرب للواقع لأنها تراعي الخصوصيات المجتمعية والسياسة لمنطقة الساحل الإفريقي.

- يتضح جيدا أن الدبلوماسية الجزائرية، تقوم على عقيدة واستراتيجية أمنية بعيدة المدى تركز على دول المنطقة حيث تعتبر الدبلوماسية هنا جزء أساسي لتنفيذ السياسة الأمنية في إطار مقاربة شاملة، من أجل تحقيق الأهداف التي ترسمها السياسة الخارجية في البعد الأمني والتي لا يمكن فصلها عن السياسة والاستراتيجية الأمنية الجزائرية.

المراجع

قائمة المصادر:

القرآن الكريم

1. آية رقم 4 من سورة قريش، قرآن كريم

المصادر الرسمية:

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سنة 1976

2. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 28 نوفمبر 1996، آخر

تعديل له في نوفمبر 2008

3. رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-402 مؤرخ في 26/10/2020،

يتضمن صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية

الجزائرية، 79، الصادرة بتاريخ 2002/12/01.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996 ، الفصل الثالث،

المعدل سنتي 2002، و2008.

القواميس والموسوعات:

1. ابن منظور ابو الفضل ، لسان العرب، بيروت: دار الصادر، ج6، 2003

2. الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج2، 1991

3. القاموس السياسي، عطية الله احمد، القاهرة: دار النهضة العربية، 1974

4. معجم بلدان العالم، محمد عتريس، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2002

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب :

1. أبو القاسم, سعد الله, الحركة الوطنية الجزائرية:1900-1939, بيروت: دار الغرب

الإسلامي, ج2، 1992.

2. إيفانز، قراهام وجيفري نونهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية دبي: مركز الخليج

للأبحاث، 2004

3. العبدلى عبد المجيد، قانون العلاقات الدولية، تونس: دار اقواس للنشر، 1994،

ص 123.

4. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات الدولية، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط 4، 1948**
5. النعيمي، أحمد نوري. **السياسة الخارجية، عمان: دار زهران، 2011**
6. السيد سليم، محمد ، **تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ط 1998، 02**
7. باوتشر دايفد ر"، **النظريات السياسية في العلاقات الدولية، (ترجمة رائد القاقون) بيروت:المنظمة العربية للترجمة،2013**
8. بن القبي صالح،**الدبلوماسية الجزائرية بين الامس واليوم، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2002**
9. بوخوش عمار،**التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1،2005.**
10. محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية وفي الجيوبوليتيكا، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012، ص،130.**
11. ربيع حامد، **نظرية السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، د، ت،ن**
12. عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر: المكتبة المصرية 2010،**
13. قط سمير، **نظريات الأمن في العلاقات الدولية: مفاهيم ومقاربات، بسكرة: دار بن زيد للطباعة والنشر، 2016.**
14. دبش اسماعيل، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي. الجزائر: دار هومة،2017**
15. بوقارة حسين،**السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل،الجزائر: دارهومة،2012**
16. بكاي منصف، **دور الجزائر في تحرير افريقيا و مقومات دبلوماسيتها الإفريقية،الجزائر: دار الامة ، 2017**
17. لونيسي رابح، **مستقبل الجزائر في ضوء الاستراتيجيات الدولية دراسة استشرافية: الجزائر، دار المعرفة،2015**

18. موسى عايدة العزب، **جذور العنف في الغرب الأفريقي-حلتا مالي ونيجيريا-**، القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015
19. سمير، أمين. **التطور اللامتكافئ**، ترجمة برهان غليون، بيروت: دار الطليعة ط2، 1987
20. وهيبة دالع ، **دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية 1999-** 2006، الجزائر: دار الخلدونية، 2014
21. سليمان الغويل، الدولة القومية، طرابلس: منشورات جامعة قاربيونس، 1999
22. جنسن لويد ، **تفسير السياسة الخارجية**، (تر محد السيد سليم) ، الرياض : جامعة الملك سعود، 1984
23. جلال حدادي، **معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسط**، تلمسان: دار النشر الجامعي الجديد، 2017
24. عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية: الجزائر**: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2008
25. عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2010
26. سهيا حسن الفتلاوي، **الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009
27. عمر فرحاتي، **مريم إبراهيمي، الأزمة في الساحل الخلفيات والأبعاد**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2016.
28. عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، بيروت: دار الغرب الاسلامي، 1997
29. زايد عبيد مصباح، **السياسة الخارجية** ، طرابلس: منشورات esga، 1994
30. مبروك غضبان، **مدخل إلى العلاقات الدولية** ، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2005
31. الكسندر وانتد، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية** ، (ترجمة عبد الله جابر صالح القومي)، الرياض : النثر العلمي، 2006

32. جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2007
33. فاضل محمد على باري، سعيد ابراهيم كريدية، المسلمون في غرب أفريقيا تاريخ وحضارة، بيروت: دار الكتب العلمية، 2007
34. محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، عمان: دار الخليج ، 2017
35. رايح لونيسي، مستقبل الجزائر في ضوء الاستراتيجيات الدولية، الجزائر : دار المعرفة ، 2015
36. كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، ابو ضبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2004
37. عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010
38. فول مراد، الانفلات المني في دول الساحل، عمان: دار الحامد للنشر، 2015
39. فرج أنور محمد ، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية -دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007 ، ص. 172.
40. عبير شليغم، النزاع في مالي، بين الأسباب الداخلية والخارجية، عمان: دار الحامد، 2015
41. إسماعيل دبش، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2016
42. إسماعيل العربي، الصحراء الكبرى وشواطئها، (الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983)
43. صبري إسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001
44. منصف بكاي ، دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع ، 2016

45. مرسي بشير، الأمن السيادي الجزائري ومقاربة الحدود الأمانة، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2018
46. محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية، بيروت: دار الجبل، 2004
47. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005
48. منصور لخزاري، المحددات - الميادين - التحديات، بيروت: المركز العربي للدراسات السياسية ، 2015
49. محمد محمود أبو المعالي ، القاعدة وحلفائها في أزواد - نشأة وأسرار التوسع، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 2014
50. قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، عمان: دار الحامد، 2015
51. بن خليف عبد الوهاب، جيوسياسية العلاقات الدولية المتغيرات، القواعد والأدوار، الجزائر: دار قرطبة، 2016
52. بوحنية عبد القوي، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، عمان: دار الحامد، 2018
53. جيمس دورتي، روبرت باليستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (تر وليد عبد الحي)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 2005
54. رايح زاوي، الصراع الأمني الجزائري مع الإرهاب، عمان: دار الحامد ، 2015
55. بن طالب عبد الكريم، الظاهرة القبلية وظهور الحركات الانفصالية واثرها على الحدود الجزائرية، بيروت: دار الروافد الثقافية، 2018
56. جوانيتا الياس، بيتر سنتش، أساسيات العلاقات الدولية، (ترجمة محي الدين حميدي) ، دمشق: دار الفرقد، 2016
57. جراد عبد العزيز ، العلاقات الدولية،الجزائر: موفم للنشر، 1992
58. جوانيتا الياس، بيتر سنتش، أساسيات العلاقات الدولية، (تر محي الدين حميدي)،دمشق: دار الفرقد، 2016
59. **خطب الرئيس بومدين 1973- 1974** قسنطينة:المطبعة الكبرى النصر، 1974

60. مولود ديدان، **نصوص الدستور الجزائري**، الجزائر: دار بلقيس، 2008
61. رضوان بوهيدل ، **جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي**، كتاب الإلكتروني متاح في في : (https://bit.ly/2NhNRFB 12/06/2020)
62. حنان خرباشي، **فارس اسلام قوميري، " معضلة الامن القومي الجزائري في ضل تنامي التهديدات المستدامة، في الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي : التعامل والتداعيات،** تحرير عبد الرحيم رحموني، يوسف قدور عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، 2019

الدوريات:

1. داليا رشدي، " تأثير سوء الادراك في الصراعات والازمات إطار تحليلي"، **مجلة السياسة الدولية**، ملحق اتجاهات نظرية، ع 203، يناير 2016.
2. مصطفى دلة أمينة، " العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا " ، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.2016، 49.
3. عبد القادر عبد العالي، " السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: ر بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع 2، جويلية 2014
4. عدنان محمد الهياجنه، " قضايا العلاقات الدولية بين الواقعية والعالمية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، م 29، ع2 صيف 2001
5. وهيبة دالع ، **السياسة الجزائرية تجاه إفريقيا 1999-2016** ، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 7 ، جوان 2015
6. جهاد الغرام، "الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا، المحددات والأبعاد"، **مجلة جامعة التكوين المتواصل**، ع.2 ، ديسمبر 2016
7. غضبان مبروك، **التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته**، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 11، جوان 2014
8. حرزي السعيد ، **دور الجزائر في إرساء نضام تجريم دفع الفدية كألوية تكميلية لقرار مجلس الأمن 1373** ، **مجلة المفكر**، جامعة بسكرة، العدد 14، جانفي 2017.

9. فلاك نور الدين ، " دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة " ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، م 4، ع 2 ، 2019، ص ص 1083 - 1100.
10. وقازي عقبة، " المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية"، مجلة دائرة البحوث والعلوم القانونية، ع 2، 2017،
11. مصطفى عوفي ، صلاح الدين عمراوي، " أفاق النمو الديموغرافي في الجزائر أفاق عام 2045 " ، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ج 1، ع ديسمبر 2017
12. عبد النور بن عنتر، محاضر منشورة بعنوان : " تعدد المسارات الجهوية في الفضاء الساحلي الصحراوي"، ملتقى مالي- ليبيا: مبادرات السلام والخروج من الأزمة أي أفاق من أجل الاستقرار الجهوي" الجزائر: النادي الوطني للجيش (2016/01/12)
13. صالح زياني ، " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ضل تنامي تهديدات العولمة " ، مجلة المفكر، ع 5، مارس 2010 ، ص ص 286 - 298
14. عمروش ركاح، "الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية" ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م.3، ع.1 ، جوان 2016
15. خالد موسى المصري، "الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية) " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م.30، ع.1 (2014)،
16. محمد عربي لادمي، " السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات"، في: https://democraticac.de/?p=41719#_ftn26 ، (2019/05/16).

17. صايح مصطفى ، "الجزائر والأمن الإقليمي: " التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي انعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي " ، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، م1، ع2، (2014)
18. فؤاد جدو، " السياسة الخارجية الجزائرية والتحويلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي " ، *مجلة المفكر*، ع 13، فيفري 2016
19. فاطمة حموتة ، " واقع أزمة مالي : ملامح المأزق الأمني الداخلي وتحديات التدخل الأجنبي " ، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، ع 10، جانفي 2017
20. عبد الله راقيدي ، " مسألة استقلال طوارق مالي وتداعياته على أمن الجزائر " ، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، ع 31 ، ديسمبر 2014.
21. حيدر زاير العامري، "العلاقات الدولية ما بين توازن القوى وتوازن التهديد"، *مجلة العلوم السياسية*، ع 2017، 53.

الدراسات غير المنشورة:

1. وهيبة دالع، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي 1999-2014، *أطروحة دكتوراه*، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014
2. منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011، *أطروحة دكتوراه*، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013
3. بشير سعيد محمد أبو القرايا، الدور السياسي للمسجد، الدور السياسي للمسجد، *مذكرة ماجستير* جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1949.
4. السيد الحسيني: *علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا*، القاهرة: دار المعارف، 1984، ط 3.

الجرائد:

1. سليمان ح ، حدود الجزائر ستضل مشتتة لمدة سنوات، **جريدة الخبر**، العدد 8885، 31 مارس 2018، ص 2
2. سليم ب ، 30 جنسية استقرت في الجزائر ، **جريدة الخبر**، العدد 8884، 24 افريل 2018، ص 3
3. العقيدة العسكرية لثورة نوفمبر 1954 ، **مجلة الجيش**، العدد 657، افريل 2018، ص 8
4. خطاب الرئيس أحمد بن بلة ، **جريدة الشعب** ، الجزائر، 15 سبتمبر (1963) ص،4،
5. خطاب الرئيس أحمد بن بلة ، **جريدة الشعب** الجزائر، 8 أكتوبر (1964) ص 3
6. ليلي شرفاوي، " نتائج الوساطة الجزائرية بين الطوارق والحكومة المالية تعرض هذا الاسبوع"، **جريدة الشروق اليومي**، ع2096 ، 20 جويلية 2008.

التقارير:

1. تقرير حول أسباب الهجرة غير الشرعية في العالم، منظمة الأمم المتحدة، متاح في : <https://www.iom.int/west-and-central-africa> 2018/01/20.
2. **تقرير التنمية البشرية 2019**، الأمم المتحدة، متاح في الموقع: www.un.org/dudp/pdf004
3. الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام نشرة 2018** ، الجزائر: مديرية المنشورات والطبع ، 2018
4. **ديموغرافيا الجزائر**، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر: مديرية المنشورات والطبع ، 2018 ،
5. : **تقرير مفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في مالي**، جانفي 2013، الأمم المتحدة ، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان متاح على الرابط : <https://bit.ly/30un4NZ>

6. الأمم المتحدة، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2014، مارس 2015. ص. 45.

مصادر الأنترنت:

1. بنجامين نيكلز، " دور الجزائر في الأمن الأفريقي " ، في: <https://carnegieendowment.org/sada/55240> ، (2019/12/20).

2. نظرية الدور والعلاقات الدولية، في: encyclopedia.org/dictionary/ (13.21.2018)

3. لادمي، محمد عربي، " السياسية الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات"، في: https://democraticac.de/?p=41719#_ftn26

4. ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: زقاغ عادل وزيدان زياني، في : <https://www.tomohna.net/vb/tomohna149109> (2018/05/24)

5. على عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، كتاب الكتروني، في: <https://www.slideshare.net/droitaraecom/ss-44854314> (2018/12/19)

6. هايل عبد المولي طشطوش، " مقدمة في العلاقات الدولية "، في: <https://download-policies-laws-pdf-ebooks.com/26310-free-book>، (2019/05/18).

7. نجلاء مرعي، العلاقات الأمريكية السودانية النفط والتكالب الأمريكي على السودان، 2016، كتاب إلكتروني في: <https://books.google.dz/books?id=f9usDQAAQBAJ&> (2018/12/09)

8. إجتماع رؤساء الاستخبارات والأمن للدول الأعضاء في مسار نواكشوط 19 و 20 ماي بواغادوغو،"في: <https://www.ennaharonline.com> إجتماع-رؤساء-الاستخبارات-والأمن-للدو (2019/09/30).
9. محمد بشير جوب، " جهود المؤسسات الإقليمية الإفريقية في مكافحة الإرهاب. دراسة تطبيقية على المجموعة G5 للساحل الأفريقي"، في: <http://www.qiraatafrican.com> (2018/07/16)
10. خالد حمادي، " غرب إفريقيا.. معبر المخدرات والإرهاب " ، في : <https://bit.ly/2QGAKJW> ، (30/04/2019).
11. محمد يوة صبرينة ، " بعد مساعي وساطة دامت أكثر من شهرين الجزائر تنجح في احتواء النزاع المسلح شمال مالي"، في: <https://www.djazairiess.com/elmassa/9603> (2019/08/30)
12. ماضي محمد ، " مواجهة تنظيمات الإرهاب في الساحل "تستدعي استراتيجية أعمق"، في: (12/09/2019) <https://bit.ly/2xr36rJ>.
13. أساتذة و مختصون في ندوة النصر: البرنامج الفضائي الجزائري رائد لكنه يحتاج إلى دعاية " ، في: <https://bit.ly/30S8wXn> (2019/03/15)
14. الإذاعة الجزائرية، " انطلاق أشغال اللجنة المشتركة العليا للتعاون الجزائري-النيجيري "، في: <https://bit.ly/303AYGz> ، (21019/10/07)
15. حسن جينفيك، " كيف تصبح صحراء الجزائر سبيل نهضتها الاقتصادية؟"، في : <https://bit.ly/3f0AUM0> ، (2019/06/23)
16. داليا غانم، الحدود الإفريقية لأوروبا " لماذا ترى بروكسل أن الأحداث التي تشهدها منطقة الساحل ترتدي أهمية حيوية لأمن الاتحاد الأوروبي؟"، مركز كارينغي للشرق الأوسط ، في: <https://carnegie-mec.org/diwan/71450> ، (2019/08/07)
17. الحسين الشيخ العلوي، " منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي"، في: <https://bit.ly/3bkCJlu> (2019/06/25)

18. ميثاق مناحي دشر، النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر) في، <http://abu.edu.iq/research/articles/13792> ، في: (2018/12/15)
19. على عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، كتاب إلكتروني متاح في: <https://www.slideshare.net/droitaraocom/ss-44854314> ، (2018/12/19)
20. ستيفن وولت ،"العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: زقاغ عادل وزيدان زياني، في : <https://www.tomohna.net/vb/tomohna149109> (2018/05/24)
21. عبد الرزاق بن عبد الله ، " 90 ألف مهاجر إفريقي يتدفقون على الجزائر سنويا "، في: (https://bit.ly/3dcjviG. (15/12/2019).
22. عبد النور بن عنتر، " تهديدات هجينة " ، في : <https://bit.ly/3aQxUQd> ، (2019/20/04).
23. ياسمين عادل عباس مرسي، " أثر الدور الإقليمي لمصر على التوجه الأمريكي لمصر بين الاستمرارية والتغير خلال حكم الرئيس باراك أوباما (2009م-2016م)" في: https://democraticac.de/?p=35629#_ftnref18 (2019/01/17).
24. محمد عربي لادمي،" السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات"، في: https://democraticac.de/?p=41719#_ftn26 ، (2019/05/16).
25. رابح زغواني، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين أزمة المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي "، سياسات عربية، في <https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue023/Pages/art06.aspx> (2018/06/06)

26. صبرينة محمديوة، " بعد مساعي وساطة دامت أكثر من شهرين الجزائر تنجح في احتواء النزاع المسلح شمال مالي"، في: <https://www.djazairess.com/elmassa/9603> (2019/08/30)
27. محمد دخوش " الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي"، يومية الرائد، في: <http://elraaed.com/ara/sujets> ، (2019/08/20)
28. كانتى لويج، " طاقة: الجزائر ممون موثوق و أساسي بالنسبة للاتحاد الأوروبي"، في: <https://bit.ly/3iCjJmX> (22/05/2019).
29. رانيا/ س، " ميزانية الجيش الوطني الأولى إفريقيا"، يومية المواطن، في: <https://bit.ly/3h24phU> (2019/08/15).

المدخلات:

1. مبروك كاهي، منطقة الساحل الإفريقي صراعات قديمة وتحديات جديدة، **مداخلة** القيت في الملتقى المغاربي حول التهديدات المغاربية، جامعة ورقلة 2016
2. شمسة بوشنافة، " استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل (استراتيجية من أجل الساحل): الرهانات والقيود"، أشغال الملتقى الدولي المغاربي حول: التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر (2013/02/27)
3. عبد القادر دندان، "نظرية الدور وتحليل الأدوار الإقليمية للدول"، أشغال الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، الجزائر بتاريخ 2014/02/28.
4. طيبي محمد، مسعودي يونس. " اقتراب الدور في السياسة الخارجية"، **ملتقى**: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، الجزائر بتاريخ: 2014/02/28.
5. عيسات، فضيلة، "السياسة الخارجية الجازيرية بين تداونية صانع القرار وتعقيدات الأزمة
6. المالية، "مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد"، المنعقد يومي 28 و 29 أبريل 2014، جامعة تبسة: قسم العلوم السياسية.

7. محند برقوق، " الأمانة الجهوية " ، جامعة جيجل: قسم العلوم السياسية، **مداخلة** مقدمة في الملتقى الوطني حول : الأمانة في المغرب العربي، 28 افريل 2004
8. فرحاتي، عمر، "أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي"، **مداخلة** مقدمة في المؤتمر المغاربي الدولي حول : "التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة -الرهانات والتحديات-"، المنعقد يومي: 27 و 28 فيفري 2013، جامعة ورقلة.
9. عبد القادر خليفة، " مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية: من مسار عبور الى فضاء استقرار (مدينة ورقلة). **المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية**، ع.69-70، (2015).
10. تسعديت مسيح الدين، **الدبلوماسية الجزائرية من الفعل الجريء إلى رد الفعل الضمني**. مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول. الجزائر ومشاريع بناء السلم الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي الرهانات والتحديات، جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية 25-26 نوفمبر 2014.

المصادر باللغة الأجنبية:

بالغة الفرنسية:

1. Aboulie Janneh, Note Sur La Stratégie De L'union Européenne Pour La Sécurité Et Le Développement Au Sahel, Policy Brief N°4 - Africa Gouvernance Institute, (Dakar Sénégal, Institut Africain de la Gouvernance ; 2013
2. Brice Bado Arsene, « L'union Africaine Et La Sécurité Collective », Canada: Programme Paix Et Sécurité Internationales, Bulletin N°.58 Septembre-Octobre 2012
3. Dario Battistella ; Théories Des Relations Internationales , 2 - Eme Edition ; Paris : Science Po Edition , 2006
4. Nicole Grimaud, La Politique Extérieur De L Algérie, 1962 - 1978,(paris, Edition Karthala,1976)
5. Livre Blanc ; défense et sécurité nationale , paris : direction de l'information légale et administrative 2013
6. Ardavan Amir Aslani ; L' Age D'or De La Diplomatie Algérienne , Constantine : Media Plus ; 2015

7. Michal Galy, La Guer Au Mail, La Dècouvrt ; Paris 2013
8. Ndré Salifou : La Question Des Touarègue Ou Niger ,Paris : Karthala 1993.
9. Gérard-François Dumont, La Géopolitique Des Populations Du Sahel«Sahel : The Populations Geopolitics». Cahier Du Cerem (Centre d'études Et De Recherche De l'école Militaire), 2009
10. Paul pandolfi , "les touaregs et nous: une relation triangulaire", ethnologie comparés: n°02, printemps 2001, centre d'études et de recherches comparatives en ethnologie
11. Paul Pandolfi ,Les Touaregs de L'Ahaggar,(Paris:Kharthala,1998)
12. Mériadec RAFFRAY, les rébellions touarègues au sahel, Paris : Centre de doctrine d'emploi des forces, Division Recherche et retour d'expérience, 2013
13. Charles Grémont, Touaregs et Arabes dans les forces armées coloniales et maliennes: Une histoire en
14. trompe-l'oeil, Paris: Institut français des relations internationales, 2010
15. Vincent Bonnecase, Julien Brachet« Les « crises sahéliennes » entre perceptions locales et gestions internationales », Politique africaine 2013/2 (N° 130), p. 5-22.DOI 10.3917/polaf.130.0005
16. Modibo Keita, La résolution du conflit touareg au Mali et au Niger, Groupe de recherche sur les interventions de paix dans les conflits intra-étatiques, Note de recherche 10, July 2002
17. DUFOUR Julia, Mouvement national de libération de l'Azawad – Fiche documentaire, Note d'Analyse du GRIP, 22 mai 2012, Bruxelles.
18. Marcel Merle; La Politique Etrangère, Paris ; P.U.F,1983, P 7
19. Cherif Ouazzani & Philippe Perdrix, «Crise Malienne : Alger Se Fait Attendre,» Jeune Afrique, 21 June 2012
20. CILSS : présentation , <http://www.cilss.int/index.php/640-2/> , (06/01/2019)
21. ATLAS de l'Intégration A Régionale, <https://www.oecd.org/fr/csao/publications/38410487.pdf>, (07/01/2019)

- 22.mahdi tadj, « Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel » Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest/OCDE :
<https://www.oecd.org/fr/csao/publications/45830147.pdf>;
(12/02/2019)
- 23.SOUMAÏLA CISSÉ , La Crise au Sahel : Enjeux, Défis et Perspectives,
<https://maliactu.net/communication-de-lhonorablesoumaila-cisse-la-crise-au-sahel-enjeux-defis-et-perspectives/> (14/03/2019)
- 24.Djamel Belaïfa, " Algérie, Mali, Mauritanie Et Niger: Un Etat-Major Opérationnel Installé, Aujourd'hui, A Tamanrasset ," (En Ligne).(Consulté En Septembre 2018).Disponible A L Adresse <https://algeria-watch.org/?p=33213> (2019/09/09)
25. Union Européennes) Service européen pour l'action extérieure, Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel,
https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/strategie_sahelue_fr.pdf
(20/09/2019)
- 26.Mali : ATT lance sa stratégie anti-Aqmi de développement du nord,
<https://www.jeuneafrique.com/179914/politique/mali-att-lance-sa-strategie-anti-aqmi-de-d-veloppement-du-nord/>
(01/01/2020).
27. Mehdi taj , (les vulnérabilités du sahel), lettre du CEREM no 12 mai 2019 in ; <https://bit.ly/3fhqMQc> , (14/12/2019).
28. El Watan, 30 avril 2012 , Instabilité dans la région du Sahel : les ressources minières et énergétique attisent les convoitises ,
<https://algeria-watch.org/?p=33311> .(9/02/2019.)

بالغة الانجليزية:

1. Barry Buzan , Leve Hansen , International Security , V3 ; Los Angels : Sage Publication , 2007
2. K.J.Holsti.Restructuring Foreign Policy , London :George Allin And Union ; 1982 , P 20
3. Barry Buzan And Others , The Logic Of Neorealism Of Structure Relation ; New York : Comlombia University Press , 1993 , P 44

4. gameron G. Thies, "Role Theory And Foreign Policy". May 2009 , Available From <Http://Myweb.Uiowa.Edu/Bhlai/Workshop/Role.Pdf>
5. Moller Bjom, "The Corcept Of Security: The Pros And Cons Of Expansion And Contraction ", A Papersubmitted (18 Th Conference ,Finland, 2000
6. Peter J. Katzenstein (ed.), The Culture of National Security (New York: Columbia University Press, 1996).
7. Edward A. Kolodziej, "Renaissance in Security Studies? Caveat Lector!" International Studies Quarterly (1992) 36.
8. Barry Buzan, Ole Wæver, Japp De Wilde, Security: A New Framework Of Analysis (Boulder CO: Lynne Rienner Publishers, 1998).
9. Barry Buzan And Ole Weaver, Regions And Power: The Structure Of International Relation, Uk ,Cambridge University Press,2003
10. Sophie Boukhari, "Mali: A Flickering Flame," UNESCO Courier, Vol. 53, No. 1, January .2000
11. Dummont, g. the population geopolics ; sahel. Cahier du Crem, paris ;2009,
12. Kall .J.Holsti : Nationel role conception in the study of foriegn policy. Iternational studies Quarterly.14(2),1970.
13. Report On Algeria ; In Defence An Diplomacy Revue, Vol 4,N5
14. Hill Norman, International Politics ,New Work : Happer And Row, 1962.
15. Kenneth N. Waltz, Theory Of International Politics, University Of California, Wesely Publishing Company.
16. Benantar, Abdennour, "The State And The Dilemma Of Security Policy", In Luis Martinez And Rasmus Alenius Boserup (Eds), Algeria Modern: From Opacity To Complexity, (Hurst, London).
17. Philippe G. Le Prestre, Role Quests in the post-Cold War Area, Foreign Policies in Transition, Montréal: McGill-Queen's University Press, 1997.

18. Gideon Rose, World Politics, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, Issue 1, Volume 51,1998.
19. BP Statistical Review of World Energy 2020, 69th edition.
- 20.<https://donnees.banquemondiale.org/>

الملاحق:

01. Accord Pour La Paix Et La Réconciliation Au Mali - Issu Du Processus d'Alger.2015

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
/	إهداء
/	شكر وعرقان
/	ملخص
01	مقدمة
الفصل الأول : التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة	
12	تمهيد
13	المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة الخارجية
13	المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية
17	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية
37	المبحث الثاني: مبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية
37	المطلب الأول: تطور السياسة الخارجية الجزائرية
44	المطلب الثاني: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية
47	المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية الجزائرية
56	المبحث الثالث: إدراك صانع القرار لمفهوم الأمن ومحدداته في السياسة الخارجية الجزائرية
56	المطلب الأول: مفهوم الأمن ونظرياته
62	المطلب الثاني: منظور ومحددات الأمن في السياسة الخارجية الجزائرية
71	خلاصة الفصل الأول
مكانة الساحل الإفريقي وأهمته في السياسة الخارجية الجزائرية	
73	تمهيد
74	المبحث الأول : الأهمية الجيو- سياسية لمنطقة الساحل الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية
74	المطلب الاول : الإطار الجيو- سياسي لمنطقة الساحل الإفريقي
86	المطلب الثاني : التوزيع السكاني لمنطقة الساحل الإفريقي
92	المطلب الثالث: الموارد الجيو- إقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي
96	المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية
96	المطلب الاول: موقع الجزائر الجيو سياسي وأهمية الموارد الاقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي

103	المطلب الثاني: الروابط الأمنية وأهميتها بين الجزائر ومنطقة الساحل الإفريقي
118	المبحث الثالث: الجزائر والساحل الإفريقي من خلال الأزمة في دولة مالي
118	المطلب الأول: مقارنة تاريخية لفهم الصراع في مالي
125	المطلب الثاني: مواقف الجزائر والفواعل الدولية من الأزمة في مالي
130	المطلب الثالث: طبيعة الصراع والمقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة في مالي
136	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: الجزائر في مواجهة التهديدات والرهانات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	
137	تمهيد
138	المبحث الأول: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي
138	المطلب الأول: التهديدات الأمنية التماثلية في منطقة الساحل الإفريقي
146	المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الهجينة والغير تماثلية
154	المبحث الثاني: تحديات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي
154	المطلب الأول: مكونات المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي
159	المطلب الثاني: تحديات البيئة الداخلية الجزائرية
165	المطلب الثالث: تحديات البيئة الخارجية وانعكاساتها علي السياسة الخارجية الجزائرية
172	المبحث الثالث : أفاق دور المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي
172	المطلب الأول: تكيف المقاربة الأمنية الجزائرية مع التحديات الجديدة
176	المطلب الثاني: أفاق الدور الإقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية
182	المطلب الثالث: تقويم السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي
188	خلاصة الفصل الثالث
191	خاتمة
197	قائمة المصادر والمراجع
215	فهرس المحتويات
	الملاحق

الملاحق

**ACCORD POUR LA PAIX
ET LA RECONCILIATION AU MALI
ISSU DU PROCESSUS D'ALGER**

Préambule

Nous, Gouvernement de la République du Mali et Mouvements signataires à Alger de la Feuille de route du 24 juillet 2014, ci-après dénommés les Parties ;

Réunis à Alger dans le cadre du processus de négociations défini par la Feuille de route en vue de parvenir à un Accord pour une paix globale et durable garantissant une solution définitive à la crise qui affecte le Nord du Mali appelé par certains Azawad ;

Exprimant notre profonde reconnaissance à l'Algérie, en tant que Chef de file de la Médiation, ainsi qu'à la Communauté économique des Etats de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO), l'Union africaine (UA), les Nations unies, l'Union européenne (UE) et l'Organisation de la Coopération islamique (OCI), le Burkina Faso, la Mauritanie, le Niger, le Nigeria et le Tchad, membres de l'Equipe de Médiation ;

Ayant procédé à une analyse approfondie de la situation au Mali, en général, et en particulier la nature des crises que connaissent périodiquement les régions du Nord du Mali ;

Déterminés à éliminer définitivement les causes profondes de la situation actuelle et à promouvoir une véritable réconciliation nationale fondée sur une réappropriation de l'Histoire à travers une unité nationale respectueuse de la diversité humaine caractéristique de la Nation malienne ;

Convaincus de la nécessité de reconstruire l'unité nationale du pays sur des bases novatrices, qui respectent son intégrité territoriale, tiennent compte de sa diversité ethnique et culturelle, ainsi que de ses spécificités géographiques et socio-économiques ;

Reconnaissant la nécessité d'accélérer le développement économique, social et culturel du Nord du Mali à travers un système adapté ;

Reconnaissant la nécessité d'une gouvernance conforme aux spécificités géo historiques et socio-culturelles des régions du Nord, dont l'histoire a été marquée d'épreuves ayant profondément affecté les conditions de vie des populations ;

Reconnaissant la nécessité de restaurer sans délai la sécurité, promouvoir durablement la paix et la stabilité dans notre pays et traduire dans la réalité les règles de bonne gouvernance, de transparence dans la gestion, de respect des droits de l'homme, de la justice et de lutte contre l'impunité ;

Reconnaissant l'impératif de la lutte contre le terrorisme et la criminalité transnationale organisée ;

Réitérant notre attachement aux instruments africains et internationaux pertinents ;

Ayant à l'esprit les Accords antérieurs, ainsi que les difficultés rencontrées dans leur mise en œuvre et leur suivi ;

Convenons de ce qui suit :

TITRE I : PRINCIPES, ENGAGEMENTS ET FONDEMENTS POUR UN REGLEMENT DURABLE DU CONFLIT

Chapitre 1 : Principes et Engagements

Article 1 : Les Parties, dans l'esprit de la Feuille de route, réitèrent leur attachement aux principes ci-après :

- a) respect de l'unité nationale, de l'intégrité territoriale et de la souveraineté de l'Etat du Mali, ainsi que de sa forme républicaine et son caractère laïc;
- b) reconnaissance et promotion de la diversité culturelle et linguistique et valorisation de la contribution de toutes les composantes du peuple malien, particulièrement celle des femmes et des jeunes, à l'œuvre de construction nationale;
- c) prise en charge par les populations de la gestion effective de leurs propres affaires, à travers un système de gouvernance prenant en compte leurs aspirations et leurs besoins spécifiques;
- d) promotion d'un développement équilibré de l'ensemble des régions du Mali tenant compte de leurs potentialités respectives;
- e) rejet de la violence comme moyen d'expression politique et recours au dialogue et à la concertation pour le règlement des différends;
- f) respect des droits de l'Homme, de la dignité humaine et des libertés fondamentales et religieuses;
- g) lutte contre la corruption et l'impunité;
- h) lutte contre le terrorisme, le trafic de drogues et les autres formes de criminalité transnationale organisée.

Article 2 : Les Parties s'engagent à mettre en œuvre, intégralement et de bonne foi, les dispositions du présent Accord en reconnaissant leur responsabilité première à cet égard.

Article 3 : Les Institutions de l'Etat malien prendront les dispositions requises pour l'adoption des mesures réglementaires, législatives, voire constitutionnelles nécessaires à la mise en œuvre des dispositions du présent Accord, en consultation étroite avec les Parties et avec le soutien du Comité de suivi prévu par le présent Accord.

Article 4 : Les dispositions de portée nationale arrêtées dans le présent Accord seront mises en œuvre prioritairement dans les régions du Nord du Mali, sans préjudice des mesures spécifiques convenues pour cette partie du pays. Ces dispositions sont applicables aux autres régions du pays.

Chapitre 2 : Fondements pour un règlement durable du conflit

Article 5 : Le présent Accord vise à créer les conditions d'une paix juste et durable au Mali, contribuant à la stabilité sous-régionale, ainsi qu'à la sécurité internationale. Il consacre solennellement le règlement concerté du conflit sur la base des éléments suivants :

De l'appellation Azawad

L'appellation AZAWAD recouvre une réalité socio-culturelle, mémorielle et symbolique partagée par différentes populations du Nord du Mali, constituant des composantes de la communauté nationale. Une compréhension commune de cette appellation qui reflète également une réalité humaine, devra constituer la base du consensus nécessaire, dans le respect du caractère unitaire de l'Etat malien et de son intégrité territoriale.

Des mesures destinées à instaurer la paix et la réconciliation nationale

La dimension socio-politique des crises cycliques qui ont jalonné le Septentrion malien nécessite un traitement politique. A cet égard, une Conférence d'Entente Nationale sera organisée durant la période intérimaire, avec le soutien du Comité de Suivi et sur la base d'une représentation équitable des Parties, en vue de permettre un débat approfondi entre les composantes de la Nation malienne sur les causes profondes du conflit. Ce débat aura à prendre en charge, entre autres, la problématique de l'Azawad. Il devra dégager les éléments d'une solution devant permettre au Mali de transcender sa douloureuse épreuve, de valoriser la contribution de ses différentes composantes à l'identité du pays et de promouvoir une véritable réconciliation nationale. Une Charte pour la Paix, l'Unité et la Réconciliation nationale sera élaborée, sur une base consensuelle, en vue de prendre en charge les dimensions mémorielle, identitaire et historique de la crise malienne et de sceller son unité nationale et son intégrité territoriale.

Des mesures destinées à assurer une meilleure gouvernance

Outre les mesures visées ci-dessus, le règlement définitif du conflit nécessite une gouvernance qui tienne compte des spécificités locales et qui s'articule autour des éléments suivants :

- la mise en place d'une architecture institutionnelle fondée sur des Collectivités territoriales dotées d'organes élus au suffrage universel et de pouvoirs étendus ;
- la gestion par les populations des régions concernées de leurs propres affaires sur la base du principe de la libre administration ;
- une plus grande représentation des populations du Nord au sein des institutions nationales ;
- le renforcement de l'État de droit en rapprochant la justice des justiciables ;
- la mise en place d'un système de défense et de sécurité basé sur les principes d'unicité, d'inclusivité et de représentativité ;

- une participation active et significative des populations, en particulier celles du Nord, à la gestion de la sécurité locale ;
- un redéploiement progressif des forces armées et de sécurité reconstituées du Mali ;
- la mise en place d'une Zone de Développement des Régions du Nord, dotée d'un Conseil consultatif interrégional et d'une Stratégie Spécifique de développement adaptée aux réalités socio-culturelles et géographiques ainsi qu'aux conditions climatiques. La Stratégie sera financée notamment par un Fonds pour le développement durable dont les ressources proviendront de sources publiques nationales et de contributions internationales ;
- l'engagement de la Communauté internationale à garantir la mise en œuvre effective et le respect des dispositions du présent Accord, ainsi qu'à accompagner les efforts déployés à cet effet à travers un soutien politique, diplomatique, financier, technique et logistique ;
- Une période intérimaire s'ouvrira dès la signature de l'Accord.

TITRE II : QUESTIONS POLITIQUES ET INSTITUTIONNELLES

Chapitre 3 : Cadre institutionnel et réorganisation territoriale

Article 6 : Les Parties conviennent de mettre en place une architecture institutionnelle permettant aux populations du Nord, dans un esprit de pleine citoyenneté participative, de gérer leurs propres affaires, sur la base du principe de libre administration et assurant une plus grande représentation de ces populations au sein des institutions nationales. A cet effet, il est prévu les dispositions ci-après :

Au niveau local

- La région est dotée d'une Assemblée Régionale élue au suffrage universel direct, bénéficie d'un très large transfert de compétences, de ressources et jouit des pouvoirs juridiques, administratifs et financiers appropriés ;
- Les populations maliennes et en particulier celles des régions du Nord auront, dans ce cadre, à gérer leurs propres affaires sur la base du principe de la libre administration ;
- Le Président de l'Assemblée est élu au suffrage universel direct. Il est également le chef de l'Exécutif et de l'Administration de la région ;
- Les cercles et les communes sont dotés d'organes délibérants (Conseil de cercle et Conseil communal) élus au suffrage universel direct et dirigés par des bureaux ayant une fonction exécutive avec à leur tête un Président du Conseil de cercle et un Maire élus ;

- Il est reconnu à chaque région le droit d'adopter la dénomination officielle de son choix dans le cadre des dispositions relatives au statut juridique et au fonctionnement des régions.

Au niveau national

- réactiver et diligenter le processus de mise en place de la deuxième chambre du Parlement sous la dénomination de Sénat, de Conseil de la Nation ou de toute autre appellation valorisante de sa nature et de son rôle, et en faire une institution dont les missions et la composition favorisent la promotion des objectifs du présent Accord ;
- améliorer la représentation des populations à l'Assemblée Nationale par l'augmentation du nombre de circonscriptions électorales et/ou toutes autres mesures appropriées ;
- à court terme, prendre des mesures dans le sens de l'ouverture du Haut Conseil des Collectivités notamment aux représentants des notabilités traditionnelles, aux femmes et aux jeunes ;
- assurer une meilleure représentation des populations du Nord du Mali dans les institutions et grands services publics, corps et administrations de la République.

Chapitre 4 : Répartition des pouvoirs et compétences

Article 7 : Les Parties reconnaissent la nécessité d'un partage des missions et responsabilités entre l'Etat et les collectivités territoriales, pour assurer le niveau d'efficacité requis et la prise en compte des besoins et demandes des citoyens et des communautés à la base.

Article 8 : Les régions sont compétentes, dans un cadre général préalablement défini par voie législative et réglementaire, dans les matières ci-après:

- a) plan et programme de développement économique, social et culturel ;
- b) aménagement du territoire ;
- c) création et gestion des équipements collectifs et des services sociaux de base (éducation de base et formation professionnelle, santé, environnement, culture, infrastructures routières et de communication relevant du domaine régional, énergie, hydraulique et assainissement) ;
- d) agriculture, élevage, pêche, gestion forestière, transports, commerce, industries, artisanat, tourisme, transports interrégionaux ;
- e) budgets et comptes administratifs régionaux ;
- f) établissement et application d'impôts et de recettes propres sur la base de paramètres déterminés par l'Etat ;
- g) institutions de redevances ;
- h) acceptation et refus de dons, subventions et legs;

- i) octroi de subventions;
- j) prises de participation;
- k) coopération décentralisée et jumelage;
- l) police territoriale et protection civile.

Article 9 : Les délibérations des collectivités territoriales sont exécutoires dès leur publication et leur transmission au représentant de l'Etat. La répartition des compétences entre les différentes collectivités territoriales est déterminée par la loi, sur la base du principe de subsidiarité.

Chapitre 5 : Représentation de l'Etat et contrôle de légalité

Article 10 : L'Etat nomme auprès des collectivités territoriales un Représentant, aux fins de préserver l'intérêt général. A ce titre, il relaie la politique du Gouvernement sur les grands projets et facilite les politiques de développement économique et social et d'aménagement du territoire.

Article 11 : L'Etat, à travers son Représentant, exerce un contrôle de légalité a posteriori des actes administratifs des collectivités territoriales. Les modalités d'exercice de ce contrôle sont définies par la loi.

Article 12 : Sans préjudice des prérogatives de l'Etat dans le cadre de ses compétences régaliennes, les Parties conviennent de la nécessité d'une consultation entre l'Etat et les régions sur :

- la réalisation des projets de développement décidés par l'Etat et les organismes publics ou privés concernant ces entités ;
- l'exploitation des ressources naturelles, notamment minières ;
- toute autre question entrant dans la mise en œuvre de cet Accord.

Chapitre 6 : Financement et moyens

Article 13 : Additionnellement à la fixation des taux des taxes, redevances et impôts locaux, telle que stipulé à l'article 8 du présent Accord, chaque région jouit de la latitude de créer des impôts adaptés à sa structure économique et à ses objectifs de développement dans le cadre de la loi.

Article 14 : L'Etat s'engage à mettre en place, d'ici l'année 2018, un mécanisme de transfert de 30% des recettes budgétaires de l'Etat aux collectivités territoriales, sur la base d'un système de péréquation, avec une attention particulière pour les régions du Nord, selon des critères à déterminer.

Article 15 : L'Etat rétrocède aux collectivités territoriales concernées un pourcentage des revenus issus de l'exploitation, sur leur territoire, de ressources naturelles, notamment minières, selon des critères à définir d'un commun accord.

Article 16 : L'Etat s'engage à :

- transférer aux collectivités territoriales les services déconcentrés relevant de leurs domaines de compétence;
- rendre plus attrayante la fonction publique des collectivités territoriales, prioritairement dans les régions du Nord du Mali;
- favoriser le recrutement dans la fonction publique des collectivités territoriales, dont les effectifs seront majoritairement réservés aux ressortissants des régions du Nord.

TITRE III : QUESTIONS DE DEFENSE ET DE SECURITE

Chapitre 7 : Principes directeurs

Article 17 : Les questions de défense et de sécurité ci-après sont régies par les principes suivants :

- Inclusivité et représentation significative de toutes les populations du Mali au sein des forces armées et de sécurité ;
- Unicité des forces armées et de sécurité du Mali, relevant organiquement et hiérarchiquement de l'Etat central ;
- Progressivité du redéploiement des forces armées et de sécurité reconstituées du Mali.

Chapitre 8 : Cantonnement, intégration et désarmement, démobilisation, et réinsertion (DDR)

Article 18 : Le processus de cantonnement des combattants vise à recenser les combattants éligibles à l'intégration ou au programme DDR. Ce processus est mené suivant des normes et pratiques professionnelles établies avec le soutien de la Mission multidimensionnelle Intégrée des Nations unies pour la stabilisation au Mali (MINUSMA).

Article 19 : Les Parties conviennent de la mise en place d'une commission nationale pour le DDR, comprenant les représentants du Gouvernement et des mouvements signataires. Cette commission travaillera en étroite collaboration avec le Comité de suivi du présent Accord.

Article 20 : L'intégration et le DDR se déroulent au fur et à mesure du cantonnement des combattants pour, soit l'intégration au sein des corps constitués de l'Etat y compris

au sein des forces armées et de sécurité, soit la réinsertion dans la vie civile. Le DDR concernera les ex-combattants cantonnés qui n'auront pas bénéficié de l'intégration.

Chapitre 9 : Redéploiement des Forces armées et de sécurité

Article 21 : Les forces armées et de sécurité reconstituées se redéployeront, de manière progressive à compter de la signature de l'Accord, sur l'ensemble des régions du Nord. Ce redéploiement s'effectue sous la conduite du Mécanisme Opérationnel de coordination (MOC), avec l'appui de la MINUSMA.

Article 22 : Les forces redéployées devront inclure un nombre significatif de personnes originaires des régions du Nord, y compris dans le commandement, de façon à conforter le retour de la confiance et faciliter la sécurisation progressive de ces régions.

Chapitre 10 : Réorganisation des Forces armées et de sécurité

Article 23 : Les Parties conviennent de la nécessité d'entreprendre, en profondeur, une Réforme du secteur de la sécurité (RSS), en tirant les leçons des expériences passées et en s'appuyant sur les documents pertinents de l'Union africaine et des Nations unies.

Article 24 : Le Gouvernement prendra, avec l'aide des partenaires internationaux, toutes les dispositions nécessaires pour la mise en place d'institutions de défense et de sécurité aptes à répondre aux besoins sécuritaires du pays et à contribuer à la promotion de la sécurité régionale.

Article 25 : Les Parties conviennent de mettre en place un Conseil national pour la RSS, suffisamment représentatif et réunissant des capacités issues des différentes communautés, en vue d'entreprendre une réflexion approfondie sur une nouvelle vision nationale de la sécurité et de la défense compte tenu de tous les facteurs locaux, régionaux, nationaux et internationaux pertinents.

Article 26 : Le Conseil national pour la RSS fait des recommandations sur des mécanismes novateurs en ce qui concerne les nominations aux postes dans les grands commandements et services, aux fins de renforcer la cohésion nationale ainsi que la professionnalisation et l'efficacité desdits postes.

Article 27 : Dans le contexte de la réforme des Forces armées et de sécurité, il sera procédé à la création d'une police placée sous l'autorité des collectivités territoriales, dans le cadre de leurs pouvoirs de police.

Article 28 : Des comités consultatifs locaux de sécurité (CCLS) regroupant les représentants de l'Etat, des autorités régionales et locales, des communautés et des autorités traditionnelles, sont mis en place et placés sous l'autorité du chef de l'Exécutif local.

Chapitre 11 : La lutte contre le terrorisme

Article 29 : Les Parties réitèrent leur engagement à combattre le terrorisme et ses multiples connexions que sont le crime organisé et le trafic de drogue, y compris à travers les stratégies et mécanismes régionaux existants.

Article 30 : Les Parties conviennent de la mise en place, en tant que de besoin, d'unités spéciales aux fins de lutter contre le terrorisme et la criminalité transnationale organisée.

TITRE IV : DEVELOPPEMENT SOCIO-ECONOMIQUE ET CULTUREL

Chapitre 12 : Stratégie Spécifique de Développement

Article 31 : Les Parties conviennent de la nécessité pour l'Etat de refonder sa vision du développement local au profit d'une plus grande habilitation des collectivités locales à formuler leurs stratégies de développement dans le cadre d'une approche solidaire, participative et adaptée aux réalités socio-culturelles et géographiques locales et assurant la transparence et la reddition des comptes à tous les niveaux.

Article 32 : Deux ou plusieurs régions peuvent, dans des conditions déterminées par la loi, mettre en place les instances appropriées, afin de mieux promouvoir leur développement économique et social, dans la limite de leurs compétences telles qu'énoncées dans le présent Accord.

Article 33 : Il est créée une Zone de Développement des Régions du Nord, dotée d'un Conseil consultatif interrégional constitué des représentants des Assemblées Régionales concernées et chargé exclusivement de la coordination des efforts et de la mutualisation des moyens en vue d'accélérer le développement socio-économique local et d'autres questions connexes.

Article 34 : La Zone est dotée d'une Stratégie spécifique de développement élaborée conjointement par les Parties avec l'appui des partenaires internationaux et financée notamment par un Fonds pour le développement durable.

Article 35 : La Stratégie est destinée à hisser les régions du Nord au même niveau que le reste du pays en termes d'indicateurs de développement, et ce dans un délai n'excédant pas une période de 10 à 15 ans. Le suivi de sa mise en œuvre sera assuré par le Conseil Consultatif de la Zone de Développement avec le soutien des Institutions et autorités compétentes.

Article 36 : Les Parties conviennent de la mise en place, sous l'égide du Comité de Suivi du présent Accord (CSA), d'une «Mission d'évaluation conjointe au Nord du Mali (MIEC/NordMali)», afin de procéder à l'identification des besoins en matière de relèvement rapide, de réduction de la pauvreté et de développement dans la Zone. La mission sera menée au plus tard dans les trois mois suivant la signature de l'Accord.

La Banque Mondiale, la Banque Africaine de Développement (BAD), et la Banque Islamique de Développement (BID) seront invitées à conduire la mission, en concertation avec le Gouvernement, les autres institutions internationales compétentes, et les représentants de la Zone.

Article 37 : Une Conférence d'appel de fonds sera convoquée dans les deux mois suivant l'élaboration de la Stratégie spécifique de Développement. La Conférence instituera un Fonds pour le Développement Durable qui servira d'outil de financement de la stratégie spécifique de Développement.

Chapitre 13 : Mobilisation en faveur d'un développement des régions du Nord

Article 38 : La Zone de Développement des Régions du Nord bénéficiera, de façon prioritaire, des dispositifs de soutien de l'Etat prévus dans le présent Accord.

A cet égard, les Parties conviennent de mettre en œuvre toutes les mesures à court, moyen et long termes énoncées dans l'annexe relative au développement socio-économique et culturel.

Le Gouvernement soumettra, dès les premières sessions au Comité de Suivi de l'Accord, un document précisant ses engagements en la matière, les moyens propres qu'il envisage de mobiliser ainsi que le calendrier de mise en œuvre des engagements tels que convenus et concernant notamment les domaines suivants :

- services sociaux de base;
- développement des ressources humaines;
- sécurité alimentaire;
- développement rural (agriculture, élevage et activités pastorales);
- infrastructures structurantes, en vue d'assurer le désenclavement des régions du Nord;
- mines et énergie solaire;
- emploi, en particulier pour les femmes, les jeunes et les anciens combattants ;
- création d'entreprises locales;
- réinsertion et réhabilitation des rapatriés, des personnes déplacées et autres groupes vulnérables;
- artisanat, tourisme, commerce et communications; et
- éducation et culture.

Article 39 : Les Parties conviennent, s'agissant des domaines de l'éducation et de la culture, de prendre les mesures suivantes :

- adaptation des programmes d'enseignement aux réalités socioculturelles des régions;

- promotion des langues et écritures locales;
- renforcement du système d'enseignement primaire et secondaire avec une attention particulière à l'éducation pour tous;
- création d'institutions d'enseignement supérieur;
- création de centres culturels et de musées régionaux ; et
- promotion des cultures de ces régions aux niveaux local, national et international.

Article 40 : Une Agence de développement régional sera mise en place au niveau de chaque région pour renforcer la capacité de maîtrise d'ouvrage des régions et de permettre un suivi approprié de la mise en œuvre des engagements pris par le Gouvernement en faveur des régions.

L'Agence fait partie de l'administration régionale et est placée sous l'autorité du Président de l'Assemblée régionale, devant laquelle elle est responsable.

Article 41 : Des conventions-programmes Régions / Etat seront conclues en vue de la mise en place de programmes d'investissements pluriannuels structurants et de la réglementation des obligations de l'Etat en matière de développement économique et social.

Article 42 : L'Etat s'engage à faciliter une plus forte implication des collectivités territoriales dans la mobilisation et l'utilisation des revenus et subventions provenant de l'exploration et l'exploitation des ressources naturelles locales, ainsi que les dividendes générés par la coopération décentralisée, et les Accords économiques conclus par l'Etat les concernant.

Article 43 : L'Etat s'engage à promouvoir les projets de coopération transfrontalière d'initiative locale. Des dispositions seront prises pour associer adéquatement les collectivités territoriales dans l'élaboration, la conclusion, la mise en œuvre et le suivi des Accords de prêt et d'aide au développement les concernant.

Article 44 : Une revue périodique des programmes de développement sera réalisée par les partenaires techniques et financiers, sous l'égide du Comité de suivi.

Article 45 : Tous les acteurs internationaux ayant élaboré des stratégies, ou pris des initiatives pour le Sahel, sont invités à accorder la priorité requise aux besoins des régions du Nord du Mali et à l'importance que revêt leur stabilisation rapide pour la paix et la sécurité régionales.

TITRE V : RECONCILIATION, JUSTICE ET QUESTIONS HUMANITAIRES

Chapitre 14 : Réconciliation et Justice

Article 46 : Les Parties conviennent de promouvoir une véritable réconciliation nationale fondée sur les éléments ci-après :

- élaboration d'une Charte nationale pour la paix, l'unité et la réconciliation nationale ;
- mise en place de mécanismes de justice transitionnelle notamment par l'opérationnalisation de la Commission Vérité, Justice et Réconciliation (CVJR) ;
- création d'une Commission de lutte contre la corruption et la délinquance financière ;
- création d'une Commission d'enquête internationale chargée de faire la lumière sur tous les crimes de guerre, les crimes contre l'Humanité, les crimes de génocide, les crimes sexuels et les autres violations graves du Droit international, des Droits de l'homme et du Droit international humanitaire sur tout le territoire malien ;
- réaffirmation du caractère imprescriptible des crimes de guerre et crimes contre l'humanité et engagement des Parties à coopérer avec la Commission d'enquête internationale ;
- non amnistie pour les auteurs des crimes de guerre et crimes contre l'Humanité et violations graves des Droits de l'homme, y compris des violences sur les femmes, les filles et les enfants, liés au conflit ;
- consolidation du pouvoir judiciaire de manière à assurer l'État de droit sur l'ensemble du territoire ;
- engagement à mettre en œuvre une réforme profonde de la justice pour la rapprocher du justiciable, améliorer ses performances, mettre fin à l'impunité et intégrer les dispositifs traditionnels et coutumiers sans préjudice du droit régalien de l'Etat en la matière ;
- généralisation de l'assistance judiciaire et juridique et l'information sur les droits des citoyens ;
- promotion d'une formation de qualité à tous les acteurs et auxiliaires de la justice, y compris les Cadis ;
- revalorisation du rôle des Cadis dans l'administration de la justice, notamment en ce qui concerne la médiation civile de manière à tenir compte des spécificités culturelles, religieuses et coutumières ;
- valorisation du statut des autorités traditionnelles à travers leur prise en charge et la prise en compte dans les règles de protocole et de préséance.

Chapitre 15 : Questions humanitaires

Article 47 : Les Parties s'engagent à créer les conditions nécessaires pour faciliter le retour, le rapatriement, la réintégration et la réinsertion rapides de toutes les personnes déplacées et des réfugiés et mettre en place les mécanismes de prise en charge, conformément aux instruments africains et internationaux pertinents y compris la Convention de l'OUA de 1969 régissant les aspects propres aux problèmes de réfugiés en

Afrique et la Convention 2009 (Convention de Kampala) sur la protection et l'assistance aux personnes déplacées en Afrique.

Article 48 : Les Parties invitent les agences et organisations humanitaires à appuyer les efforts visant à assurer le retour, le rapatriement, la réintégration et la réinsertion rapides de toutes les personnes déplacées et des réfugiés.

Article 49 : Les Parties s'engagent à promouvoir et à respecter les principes d'humanité, de neutralité, d'impartialité et d'indépendance guidant l'action humanitaire. Elles s'engagent également à prévenir toute utilisation à des fins politiques, économiques ou militaires de l'aide humanitaire, à faciliter l'accès des agences humanitaires et à garantir la sécurité de leurs personnels.

TITRE VI : GARANTIES ET ACCOMPAGNEMENT D'ORDRE INTERNATIONAL

Chapitre 16 : Responsabilité des Parties

Article 50 : Les Parties reconnaissent que la première garantie de l'aboutissement de l'Accord réside dans leur sincérité, leur bonne foi et leur engagement à assumer le contenu de l'Accord et à œuvrer à la mise en œuvre de l'ensemble de ses dispositions dans l'intérêt de la réconciliation de leur pays, ainsi que de la paix, de la sécurité et de la stabilité du Mali et dans la région dans son ensemble.

Article 51 : Les Parties demandent à la classe politique ainsi qu'à la société civile, notamment les organisations de femmes et de jeunes, les médias, les communicateurs traditionnels et les autorités traditionnelles et religieuses, d'apporter leur plein concours à la réalisation des objectifs de l'Accord.

Chapitre 17 : Rôle de la Médiation

Article 52 : La Médiation, sous l'égide de l'Algérie en tant que Chef de file, est le garant politique de l'Accord et du respect de ses dispositions par les Parties. A ce titre, elle :

- continue d'offrir ses bons offices aux Parties ;
- conseille les Parties, en tant que de besoin, dans le processus de mise en œuvre et ;
- joue le rôle de dernier recours au double plan politique et moral en cas de graves difficultés de nature à compromettre les objectifs et buts du présent Accord.

Article 53 : La Médiation contribue activement au plaidoyer international pour l'application optimale de l'Accord et la mobilisation du soutien nécessaire en faveur du Mali.

Chapitre 18 : Rôle de la communauté internationale

Article 54 : La communauté internationale est garante de la mise en œuvre scrupuleuse du présent Accord et est engagée à accompagner les efforts déployés à cet effet. De façon plus spécifique :

- les Nations Unies, l'UA, la CEDEAO, l'UE, l'OCI ainsi que les autres partenaires internationaux, s'engagent à apporter leur plein soutien politique à l'Accord;
- le Conseil de paix et de sécurité de l'UA et le Conseil de sécurité des Nations Unies sont invités à apporter leur plein appui au présent Accord, ainsi qu'à suivre de près sa mise en œuvre et à prendre, le cas échéant, des mesures contre tous ceux qui entraveraient la mise en œuvre des engagements qui y sont contenus et la réalisation des objectifs poursuivis ;
- la communauté internationale est appelée à accompagner la mise en œuvre de l'Accord, à travers le soutien financier, technique et logistique requis pour le fonctionnement des différents mécanismes prévus par l'Accord, le DDR, la RSS et les efforts de lutte contre le terrorisme et le crime organisé, ainsi qu'en contribuant promptement et généreusement au Fonds fiduciaire envisagé et en saisissant l'occasion de la Conférence d'appel de fonds prévue dans l'Accord pour apporter un concours significatif en vue du développement des régions du Nord.

Article 55 : Les Parties conviennent de la mise en place d'un mécanisme d'évaluation et de suivi, impliquant l'ensemble des acteurs maliens concernés et les partenaires internationaux.

Article 56 : Le rôle déterminant et les contributions importantes attendues de la MINUSMA, des Agences et programmes des Nations Unies et de toute autre organisation ou structure inter-étatique pour la réalisation des objectifs du présent Accord relèvent des mandats dont ils sont dotés par leurs instances compétentes.

Chapitre 19 : Le Comité de suivi de l'Accord

Article 57 : Les Parties conviennent de la création, dès la signature de l'Accord, d'un Comité de suivi de la mise en œuvre de l'Accord pour la paix et la réconciliation au Mali (CSA).

Article 58 : Le CSA est composé comme suit : le Gouvernement du Mali, les mouvements signataires du présent Accord et la Médiation (Algérie, en tant que Chef de file, Burkina Faso, Mauritanie, Niger, Tchad, CEDEAO, Nations Unies, OCI, UA, UE). Les membres permanents du Conseil de sécurité des Nations Unies sont invités à participer aux travaux du Comité. Le CSA peut, en outre, inviter, en tant que de besoin, d'autres acteurs et institutions financières internationaux, à participer à ses travaux.

Article 59 : Le CSA est présidé par l'Algérie, Chef de file de la Médiation, assisté du Burkina Faso, de la Mauritanie, du Niger, et du Tchad, en tant que vice-présidents. Le Comité siège à Bamako ; il peut exceptionnellement se réunir ailleurs, s'il le juge nécessaire. Il se réunit en séance plénière, au moins, une fois par mois, et peut, en tant que de besoin, tenir des réunions extraordinaires.

Article 60 : Le CSA accomplit les missions suivantes:

- assurer le suivi, le contrôle, la supervision et la coordination de l'application effective par les Parties de toutes les dispositions de l'Accord, et cela sans préjudice du mandat confié à la MINUSMA par le Conseil de Sécurité ;
- élaborer un chronogramme détaillé de mise en œuvre des dispositions pertinentes de l'Accord et veiller à son respect ;
- assurer l'interprétation des dispositions pertinentes de l'Accord en cas de divergences entre les Parties ;
- concilier, le cas échéant, les points de vue des Parties ; et
- encourager le Gouvernement à prendre toutes les mesures jugées nécessaires à la mise en œuvre effective des dispositions de l'Accord, y compris :
 - i. la présence des services publics déconcentrés et décentralisés au Nord ;
 - ii. l'adoption diligente des textes constitutionnels, législatifs et réglementaires pour permettre la mise en œuvre des dispositions de l'Accord ;
 - iii. le transfert des ressources et des moyens requis pour le fonctionnement effectif des collectivités territoriales et l'exercice de leurs compétences ;
 - iv. la prise des mesures pour permettre l'appropriation au niveau local des nouveaux outils démocratiques convenus dans l'Accord, notamment à travers l'actualisation des listes électorales, l'encouragement à l'enrôlement et à la participation aux élections locales, et l'accompagnement de la création des institutions et procédures nouvelles.

Article 61 : Sous réserve de son mandat et dans les limites de ses capacités, la MINUSMA dirige le Secrétariat du CSA. La MINUSMA, en collaboration avec l'UA (MISAHEL), l'OCI, l'UE, et la CEDEAO, assiste le CSA pour le suivi de la mise en œuvre de l'Accord.

Article 62 : Pour l'accomplissement de son mandat, le CSA met en place quatre sous-comités couvrant les thématiques suivantes : « questions politiques et institutionnelles" ; "défense et sécurité" ; "développement économique, social et culturel" ; et "réconciliation, justice et questions humanitaires".

Chapitre 20 : Observation indépendante

Article 63 : Les Parties conviennent de la désignation d'un Observateur indépendant par le CSA, chargé d'évaluer de manière objective l'état de mise en œuvre du présent Accord.

Il rend public tous les quatre mois un rapport exhaustif faisant le point de l'exécution des engagements pris aux termes de l'Accord, identifiant les blocages éventuels, situant les responsabilités, et formulant des recommandations sur les mesures à prendre.

Article 64 : L'Observateur indépendant bénéficie du soutien technique requis pour l'accomplissement de son mandat.

TITRE VII : DISPOSITIONS FINALES

Article 65 : Les dispositions du présent Accord et de ses annexes ne peuvent être modifiées qu'avec le consentement express de toutes les Parties signataires du présent Accord et après avis du Comité de suivi.

Article 66 : Les annexes ainsi que la Déclaration des Parties au Processus d'Alger signée à Alger le 19 février 2015, font partie intégrante de l'Accord et ont la même valeur juridique que les autres dispositions du corps du texte.

Article 67 : La Coordination et la Plateforme sont entendues comme incluant toutes les entités qui en font partie à la date de la signature du présent Accord. Les signataires au nom de la Coordination et de la Plateforme le font au nom de chacune et de toutes ces entités.

Article 68 : Le présent Accord entrera en vigueur dès sa signature par les Parties et la Médiation.

iiiiii

ANNEXE 1 : Période Intérimaire

En attendant la mise en place des mesures prévues dans le présent Accord, les mesures intérimaires, ci-après, sont convenues. Elles doivent être mises en œuvre durant une période intérimaire qui prend effet immédiatement après la signature de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du Processus d'Alger, et devant s'étaler sur une durée allant de dix-huit à vingt à quatre mois.

Cette période aura pour fonction de favoriser la mise en place des conditions de nature à réconcilier les Maliens, et à jeter les bases d'un Mali nouveau, démocratique et uni grâce, entre autres, à la promotion de la paix, de la démocratie et de l'acceptation de la diversité culturelle. Elle permettra également d'assurer le retour, la réinstallation et la réinsertion des maliens vivant hors du territoire national ainsi que la réhabilitation des sinistrés.

Objectifs et durée de la période intérimaire

Une période intérimaire sera ouverte immédiatement après la signature du présent Accord. Durant cette période, et en attendant l'adoption et l'entrée en vigueur des dispositions légales et de gouvernance énoncés dans le présent Accord, des mesures exceptionnelles en ce qui concerne l'administration des régions du Nord du Mali sont prises et mises en œuvre. Ces dispositions ont pour objectifs :

- De garantir l'adoption de textes réglementaires, législatifs, voire constitutionnels, permettant la mise en place et le fonctionnement du nouveau cadre institutionnel et politique, sécuritaire et de défense, de développement économique, social et culturel, de justice et de réconciliation nationale ;
- De réviser la loi électorale de manière à assurer la tenue aux niveaux local, régional et national, au cours de la période intérimaire, d'élections en vue de la mise en place des organes prévus par le présent Accord ;
- D'appliquer les mesures et arrangements relatifs au rétablissement de la paix, à la cessation des hostilités et à la réforme des forces de défense et de sécurité en vue de renforcer son professionnalisme et son caractère républicain;
- De veiller à l'adoption de mesures convenues pour faire face au défi du terrorisme et de l'extrémisme et éviter toute répétition de l'exclusion, la marginalisation et l'impunité;
- D'appliquer l'Accord conformément au chronogramme de mise en œuvre.

Afin d'assurer la continuité de l'Etat, les institutions actuelles poursuivront leur mission jusqu'à la mise en place des organes prévus dans le présent Accord.

- La mise en place, le cas échéant et au plus tard trois mois après la signature de l'Accord, des autorités chargées de l'administration des communes, cercles et régions du Nord durant la période intérimaire. Leurs désignation, compétences et modalités de leur fonctionnement seront fixées de manière consensuelle par les Parties ;

- L'adoption diligente des textes constitutionnels, législatifs et réglementaires pour permettre la mise en œuvre des dispositions de l'Accord ;
- Le gouvernement prendra toutes les dispositions nécessaires pour faire adopter par l'Assemblée nationale, dans les 12 mois, une nouvelle loi électorale ;
- Les élections sont tenues aux niveaux régional et local pour les organes concernés par les dispositions du présent Accord durant la période intérimaire, conformément aux dispositions et dans un délai maximum de 18 mois.

ANNEXE 2 : Défense et Sécurité

I. Mesures sécuritaires intérimaires

Sous l'égide de la Sous-commission Défense et Sécurité du Comité de Suivi du présent Accord, il est créé une Commission Technique de Sécurité (CTS) qui reprend les attributions de la Commission Technique Mixte de Sécurité (CTMS) issue de l'Accord de Ouagadougou et élargie le 16 Septembre 2014 à Alger:

a. Participation effective des représentants du Gouvernement et de la Coordination et de la Plateforme à la CTS et aux Equipes Mixtes d'Observation et de Vérification (EMOVs) élargies, y inclus les antennes dans les régions

- La CTMS élargie poursuivra ses missions jusqu'à la mise en place effective de la CTS ;
- La CTS inclut six représentants des forces armées et de sécurité du Mali ; trois représentants de la *Coordination* et trois représentants de la *Plateforme*. Elle comprendra deux représentants de la MINUSMA (y inclus le président de la CTS) et un représentant de chacun des membres de l'équipe de la Médiation et des forces internationales en présence.
- La CTS est chargée notamment :
 - d'observer le cessez-le-feu entre les Parties ;
 - d'enquêter sur d'éventuelles violations du cessez-le-feu ;
 - de mettre à jour les arrangements sécuritaires et les vérifier ;
 - de procéder à l'identification et la validation des sites de cantonnement ; et
 - de soutenir techniquement le processus d'intégration des ex-combattants.

b. Mise en place du Mécanisme Opérationnel de Coordination (MOC) et des patrouilles mixtes

- Dans les 60 jours suivants la signature de l'Accord, Il est institué sous l'égide de la CTS un Mécanisme Opérationnel de Coordination (MOC) et des patrouilles mixtes ;
- La CTS proposera les termes de référence détaillés du Mécanisme Opérationnel de Coordination (MOC), y compris sa composition et ses missions. Les termes de référence détermineront, sur une base inclusive et consensuelle, le nombre de représentants des forces armées et de sécurité et de la *Coordination* et de la *Plateforme* au sein du MOC ;
- Ce mécanisme sera coordonné par un officier des forces armées et de sécurité secondé par un représentant de la *Coordination* et un représentant de la *Plateforme* ;

- Le MOC travaillera en étroite collaboration avec les forces internationales en présence ;
- Le MOC est chargé de planifier et de conduire les patrouilles mixtes incluant des éléments des forces armées et de sécurité maliennes et des éléments de la *Coordination* et de la *Plateforme* avec, si nécessaire et si possible, l'appui de la MINUSMA et des forces internationales en présence (modalités et calendrier de patrouille par zone à définir par le MOC). La première patrouille mixte devra avoir lieu au plus tard le 60ème jour suivant la signature de l'Accord ;
- Le MOC est également chargé de planifier et de coordonner toutes les actions et mouvements des combattants pour toute la durée du processus de cantonnement ;
- Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, la CTS et le MOC présenteront un plan de mise en œuvre des arrangements sécuritaires pour le Nord du Mali, dans lequel les patrouilles mixtes auront un rôle primordial dans la sécurisation du processus de cantonnement/regroupement et de démobilisation. Ce plan aura pour objectif de prévenir/réduire tout vide sécuritaire avant, durant et après les processus de cantonnement, d'intégration et de DDR.

c. Cantonnement

- Dans les 30 jours suivant la signature de l'Accord, la CTS finalisera l'identification et la validation des sites de cantonnement/regroupement et de démobilisation des combattants. La MINUSMA lancera l'aménagement de ces sites qui devront être prêts dans un délai maximum de 120 jours et seront livrés au fur et à mesure qu'ils seront construits.
- Dans les 30 jours suivant la signature de l'Accord, la CTS mettra à jour le mode opératoire du 18 février 2014 pour le cantonnement conformément aux mesures du présent Accord et fixera la date effective du démarrage du cantonnement.
- Dans les 30 jours suivant la signature de l'Accord, les mouvements soumettront à la CTS une liste définitive et certifiée de leurs combattants et de leurs armements sur la base des principes définis dans le mode opératoire du 18 février 2014 mis à jour.

II. Intégration des ex-combattants

Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, il sera mis en place une Commission d'Intégration

- La Commission d'Intégration, qui comprendra des représentants des forces armées et de sécurité, de la *Coordination* et de la *Plateforme*, travaillera en étroite coopération avec le Comité de Suivi du présent Accord;

- Un Décret définira la composition, les missions, et le mode de fonctionnement de la Commission d'Intégration sous l'autorité du Président de la République, qui désignera une personnalité compétente et consensuelle pour en assurer la présidence ;
- Dans les 90 jours suivant la signature de l'Accord, la Commission d'Intégration, en coordination avec le Conseil National pour la RSS, établira les critères, les quotas et les modalités de l'intégration des combattants dans les corps constitués de l'Etat y compris au sein des forces armées et de sécurité, et de l'harmonisation des grades ;
- Sur cette base, les mouvements soumettront la liste de leurs combattants candidats à l'intégration et le gouvernement prendra les mesures appropriées pour leur intégration dans un délai qui n'excédera pas six mois suivant la signature de l'Accord, sous la supervision de la Commission d'Intégration et du Conseil National pour la RSS ;
- La Commission d'Intégration, en coordination avec le Conseil National pour la RSS, formulera des propositions sur les modalités d'attribution des grades et de reclassement. Les membres des mouvements anciennement officiers des forces armées et de sécurité seront réintégrés au moins aux mêmes grades. Ceux qui ne remplissent pas les conditions et ceux qui choisiront de ne pas être intégrés pourront bénéficier d'une pension de retraite, d'une pension proportionnelle ou d'une pension d'invalidité ou tout autre arrangement suivant le cas.

III. Processus de Désarmement, de Démobilisation, et de Réinsertion (DDR)

Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, il sera mis en place, une Commission Nationale pour le DDR

- Cette Commission Nationale DDR travaillera en étroite coopération avec le Comité de Suivi du présent Accord ;
- Un Décret définira la composition, les missions, et le mode de fonctionnement de la Commission Nationale DDR sous l'autorité du Président de la République, qui désignera une personnalité compétente et consensuelle pour en assurer la présidence.
- La Commission Nationale DDR comprendra un organe politique de haut niveau, des sous-commissions techniques qui travailleront en parallèle et en coopération, ainsi que des antennes opérationnelles au niveau des régions.
- Les sous-commissions techniques seront composées d'experts et de représentants des forces armées et de sécurité, de la Coordination et de la Plateforme, ainsi que des ministères compétents, et de représentants des communautés.

- Dans les 120 jours suivant la signature de l'Accord, la Commission Nationale DDR, en collaboration avec le Comité de Suivi du présent Accord, adoptera un programme national de DDR inclusif, cohérent et accepté par tous, y compris des besoins en mobilisation de ressources.
- La Commission Nationale DDR bénéficiera d'un appui technique de la MINUSMA et des autres partenaires.
- Les frais de fonctionnement de la Commission Nationale DDR et des antennes régionales seront pris en charge par le gouvernement avec l'appui des partenaires.
- Le programme DDR sera mis en œuvre avec l'appui requis de tous les démembrés de l'Etat malien et des partenaires.

IV. Redéploiement des Forces armées et de sécurité

Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, le MOC, à travers la CTS, proposera à la Sous-commission Défense & Sécurité du Comité de Suivi de l'Accord, un plan et un calendrier détaillés de redéploiement des Forces armées et de sécurité reconstituées au Nord Mali.

- Ce plan et ce calendrier de redéploiement seront basés sur le plan de mise en œuvre des arrangements sécuritaires pour le Nord du Mali et devront prendre en compte l'environnement, les menaces, et les besoins sécuritaires.
- Les unités reconstituées et déployées seront entièrement équipées et prises en charges par l'Etat malien.
- Le redéploiement des forces armées et de sécurité reconstituées prendra en compte les besoins de protection des populations et de sécurité intérieure, de défense de l'intégrité du territoire, de sécurisation des frontières et de lutte contre le terrorisme.

V. Réforme du Secteur de la Défense et de la Sécurité

a. Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, le décret portant création du Conseil National pour la RSS sera révisé afin d'accroître la représentation des mouvements signataires de l'Accord et des différentes communautés et de convenir des réformes et du plan de mise en œuvre.

- Dans les 90 jours suivant la signature de l'Accord, le CN-RSS fera procéder à une évaluation détaillée du système de défense et de sécurité, avec l'appui des partenaires et incluant la consultation des populations, en vue de déterminer les axes de réforme prioritaire du secteur.
- Le CN-RSS définira en outre les responsabilités et missions des différents acteurs du secteur de la sécurité, en tenant compte de la diversité des

espaces géographiques (villes, villages, brousse, espaces désertiques, axes de circulations, points de passage obligés, et espaces frontaliers) et suivant les objectifs poursuivis (protection des populations, justice, incarcération et exécution des sentences judiciaires, lutte contre les désastres naturels, actions offensives, rassemblement de preuves, enquêtes, défense du territoire, gestion des frontières, renseignement, gestion et supervision des institutions de sécurité, etc.).

- Le CN-RSS veillera à renforcer le contrôle et la supervision des forces armées et de sécurité aux niveaux national et local et à promouvoir le respect des lois et de l'état de droit.

b. Mise en place de la Police territoriale

- Dans les 12 mois suivant la signature de l'Accord, une loi créant et définissant les compétences de la nouvelle police territoriale sera adoptée. Elle précisera également les relations de la police territoriale avec les autres structures de sécurité, sa composition et les modalités de recrutement, la formation, ainsi que le rattachement hiérarchique et les modalités de commandement et de contrôle.

c. Mise en place des Comités Consultatifs locaux de Sécurité (CCLS)

- Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, des Comités Consultatifs locaux de Sécurité (CCLS) seront créés par décret au niveau régional, en priorité, et au niveau communal ensuite (un CCLS pour chaque région et basé dans la capitale régionale, et un CCLS dans chaque commune).
- Les CCLS incluront les acteurs de la sécurité et de la justice au niveau local, y compris les représentants de la nouvelle police territoriale, et des représentants des communautés et des autorités traditionnelles, religieuses et coutumières, des membres de la société civile y compris les associations de femmes et de jeunes. Les CCLS émettront des avis et recommandations à l'endroit de l'exécutif local et des acteurs de la sécurité, et contribueront à l'échange d'informations, à la sensibilisation et à une meilleure prise en compte des préoccupations de ces populations.
- Les CCLS se réunissent, au moins une fois par mois, pour évaluer la situation sécuritaire et formuler des recommandations.

ANNEXE 3 : Actions et projets de développement économique, social et culturel à réaliser dans les régions du Nord du Mali à court, à moyen et à long termes

I. Mesures Intérimaires

Conformément aux dispositions prévues dans le titre VI de l'Accord relatif à la Période Intérimaire, les actions et projets suivants identifiés par les Parties devront être réalisés sous le sceau de l'urgence et par ordre de priorité au profit des populations affectées par la situation sécuritaire dans les régions Nord du Mali :

1. Education et formation

- Organiser la rentrée scolaire 2015 sur l'ensemble des régions de Gao, Tombouctou et Kidal.
- Actualiser l'état des lieux dans tous les établissements scolaires des régions.
- Renforcer la fonctionnalité des cantines scolaires dans 314 établissements scolaires dès l'ouverture des classes par la dotation en produits alimentaires et équipements appropriés.
- Renforcer la fonctionnalité des établissements scolaires par :
 - la réhabilitation des établissements endommagés ;
 - leur dotation en matériels scolaires (y inclus matériel récréatif) et en kits scolaires ; et
 - le retour rapide et effectif dans les régions de Gao, Tombouctou et Kidal de tous les enseignants redéployés dans les autres régions du Mali par des mesures incitatives au retour.
- Orienter les élèves admis au DEF dans les académies de Tombouctou et Gao ;
- Recruter des enseignants contractuels pendant la durée de l'intervention ;
- Construire et équiper des Espaces d'Apprentissage Temporaire (EAT) ;
- Assurer l'inscription et la prise en charge des élèves admis au Bac dans les facultés d'enseignement ;
- Mobiliser et engager les communautés à soutenir le retour et le maintien des enfants, particulièrement les filles, à l'école dans les zones affectées ;
- Construire et équiper un centre de formation professionnelle agro-pastoral à Kidal et à Tombouctou ;
- Réhabiliter le centre de formation professionnelle pour la promotion de l'agriculture au Sahel de Gao.

2. Santé :

- Renforcer la fonctionnalité des formations sanitaires (CSCoM, CSRef., et hôpitaux régionaux) par :
 - la dotation en matériel technique/équipement et en produits de santé pour la fourniture du paquet de soins en fonction de leur niveau,
 - la réhabilitation et l'équipement des formations sanitaires non fonctionnelles dans les régions de Gao (3), Tombouctou (3) et Kidal (5).
- Organiser le retour du personnel socio-sanitaire déplacé dans les zones en mettant en place des mesures incitatives (primes, aide à l'installation,...) et sécuritaires;
- Recruter et mettre à la disposition des formations sanitaires des agents médicaux contractuels pour renforcer les prestations de soins et améliorer la couverture sanitaire pendant la durée de l'intervention;
- Organiser des journées médicales de soins spécialisés (cardiologie, ophtalmologie, chirurgie) dans les hôpitaux régionaux par des praticiens des hôpitaux nationaux;
- Améliorer l'accès financier des populations aux structures de santé à travers la prise en charge des coûts des soins des personnes indigentes et des rapatriés ;
- Renforcer les activités de stratégies avancées en soins préventifs et curatifs par des équipes mobiles ;
- Mettre en place des systèmes de dépistage, de référence et contre référence et de prise en charge des cas d'enfants souffrant de malnutrition aiguë ;
- Assurer la surveillance épidémiologique dans les trois régions et mettre en place un dispositif de riposte ;
- Lancer les travaux de construction et d'équipement de trois centres de santé de proximité et d'assistance sociale respectivement à Kidal, Gao et Tombouctou.

3. Hydraulique

- Réhabilitation des points d'eau (forages, puits pastoraux);
- Réalisation d'un forage à Kidal ;
- Réalisation d'un forage à Gao ;
- Réalisation d'un puit-citerne à Tombouctou.

4. Relance de l'économie locale

Fournir des appuis à la reprise de la production agricole et animale à travers :

- la relance des activités agricoles familiales et communautaires ;
- la distribution d'intrants agricoles ;
- l'organisation des campagnes de vaccination et traitement du bétail ;
- la réparation des motos pompes des périmètres aménagés ;
- la mise en place des activités génératrices de revenus pour les femmes et les jeunes dans les domaines de l'agriculture, l'élevage, le petit commerce, la pêche et l'artisanat.

Modalités de mise en œuvre :

- Le Gouvernement s'engage à exécuter les actions et projets ci-dessus retenus dans la transparence, en concertation avec ses partenaires engagés dans le Processus d'Alger et avec l'implication des communautés concernées ;
- Le Gouvernement s'engage à mobiliser les ressources financières et humaines nécessaires à la réalisation de ces actions et projets y compris à travers le recours aux possibilités de financement offertes par les partenaires techniques et financiers ;
- La Sous-commission « Questions de Développement Socio-économique et Culturel » du Comité de Suivi sera chargée du suivi et de l'évaluation périodique de la mise en œuvre de ces actions et projets. La commission paritaire sera composée des représentants des Parties et de la médiation, à raison d'un représentant pour chacune des Parties. Elle pourra faire recours à toute personne dont l'avis sera jugé utile à son travail. Elle tiendra ses réunions d'évaluation en tant que de besoin, sur initiative de la médiation ;
- La communauté internationale est invitée à s'impliquer fortement dans l'accompagnement de la mise des actions et projets mentionnés dans cette annexe ;
- Le Gouvernement s'engage à assurer, à travers une attention spéciale, la protection, la réhabilitation et la promotion des catégories sociales vulnérables, notamment des enfants chefs de famille, des orphelins, des enfants traumatisés, des veuves, des femmes chefs de famille, des jeunes délinquants, des handicapés physiques et mentaux, etc.
- La mise en œuvre de ces actions et projets se fera autant que faire se peut dans une optique qui assure des liens dynamiques efficaces entre les activités relatives à la satisfaction des besoins humanitaires d'urgence et des mesures à plus long terme de reprise économique, de croissance durable, de réduction de la pauvreté et de réalisation des Objectifs du Millénaire pour le Développement ;

- Les Parties s'abstiendront de toute action ou initiative susceptible de perturber ou d'entraver la mise en œuvre de ces actions et projets ;
- Les Parties s'engagent à assurer libre accès et la sécurité aux agents de l'Etat, prestataires de service concernés et aux personnels humanitaires.

II. Mesures à moyen et à long termes

Dans le cadre de la Stratégie Spécifique de Développement visé dans le Titre IV de l'Accord relatif au développement socio-économique et culturel des régions du Nord, des plans spéciaux pluriannuels pour la Zone de développement des régions du Nord du Mali seront mis en œuvre et comporterait notamment la réalisation des actions et projets ci-après :

Au titre du développement rural, de la sécurité alimentaire et de l'environnement, il sera procédé à ce qui suit :

- l'appui aux producteurs en semences, engrais et autres intrants ;
- l'appui aux services techniques pour la reconstitution des ressources génétiques végétales et animales ;
- le renforcement de la santé animale et travers la réhabilitation des structures vétérinaires régionales et locales ;
- l'amélioration de la couverture sanitaire du cheptel de chaque région ;
- la mise à disposition des services de matériels et moyens logistiques, équipements techniques et l'appui au retour du personnel d'encadrement technique ;
- la promotion de petits étangs piscicoles, des cages flottantes et des pratiques d'empoissonnement des mares ;
- la distribution alimentaire pour les populations les plus vulnérables en situation d'insécurité alimentaire ;
- le renforcement de l'efficacité du dispositif national de sécurité alimentaire ;
- renforcer le système d'alerte précoce pour faire face aux crises et situations alimentaires d'urgence;
- le renforcement des capacités du Stock National de Sécurité et des banques de céréales des communes ;
- l'approvisionnement en denrées alimentaires les populations les plus vulnérables ;
- le renforcement de la fluidification des échanges entre les populations des zones déficitaires et celles des zones excédentaires en produits céréaliers ;
- l'appui à la production et la commercialisation du cheptel local ;

- la lutte contre l'ensablement du fleuve Niger, des bras du fleuve, des principaux lacs, des mares et chenaux d'alimentation ;
- la réalisation de plantations de protection des berges des cours d'eau et des plantations de production de bois en vue de satisfaire les besoins en bois de chauffe et de service ;
- la protection de la faune et de son habitat en vue de développer l'écotourisme ;
- la lutte antiacridienne ;
- L'assistance en matière de recherche dans le domaine agro-pastoral.

Au titre des programmes de relance de l'économie locale, il sera procédé à ce qui suit :

- la réintégration économique des jeunes et de femmes et de leurs organisations dans le cadre d'initiatives privées collectives ;
- la promotion des Activités Génératrices de Revenus au profit de jeunes et femmes regroupés en entreprises d'économie sociale et solidaire (associations ou groupements d'intérêt (économique, coopératives) ;
- le soutien à la création de micro-entreprises dans la communauté afin de revitaliser l'économie locale et promouvoir les opportunités d'emplois ;
- le renforcement des compétences des jeunes et des femmes en harmonie avec les besoins réels des économies locales et leur participation active ;
- l'appui aux coopératives et aux entreprises qui peuvent générer des emplois, à travers des appuis financiers et non financiers adaptés à leurs besoins ;
- la formation et l'aide à la gestion, orientée prioritairement sur les capacités des auto-entrepreneurs, initiateurs d'activités génératrices de revenus ;
- une meilleure organisation des artisans ;
- la création de Villages Artisanaux dans les Régions Nord du Mali ;
- l'accès au crédit et aux moyens de production ;
- la création d'espace d'échange et foires dans la perspective de l'intégration sous régionale ;
- la mise en place d'un programme de soutien à l'entrepreneuriat au profit des jeunes diplômés et des femmes, des programmes de formation et d'insertion des jeunes déscolarisés et non scolarisés ;
- l'amélioration de la productivité et de la compétitivité des artisans et des entreprises artisanales par le biais de la formation professionnelle ;
- la mise en place des activités génératrices de revenus ;
- l'accès aux intrants et la mise en place des circuits de commercialisation ;

- la promotion des activités économiques liées au secteur de la culture telles que le tourisme culturel, les événements et produits artistiques et culturels ;
- le développement des services de la micro finance ;
- la promotion des industries extractives (recherche, exploration et exploitation) dans les régions du Nord.

Au titre du développement des infrastructures structurantes, il sera procédé à ce qui suit :

- La réalisation des axes routiers :
 - Relier Kidal, Gao et Tombouctou à la Route transsaharienne ;
 - Gao — Bourem· Taoussa ;
 - Bourern — Kidal ;
 - Kidal — Timiaouine (Frontière algérienne) ;
 - Anefis — Tessalit — BordjBajiMoctar ;
 - Kidal Menaka ;
 - Ansongo - Menaka - Anderamboukane - Frontière Niger ;
 - Goma Coura- Tombouctou ;
 - Douentza – Tombouctou ;
 - Douentza - Gao (réhabilitation) ;
 - Gossi — Gourma — Rharous ;
 - Piste Boré — Korientzé—Aka ;
 - Piste Mounia — Diafarabé — Dia - Tenenkou — Youwarou ;
 - Piste Indelimane — frontière Niger ;
 - Piste Ansongo — Tessit — Frontière Burkina Faso ;
 - Léré— Fassala.
- La réalisation des aéroports de Kidal, Tessalit, Taoudeni, Menaka, Gao (réhabilitation) et Goundam.
- La réalisation des centrales solaires et diesel dans les localités de Tombouctou, Goundam, Dire, Niafunke, Gao, Menaka, Kidal, Tessalit, Gourma Rharous, Ansongo, TinEssako, Abeibara, Bourem, Douentza, Tenikou, Youwarou, Léré.
- Relier les trois régions du Nord au projet structurant régional de Gazoduc transsaharien.
- La construction des quais dans les escales fluviales de Bamba, Dire et Youwarou.

Au titre de l'amélioration de l'accès aux Services Sociaux de Base, il sera procédé à ce qui suit :

- La poursuite des actions de réhabilitation des formations sanitaires détériorées et la construction et l'équipement de nouveaux centres de santé communautaire ;
- La construction d'un hôpital régional à Kidal et à Ménaka ;
- Renforcement de l'accès des étudiants issus du Nord aux programmes de bourses d'études de coopération ;
- Le renforcement de la fourniture des soins aux populations en milieu nomade, par le déploiement d'équipes mobiles polyvalentes itinérantes pour l'offre des soins préventifs et curatifs ;
- La mise en œuvre de la stratégie avancée dans les aires de santé et la stratégie des soins essentiels dans la communauté ;
- La construction de nouvelles écoles conformément à la carte scolaire dans les régions de Tombouctou, Gao et Kidal;
- L'appui au fonctionnement des cantines scolaires ;
- La dotation des écoles de personnel enseignant en qualité et en nombre suffisant ;
- La dotation des élèves en fournitures et manuels scolaires et les enseignants en matériel didactique ;
- Le lancement d'un vaste programme de communication pour soutenir le maintien des enfants, particulièrement celui des filles, à l'école ;
- Le développement des pôles universitaires dans les régions du Nord avec la création des facultés selon les spécificités de chacune desdites régions ;
- L'accélération de la déconcentration de l'enseignement supérieur par la réalisation d'Institutions d'Enseignement Supérieur dans les régions du Nord ;
- La réhabilitation des centres de formation et des services déconcentrés de l'emploi dans les régions de Kidal, Gao et Tombouctou ;
- La création d'un lycée technique public dans chaque région ;
- La construction d'un centre de formation professionnelle par cercle dans les régions du Nord ;
- L'approvisionnement des populations vulnérables en eau potable ;
- Le renforcement de l'adduction d'eau de la ville de Gao ;
- Le renforcement de l'adduction d'eau de la ville Tombouctou ;
- La réalisation de l'Aqueduc In Esseri - In Tebzaz—Kidal.

Dans le domaine de la culture, il sera procédé à ce qui suit :

- La réhabilitation et l'appui des services régionaux et subrégionaux de la culture, ainsi que les missions culturelles de Tombouctou, de Gao et d'Es souk ;
- La promotion des activités de recherche pluridisciplinaire sur les questions de culture, de patrimoine, d'industrie culturelle ;
- Le renforcement du dialogue interculturel par la relance des événements culturels dans les régions du Nord à travers les rentrées culturelles, les semaines nationales, les biennales artistiques et culturelles et les festivals.